

نشر أول مرة مع العدد
من المجلة الوطنية للثقافة والفنون والآداب

عالم الفكر

العدد 5 أبريل 30 مايو - طرط 2002

رئيس التحرير

د. محمد الزبيدي
mgzaidi@yahoo.com

مستشار التحرير

د. عبد الله النجدي

هيئة التحرير

د. خالد النجدي
د. رانيا عبد الصالح
د. مصطفى مصطفى
د. بدر صالح
د. محمد النجدي

مديرية التحرير

نوال النجدي

سكرتير التحرير

عبد العزيز سعود المرزوق

تم التخطيط والإخراج والتصميم
بوحدة الإنتاج في المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

الكويت



هذا العدد من المجلة
يحتوي على العديد من المقالات
والبحوث التي تم نشرها
في هذا العدد.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج 10
الدول العربية 10
خارج الوطن العربي 10

الاشتراكات

دولة الكويت

الكويت 10
الدول العربية 10

دول الخليج

الكويت 10
الدول العربية 10

الدول العربية

الكويت 10
الدول العربية 10

خارج الوطن العربي

الكويت 10
الدول العربية 10

تمت الطباعة والنشر في الكويت
بوحدة الإنتاج في المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

مطبوع في الكويت
الكويت 10
الدول العربية 10

شارك في هذا العدد

- د. خالد بن حسن الشبيب
- د. الفجي الزويدي
- د. محمد شكري سلام
- أ. د. علي احمد بقللة
- أ. د. عبد الرحمن الأحمد
- أ. خالد سليمان
- أ. موسى خرفلة
- د. محمد أبو طيفع احمد
- د. احمد يوسف
- د. هادي هادي شعبي
- د. ولادة الهادي الزعزعي
- د. سلطان مصطفى
- أ. فهد بن حسن الصليبي

قواعد النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الكتاب المتخصصين ونقبل تنشر الدراسات والبحوث المتميزة وفقا لقواعد التالية:

1. أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره.
2. أن يتبع البحث الأصول العلمية المتعارفة، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق والمصادر، مع إحاطة كاتب المصداق أو المؤلف في نهاية البحث وترويضه بالصور والخرائط والرسوم اللازمة.
3. أن يتراوح طول البحث أو الدراسة ما بين 12 ألف كلمة و16 ألف كلمة.
4. تقبل المواد المقدمة للنشر من مستخدمين على الآلة الطابعة، ولا ترد الأصول إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
5. تخصص المواد المقدمة للنشر للتحكيم العلمي على نحو سري.
6. البحوث والدراسات التي ينتج التحكيم إجراء تعديلات أو إضافات إليها تدار إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
7. تقدم المجلة مكافأة مالية عن البحوث والدراسات التي تقبل للنشر، وذلك وفقا لقواعد المكافآت الخاصة بالمجلة.

■ المواد المستورة في هذه المجلة تصدر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

■ ترسل البحوث والدراسات باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

عن ب 33996 - الصحافة - الزمر الدردري 33100 - دولة الكويت

البريد الإلكتروني: info@waf.org.kw

في الفكر الاجتماعي

7 الأفاق المستقبلية للفكر الاجتماعي العربي د. عاكفون حسن الشبيب

87 ملامح أصولولوجية الشباب د. محمد عبد الله بن عبد الله د. محمد الزبيدي

89 أصولولوجية التنمية والتأثير في المجتمع السعودي د. محمد شكري سلام

99 العصب مادية وتشترك في الوطن العربي د. علي أحمد عطية
أ. د. عبدالرحمن الأحمد

103 أعضاء على ظاهرة عمالة الأطفال أ. خالد مطيعان
أ. سوسن مرساة

أوراق نقدية

111 المشاركة السياسية في العهد السياسي الماضي د. سيد أبو ضيف أحمد

113 الأوراق الأصولولوجية النظرية القراءات د. أحمد يوسف

117 بناء أسطورة الديمقراطية د. هادي فوزي شحيمي

121 الإبداع الإداري في ظل الديمقراطية د. وليد الهادي الزهرري

123 قوة الحكم العربي: بُعد الوجود العربي المتأخر د. عدنان مصطفى

125 الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية أ. عبدالرحمن السليمان

تقديم

يلقي

محور هذا العدد من مجلة «عالم الفكر» بعض الضوء على الفكر الاجتماعي. وليس من اليسير بالطبع أن نطرح محوراً كهذا من دون نماذج تطبيقية، ومع أننا نعتزف بالتخصص في جوانب من الفكر الاجتماعي لم يحط بها هذا المحور، إلا أن الموضوعات التي شملها العدد تتسم بأهمية كبيرة في هذا المجال. فهي البحث الأول للمركز «**الأفاق المستقبلية للفكر الاجتماعي العربي**» يتناول الباحث مفهوم الفكر الاجتماعي، مؤكداً على حالة الفكر الاجتماعي العربي تعديداً، وهو يعيد إلى سيارته أنها «كأول فكر اجتماعي على حساب الحاضر والمستقبل» معبراً عن الواجهة بين التراث والمعاصرة هي قضية مفتوحة ومعقدة. وي طرح الباحث بعض الأفكار التي ربما لا تكون مألوفة في مجال النقد الاجتماعي. فيذهب - مثلاً - إلى أن السياسة أصبحت مشروعات النهوض العربي بكل تياراتها، مما أدى إلى انتشار النقص. كما يرى أن الدور الأساسي للفكر الاجتماعي لا يكون مشتملاً إلا في ظل الديمقراطية. ويناقش البحث الثاني «مقدمات موسميولوجيا الشباب» مستعرضاً مفاهيم أسلمية في الدراسات التي تتناول الشباب وقضاياهم. مركزاً على مختلف الشرائح العمرية وخصائص كل مرحلة، مع التأكيد على النموذج الغربي في المشكلات الشبابية.

أما البحث الثالث فيتناول «التحديث والتغير في المجتمع القروي - المجتمع القروي نموذجاً» ويركز على مفهوم «التحديث والتغيير» الذي هو مغاير ومتماثل مع مفهوم «التطوير». فبدر أن الباحث يؤكد أن مناقشة عملية التحديث في القروب لا تعني نجاحها، ويرى أن التجربة في الريف الغربي قد انطلقت من قاعدة واقعية تمثلت في مشروع الدولة في تطبيق الإصلاح

الزواحي، أما البحث الرابع فيشمل بظاهرة التعصب، وهو دراسة تطبيقية أجريت على عينات من طلبة جامعة الكويت، ويرى أن التعصب حالة من التعصب الفكري أو الجمود العقائدي، عازياً الظاهرة إلى الجهل وإلى النهج التربوي الذي فشل في الحد من هذه الظاهرة من خلال الأسرة والمدرسة. أما الدراسة الأخيرة في التحور فهي لتناول ظاهرة عبادة الأطفال، ويقر الباحث بأن مفهوم هذه الظاهرة يكتسفه الغموض والالتباس، محاولاً استقصاء التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لهذه الظاهرة، مع التركيز على التشريعات القانونية في هذا الموضوع.

ويحتوي العدد - إلى جانب محوره الرئيسي - على دراسات أخرى متنوعة. ولعل مجلة «عالم الفكر» من خلال هذه المجموعة من الأبحاث، تكون قدمت لقارئها، في هذا العدد، مساهمة مُرضية، تهدف إلى إغناء الفكر الاجتماعي وتطبيقاته، وهو أحد المجالات المهمة والمؤثرة التي تخص الفكر العربي والإنساني في مرحلة تشهد فيها مجتمعاتنا التهور والتقدم.

رئيس التحرير

ARCHIVE

الأفاق المستقبلية

الفكر الاجتماعي العربي^(١)

د. حلمون حسن النقيب*

مقدمة

الفكر الاجتماعي في عهدة التسويغ

يقول الفيلسوف الصيني تشي تشي إن الفضائل الكبرى مثل الرحمة البراءة من الأفضل الخروج منه بأسرع من دخولك. وسوف أحاول أن أدخل في هوشو، وهو الذي يتصل بالضرورة كبرى، بسهولة، ولكنني لا أدري إذا كنت سألونني في الخروج منه بالسرعة نفسها.

وطبقاً للعرض هو المعالجة هنا، أفيد بالفكر هنا ذلك الجانب من الثقافة الذي يتعلق بما يطلق عليه مانهام ألفلتشلاونج، الإطار المرجعي من قيم ومعايير وأساليب هي التفكير وفي إصدار أحكام تتجاوز الواقع العيش. وتترسم حدود الخطبة الاجتماعية. بما هي ذلك العلوم بضرورة الثلاثة: الطبيعية والاجتماعية والإنسانية. والفكر تعديداً يتجاوز شخص الفكر إلى الحركات والمدارس الفكرية، التي تمثل عوالم الدين والسياسة والعلم والثقافة. ففكر الفكر لا يعود ملكاً له بمجرد أن يخرج إلى الناس.

إن أحد تجليات الإطار المرجعي هنا ما يطلق عليه تشومسكي: حدود الفكر الممكن التفكير فيه (The Boundaries of Thinkable Thought). فالتأثير الثقافي العام المتأخذ الآن، والأثر الثقافي للمثاقيل الإسلام (واليهود التي تفرضها الثقافة على التفكير)، لا تحدد ما نستطيع أن نفكر فيه ونؤمن به. (الافتقار من جلال أمير هي يومين بوزيد وآخرين، ١٩٩٩).

(د) استاذ علم الاجتماع - جامعة الكويت.

ولذلك فإن للفكر سيافاً تاريخية يقرر حدود الفكر الممكن التفكير فيه، ولا يمكن التفكير بالفكر خارج السياق التاريخي والمرحلة التي يمر بها. وإذا ما لاحظت عوالم الفكر الثلاثة: العلم - السياسة - العلم والثقافة، نستطيع أن نكتشف القوى المحركة للفكر بإرجاعها إلى البيئة الاجتماعية التي نشأت فيها الأفكار والتطلعات والتوازن والأيديولوجيات (المصالح) التي وفقت وراءها، والتي دفعت إلى قيامها، سواء أكان ذلك بواسطة علم اجتماع المعرفة أم الأيديولوجية. وهي اللغة الاصطناعية المتداولة هذه الأيام تقول إننا نكتشف طوبولوجيا الأفكار وحملاتها (أركيولوجيتها). ولكن جرى العرف بين مورخي الفكر على التمييز بين سبيل الاكتشاف والابتكار، وسبيل التصويغ والتبرير للأفكار: فسبيل التصويغ مستقل نسبياً عن السياسة والأيديولوجية، ولكن إذا استفسرنا عن لماذا بعض الناس دون غيرهم، يتبنون أفكاراً معينة، ولماذا في هذه الأيام بالذات، فإنت تفكر في سبيل الابتكار، وهذا يلعب العامل الشخصي - الذاتي دوراً مهماً، بغض النظر عن صدق الأفكار وصحتها (Steven J. Gould, in Bruckman, 1995:60).

وسوف أبقى في هذا البحث باستمرار واستعلاء بعض الأفكار في السياق الثاني: سياق التصويغ، والتي تمثل تحديات صعبة للفكر الاجتماعي العربي، دون أن أدخل في نقاش تفصيلي معها في السياق الأول، لأن ذلك يمثل مهمة أخرى لها متطلباتها الخاصة.

احتشال المستقبل العربي

قد انتقل الفكر، أو لم يبق، الشغل الفكري العربي المعاصرة بالخاص بدرجة لافتة، وبالتراث صياغة وتوصيفاً وتمييزاً، مما دفع السيد ياسين إلى اعتبار هذا التهج، الذي يشغل بالناظر عن المستقبل، أنه بمنزلة المعضلة الحقيقية التي تكبل قدرات الباحث العربي - والتي بموجبها يُعشل المستقبل العربي، الذي تشارك فيه «الأنظمة السياسية العربية، والأحزاب والفرق الاجتماعية، والمثقفون العرب أنفسهم» (السيد ياسين، ١٩٩٨) ^(١).

وباستمرار، يسيطر للمشايخ الفكرية لأهم المفكرين العرب المعاصرين - الذين يمثلون تيارات فكرية بوضوح ما يرمي إليه السيد ياسين - فمنهم من حاول إعادة تفسير التراث باستعمال أدوات معرفية حديثة، على سبيل المثال: محمد عابد الجابري، ومحمد أركون وحسن حنفي، ونصر حامد أبو زيد وغيرهم جدهان - ومنهم من حاول أو يطبق التفسير القادي للتاريخ أو يطبق أفكار النزعة التاريخية (التاريخانية)، مثل عبد الله التروبي، وسعيد أمين، والطبيب تيزيني، وأحمد صادق سعد - وخميس مروءة، ومنهم من استلهم الناهج الحديثة في العلوم الاجتماعية في فهم التراث مثل علي الوردي وهشام شرابي وسعد الدين إبراهيم، ومحمد جابر الأنصاري (أنظر مثلاً، علي العميم، ١٩٩٩).

هذا الانشغال بالقاضي لا ينطعن إلى القبول بالصورة الإيجابية لتعبير «اعتقال المستقبل العربي» على طاهر اللفظ فقط، وإنما هو أسلوب للكشف عن زيف المسببة وإدعاء العلم بالوضعية. وعن التزمة الرجعية في التفسير الديني كما قدمنا. هذا الانشغال بالقاضي مازال يشتر إلى الأطروحة الأصلية (Original Thesis) التي يمكن أن تتمحور حولها حركة فكرية قادرة على تحويل الفكر من فهو الماضي، وتجعله قادراً على استشراف المستقبل (انظر مثلاً محاولة أحمد البغدادي، ١٩٩٩، من بين محققين محددين آخرين).

لتأخذ مثلاً الجابري واستعماله مفهوم الأستيمية بلزجاج العقل العربي، إلى أصوله الثلاثة: العرفانية، والبيانية، والبرهانية. فهو يرمي إلى الكشف عن الوطنية الأيديولوجية (السياسية والاجتماعية) للفكر، أو محمد أركون في استعماله لمفهوم الطيف الاجتماعي في محاولة فهم تشكيل الوعي الإسلامي، أو لحدود نصر حامد أبو زيد إلى استعمال معلم العلامات في التفكيك والكشف عن الجذور المعرفية الأساسية لأليات الفهم والتأويل في التراث (الاقناب في بوهان زريق، ١٩٩٧).

إذاً أخطأ محقق هذه الأفكار فإنها تمثل حركة فكرية هي محاولة لإعادة كتابة التاريخ الفكري العربي، ولكنها لا تمتلك الأطروحة الأصلية التي تستطيع أن تحلل القطيعة العرفانية، التي تطلق عليها التحول البراديس (Siddiqi)، حسب تصور توماس كرون، بالتفهم من الخدمة التي قدمها لنا في الكشف عن المستوى الأيديولوجي، إنها هي الفكر الديني، والتي نفسها ينطلق، وربما بدرجة أكبر، على من يستعمل أسلوب المصنعة في الكشف عن هذا المستوى الأيديولوجي، ولكن من وجهات نظر مختلفة، كما فعل صادق جلال العظم في نقده للفكر الديني. وكذلك فعل هشام شرابي في اعتقاده بأن التنية «البيتركية» الأبوية العربية، هي مصدر التطفل العربي، وهي التي تؤدي إلى «الإقصاء الفكري»، ولهذا الصداق اليوم في اعتباره أن الثقافة العربية مزورة بسبب الأخطاء المأخوذة في التفسير الفكري للإسلام الرسمي، الأمر الذي يدهمه إلى التلذذ بالنبوة إلى «الفقه الجماعي»، وإحياء روح الجامع من المسجد.

الأدلة والمعاصرة وتغير القالب

الاعتماد الثلاثي بالقاضي وقد مواجهته مصطنعة أصبحت تعرف بالواجهة بين الأسالة (التراث) والمعاصرة (العلم الحديث)، وهي مواجهة مصطنعة لأن التراث «يختار» اختارها حسب تعبير أريك هوجسون، وإن

كل مرحلة تاريخية تخلق نموها الخاص لتراثها. والتراث الذي نتحدث عنه الآن هو تراث لا يزيد عمره على عمر «عصر النهضة» في بداية القرن التاسع عشر، وهذا التراث «بلغة المصري» قد نشأ من خلال حوار طويل مع الأفكار والتقاليد الغربية أو الأجنبية الاستشراقية. وكذلك المعاصرة لا يمكن أن نستقيم من دون الالتقاء إلى إرث حضاري وهوية ثقافية.

إن أحد مصادر هذه النزاعات المشتعلة بين الأسالة والمعاصرة لتعصب مرة أخرى ليس على رفض الجدالة بعد ذاتها، وإنما على العنصر السياسي: هذه العلاقة القلقة بين النموذج التراثي للدولة والنزاع بالديموقراطية والتعددية وتداول السلطة، ولما كان الإسلام (التفكير الديني) لا يوفر خطاً أيديولوجياً للنموذج التراثي للدولة (ملف العدد، ٢٠٠٠): فإن نموذج نظام الحكم في الدول العربية يستند أساساً إلى العرف القبلي كليا (الأنصاري، ١٩٩٤)، ولكنه عرف تبلور في إطار المعاصرة، بحيث أصبح قادراً على التكيف مع بيئة القرن العشرين وما بعده. إن قابلية نظام الحكم للاستمرار تعود هي النهاية إلى أمرين أساسيين: أولاً، تنمية المؤسسات الدستورية، وثانياً، قدرة النظام على الضغط الاجتماعي بالقمع والإرهاب والانتهاكات التسلطية. والانتهاكات التسلطية تمثل آخر الابتكارات في نظام الحكم التسلطي، في محاولته التكيف مع البيئة السياسية المتغيرة.

هل تمثل الديمقراطية والليبرالية مطلباً جماعياً أو جماعياً؟ وهل هناك خصوصية عربية في ظاهرة أن تسلطية أنظمة الحكم تحبط وتجهض مشروعات النهوض العربي، كما يقول الأنصاري؟ وهل هناك بديل الليبرالية واقتصاد السوق الذي يتجه بشكل متزايد نحو العولمة؟ أسئلة كثيرة تتطلب أجوبة ميدانية إمبريقية، سوف أحتشد في تقديم بعض الأفكار الأولية حولها وليس إجابات جاهزة.

وتشير الأدلة الميدانية إلى أن الديمقراطية ليست على قائمة أولويات الوعي العام؛ فقابلية الأصوات، أو تنمية كبرى مثلها، تنصب إلى حركات سياسية وشخصيات سياسية غير ديمقراطية وغير ليبرالية، وهذا ما حدث وحدث في الانتهاكات في الجزائر وتونس ومصر ولبنان والأردن والكويت. ولا اعتقد أن الذين يعطون أصواتهم لهذه الحركات أو الشخصيات يحصلون الاستفادة على الحرية والكرامة الإنسانية، بل إن الأصوات الشعبية - كما يستدل من الكثير من الشواهد - هي أصوات احتجاجية إما موجهة ضد السلطة، وإما ضد نخبة من الموظفين ونعاليهم وتمزاجهم في أهراب السلطة وخارجها عن الجماعات الشعبية ومطالبها وتطلعاتها، أي مفارقة محافظة (إسلامية) الجماهير مقابل ليبرالية النخبة^(١).

أما إن هناك خصوصية عربية في أن السياسة تجهض مشروعات النهوض العربي، فالجواب يبدو أنه بالإيجاب، فقد أجهض القوميون الثوريون - من أمثال ساطع الحمصري، وركي الأرسوزي، وأنطون سعادة - قوسهم المشرق العربي في دراسة حازم صاغية (صاغية، ٢٠٠٠)، الإنجازات الفكرية المتنامية التي توصل إليها الجيل الذي سبقهم من علمانيين ورجال دين متورطين من أمثال لطفي السيد، وطه حسين، وأتباع الإمام محمد عبده: فاندخلوا روح التنصّب القومي، واستبدلوا بالرجعية الدينية الأسولية مرجعية قومية متعصبة، ليس في ميدان الصراع الأيديولوجي المراسي فقط،

وإنما هي المدارس والمعاهد والجامعات، وهي تصورات عن الوحدة الاندماجية الشاملة أسهمت في تزوير التاريخ العربي، لأن الوحدة الشاملة بالمفهوم المعاصر لم تحدث في أي وقت من الأوقات، ولا هي أي مرحلة من مراحل التاريخ العربي. فكان هذا التزوير عن دعاية وسابق تصميم، محاولة منهم لتحديث الفكر المعنوي العربي، فقد كان نصب أعينهم مجازاة أوروبا والفكر الأوروبي في فترة محاسنه الأيديولوجي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

هل هناك دليل للتبعية؟

ولما جاء المعسكر الذين كان يفترض أن يكونوا أبناء دول، تعاون المثمنون المقادريون معهم في القضاء على الحكم المدني، وشجرتهم القبطانية في الشرق العربي، وعندما استحدثت أنظمة الانتطاعات

التسلطية في الثعالبية، في أغلب البلدان العربية، عرفت الجماهير كيف تعاطف المثقفون، الذين تحولوا الآن إلى نهرالين أو إسماعيلين، بالاحتجاج على تجارب الهندسة الاجتماعية تحت شعارات التنمية الشاملة والديمقراطية الاجتماعية، مثل تجارب التأميم والإصلاح الزراعي (انظر: Scott, 1998).

السؤال الذي يجب، في تقديرنا، أن يقال هو لماذا تكلمت العصبية القبطية مع التيار الديني الذي يحارب نظوريا الأنظمة أو الولايات القبلية، بينما تكثرت هذه العصبية القبطية للتيار القومي، الذي هو بدوره دعوة إلى عصبية أوسع ولكنها مؤجلة (أسبقية الأمة على الجماعة القبطية أو الفرد)؟ هذا يعود بنا إلى موضوع اختراع التقاليد: هاتين العصبيتين التقليديتين، منتج غطاء شرعيا للقبلي في الواقع، لأنه تمار لا يعتمد على الفقه والتفسير الفقه، وإنما على العرف (ما تعارف عليه أبائنا وأجدادنا)، وهذا دليل آخر على استعمار عصبية القبيلة بالرغم من اعتبارها من الكيانات، وإنما استحدثت واستثمرت بوصفها أداة في إضطاج الحضر، أي أداة في الضبط الاجتماعي.

وتواجه الآن أنظمة الحكم، ليس في البلاد العربية فقط، وإنما في عالم الجنوب (العالم الثالث سابقا)، ضغوطا متزايدة نحو الانفتاح فيما يسمى بموجة الديمقراطية المرتبطة ارتباطا عضويا بالمولة والانفتاح الاقتصادي، وحسب الفرضية التي استندت في إثبات صحتها إلى التحررية الإنسانية عبر التاريخ، ليس من المتوقع أن يقتصر التيار الديمقراطي التصوري على مستوى العالم؛ لأن المولة تؤدي بالضرورة إلى زيادة الفوارق الطبقيية، وتهميش الفئات الشعبية، وتآكل المعايير الوطنية في توفير سلة الأمان الاجتماعي (Gray, 1998). ولذلك فإن البديل العملي للبرالية والديمقراطية العربية سوف يأتي من

الحركات التي تقاوم العولمة، سواء تلك المتمثلة في البحث عن بدائل محلية (Localization)، أو تلك التي يمكن أن يطلق عليها ما بعد الاشتراكية (Post - Socialism) أسوة بما بعد الحداثة (Post - Modernism) (Hines, 2000) ⁽¹⁾.

وهذا البديل، ما بعد الاشتراكي، لا يهدف إلى المحافظة على المسؤولية الاجتماعية لنظام الحكم فقط، وإنما إلى ترسيخها في اقتصاد حر وهي مجتمع التوبة الذي جعله التقدم العلمي والتقني ممكنا. ولكن ليس معنى ذلك أن هذا التيار ذا النزعة الإنسانية، ما بعد الاشتراكية، سوف أن يواجه مقاومة ضارية من تيار الليبرالية الذي أصبح يجيز التدخل الإمبريالي في العالم بدوافع إنسانية، كما حدث في البوسنة وكوسوفو ووسط أفريقيا ... إلخ. بل إن التوجه العام في دول العالم الثالث هو التناغم مع هذه الإمبريالية المحددة بتكيف النظام حكمها السلطوية لتستوعب أغلب العناصر المحلية تطلعا، وإصلاحها بالديموقراطية.

وهذا ميدان متعدد معائه تدرجها فيما يسمى بالسياسات الثقافية (Cultural Politics)، أي الصراع على المستوى الثقافي، الذي يعبره تدرجها - فبعنا للدولة القومية والوطنية والمجتمع المدني (Nash, 2000).

وكهامش لما تقدم، فقد أصبحت المطالبة بالديموقراطية لأهوت الليبرالية الجديدة، بتبناها كهوت السليكة، ومثلها في المقابلة على حد سواء. والشواهد تدل على أن أغلب التصاروب التعضوية - التعضوية أصبحت في ظل السلطوية والتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد، في الغرب وهي الشغل على حد سواء أيضا. وهذا ما يتناقض مع ادعاءات الفكر العربي وبخاصة كون الديمقراطية شرطا أساسيا من شروط التنمية. مما يضع التراث الفكري التنموية موضع شك، وي طرح بدائل لا تكفي بالضرورة بالنموذج الغربي المثالي المقترس للتنمية.

العلوم والتنمية: موقف فكري

في هذه الفوضى وحالة عدم اليقين التي تشهدها قوى العولمة كل يوم ضاح النموذج التنموي، ونحن نطرح النموذج التنموي على أنه موقف فكري، على سبيل المثال، يمكن أن يكون للمفهوم الذي

ذكرناه لثو دور في لبني الشيوع الإمام محمد عبده نموذج السند العادل، بالرغم من التناقض في الأنماط. لأنه نموذج مبني على مفارقة (Paradox)، النتائج التروية التي تبناها المحافظون (نموذج دار العلوم) والقوميون (نموذج الكلية التبرية والجامعة الأمريكية) تم عن موقف فكري أيضا.

التنمعية والنظف (والتنمية بمعنى اللغوي بالنزول) لمير عن موقف فكري كذلك. وهي مواقف المنسوبة جميعها، وحل محلها ليس نموذج الاختصاص المتبادل (هذا النموذج هو التبرير الأيديولوجي للعولمة)، وإنما التنمية المدفوعة بالعلم وتدخل المعلومات والثقافة.

وهي الحقيقة فإن دور العلم والثقافة في التنمية قد انحسر لفترة طويلة في الفكر الاجتماعي العربي منذ أيام الطغتم والفتنات وكتابات سلامة موسى، فالعلم كغول يكسر الحلقة المفرغة التي تعمل على إعادة إنتاج ثقافة التخلف والتبعية، حسب توصيفات البنك الدولي والهيئات الدولية للإمكانيات المعاصرة، ولكن العلم انحصر في الدول المتقدمة في الجامعات وفي المختبرات، ولم يعد في عرف المثقفين على أنه فكر له وظيفة اجتماعية، بل إن التوجهات العلمية المعاصرة والكشوف الحديثة تعيد إلى البحث عن تفسيرات شمولية تجمع بين كثرشوف وطروحات العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، وهي محاولات البحث عن تفسير لكل شيء هناك محاولات لاستعمال أفكار من التجهيزات التقنية في تفسير السلوك الاجتماعي. كما هي شائبة الموجة - الذرة (Wave - Particle)، وتبناها في علم الاجتماع ثالثة الجماعة - الفرد حسب الطروحة المحتج (Zohar and Marshall, 1993) (Quantum Society).

وهناك محاولات لتفسير السلوك الإنساني ومواقفه بالرجوع إلى أفكار من الفاروقية الجديدة السمة البيولوجية - الاجتماعية (Sociobiology)، ومن السبب أن فهم علم الأحياء التطور من دون الاستعانة من تفسيرات في علم النفس التطوري، ومن علوم الأعصاب (النيوروساينس) في فهم طواهر مثل أساليب التهم (Cognition) وتأثير الكلمات المتداولة في المعرفة والتفكير (انظر، على سبيل المثال: Horgan, 1999 وكذلك Rose, 1998)، الذي أريد أن أصل إليه من هذه الإشارة السريعة إلى أن العلم أصبح ينعصر أساسيا في الطريقة التي تقدم بها النماذج التنموية، فالعلم والتخطيط هما العاملان المتحركان الذي أصبحا للثقافة، فكان هما - بالإضافة إلى تدخل المعلومات وتدخل الاستقطاعات (الرسائل) عبر الحدود - جوهر نموذج التنمية في القرن الواحد والعشرين، وهي كما أسلفنا تمثل موقفا فكريا يظل عليه البعض الثقافة الثالثة^(٢).

التحجج وشبكة العلاقات

لقد كانت الثقافة الإنسانية دائما ثقافة تقنية (Techno Culture)، وللمنتجات الصناعية (Artifacts) كالألات والأدوات بما في ذلك اللغة، تؤدي دورا حاسما في الطريقة التي نقيم بها الأشياء ونفسر فيها

الأحكام، وتكون فيها القيم^(٣)، ولذا صدقنا برونو لاتور، وليس هناك في الوقت الحاضر ما يدفعنا إلى الاختلاف معه. فإن الثقافة ما قبل الحديثة كانت تجمع الأشياء الطبيعية والاجتماعية في عالم واحد مكون من مفاهيم هجينة (Hybrids) (انظر: Latour, 1993).

فقد كان العرب في الجاهلية يستعملون أوثانهم التي يصنعونها من النمر، وهم يلقونها دون أن يحس ذلك من قدرها، وهذا التهجين - الخلط بين ما هو طبيعي وما هو إنساني - قد توقف في الإسلام في عهده الأولي، وتوقف في عصر التنوير في الغرب، عندما تكون القسم الأعظم (The Great Divide) بين ما هو إنساني وما هو طبيعي.

في المجتمع الحديث أصبحت الثقافة مجرد أدوات نستعملها لأداء أغراض ووظائف معينة، وهذا القسم الأعظم حوّل الإنسان من الخرافات والأساطير (والسحر والتموض) والعقائد التي سيطرت على المجتمع التقليدي المحافظ. ورفض فكرة التهجين - نظرياً - أصبحت المجتمعات الحديثة، عملياً، قائمة على صنع منتجات معينة بسرعة هائلة، منطورات علمية وثقافية، ترتيبات اجتماعية واقتصادية جديدة، وبشكل خاص وسائل إعلام ووسائل تواصل جمعي، وأغلب المجتمعات الحديثة الآن أصبحت بواسطة هذه المنتجات الصناعية الهجينة متصلة ببعضها في علاقات متداخلة، دون أن تعترف بالقدرات الخلاقة التي يمكن أن تطلقها هذه العلاقات للتقاطعة المتداخلة.

ويعتقد لاتور بأنه كلما زادت حالة تقاطع العلاقات وتداخلها بين البشر والأشياء (المنتجات الصناعية)، غدت المحافظة على القسم الأعظم (بين ما هو إنساني وما هو طبيعي) صعبة للغاية. وتزداد حالة الاتصال والتشابه مع كل منتج معين (نصف إنساني ونصف طبيعي) كأطفال الأنابيب، وسلسلة الجينوم البشري، وشجر الجينات (Gene Spleting)، وتوسيع وسائل الإعلام لدائرة حواسنا (عند مارشال ماكلارين) - فاعلمنا أن الكتابة أصبحت خزانة (أو ديفيل) للذاكرة، والسماع والتنوير، والكمبيوتر بمنزلة توسيع لدائرة النظر وإظهار الأبعاد لا يمكن رؤيتها بالنظر المجرد.

وهذه المنتجات الصناعية وأمانها تدخلنا إلى عالم أو حيز تتداخل وتشترك فيه العلوم بالثقافة وبالخطبة الاجتماعية، وهكذا فنحن في عصر التثانة العليا لعمود (مع الفارق) إلى ما قبل الحديثة. عندما كانت الأشياء كلها تنتمي في ما تتركس، مصنوعة أنثروبولوجية (Anthropological Matrix)، تقوم منتجات الثقافة الصناعية فيها بتوسيع مداركنا وتعميق فهمنا للأشياء، (Latour, 1993).

ونقل إن هذا هو المستوى الأول في التهجين الناتج عن أن الثقافة قد غيرت إلى حد كبير ودرجات متفاوتة من طبيعة العمل وعملية الإنتاج في مجتمع عصر العولمة، بحيث خلقت مجالاً جديداً يمكن أن نطلق عليه المجال السياسي الحيوي (Bio - Political)، أي التنظيم السياسي لإعادة إنتاج الحياة وقوة العمل، فلم تعد عملية التطور الإنساني تخضع لقوانين الطبيعة بشكل منفصل عن المجال السياسي الحيوي الذي يعتمد على القوة الحيوية (Bio - Power).

وهناك مستوى آخر للتهجين في عصر العولمة وهو تداخل الثقافات للجماعات المتعددة، بحيث يصبح من المستحيل التفكير في المجتمع بناء على الثقافات الحادة السابقة، والتراثيات الاجتماعية القديمة: الحديث والتقليدي، المستعمر والمستعمر، الأبيض والأسود - وهذا المستوى

من التجهيز يفترض أن الثقافات المختلفة لا تخضع إلى تراتبية معينة (Hierarchy). عدا تراتبية القوة على المستوى العالمي. ومن هذا المنظور تظهر الضيائل والطوائف والأقليات والجماعات الإثنية (والثقافات الفرعية الأخرى) على أنها تمثل حالة من التعدد الثقافي (Multi - Cultural). ولكنها معينة¹⁴.

ويمكننا أن نرجع لتفسير العلاقات التي نطلق عليها قبلية إلى العلاقات الداخلية للشبكة على أنها شبكة (Network)، وهي عبارة عن علاقات النضام (أو تضامنية اختصاراً)، التي تتقاطع مع العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية والإثنية... وغيرها من العلاقات. وهنا يمكن أن تظهر إشكالية جديدة، وهي أن ليس كل المجتمعات على المستوى نفسه من التطور الثقافي والتقني والسياسي. إنه ليست كل الأشكال التنظيمية والأفكار والفاهيم التقليدية للتضامنيات تغطي بمجرد حصول تغير وتحول اجتماعي واسع النطاق.

وهذا، على ما يبدو، ما يفترضه مانويل كاستلز في فهمه لمجتمع الشبكة (Network Society)، عندما يفترض أن العلاقات الاجتماعية في مجتمع الشبكة ستتطور الأشكال والفاهيم التقليدية لتتجهز في علاقة ثنائية القطب (Bi - Polar) بين الذات والشبكة. ويُعتمد بالشبكة الشراكات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية المولة التي تعترض التماسك المحلي (Giddens, 1993, 1: 13 60-65).

ما دور الفكر الاجتماعي الموضوعي - الفردي في تحليل العلاقة بين الثقافة والمجتمع وما الطرق التي تتكيف فيها الأشكال التنظيمية والأفكار والفاهيم التقليدية مع قوى المولدة استتة من هذا النوع لا يمكن الإجابة عنها بهذه الروح الاحتفالية بالثقافة.

تخلف العولمة

يبدو أننا حتى الآن لم نوقع احتمال أن تولد المولدة (نموذج التنمية المطروحة بالعلم والثقافة ودخول المعلومات ورؤوس الأموال عبر الحدود الجغرافية الضيقة) حالة جديدة من التخلف لا نجد طريقة فعالة لتفسيرها أو التعامل معها

فلاعتقاد الشائع أن التنمية المطروحة بالعلم تتطلب مستوى عالياً من التعليم للتعامل مع أدواتها ومستنتاجاتها الهجينة، ولكنا جميعاً نتعرض لوسائل الإعلام والتواصل الجمعي والتدفق المعلومات. وهي بالضرورة تؤثر في الجميع وبخاصة في رسم حدود التفكير للممكن التفكير فيه للدار الذكور. ولكن كيف نقمّتع التعامل الصرد الأمي للهش (أي الذي لا يمتلك المهارات الفكرية الضرورية) مع تدفق المعلومات في وسائل الإعلام؟ وكيف نقمّتع تأثيرها في سلوكه ودوافعه ونظماته إلى المستقبل؟

يشرح لنا أريك ديفيس، في كتابه العنون الغنوسطية الثقافية (Technosis) كيف أن تحول لاكزير ليس بعيد عن الواقع فقط، بل يدفع التقدم التقني، بشكل متزايد، فئات واسعة من المتعلمين تعليمًا عاليًا في الغرب إلى تكوين مثل ونسل هرقلية، والحلدية أحيانًا، لتجاوز حول الثقافة العليا. وتدعو إلى المعرفة الروحية (المعرفانية - أحد مكونات العقل العربي عند الجابري)، والقدرة على الاتصال بمخلوقات من الفضاء، وتعتقد بوجود قوى خارقة تعمل فضاء كونيا متصلًا. على اعتبار أن الكون مليء بالكائنات الحية القادرة على تحمل المعيشة في الفضاء الخارجي.

هذا بعيدًا مرة أخرى إلى عقلية هرمسية (Hermetica) في التعامل مع الثقافة بشيء كثير من الغموض والتوجس، عندما كان العرب والمسلمون يعتبرون الفيزياء والثقافة علم الحيل. وعندما كانوا يعتقدون بالسهمياء، وبالتقدم على تحويل المادتين الرخيصية إلى ذهب، ويدعون المعرفة الروحية والتبيل بالمستحيل من خلال تفسير الأحلام وبعض العلامات والأبراج الفلكية، هذه العقلية الهرمسية في عصر العلم والثقافة العليا نجد طريقها مجددًا وبشكل متنامٍ في الثقافة الشعبية⁽¹⁾، مما يدفع الكثيرين منا إلى توديع فكرة التقدم التي سيطرت على نخلة أجيال عصر التنوير عند الغرب وعصر النهضة عندما، فليس هناك، والحال، هذه، خط مستقيم للتطور يعاقل فكرة التقدم، والعلم والثقافة لا تقوم بالضرورة إلى مزيد من العقلانية والواقعية..

وعلى سعيد آخر تعطي نظرية فرد هوبل من (Parapermia) سندا علميا لدى تأثير العوامل الكونية الكورمسية في تطور الحضارات الإنسانية، والتي تعتبر تحديا جديدا لنظرية داروين في التطور. مما يحد من أدعاءات الداروينيين في طريقة عمل منظمات التطور، مثل: الاختيار الطبيعي، والطفرة الوراثية، والتكيف الترميمي، والبقاء للأصلح، أي أننا مع تقدم العلم نضعف قدرتنا على تفسير التطور الإنساني السابق واللاحق⁽²⁾.

وبالتخلي عن فكرة التقدم في فهم التطور الإنساني والتحول الاجتماعي، فإننا أقرب إلى فهم التطور من خلال الموراث التاريخية وديناميتها الخاصة أو ميكانيكها (خلودون التشيب، 1997). ولذلك، وعكس ما يدعيه الداروينيون الجدد من أن التطور الإنساني البيولوجي قد توقف، فإن التطور البيولوجي يخضع إلى أوضاع احتمالية في التاريخ الطبيعي (كتأثير الميوسينات من الفضاء الخارجي في نظرية Parapermia). وكذلك في التاريخ الاجتماعي.

فقد ثبت تاريخيا أن ليس للتطور الإنساني هدف محدد. وأن نتائج التطور الإنساني تأثر بدرجة كبيرة بالمصادفة والأحداث العشوائية، كالطقس والكوارث الطبيعية، والمؤثرات البيئية التي تقوم بدور كبير في التركيب الهرموني، الذي يؤثر في السلوك الاجتماعي، والتي ينتج عنه حالات نفسية - بدنية (سايكو سوماتية) لا يُعرف تأثيرها على المدى الطويل (Wilkinson, 1997). بالإضافة إلى الأوضاع الأولية (Initial Conditions) في مراحل التطور الأولى، وأمزجة الناس وطباعهم، والعلاقات الوشاعة التي ربطت البشر ببعضهم في البداية، وبسببها أوضاع لا تطفح إلى أي حتمية تاريخية⁽³⁾.

الأبعاد الاجتماعية للمعولة

وحسب طروضية أبادوري، فإن منظورات التنمية في عصر المعولة لم تعد تخضع إلى توصيفات المدرسة الوظيفية من أن الشروط الأساسية للتنمية هو الاندماج (Integration) في جسد الدولة

القومية، وإنما على العكس فإن الانقسامات والقواصل التي يخلقها الانسحاب أو التدهق الثقافي على مستوى العالم يعني أننا لا نستطيع في الوقت الحاضر أن نعرف على متطق مدى للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

فبعد الخططي عن فكرة المركز - الأطراف، والتخلف - التقدم، والتبعية - الاعتماد على النفس (Dependency)، التحدث - العودة إلى التراث، أصبحت حالة التخلف حالة مستندة ومستمرة في العالم الثالث. ليس معنى ذلك أن اقتصادات دول العالم الثالث غير قادرة على النمو، أو غير قادرة على تحقيق مستويات معيشية أفضل من السابق. التخلف يتحدد حسب موقع الدولة أو المجتمع في ثنائية القوة على المستوى العالمي، أو حسب موقع المجتمع في شبكة علاقات القوة على مستوى العالم: **الشبكة التي تتكون** بحسب المعاليج التي تقودها الإمبريالية في عصر المعولة، والتي تمثل حقيقة تاريخية أخرى في تطور المجتمع الإنساني (Hardt and Negri, 2000).

خطبية - الرأسمالية المتأخرة، أو ما بعد الحداثة، ذاتي متوافقة مع المجتمع المعلوماتي، والتي يمكن أن نطلق عليها الحقبية المدفوعة بالمعلوماتية (Informationalism)، أي المدفوعة بالتشأنه العليا، وبالبنى الثقافية الهجينة (المتحركة)، والعمل اللاسلكي (Wireless)، الذي ينتج خيالات، والذي يتعامل مع الرموز (الأوامر بواسطة اللغة، كما هي استعمالات الحاسوب) والترقيم (Digitization) الذي يولد أوهاما واقعية (Virtualities) ¹³⁴.

ومع أن حقيقة المعلوماتية شملت العالم كله من دون تمييز، فإن هناك إعادة للنظر في النماذج التنموية المعتادة نعت، مضطربة المعولة؛ فهناك المعلوماتية المتطرفة كما هي حالة الولايات المتحدة، وهناك المعلوماتية التي تعمل بالتسويل مع قطاع الصناعة كما هي حالة اليابان وألمانيا. وهناك أيضا المعلوماتية التي تلتطم بالاقتصاد الصناعي وقطاع واسع في الزراعة فسر الصناعة في دول العالم الثالث. فالمعلوماتية تعشق شرذمها جميع قطاعات العمل والعملية الإنتاجية. لتصبح القطاع المهيمن في الاقتصاد وهي الحياة الاجتماعية اليومية. وفي التفكير المستقبلي لتطور الإنساني الاجتماعي فإننا، كما يقترح أبادوري، يمكننا أن نعرف على «مشاهد» (أو Scapes) تشبه إلى حد كبير ما يطلق عليه بديكت أندرسون «العالم المتقطعة»، أي العوالم المتعددة التي تحددها مغزلة الأفراد والجماعات

المنتشرة في العالم هي لحظة تاريخية معينة. ويمكننا أن نذكر خمسة من هذه المشاهد، التي هي أبنية دينامية متحركة (Mobile) وهجينة على المستويين الأول والثاني. وعلى مستوى العالم⁽³³⁾.

المشهد الأول هو المشهد الإنساني: مهاجرون، ولاجئون، ومنفيون، وسائعون وغير محددى الجنسية، وأقليات محلية داخلية، وهي التشتات (الدياسبورا)، وغيرهم من الذين يميزون الأقاليم الجغرافية الواسعة. والمشهد الثاني هو المشهد التقني، في مجالي المعلومات والسلع، الآلات والأدوات، والتي سرعها ما تجعل الاقتصاد السياسي متخلفا عما لم يأخذ بنظر الاعتبار شبكية العلاقات العالمية. والمشهد الثالث هو المشهد الاقتصادي - المالي، وهو الذي يديم حالة الانقسام - الانفصال بين المشهدين الإنساني والتقني. وهو الذي يستثمر حالة الانقسام بينهما لصلته، لأن حركة أي منهما لا يمكن التنبؤ بها.

أما المشهدين الأخيران: مشهد وسائل الإعلام - الهديا. ومشهد الأيديولوجيا - الأفكار. فهما مبركان على المشاهد الثلاثة الأولى: المشهد الإنساني، والمشهد التقني، والمشهد المالي. فمشهد الهديا وهو القدرة على توليد المعلومات وتوزيعها إلكترونية، وبخاصة توليد الصور والبيانات من المشهد الإنساني لخلق هذه العوالم المتغيرة. أما المشهد الأيديولوجي فيتمثل بالأفكار المتعلقة بحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والمواطنة والسيادة. وهذه الأفكار نجد أصلها في الغرب، ولكنها تكيف حسب تصورات الجماعات والجمتمعات المختلفة في المشهد الإنساني، ولذلك فهي بطبيعتها منفصلة - متفصلة. فنجد تعبيرات وصور مختلفة متباينة ومتعددة عن هذه الأفكار في مشهد الهديا.

إن أي تفكير مستقبلي في التطور اللاحق للمجتمعات الإنسانية، ونحن معنيون هنا بالمجتمعات العربية، لا يأخذ في الاعتبارات تناقضات العولمة حسب مشاهد الانسحاب أو التدفق الثقافي العولمي (Global Cultural Flow)، سوف يفشل في فهم كيف أن العولمة لا تؤدي - حسب التفكير التبسطي السائد الآن - إلى خلق حرية كونية، وإنما إلى إيجاد عالم بالغ التعقيد، تربط أجزائه تقاطعات من العلاقات الإنشائية والعشائرية والقادية والتقنية، وأن النتيجة النهائية - المرجحة يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير متوقعة. وهذا دفع إضافي إلى تسلطية جديدة تحاول النظم الحاكمة عن طريقها أن تسيطر على قوى العولمة، وتحاول التخب للهيمنة عرض عقلانياتها (عقلانية السلطة السياسية الروحية والفكرية) على واقع صادي لم يعد يتناسب مع أشكال التحكم والسيطرة التقليدية. تلك للتصرفة بالخيال الاجتماعي.

خاتمة:

خلق الدولة في عصر العولمة

عندما نتحدث عن العولمة المعلوماتية التي تُعتبر العولمة مظهرها الخارجي، نشهد أن المجتمعات الإنسانية تمر بمرحلة تتطور فيها أنماط العولمة الاجتماعي من الأشكال التقليدية إلى مجتمعات التحكم والسيطرة، أي من مجتمع الضبط (Disciplinarian)، إلى مجتمع التحكم والسيطرة (Social Control) ⁽¹¹⁾. وإن هذا التحول يمر بعملية تطورية (تاريخية) طويلة يطلق عليها وينسبها ثورة التحكم والسيطرة (James Beniger, 1986)، ويتميز أول فئتين يمر بمرحلة تُعتبر حلقة ضمن دورة تاريخية للتحكم في أرواح الأفراد وأبدانهم. سبق أن أشرنا إليها عندما تحدثنا عن المجال السياسي الحيوي. ولما كان التحكم (Control) يعتمد عامة على الخوف، إثارة الخوف، وتواصل الخوف، وإدارة الخوف، فإن المخاوف التي تلعبها العولمة هي أحد أهم المداخل للتحول إلى السلطة في الدولة - القومية، وإلى السلطة الإمبريالية هي شبكة علاقات القوة العولمة، ويتخذ الخوف أشكالاً عدة منها الخوف الوجودي الوشيك المتمثل بالخوف من الانقراض (Predation)، الذي ساهم في تكوين الجغرافيا التاريخية ⁽¹²⁾، إلى حالة عدم اليقين الحاضرة، كالخوف مما يحتمل المستقبل، والخوف من العولمة، والخوف من الإرهاب، والخوف من احتمالات الفوضى على مستوى العالم وبخاصة في احتمال أن تضعف القوة الإمبريالية التي تحفظ الأمن في نظام العالم الجديد، (Hard and Negri 2000:323-339)؛ (Chomsky 1994: 178 - 188).

وهذه الحالة من البلبلة وعدم اليقين تنعكس في الفكر الاجتماعي في الغرب مما يجعلها تحفز وتنمو على العلم. فعلى عدم اليقين حسب مبدأ هايزنبرغ، والتي تجد ما يعاكسها في التطور المستقبلي للمجتمع الإنساني. لا تؤدي بالضرورة إلى تبني الادعاءات النظرية، ما بعد البنائية، التي تنكر إمكان التوصل إلى حقيقة مستقلة عن الوعي، التي تشكل في الواقعية الخارجية (External Realism)، التي هي صمد الفكر العلمي الوضعي ⁽¹³⁾.

ولم يثبت حتى الآن، أن هناك بديلاً عملياً عن الواقعية الفلسفية (Philosophical Realism) التي تقول بأن الواقع مستقل عن حواسنا، قائم بذاته، ويمكن معرفته بالطرق الموضوعية ⁽¹⁴⁾. وليس هناك بديل عن الكشف عن العناصر والكونيات المتخلطة في الفكر والثقافة العربيين، بالدعوة والعمل على تحرير المجتمع على أساس القيم الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية للدولة للقيادة بدسئور، والتزامه بالدفاع عن الحرية والتنمية والديمقراطية. مهما كانت منظومة وقاصرة.

ولكن العقل العلمي (التفكير الموضوعي) يقف في مواجهة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبرى، تمثل الثقافة العليا وتدفع العلوصات، وتعارض الكشوف العلمية لثلاثة من محركاتها الدافعة، ولم يعد من المجدي تفسير هذه التحولات حسب النظريات والأطروحات القديمة حول السلوك الاجتماعي، فالنظريات التي تفسر السلوك الاجتماعي على أساس الانتماء الطائفي، أو النظريات التي تحصر دوافع السلوك بالانتماء إلى الأمة أو القبيلة أو الجماعة الإثنية، أصبحت أحادية الجانب.

إننا الآن ندخل في عصر السياسات الثقافية (Cultural Politics) التي تسعى إلى فهم السلوك الاجتماعي من منظور الثقافة التي تعترف بالاختلاف وتعدد الأبعاد والمستويات: النبوة الوطنية والوطنية، العولة والديمقراطية، المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، وأشكال جديدة من الهيمنة عبر العلم والثقافة. إننا الآن في مواجهة نموذج جديدة ونحو برادليي (الذي مر ذكره من قبل) لا تصلح معه التفسيرات القديمة، إن فهم المستقبلي للسلوك الإنساني بحاجة إلى براديم نموذج للسلوك الإيماني يستوعب الأبعاد والمستويات المختلفة للإنتاج الثقافي (بما في ذلك هذا المصطلح)، والصراع الاجتماعي بتجلياته الثقافية⁽³⁴⁾.

القائمة

2009/1/5

ARCHIVE

- 1 البحث الحالي قدّم بشكل مختصر في ورقة عمل المصطفى خبطة، إلى ندوة جامعة الطنجية العربي بعنوان: دعوة إلى تجديد الفكر العربي، والتي عقدت في القاهرة، البحرين بتاريخ ٢٠٦ نوفمبر، ٢٠٠٠.
- 2 هناك فريدة ماركسوية والعصية في الفكر العربي خاصة إلى النيل النشأت في الماضي دون التطرق إلى الاحتمالات المستقبلية لما تنويبه الأفكار والمعاني. وحتى ابن خلدون، وهو أهم مفكر عربي، لا نجد في فكره أي محاولة لتنبؤ المستقبل. لعالمية موسعة لاختيار القيمة التنبؤية لأفكار ابن بطون كدراسة حالة، انظر، خلدون، حسن المصطفى، ٢٠٠٠، ولراعية نظرية التعامل التلقين العرب المعاصرين مع التنبؤ، انظر: جورج طرابيشي، ١٩٩١.
- 3 إن الاستعمارية إمبريالية والهيمنة التلقين في الحسنيين والتمسكيات جاءت في ظروف الكفاح ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال، ولكنها تضمنت، من مفردات سياسية واصطلاحية سياسية، كبرر نال في الانقلابات العسكرية القائمة، وهذا عنصر ضروري لاسهم الفكر الكبي التماثل الذي يوهن قدرًا كبير من الاستشراف والاعتدال، وينتج الفكر الذي التماثل على فكرة الحرف من الوطني، وإدارة التطوف. حول مفاهيمات الصراع الأيديولوجي بين التنبؤيين القسوي والتمسكيات انظر، خلدون حسن المصطفى، الدولة القبلية في الشرق العربي، ١٩٩١، أما موضوع فكرة التنبؤ، التماثل كإحدى أدوات التماثل الاجتماعي في السور ذكره فيها بعد، عند الحديث عن التنبؤ من التنبؤ التنبؤ إلى مجتمع التماثل والتمسكيات في عصر الدولة.
- 4 بصرف جميع مكونات الأمية الثقافية على إقرار، الهندسة الاجتماعية، إمبريالية المدن التماثل في حلقه، باريس وبرشلونة، وتعددية التنبؤات التنبؤية في رؤية التنبؤات القسرية في التنبؤات، وإبروها في تحارب الهندسة الاجتماعية.
- 5 ومن الدراسات التي تناولت أمية على تأثير الدولة في المجتمعات المحلية، ما ورد في كتاب Barrow، 2000، كذا، هي إمبريالية الدولة. من خلال بناء المدن في سائر القسري إلى مجتمع مزارع الكمبيوتر الأيرلنديين، وإلى تجربة دولة الرعاية الاجتماعية في النور، وبعده التنبؤات في كيرالا في الهند، ... الخ.
- 6 مصطلح الثقافة الثقافية يشترطه جون بروكمان (John Brockman، ١٩٩٢) وينضم حدًا من طوبية من الثقافة، التنبؤيين الذين يتنقلون إلى مؤسسات فلسفية وفلسفية اجتماعية. وهو موضوع كتاب فوريقي التنبؤي، أفكار التنبؤ فلسفية وفلسفية اجتماعية (Hargrave، ١٩٩٩) ويرد هذا المصطلح أيضا بعض الثقافة المستخدمة من العلوم الاجتماعية، التي تنقسم بين العلوم الإنسانية والثقافة الأخرى والعلوم الطبيعية (الثقافة الثانية). انظر تقرير هيئة كوابيكاني حول إعداد هيئة العلوم الاجتماعية، مجلة عالم الفكر، تحت الطبع.
- 7 المنتج التنبؤي (Antelme)، هو كل منتج يتدخل جعل الإنسان في حتمية، وهو إحدى اليات تكون الوعي الاجتماعي التنبؤي التنبؤ. ويمكن أن يكون الأداء أو الأداء مادية أو أفكار ومفاهيم، وميزة على التنبؤ الاجتماعي، والمؤسسات، والأبوية القوية، حول دراسة التنبؤات وبعده الهندسة التنبؤات انظر Cade، ١٩٩٨، Cultural Populism، وأفكار الثقافة في تطور المجتمعات الإنسانية موجود في مفهوم كازل ماركس في قوى الإنتاج. عندما اعتبر أن كل مرحلة تاريخية تتميز بالثقافات القوية، ولكن ماركس لم يشغل في معنى لثبات الثقافة التنبؤ مع الهندسة التنبؤية، ولم يتنبؤ في الهندسة التنبؤات وطرق التنبؤ.
- 8 حول استكمال مفهوم التنبؤ على هذا المستوى انظر Hovvi K. Bhabha، ١٩٩٥، 4، 13، 113، 114.

- 9 يوجد في فكر كارل بوبس معالجة لموضوع الكيفية، التطورية، والعلاقات الروحية الجنية (Esoterica) وملائتها بالعلم الحديث. انظر: (Von Franz, 1992: 145-166).
- والمفاهيم الهرمسية نسبة إلى هرمس اليوناني الرسول والوسيط، والماهي بين الآلهة والبشر، الذي يملكه عند الرومان الإله موكيري. وفي الإسكندرية دامت الثقافة الهلينية يظهر هرمس كترينماجيسوس الهجين، أي نصف إله ونصف إنسان، وهو الفلاسفة والعلاج، والكيمياء، والطب، والفلسفة والتأجير والقس، فهو ذو الوجوه المتعددة، ولذلك ارتبط اسمه بالمعرفة العرفانية والسحرية والتأجيرية، فزيد من التفاصيل حول فكر الهرمانيكا انظر: (Daví 13-38 1998).
- 10 حول الجدال العميق بين فرد هول والداروينيين المعند انظر: (F.Hoyle and Chandra Wickramasinghe, 1993: 60-70).
- وكان المفاهيم الاجتماعية لهذه النظرية والبدائل التي يقرها هول (Steven J.Gould 1989) في نظريته عن التوازن المتقطع، وتأثيرها في التفكير الاجتماعي، لم تقيم بشكل جيد حتى الآن.
- 11 هناك دراسات عديدة من قبل علماء الاجتماع والبيولوجيا والآثارولوجيا والبيولوجيا وجميعها ترمضها دراسة التفكير الإنساني، تجمع بين التاريخ والاجتماع والبيولوجيا والآثارولوجيا والبيولوجيا وجميعها ترمضها دراسة لهرمسية، وهي دراسة كل من دايوود وكافالي (Safford, 1997: Luigi Luca 1997: Jared Diamond 2000: Carole - Stern 2000) وعلماء المراسلة فوسمان وبيات، القس الولد في النص، وتقتصد بالهرمسية (Premaux) المفاهيم المعقدة، الباعثة من الوجدان، التي تمثل الداء التي تفسر عليه العلاقات الأخرى.
- 12 هناك من يعتبر أن الهرمسية من المفاهيم التي طورها الإنسان القديمة، وقد التي تجعلها أو تجعلها علم، وأنه العناجر الرقسي (Dionysus Driver) أصول الوقت، آثار بيولوجية المتعلقة من ثقافة المعلومات وتأثيرها في المجتمع انظر: أسامة الطوالي، ٢٠٠٠، ص ٤ - ٣٩.
- أما عن أهمية العمل الهرمسي، انظر: (Hradt and Negri, 2000: 289-300).
- 13 ميشال ديوراي الذي نشر سنة (١٩٩٠)، أضاف طبيعة في كتابه الطول الجديدة، ص 47-23 1996: A.Appadurai.
- وحول تقييم هذا المقال والمذكر في لراجمة المادة لأطروحات علم اجتماع التنمية انظر: (Nardi, 2000: 88-99).
- 14 هذه الفكرة، تتحول من مجتمع الضيق إلى مجتمع التفكير والمعمورة، يعتمد بها أن الحالة الأخيرة يكون فيها المحيط أكثر شمولية، ول أكثر شمولية من أساليب الضيق التقليدية، وذلك لتوضيح طبيعة عمل شبكة العلاقات القوة المعمورة، التي تحاول الإمبريالية المعاصرة أن تتدخل عن طريقها في مؤسساتها التي الاجتماعية المحلية والإقليمية، ومع أن هذه الفكرة مستخلصة من أراء ميشال ديوراي، كما عرضها ديوراي، وعصري، (٧) أن هذا لها اختلافات معينة في أنه الكيمياء الهرمسية وأقل تجسيدا. انظر (Hradt and Negri 1997: 2000: 23-43).
- 15 الخوف من الانقراض، هو بالاشتراك إلى أطروحة باربرا إيمرنراخ (Diamond, 1997) ومزادها أن فكرة الإنسان، المعتمد، أو (Man - the Hermit) التي تحصل من البشر الضيق المعتمد في بدايات التطور الاجتماعي، التي تبرز هيئة الرجل وتظهر المجتمع الأولي - البطركي، ما هي إلا حرافة - فلم يكن الإنسان (٧) قديمة - طريقة، وهذه الخوف من الانقراض إلى تكوين المجتمعات الإنسانية الأولى (Banks) والتي تطورت فيما بعد إلى مجتمعات مستقرة أوسع، مثل القبائل والشعوب، والتي جاري دايوود في كتابه التراث، بدائل وجرالهم، وفراي (Diamond, 1997: 267-292) عندما يشرح لجميع الشعوب في القارات الخمس،

يوضح كذلك التطور عند المجتمعات الأولية وتطورها التاريخي التطور إلى قبائل، دول، ولكنه مع الأسف لا يتطرق إلى تلك تكوين هذه المجتمعات الأولية
 فهو يتركز إلى هناك أربع قوى تشكلت في التطور الإنساني: الحكومة والدين، والخراب، والثقل، والثقافة،
 عندما كان المذهب الوحدوي من الأفكار قد تحول إلى الطوف من حالة حروب الجميع ضد الجميع عند الجميع عند
 توماس هوبز في فكرة التنوير (Leviathan)، وأن الحكومة، والآراء قد استمدت على فكرة الطوف وإدراكه
 للعدو، والتحكم في الأفراد والتمويل، ومع أن الربط بين المراحل التاريخية في هذا السياق يتطلب فهماً
 مطبقاً وأساساً (ولكن بمرور)، فإنه يحتاج إلى إعادة فحص الأداة التاريخية المقوية، سواء تلك الموجودة في
 الحضارة أو في التراث الحضاري، ففي التراث العربي الإسلامي مثلاً هناك اقوال كثيرة منسوبة إلى ابن
 تيمية وغيره، فمثلاً دور الحاكم وتكلمه على الخوارج، وهناك النظام في ظل غياب السلطان، انظر ابن
 تيمية، السياسة الشرعية، 1497، طبعة بيروت، ص 174.

لقد أصبحت الثقافات والمجتمعات المتداولة في العلوم الاجتماعية المعروفة تحت تأثير مدارس ما بعد
 البنيوية، ما بعد الحداثة، الكار أمهنا والفرد، خصوصاً على الفهم من أي وقت مضى، مما دعا بأحد علماء
 الفيزياء الكهرومغناطيسية سوكال أن يفسر مثلاً بقول: هناك حقيقة، مستعصية لا معنى لها، ولكنه يستعمل لطلب
 المجتمعات المعاصرة المتداولة المتداولة، والتي هي أقرب مناهضة البنيوية، (Post-structuralism)، ويحدد
 لم توجد مجلة دورية مرسومة في مجال الدراسات الثقافية في الشرق، هذا الاسم في الحقيقة، طبعة نشرت
 مؤلفها عدة مقالات على صفحات، منها: Mary Kay Vaughan, Beyond B...

وهذهما ذهبي سوكال أمهنا، حوار ثقافي، في أربع فصول، التي من ذكره في عنوان التهجيز، رفض
 الأخير رفضاً قاطعاً الاستدراك، من هذا الحوار، لعدم توافق فكرة المتداولة، مشتركة، لمرحى مناهضة لهذا
 الفصل انظر: (1992, 234-236).

أما هذا أمهنا إلى الطريقة التي يتناول فيها جون سيرل موضوع الواقعة الثقافية، وخاصة تعديده للواقعة
 الثقافية (J. Searle's Remarks)، التي تؤكد وجود العالم الحقيقي من الأشكال الأخرى من الواقعية، انظر:
 Searle, 1995: 237.

يُقسم الباحثون الثقافية (Cultural Politics) للدراسات ذات العلاقة على الهوية، والعلاقات الاجتماعية،
 والقواعد، الصلة للثقافة الاجتماعية، والصراع على السلطة أو رفضها أو تعديلها، ويُقسم بالإنتاج الثقافي
 ما تشهده الثقافة الشعبية وسائل الإعلام، الهوية، وصحيفة الفكر في مرحلة تاريخية معينة،
 حول دراسات جديدة لهذا التهجيز، انظر: (2000: 273-276).

المراجع العربية

- أحمد البغدادي، ١٩٩٩، تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل، فبرس ودعقل، دار الفكر.
- أسامة الحولي، ٢٠٠٠، تكنولوجيا المعلومات: ما بين النورين، والتحويل، معاصرة غير مشروطة، دمشق، البحرين، الكويت، العراق.
- يوهان زويل، ١٩٩٦، ناصر حامد أبو زيد، بين التفكير والتفكير، دمشق، دار مجد.
- يوسفين نوردي وأخرون، ١٩٩٠، قضايا التحويل والتجديد في الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جابر عصفور، ٢٠٠١، معجزات الثقافة العربية، معاصرة غير مشروطة، القاهرة.
- جورج طرابايشي، ١٩٩١، الفلاسفة العرب والشرائط، التمهيد الفلسفي لمصاحبات جغرافية، لندن، دار رياض الريس.
- حازم صافية، ٢٠٠٠، طويح الفكر العربي، بيروت، دار رياض الريس.
- حادون حسن المصطفى، ٢٠٠٠، النهضة التنويرية لتجديدية الاجتماعية حسب أفكار ابن خلدون، مجلة البحرين الثقافية، العدد ٣٣، يناير من ١٩٩٦، ١٩٩٦.
- ٢٠٠٠ إصدار، هيئة العلوم الاجتماعية، مصرى وشهدى تقرير هيئة كوناكولون، بإشراف أمانيول والأستاذين، مجلة عالم الفكر، تحت الطبع.
- ١٩٩٢ هي المدد كان الصراع، جدل الدين والاشتراكية، الأمة والوطنية، بيروت، دار السلفي.
- ١٩٩٦ الدولة التمهيدية في الشهور العربية، دراسة فائقة متغيرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢.
- السيد ياسر، ١٩٩٤، الزمن العربي والمستقبل العالمي، القاهرة، دار المستقبل العربي.
- علي المصطفى، ١٩٩٩، الحضارة الإسلامية، معارف في النهضة والحداثة، بيروت، لندن، دار السلفي.
- محمد حابر الأنصاري، ١٩٩٤، العرب والسياسة، ابن الحلال، جنود المطلق المعقول، بيروت، لندن، دار السلفي.
- محمد عبد الحبار، ٢٠٠٠، ولاية الفقيه من الشريعة الدينية إلى الشريعة السياسية، مجلة شؤون إسلامية، مجلد ٢، عدد ٥.
- مجلة العدد، ٢٠٠٠، نظام الحكم في الإسلام، مجلة شؤون إسلامية، مجلد ٢، عدد ٥.

- Al - Nagheri, Khaldoun H.2000. «Debunking Charvelled Concepts», paper presented at the Twenty Fifth Symposium of The Center For Contemporary Arab Studies, Georgetown University Washington, D.C. March
- Appadurai Arjun 1996. *Modernity at Large* Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 27 - 42.
- Beniger, James R. 1986. *The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society*. Cambridge: Harvard University Press.
- Bhattacha, Homi K. 1998 *The Location of Culture*. London: Routledge.
- Brockman, John. *The Third Culture: Beyond the Scientific Revolution*. New York: Simon & Schuster.
- Burawoy, Mikhail, et al. 2000. *Global Ethnography: Forces, Connections, and Imagination in Postmodern World*. Berkeley: University of California Press.
- Castells, Manuel. 1996. *The Rise of the Network Society*. Oxford: Blackwell.
- Canali, Simon, Luigi L. 2000. *Genes, Peoples, and Languages*.
- Translated by Mark Szelebank. New York: North Point Press.
- Chomsky, Noam. 1994. *World Orders, Old and New*. *Course: The American University in Cairo Press*.
- Cole, Michael. 1996. *Cultural Psychology: Activity and Human Discourse*. Cambridge: Harvard University Press.
- Davies, Erik. 1999. *Technopower: Myth, Magic and Mysticism in the Age of information*. London: Serpent's Tail.
- Diamond Jared. 1992. *Guns, Germs and Steel: The Fates of Human Societies*. London: Jonathan Cape.
- Ehrenreich, Barbara. 1992. *Blood Rites: Origins and History of the Passions of War*. New York: Metropolitan Books.
- Gould, Stephen J. 1989. *Wonderful Life*. New York: W. W. Norton.
- Gray, John. 1996. *Fast Down*. London: Granta Books.
- Harai, Michael and Antonio Negri. 2000. *Empire*. Cambridge: Harvard University Press.
- Hesse, Colin. 2000. *Localizations: A Global Manifesto*. London: Earthscan.
- Morgan, John. 1998. *The End of Science: Facing the Limits of Knowledge in the Twilight of the Scientific Age*. London: Abacus.
- Boyle, Fred and Chandra Wickramasekhar. 1993. *Our Place in the Cosmos: The Unfinished Revolution*. London: Phoenix.
- Lakoff, George. 1997. *We Have Never Been Modern*. New York: Harvester Wheatsheaf.
- Nash, Kate. 2000. *Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics, and Power*. Oxford: Black Well.

- Foster, Mark. 1984. *Postcard, Marxism & History: Mode of Production Versus Mode of Information*. Cambridge: Polity Press.
- Rose, Steven (ed). 1999. *From Brains to Consciousness, Essays on the New Science of the Mind*. Penguin Books.
- Scott, James C. 1998. *Seeing Like A State: How Certain Schemes to Improve Human Conditions Have Failed*. New Haven, Yale University Press.
- Searle, John R. 1995. *The Construction of Social Reality*. New York: The Free Press.
- 1999. *Mind, Language and Society: Doing Philosophy in the Real World*. London: Weidenfeld & Nicolson.
- Von Foer, Martin Lorenz. 1992. *Psyche and Matter*. Boston and London: Shambhala.
- Winchler, Wendy. 1998. *A New Modernity: Change in Science, Literature and Politics*. London: Lawrence & Wishart.
- Wilkinson, Richard. 1997. *Unhealthy Societies: The Affliction of Inequality*. London: Routledge.
- Zohar, D. and I. Marshall. 1993. *Quantum Society*. London: Bloomsbury.

ARCHIVE

مقدّمات لموسولوجيا الشباب

د. المنجي الزبيدي*

مقدمة

تستعرض هذه الدراسة بعض المفاهيم الأساسية التي تستخدم غالباً في الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول موضوع الشباب والنشأين. وهي تندرج في إطار موسولوجي، بمعنى إلى التخصص في دراسة هذه الفئة الاجتماعية المهمة. وتنتج من ثمة بعض المقدمات لا يمكن تسميته بموسولوجيا الشباب.

والواقع أن المجهود العلمي والمعرفي العربي في هذا المجال يمد محدوداً، فالتنطلق إلى المسألة الشبابية لم يرق إلى درجة التخصص العلمي، وظل في غالب الأحيان استطلاعاً وصفيّاً متفرقاً ومناسباتياً، في حين تطلعت المجتمعات المتقدمة إلى أهمية الشباب كعامل اجتماعي مؤثر في عمليات التغيير الاجتماعي؛ فأولته ما يستحقه من اهتمام وأنشأت له مراكز ومجموعات البحث المتخصصة نذكر منها على سبيل المثال مجموعة «الشباب والمجتمعات» التي تأسست في فرنسا أواخر الثمانينيات. وهي تضم باحثين أغلبهم من علماء الاجتماع ينكبون على دراسة الشباب من أوجه متنوعة وبمقاربات متعددة الاختصاصات⁽¹⁾.

ولا تدعي هذه الدراسة تقديم وصفات جاهزة لا يمكن أن يكون عليه علم الاجتماع الشباب منهجياً ونظرياً وتطبيقياً، فقدر ما تسعى إلى مقاربة بعض الجوانب المفاهيمية من وجهة نظر موسولوجية، وبالتالي فهي تركز فقط على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: البلوغ والزاهقة والجيل، ويמוד ميرور اختيار هذه المفاهيم الثلاثة إلى أن أول سؤال يطرحه عالم

(*) مستشار وزير الثقافة في الجمهورية التونسية.

الاجتماع في هذا المجال هو مذهب الشباب كيف نعرفه ونضبط حدوده متى يبدأ ومتى ينتهي، هل هو فئة عمرية أم شريحة اجتماعية، هل هو حالة نفسية أم طباع وطريقة في التفكير والسلوك

إن مجرد محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة تشكل مجالاً بحثياً ثرياً ومثثياً، ولكنه مفيد في توضيح وتوجيه المبادرات العلمية في دراسة قضايا الشباب، سواء أكانت ميدانية استطلاعية أم تحليلية نقدية، ومهما كانت مساهمتها وأهدافها.

أولاً : الغياب : مناجاة كلمة

كلمة «الشباب» كلمة إشكالية ... يمكن اعتبارها مجرد كلمة^(١)، كما يمكن في وجودها أصلاً^(٢)، كثر استعمالها في مجالات اهتمام متنوعة ومختلفة فوجدت في الدراسات والأعمال الاجتماعية والاقتصادية

والفلسفية والتربوية ... كما ذاع صيتها في مجالات الخطاب السياسي ووسائل الإعلام الجماهيرية. ومع ذلك، ونحن لا نلجأ هنا على مفهوم مجرد، هي كلمة اكتسبت من وراء تعدد الاستعمالات أوضاعاً أقيمت في أوقات كثيرة إلى ليس في المعنى، وفروض في المقصد.

ولئن لم نرد على القرآن الكريم ما دللنا عليه من أضافات عدة عليها - «فتى» و«جمعيها» «فتية» - نحن نحس عليك نباحه بالحق - إنهم فتية أهلنا - بلهم وإمامهم هدى^(٣) - وغلام وصبي في إشارة إلى عيسى وحمى عليهما السلام: «لأنك أنت يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم أكد بغياً»^(٤)، و ما يعنى هذا الكتاب بقوة وإنهاء الحكم صبياً^(٥).

أصل الكلمة «شباب» وتعني الفتاة والحدائق، والجمع «شباب» و «شبيبة» ومرادفاتها كثيرة منها: «ياقوع ومرافق وصبي وفتى وغلام» وهي كلمات لا تدل على مراحل عمرية محددة ومفصلة بقدر ما تشير إلى خصائص جسدية وأخلاقية ونفسية ووجدانية لفترة من فترات الحياة، هي إجمالاً خصائص القوة والنشاط والجمال والذكاء والشهامة.

وتتراوح المعاني والدلالات بين السلب والإيجاب إلى حد التناقض، فكلمة «الرهق» ومنها «المراهقة» تعني الرجل المتهم في دينه، والرهقة هي المرأة الفاجرة^(٦)، كما تدل كلمة «صبياء» ومنها «صبي» على الخروج عن دين القبيلة، ويقال «صبي المرأة أي خذها وفتها»^(٧).

وبالتقابل تحمل كلمة «فتى» معنى الاكتمال، «ليس الفتى بمعنى الشاب الحدث، إنما بمعنى الكامل والجزل من الرجال»^(٨)، ومعنى الجد والامتاع عن اللعب: «إذا فتيت التجارية فتت من اللعب مع الصبيان والعبو معهم، وخبرت وسبرت في البيت»^(٩)، ومعنى القوة والبيان: الفتيا: تبيين المشكل من الأحكام ... فكانه يقوي ما أشكل بيبانه ويصير فتياً قوياً وأصله من الفتى وهو الحديث السن^(١٠).

ثانياً: البلوغ البيولوجي والبلوغ العوسولوجي

إذا انتقلنا من سجل اللغة إلى سجل العلوم الإنسانية نلاحظ
صعوبة الوقوف على تحديد معين، كما أكد على ذلك «بين»
برشلونة، القليل من المؤثر العالي حول الشباب ملاحظاً أن كل

الكميات المقترحة تقضي إلى تباينات مختلفة ومتغيرة باستمرار⁽¹²⁾.

والد حصر بعض علماء الاجتماع في بداية السبعينيات فترة الشباب (خاصةما الجامعي منه)
في الفترة الممتدة ١٥ - ٢٥ سنة، وتم تبني هذا التحديد كإطار مرجعي للسنة الدولية للشباب
١٩٨٥، إلا أن ذلك أدى إلى حرجان فئات وأصناف عديدة من هذه التطورة العالمية⁽¹³⁾.

السؤال المطروح إذن هو: في أي سن يبدأ الشباب وفي أي سن ينتهي؟ وقد يبدو هذا
السؤال بسيطاً وقد تبدو الأجوبة منه بديهية، ولكن الاختلاف الإجابات يجعل كل محاولة تحديد
عملاً غير مضمون نظرياً ولطبيقياً، ولا يبدو أن يكون إلا اقتراحاً إجرائياً يختلف حسب
طبيعة البحث ومجال التخصص.

وكثيراً ما نتجح بعض الدراسات إلى تحديد كلمة «شباب» فتحتوها في فئة عمرية أو هي فترة
انتقال أو هي طور طبيعي بين الطفولة والبلوغ، في حين أن الإشكال يكمن في توضيح حدود هذه
الفئة وموقعها الاجتماعي. وكثيراً ما تميل إلى إقحام مقايير عصرية تختلف حسب الإشكاليات
والناهج إلا أنها وإن كانت إجرائية فإنها شرع مفهوم الشباب من مجزأ وأبعاد الاجتماعية⁽¹⁴⁾.

تحديد مفهوم الشباب وعلى مقاييس بيولوجية يبدو أمراً غير دقيق وقابلاً للخطأ
والاختلاف، فالمصنفات العصرية عند العرب لا تنقل على سن الشباب، فهذا «أبو منصور
عبد الملك بن محمد الثعالبي» في كتابه «فقه اللغة وسر العربية» يحدد في دورة العمر عند
العرب بين الثلاثين والأربعين فيقول:

«ما دام في الرحم فهو جنين، فإذا ولد فهو وليد، وما دام لم يستلم سبعة أشهر فهو
صديق، لأنه يشتد صدقه إلى تمام السبعة، ثم ما دام يرضع فهو رضيع، ثم إذا قطع
عنه اللبن فهو قطوم، ثم إذا غلط وتعبت عليه نراة الرضاع فهو حروش، ثم هو إذا
وب، ونما فهو دارج، فإذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خماسي، وإذا سقطت روائضه
فهو مثبور، فإذا نبشت أسنانه بعد السقوط فهو مثغر، فإذا كان يجاوز عشر السنوات
أو جاوزها فهو مشرعع وناشئ، فإذا كان يبلغ الحلم فهو بالغ ومراهق، فإذا احتلم
واجتمعت شوته فهو غلام، فإذا الخضعت شاربته وأخذ عذاره يسيل قبل بقل وجهه، فإذا
صار ذا فتاة فهو شى وشارح، فإذا اجتمعت لمحبه وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع، ثم ما
دام بين الثلاثين والأربعين فهو شاب ثم هو كهل إلى أن يستوفي الستين ...»⁽¹⁵⁾.

أوردنا هذا النص كاملاً لتبين أن العرب دققوا في تصنيف دورة النمو ورصد مراحلها. ومع ذلك فإن مصطلح «شاب مغترب» من مصطلحي «شارح» و«مضجع» الدالين على فترات عمرية مختلفة. وتتضمن الفلسفة العربية محاولات لتحديد دورة الحياة للإنسان. ومنها مرحلة الشباب فتجد مثلاً عند «إخوان الصفا» التقسيم التالي.

- مرحلة الطفولة المتأخرة من الولادة إلى سن الرابعة، وهي فترات النمو الأولى ويكون الطفل فيها مرتبطاً بوالديه. وهي مرحلة يديرها القمر وسائر الكواكب الأخرى.
- مرحلة الصبا، من ٥ سنوات إلى سن ١٤ سنة. وتتطور فيها القوة الناطقة. ويكون فيها الصبي مرتبطاً بمعلميه وعرضة للتأثرات الخارجية. وهي مرحلة من تدبير عطارد.
- مرحلة الشباب، من سن ١٥ إلى سن ٣٠ سنة. وتتطور فيها لدى الشباب القوة العاطفة. وهي من تدبير الزهرة والشمس.

- مرحلة الحكمة، من سن ٤٠ إلى ٥٠ سنة. وهي من تدبير المشتري مع الكواكب الأخرى.
- مرحلة للتكليف، من سن ٥٠ إلى الوفاة. وهي من تدبير المشتري ثم زحل^(١٩). هذا التقسيم يبقى مفتوحاً وغير دقيق. وذلك لأن الحدود بين المراحل المذكورة بشروطها المتداخل أحياناً «إخوان الصفا» كانوا مدركين للفلاحي بين **الجزء الأخير** من كل مرحلة مع الجزء الأول من المرحلة التي تليها. فالشباب يبدأ **وتتخلل فترات الصبا** موجودة فيه لمدة سنتين على الأقل. كما أن خصائص مرحلة الشباب تجد **إشوار** ضمن فترات في مرحلة الحكمة.

ومع أن «إخوان الصفا» قدموا مرحلة الشباب والشباب أفضل المراحل لأنها الفترة التي انعم الله تعالى فيها بالرسالات على الأنبياء. ومعهم الحكمة. إلا أنهم خصصوا بها الذكور فقط واستبعدوا النساء من جميع مراحل التصنيف واعتبروا أن مرحلة الصبا وحدها ملائمة لهن^(٢٠).

وكثروا ما اعتمد الدراسات القائمة على الفيلسوف البيولوجية إلى اعتبار الشباب أو المراهقة (عند مصطلحان يقع الخلط بينهما كثيراً) مرحلة انتقالية نحو الكهولة. تنحصر بين ١٤ و ١٨ سنة. وتجد من يعتبرها مرحلة نمو بيولوجي وعقلي وعصبي وينتجه إلى تحديدها في سن العشرين. في الوقت نفسه الذي يتحدث فيه آخرون عن مراهقة متأخرة الغدئين بعين الاعتبار لطبيعة نفس الطلبة الذين يقضون سنوات طويلة في الدراسة ويمشرون بالناس في العيش مع عائلاتهم حتى بلوغ سن الرشد^(٢١).

وتواصل هذه الاختلافات في التحديد البيولوجي والكونولوجي عند الحديث عن فترة انتهاء المراهقة. فهي عند أطباء الأعصاب تنامي مع سن العشرين حين يكتمل نمو الجهاز العصبي. وتنتهي عند أخصائي النمو في سن ٢٥ عندما يكتمل نمو الجهاز العصبي. فكل مقاييسه حسب الاختصاص فلغاضي مقياس المسؤولية الجزئية. والمرمي مقياس انتهاء مرحلة التعليم الإيجابي عند سن السادسة عشر^(٢٢). فبحسب اختلاف الفلاسف الاختلاف التخصصات والوع ويختلف التحديد بيولوجياً.

في هذا الإطار يبدو مصطلح «البلوغ» أو «الحلم» (Puberté) مصطلحا أساسيا، فهو الحد الفاصل الذي يبدأ منه مرحلة الشباب. إلا أن استخدامه لا يطعي حولا مقبولة وموضوعية، فإذا كان «البلوغ» أو «الحلم» يعرف بأنه «المرحلة الانتقالية بين الطفولة والكهولة» التي يكتسب فيها الإنسان الخصائص الجنسية والعصبولوجية والنفسية والاجتماعية ووظيفة التماثل⁽¹⁾، فإنه ينشئ غير قابل للتحديد الدقيق. وذلك لأن الأطباء اليوم يعتقدون أن «الحلم» يبدأ منذ لحظة انطلاق نشوء الجنين، وربما في التطور قبل ظهور علاماته الخارجية، فالعلم من هذا المطلق ليس لحظة محددة بل هو ما هو نسبي تتخلله مراحل متتالية⁽²⁾، وهو فضلا عن ذلك غير ثابت ويختلف من شخص إلى آخر، فقد تدخل عوامل وراثية أو مرضية أو متعلقة بالتغذية ونمط العيش لتؤثر في مراحل تكونه.

ولقد لاحظ الأوروبيون أن سن ظهور الدورة الطمثية الذي يحدد مرحلة «الحلم» عند الفتاة قد تقدم خلال قرن كامل بمعدل 2 أشهر كل 10 سنوات. ففي مطلع القرن التاسع عشر كان هذا «الحمد» العصبولوجي يظهر في سن 17 سنة، وأصبح الآن في سن الثالثة عشرة⁽³⁾، وفي «فان جناب» (VAN GENNEP) يبين تحديد تاريخ البلوغ العصبولوجي بالنسبة للجنس صعب جدا نظرا لثقل الدراسات الاستكشافية والأنتروغرافية حول هذا الموضوع. لذلك فإنه من غير المبرور استعمال مصطلح «طقوس الحلم» للدلالة على مجموع الطقوس والاحتفالات التي تحدد الانتقال من الطفولة إلى الرأفة، وبالتالي فإنه يجب التفريق بين البلوغ العصبولوجي والبلوغ الاجتماعي. والتخص العصبولوجي والتخص الاجتماعي⁽⁴⁾، ويدلل (VAN GENNEP) على عدم التماثل بينهما، فبالنسبة الأولى هي ربما تعد الفترات بالغايات (Nubiles) في سن 17 سنة، في حين أن الأخيرة يعشن أول دورة شهرية في سن 16 سنة.

وفي باريس حدد العمر القانوني للزواج بـ 16 سنة وستة أشهر. في حين أن من الحلم في المعدل هو 14 سنة و 1 أشهر. مع ملاحظة أن التطبيقات الأخيرة تصل إلى هذه المرحلة مبكرا مقارنة بالطبقة العاملة⁽⁵⁾.

أما في قبائل كولبيا البريطانية فإن الغناء تحطت في سن الطفولة إلى رجل أكبر منها سنا (يبلغ عمره عشرين عاما) ولا يتم الزواج إلا بعد المرور بطقوس عديدة تمهد للوصول إلى الرشد، أي تقريبا في سن 17 أو 18 سنة، وفي بعض الأحيان 22 سنة، وطول هذه الفة ليس مرتبطا بالبلوغ العصبولوجي إنما هو مرتبط باعتبارات اجتماعية أخرى...⁽⁶⁾

وفي قبائل «تودا» (TODA)، المتميزة بنظام تعدد الزوجات، تحطبت الغناء في سن 2 أعوام وقبل «الحلم» بعدة يأتي رجل من قبيلة أخرى يقضي معها ليلة ليفطعها عندها. وهذه العملية المسماة بالبلوغ هي التي تؤهل الفتاة للزواج...⁽⁷⁾

وإذا ما انتقلنا بهذا الموضوع إلى المسجل الثقافي الإسلامي فإننا نجد أمر «الحلم» و«البلوغ» لا يستقر على حال ولا يحد إجماعا. فربط بلوغ الرشد القانوني فيها بالمظاهر البدنية للمراهقة ليس موضوعا متصفا عليه من حيث تحديد السن، «فما لك» يقتصر على العلامات

البيئية للمراهقة ومن بينها نبات، أي ظهور الشعر في العانة، أما «أبو حنيفة» فلا يذهب إلى حد حذف هذا القيد، ولكنه يقيد ويفرض أن يضمنه الإنبات ويقتر - على الأخص في حالة انعدام المظاهر الأكيدة كحذف اللتي والحيض أو الحمل - سناً قصوى هي 18 سنة بالنسبة للذكور و 17 سنة بالنسبة للإناث، وينزل ألبابه بهذه السن إلى 16 سنة، بينما تعترف مدوماتهم بمن ثابتة كحد أقصى للبلوغ، فيما يختص بالنسوف في الفال وهي 26 سنة كاملة. وهذا أمر ذو دلالة، فهي السن الشرعية في القانون الروماني (Legitima Aetas) وسوف يقبل المتأكية بعد «مالك»، و«الشافعية» بدورهم أعمار محددة بعد أقصى، ولكن فيما يختص ببلوغ الشطص البيئي فقط⁽³⁹⁾

«الحلم» إذن كحد بيولوجي فاصل بين الطفولة والشباب معطى غير دقيق ومتغير ولا تعينه صغته الطبيعية والسمبولوجية طابعا ثابتا، فهو لا ينهي، أحيانا، مرحلة الطفولة فتراها تتواصل في سن يفترض أن تكون من البلوغ، أي من الشباب.

هني دراسة حول منح العفو التلكي للمساكين في القرن الخامس عشر في فرنسا يلاحظ الباحث أنه لا يوجد في هذه الرسائل سوى استعمال لكلمتي طفل (Enfant) ورجل شاب (jeune homme)، ومع ذلك لا توجد بينهما حدود فاصلة، بل إن هناك حديثا عن أطفال في سن الثامنة عشرة ومن العشرين⁽⁴⁰⁾.

كما بين «فيليب-أرياس» (Philippe Ariès) في الطبعة حتى أواخر القرن الثامن عشر كانوا يستقون صمن الأطفال «مثلث كان بالإمكان أن يظل المرء طفلا حتى سن الخامسة والعشرين أو الثلاثين». هني القصور يظل الأمراء أطفالا حتى يمتلكوا العرش، وهي الأرياف تتواصل الطفولة حتى سن الثامنة عشرة، أما في عصرنا الحاضر فبعض مستشفيات الأطفال تقبل من هم في سن الخامسة عشرة.

ويؤكد «أرياس» أن مرحلة الطفولة لم تكن تحدد «الحلم» وإنما هي مرتبطة بعينا النعية. فكلما : (ils, garçons, valet) الفرنسية ذات صلة بالثقافات الإقطاعية، وتدل على الإنسان التابع الوجود في أسفل السلم الاجتماعي⁽⁴¹⁾.

إنه من الاعتراف أن نسمى إلى البحث من مفهوم للشباب انطلاقا من مفاهيم بيولوجية تجعل منه فترة توجد بين البلوغ ونهاية النمو، وإضفاء خصائص سيكولوجية على هذه الفترة للتطبيق مع ما يطلق عليه أزمة المراهقة، فهذا التعريف البيولوجي، أن السيكولوجي يفرغ عن الشباب إيماءة الاجتماعية ويغفل الفروقات في الأصول الاجتماعية والوضعيات والصفات⁽⁴²⁾.

مفهوم الشباب بهذا المعنى ثابت ومساكن وصالح لكل زمان ومكان، وبالتالي فإنه لا وجود له، وفي هذا الاتجاه نقرا في تقديم لأحد الكتب التي تضم شهادات لمجموعة من الشباب في فرنسا القولة التالية:

«الشباب لا يوجد ... الحديث عن شباب اليوم كوحدة مطلقة ليس فقط مخاطرة بل أكثر من ذلك هو تصور ساذج للواقع الاجتماعي، وحتى إذا كان الأمر يبدو بعدها فإنه لا يجب الحديث عن «الشباب»، وإنما عن «شباب» متنوع ومختلف من حيث السن والجنس والأصل الاجتماعي والزواج والتاريخ. إن التعميم التسرع حول هذه الفئة يقود إلى عدم فهمها في حين أن الانشغال بخصوصياتها وتوابعاتها قد يوفر حظوظاً أكثر لمرورها»¹³.

فعلى عكس التصريفات البيولوجية والسيكولوجية للمراحل العمرية والتي تقدم الشباب البيولوجي أو السيكلوجي كمرحلة طبيعية كونية وثابتة، لا يقدم التحليل السوسيلوجي لمرحلة لمرحلة الشباب إلا حسب الطبقات الاجتماعية والجنس وفي مجتمعات محددة في فترة معينة¹⁴.

ثالثاً: السن على اجتماعي

من هذه الوجهة تجد التقاربة السوسيلوجية تلصقها أمام مهمة جمعية لتتصل في التداخل على أن السن «إنتاج اجتماعي، يتطور عبر التاريخ ويتخذ أشكالاً متنوعة حسب الحالات الاجتماعية».

وهنا يقر عالم الاجتماع الفرنسي «بورديو» (BOURDIEU) بأن هنالك اتجاهات عامة في علم الاجتماع يعتبر الحدود بين الأعمار أو التفرقات العمرية حدوداً اعتباطية، فحين لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة، بل كما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الصغر لبدأ الثراء¹⁵. ويذكر التداخل على هذا أن الحدود بين الشباب والشيخوخة كانت دائماً «زمن صراع» يتجلى مثلاً في العلاقة التي كانت قائمة بين الوجهاء النبلاء والشباب في (فلورنسا) في القرن الرابع عشر، فهذه العلاقة كانت تحكمها ثقافة تربط الشباب بقيم الفصولة والرحولة والعنف والقوة، في حين تبقى قيم الحكمة والرصانة من شيم الشيخوخة مما يؤهلهم بالتالي للامتياز بالثروة والثروة والنفوذ. وقد يحكم هذه العلاقة مبدأ التلاعب الذي يشير له «دوبي» (Georges DUBY) حين يبين أن أصحاب الثروات في القرون كانوا يحرصون على أن يظل من هم مؤهلون لخلافتهم في «حالة شباب» أي في حالة لا مسؤولية، وبالتالي غير مؤهلين للجد والصلابة. ويتعلق الأمر هنا بتصور إيديولوجي للحدود بين الشباب والشيخوخة يعطي أشياء من هم أصغر سناً، ويترك أشياء للذين يكبرونهم، وبالتالي فإن كل التسميم مرتبط بمادتين: عامل التنوّد وعامل النظام¹⁶.

الشباب إذن مثل الشيخوخة: فئة غير دقيقة وترتبط كل محاولات تعريفها بالأوضاع والظروف والأحداث والحساسات المختلفة، بعضها اقتصادي مرتبط بسوق الشغل وطبيعته وانفتاحه وانسلاخه إلى الحياة العملية. أما التصريفات السوسيلوجية فإنها تنجز إلى استخراج الخصائص المشتركة بين فئات الشباب، مؤكدة على الطوائف الاجتماعية بينها من

حيث الانتماء الطبقي والأصول الاجتماعية فهناك إذن «مجتمع شباب» لترسيم علامته داخل المجتمع الشامل (Société globale) على حد تعبير «بلاندييه» (Balandier)⁽¹³⁾.

ولا يمكن الحديث عن هذا «المجتمع الشاب» كوحدة متجانسة لها التركيبة نفسها والصفات والميائل والتفجع. ولتقضي دراسته الانتماء إلى النوع والاختلاف «إذ نوع من النوع الذي يجعلنا نحس داخل المصطلح نفسه عوالم اجتماعية (univers sociaux) مختلفة تماماً. وإن الحديث عن الشباب من الزحمة السوسولوجية كمعطى اجتماعي غير متجانس ومتغير حسب المجتمعات. يدرج في سياق عام يعتبر السن معطى بيولوجيا يمكن التصرف فيه اجتماعيا»⁽¹⁴⁾.

وهناك اتجاه عام في الفهاريس الأنثروبولوجية التي تناولت مسألة الشرائع العمرية يؤكد أن البناء الاجتماعي يقوم - فيما يقوم عليه - على السن كمحدد اجتماعي للعلاقات المتبادلة. ويعبر بالتالي عن طبيعة الصراعات التي لا ترتبط فقط بمحددات اقتصادية وطبقية. فالعلاقات بين الأجيال هي معطى أساسي في النظام الاجتماعي يقوم على خاصيتين:

- خاصية التميز وتكون بيولوجية خلال الفترة الأولى من الحياة وتتجلى في ارتباط الابن

بوالديه. وتتحول بعد ذلك إلى تميز اجتماعية عبر عمليات التنشئة الاجتماعية والتفنين.

- خاصية الصراع بين الأجيال المتنافسة، التي تتجاوز الصراع الشخصي داخل العائلة نفسها

لتتحول إلى صراع اجتماعي⁽¹⁵⁾.

ومن بين المفكرين الذين اقترحوا نظريتهم على أن الشيخوخة عامل محدد في التراتب الاجتماعي

الألماني - هنريش شورتز - HEINRICH CHURTZ (1903)، الذي اقترح تصورا ثلاثيا

للمجتمع يقوم على 3 فئات هي: الأطفال، الشبان الذكور البالغون و الكهول المتزوجون. ويتم

المرور من فئة إلى أخرى عبر نمطين من القطيعة التي تكون إما بيولوجية وإما اجتماعية.

فالانتقال من طور الأطفال إلى طور الشبان الذكور البالغين⁽¹⁶⁾ يتم أولا عبر قطيعة بيولوجية

(البلوغ)، ثم عبر قطيعة اجتماعية تتمثل في التنشئة والتعليم الذي يعيد صياغة الوجود

الاجتماعي. أما المرور من مرحلة الشبان البالغين إلى مرحلة الكهول المتزوجين فيتم عبر

قطيعة اجتماعية يتحول بمقتضاها الشاب إلى والد شرعي (Générateur légal) بواسطة

الزواج. فيحقق التمثال الاجتماعي عبر الأداة والمساهمة في إيجاد الجيل اللاحق⁽¹⁷⁾.

واقترح وضع «إيزنستاد» Eisenstadt نظرية تتضمن الخاصيات العامة لنظام الشرائع

العمرية. انطلاقا من دراسته للمجتمعات الأفريقية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ - السن وحدة متميزة بالنظام الاجتماعي يقوم على طبقات مترابطة غير أنها متمايزة

عن بعضها وفق معايير عمرية.

٢ - التراتبية: يقوم نظام الطبقات العمرية على التراتبية: فالكبار في وضع متميز عن وضع

الصغار. ومن ثمة فإن العلاقات بين هذه الطبقات غير متكافئة ويحكمها مبدأ اللزوم.

٢ - الإنزاعية: العلاقات داخل النظام الاجتماعي تؤسس على السن ليست ثقافية أو اختيارية، إنما هي ذات طابع إلزامي وراثي. فليس بإمكان الفرد أن يخرج من ثقافة نفسه عن المجموعة الثقافية في السن، أو أن يتصل من واجباته تجاهها أو مما تفرضه من تعلّم بين أفرادها.

١ - التلقين: ترتبط كل طبقة عمرية جديدة بطقوس البلوغ، ولا يمكن لها الوصول إلى مرحلة الكهولة إلا بواسطة التلقين^{١٢}.

ويمكن القول من هذه العلاقات إن التواترية القائمة على السن، والتي تنظم إسهام الأدوار حسب المراحل العمرية لا تقوم على أسس طبيعية إلا بقدر ضئيل، وهي في الأساس مبنية على قواعد اجتماعية تحدد الانتقال عبر هذه المراحل.

وفي هذا السياق يرى -فان جناب- (VAN GENNEP) أن بناء المجتمعات القديمة يقوم على تسيمات دقيقة وواضحة، ويخضع المرور من طور إلى آخر إلى مجموعة من الطقوس، ولا يشكل الطلج الطاعفري لهذه الطقوس أهمية خاصة بالفرد الذي تتطلبه دلالاتها السوسولوجية؛ فالانتقال يتمحور حول الضرورة الاجتماعية التي تدفع الفرد داخل شبكة من العلاقات القاعدية والزمنية، هي فينيل -الماساي- MASSAI بعد الأولد الذكر بالمراحل التالية.

- مرحلة الفشي (AIONI)، ثم مرحلة الترشع (SIBOLI) وتوأم سنين، ثم مرحلة التعلّم (BARNOTTI)، ثم يصبح محارباً يقال له (MORUANT)، ويظل كذلك حتى سن ٢٨ - ٣٠ سنة، ثم يتزوج ويصبح كهلاً (MORUO). ويظهر كل الوصفات نفس محور إلى هذه المرحلة^{١٣}.

وهي فينيل أخرى يشكل كل الذين يتم ختانهم في الوقت نفسه فئة عمرية يطلق عليها اسم معين يختاره رئيس القبيلة... ولا يمكن للطفل أن يخلع إلا إذا أخصع أبوه إلى طقس يطلق عليه «اجتياز العازم» -يشيل خلاله أن يصبح شيخاً- وأن يحمل اسم الأب^{١٤}.

إن أغلب المجتمعات القبلية تعيش طقوساً تنظم عملية الانتقال من عالم الطفولة إلى عالم الكهولة. وهي ليست مجرد طقوس للانتقال بل طقوس للتعليم أو التلقين (initiation)، ولا نغفّر فقط على أساس أنها تنظم سير المراحل العمرية ضمنًا للامتدادية والتتابع الاجتماعي، وإنما هي أيضا عملية إيماء للناشئة في إطار القيم القاعدية التي أسست المجتمع، والتي يجعل فهمها وتعلمها من الشباب كهلاً. فالدلالة العميقة لطقوس البلوغ ليست فقط اجتماعية، وإنما أيضا دينية^{١٥}.

وبوجه عام، يتضمن طقس التلقين في هذه المجتمعات المراحل التالية:

١ - لهوئة مكان مقدس يعزل فيه الرجال أثناء انتظام الطقس أو الحفل.

٢ - فصل الناشئة عن أمهاتهم.

٣ - عزل الناشئة مطلقاً - في بعض الأحيان - في مكان معزول، حيث يتم تعليمهم أو تلقينهم

العبادات الدينية للقبيلة.

٤ - تعريض النفس إلى اختبارات جسدية صعبة ومؤلمة مثل: الطعان والوشم والقتال الشر أو القتال الضرمس.

ويمكن التلخيص من هذه المراحل استعراض ثلاثة أوجه وظيفية أساسية لعملية التفتين هذه:

١ - العزل عن العالم الخارجي والطفولي، وهو يحمل معنى موت الطفولة.

٢ - الإدماج داخل منظومة القدس.

٣ - عملية بحث وتجديد جماعي للمجتمع الذي يؤسس له هذا التفتين^(١٢١).

إن هذه الاختلافات التعليمية الانتقالية تقضي في بعض الأحيان إلى اختلافات تجمع الفئات المتناوذة لإحياء الحياة الدينية الجماعية: فالرجال القدامى والفتيان يعتمدون من مجالهم العادي الضيق ليعيشوا في المكان المقدس المعزول أو في الأضرحة. الأحداث الأولى والأساطير المؤسسية: فالتعلم يخلو التاريخ المقدس للشبيبة أي: في نهاية الأمر: التاريخ المقدس للعالم. ومن خلال هذا الاختزال يقدس العالم بأسره^(١٢٢).

وتجدر الملاحظة إلى أنه حتى في المجتمعات التي فرضها «تيلون» (Tilmon) في «مدغشقر» وجزر «الماركيز» و«البولينيزيا» التي بدت الحدود فيما مشددة بين الصغار والكبار، ولم تكن توجد فيها طقوس انتقال خاصة بالذكور عند بلوغ العلم - ما عدا تعرضهم إلى نوع من التفتين - فإن العلاقة بين الصغار والكبار لم تكن سهلة، فحتى كان من الصعب أن يحرز أحدهما ثقة الآخر. وهي صعوبة تعرض لها الباحث نفسه عندما حاول ملاحظة عالم الصغار^(١٢٣).

هذا إلى جانب أن الشباب بين من البلوغ والزواج كانوا يمثلون مجموعة خاصة يطلق عليها (KAIHON). وهي مرتبطة بحياة الشبيبة وتقوم على تنشيط الحفلات والأفراح والانتقال إلى الفئات المجاورة للقدس. وكان أعضاء هذه المجموعة يلبسون لباسا خاصا مزركشا، ويلبسون أجسامهم بالوان مشبعة^(١٢٤).

١٢٥ : في مفهوم المراقبة

١ - المراقبة : مفهوم ومفاهيم

المراقبة مصطلح شائع. كثيرا ما يستعمل كمصطلح

الشباب، وأحيانا كمصطلح من مراحله أو كخاصية من خاصياته

النفسية والسيكولوجية والاجتماعية. و تكمن أهمية هذا المصطلح في كونه أكثر حضورا في الإنتاج الفكري والعلمي حول الشباب قديما وحديثا^(١٢٥).

وإن لم يتجاوز الاهتمام الفلسفي عند «أفلاطون» و«أرسطو» و«سقراط» بموضوع المراقبة حدود الإشارات السريعة، فإن الفن والنحت والأدب خصوصا في القرن التاسع عشر تناول هذا الموضوع بكثير من الذاتية والتأنيب^(١٢٦).

ويبدو عموماً أن المجتمعات الغربية هي أول من اهتم بالمراقبة كمصطلح يدل على فئة شابة مخصوصة. فقد تطرقت لها الدراسات الديموغرافية في إطار ما أطلق عليه الإنجليز «الأطفال السياسية». هذا العلم الذي تطور في القرن السابع عشر ومن منتصف القرن الثامن عشر، ووضع فيه الديموغرافيون لتسميات للمراحل العمرية، ونسبوا لكل مرحلة خصوصيات محددة واستنبطوا مرحلة المراقبة⁽¹²⁾.

ويعود لـ «جان جاك روسو» السبق في التطرق إلى موضوع المراقبة في كتابه «إميل». حيث خصص الباب الرابع من هذا الكتاب للحديث عن هذه المرحلة من عمر الشباب واعتبرها «ولادة ثانية»، فالولد «ولادة أولى من أجل العنصر البشري، وولد ولادة ثانية عند بلوغ العليق، وهي ولادة من أجل الجنس يصبحها اشتغال الفرائز والأهواء».

ويعتقد أن «روسو» يربط تحديد هذه الفترة بأساليب التربية التي تختلف من مكان إلى آخر، إلا أنه يرى فيها مرحلة تتسم بالتغيرات الفسيولوجية والنفسية فيقول: «لم يعد «إميل» طفلاً... والمراقبة تبدأ بنظر من التغيرات في الزواج وفي الشكل وفي سحنة الوجه... فهذا هو الأوان الذي تولد فيه الأهواء، ولا بأس بالأهواء هي حد ذاتها، فهي من الوسائل الرئيسية لحفظ الذات وحفظ النوع، وهذان هما قوام ضرورة الحياة الدنيا... وتختلف من البلوغ على حسب الأهواء والأمزجة... والطريقة التربوية المناسبة مع الأطفال منبع كبير في تأخير البلوغ والتعجيل به...»⁽¹³⁾.

ويطلق اهتمام «روسو» بهذه المرحلة من أهمية تربية الفرائز والنسبي إلى تربيته المخاطر لتحصنه عن الرغبات والفرائز الجنسية، بتشبعه على أن يحب جميع الناس حتى أعداء الإنسانية، «وأن ينتمي إلى طائفة دون أخرى... وأن ينحصر آراء الناس وأفكارهم وأن يحترمهم جميعاً، وأن يتعرف عليهم بواسطة دراسة التاريخ وتعلم الديانات... وأن يختار دينه بنفسه ويكثر من المطالعة وقراءة كتب التاريخ والأساطير والأدب ومشاهدة المسرحيات».

المراقبة عند «روسو» مرحلة تصور وشرب ووصاية، «فكما أن هناك مناخاً مناسبة لدراسة العلوم... فهناك كذلك مناخاً مناسبة لممارسة الدنيا واختيار الحياة... ويجب أن تأخر هذه السن إلى أن ينضج عقل الشاب فيسلكه هي الحياة عن وعي وعلم...»⁽¹⁴⁾.

وإذا كان «روسو» قد تطرق إلى المراقبة في إطار تربوي في القرن الثامن عشر فقد ازداد هذا الاهتمام في القرن التاسع عشر، فانكب الأطباء على المشاكل الفسيولوجية لهذه المرحلة وعالجها الطب النفسي منذ 1860 في إطار ما أطلق عليه الاختبار النفسي (Expertise psychiatrique). وذلك إثر اكتشاف مرض أطلق عليه (Hebephrenie)، وهو مرض يصيب المراهقين الذين لا يستقرون في مكان واحد، ويركبون دائما في الهروب من منازلهم، هذا المرض فسره المختصون آنذاك بأنه ناتج عن عدم استقرار عقلي وجسدي⁽¹⁵⁾.

كما أقر أطباء القرن التاسع عشر بأن الكلية منتشرة جدا عند الشباب وذلك لارتباطها بالفعالات الطرية⁽¹⁴⁾، وأثبتت دراساتهم الوراثية أن الاكتئاب أكثر استحضالا عند المراهقين منهم مقارنة ببقية الشرائح العمرية⁽¹⁵⁾.

ومن جهة أخرى، اهتم المربون في تلك الفترة بشكل كبير - في نظرهم - هو وضع المراهقين الذكور في البيئات التي يتصرفون فيها سني دراستهم، فهذه الفئة كانت تبدو لهم مشغولة بالجنس، وهي بالتالي تواقع مشاكل صحية واجتماعية وأخلاقية تنتج عن ممارسة «العادة السرية» أو عن الطهارة الجنسية، وكان لهذا الاهتمام نتائج عملية في التربية، تمثلت في «صنع الجولان القليل» وإشغال الشوارع والقيام بالزيارات الفجائية المنهجية لمراقبة مضارح المراهقين⁽¹⁶⁾.

القرن التاسع عشر كان قريبا يخلف المراهقة ويرافقها. وتواصل هذا الخوف إلى بدايات القرن العشرين، فخلال الحرب العالمية الأولى اعتمدت السلطات الأكاديمية بالصحة العقلية للطفولة، وساء الاعتقاد بأن هناك أسراضا خاصة بهذه الفترة من الحياة⁽¹⁷⁾، وفي نهاية القرن التاسع عشر تحولت المراهقة إلى موضوع اهتمام علمي، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتشر علم النفس الذي استفاد كثيرا من المسبولوجيا بوصفها علما يدرس الجوانب العضوية للحياة العقلية، وعلم الاجتماع الذي يتناول الظروف الاجتماعية، إلى جانب مساهمات علم الأحياء (Biology) ودراسات «الاستعداد» (LAMARCK) و«داروين» (DARWIN) ومساهمات هيلر (Geoffrey Saint-Hilaire) الذين وضعوا أسس نظرية التطور⁽¹⁸⁾.

فبعد أن كتب «بورنهام» (Burnham) الأمريكي مقالا بعنوان دراسة المراهقة (the study of adolescence) سنة 1891 أصدر «لانكستر» (Lancaster) سنة 1898 كتابا جمع فيه 200 سيرة ذاتية لشخصيات مشهورة مثل «روسو» و«تولستوي» و«البيوت» و«فاجنر» في محاولة للوقوف على الخصائص السائدة في مرحلة المراهقة مثل الطموح والحلم والعاطفة والميل إلى الوحدة والرغبة في تعبير المجتمع. ولقد بين له أن هذه الخاصية قد ميزت هذه الشخصيات وأن جلهم حاولوا الانتحار في تلك الفترة وإن كانوا ينفون ذلك عند الكبر⁽¹⁹⁾.

وتجميع كل للراجع المتخصصة في موضوع الشباب والمراهقة أن أول وأبرز من تناول الموضوع هو عالم النفس الأمريكي «ستانلي هال» (STANLEY HALL) في كتابه المشهور الصادر سنة 1903⁽²⁰⁾.

ولقد حاول «هال» (Hall) أن يدرس ويحلل أسباب الفشل الدراسي لشخصيات مشهورة مثل «هيجل» و«فيلون» الذي تخرج في الرتبة الثانية والأربعين من دفعة العسكرية، و«داروين» الذي لم يكن تلميذا نجيها و«أنشانتين» الذي كان أساتذته يعتبرونه مجنوناً. وبين أن صعوبة هؤلاء المشاهير وغيرهم مثل «جاليلي» و«نيوتن» و«جون ستوارت ميل» ظهرت قبل سن العشرين، أي في سن المراهقة، ولكنهم استطاعوا بمواثيق العائلة والكنيسة التي لم تكن تسمح

بان تظهر علاقات النوع مبكراً ... واستنتج أن الفشل كامن في المدرسة وأساليبها، وليس هي طبيعة تلك الأدمغة العنصرية المشحونة بالخيال⁽¹³⁾.

وتطلق نظرية «هال» (Hall) من أن هناك تطابقاً بين حياة الفرد وتجربة البشرية كلها في تطورها، فإذا كانت التجربة البشرية قد مرت من مرحلة البدائية إلى مرحلة المدنية الأوروبية الغربية بطور من الملائمة والألم والعهد، فإن الإنسان في من المرحلة يعيش «مرحلة البدائية» أما فترة مراهقته فهي مرحلة «التحول الصعب» إلى المدنية أي فترة الكهولة والنضج. فالمرحلة هي فترة ميلاد جديد مصحوب بالتوترات وصعوبات التكيف. يتحكم فيها الجنس تحكماً مدمراً، إذ يضطر الشاب إلى السقوط في التوبة السرية والمرض الذي يمتص بنيتة ويتهي به إلى الاختيار. فالمرحلة عند «هال» هي «ميلاد عجيب ومثير» فتمنطق فيه مشاعر الحب ويتقلب فيه المزاج ويتزايد الطموح ويصود بعض البيت والمدرسة وانتشار حالات الهروب، والآن كان «هال» يرجع مظاهر التقلبات في المزاج عند المراهقين إلى طبيعة الحضارة الصناعية، وما أوجدته من حياة استغراق ودقة، وإلى نظام تقسيم العمل الجديد المترتب على التقدم التكنولوجي الذي خلق مشكلات التدريب والتخصص وسوء التكيف. إلا أنه مثل مثاقير بارث روسو حين يرى أن الهدف من دراسة المراهقة هو تأطير التوازن والموازنة، حتى لا تظهر في سن الكهولة في شكل عنيف، ويقترح لذلك فتح كتاب الطبيعة الكبير، «الاعتبار بالآفات التاريخية العظيمة»⁽¹⁴⁾. لقد ظلت المراهقة موضوعاً أساسياً في علم النفس، وتشكل بصر أنها هي العموم - على أنها مجموعة خصائص ثابتة صالحة لكل زمان ومكان، حتى إذ حاول البعض إدخال شيء من النسبية على هذا التعميم.

ب- المنهج الأنثروبولوجي: «ماتجن»

أحدثت الدراسات الأنثروبولوجية منعطفاً مهماً بإعادة النظر في بعض المقولات والمفاهيم السائدة بخصوص المراهقة. ولقد «مارجريت ميد» أبرز المساهمين في هذا المجال عبر دراسات عديدة، لعل أبرزها اثنان: الأولى عن مجتمعات الساموا SAMOA، وهي مجموعة جزر تقع بين «نيوزلندا» و «استراليا» و «هاواي»، ويخضع بعضها للإدارة الأمريكية، وتتميز الحياة فيها بالبدائية وبساطة التنظيم الاجتماعي ونمط الاقتصاد⁽¹⁵⁾.

والثانية عن قبائل مانوس MANUS في جزر «الأمير» التابعة لجزر «ميلينا الجديدة» التي في الشمال الشرقي من «استراليا» وهي قبائل بدائية من أصل بولينيزي تلعب فيها الروابط القرابية دوراً أساسياً، وتقوم حضارتها على السحر والطقوس⁽¹⁶⁾.

وتتعلق «ميد» في دراساتها في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من الإقرار بعدالة ظاهرة المراهقة هي المجتمعات المعاصرة، فهي السابق لم يكن يوجد مشكل شباب أو طفولة

مناهج علم الاجتماع

بالنسبة للأولياء والمربين، على عكس ما حدث في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث زاد الانشغال بالثقافات الشابة التي أصبحت تبعد يوماً بعد يوم عن الأسس والقيم التي سادت في الماضي، مما أحدث موافقت متعددة بين الماضي والحاضر وأصبح هناك اتجاه فلاحية التربية مع حاجيات الأطفال وذلك من أجل تأقلم هؤلاء مع النظام التربوي، ولقد كان المجتمع الأمريكي أكثر المجتمعات التي ظهرت فيها مشاكل المراهقين، وذلك لطبيعة هذا المجتمع الذي يتميز بالهجرة وتعدد أنماط السلوك وتمازجها وكثرة الجماعات الدينية والوضع الاقتصادي المتقلب^(١٢٠).

إن هذه الظاهرة التي أثارت الانشغال والاهتمام كانت موضوع بحث علم النفس على وجه الخصوص، أي أن مفارقتها كانت هي الغالب ذات طابع وصفي، فالباحثون كما تقول «ميد» يقومون بملاحظة سلوكيات المراهقين في المجتمع، فيسجلون علامات عدم الاستقرار - البهيمية والشائعة - ويستنتجون أنه من خاصيات تلك المرحلة العمرية، ويقولون بالتالي بتعذر الأمهات بأن بناتهن يتعرضن لمشاكل خصوصية، «إنها مرحلة صعبة كما يقول المنظرون، التغييرات الفسيولوجية التي تحدث لأبنائكم وبناتكم تصبحها تحبرات نفسية لا مناس منها ...، إن جسم ابنتك الذي كان في الماضي جسم طفلة أصبح اليوم جسم امرأة وبالتالي فلا مفر من أن تحدث تحولات في نفسها وتكرهها، وهذا أمر لا يحدث من دون اضطرابات ...»^(١٢١).

هذه الدراسات الوصفية التي تفتقر الواقعية بأنها «البن المأفأة» كانت محل نقد «ميد» بالدرجة الأولى، فيل أن تقدم نظريتها أو يبدلها الأنثروبولوجي، فهذه المقاربات التي اكتفت بملاحظة السلوكيات وأرجعت مشاكل المراهقة إلى أسباب فسيولوجية مرتبطة بخصوصية تلك المرحلة العمرية، لا تقدم حلاً للمرين، بل تصعبهم بالمصير، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال مؤاخذة الطفل عما يصدر عنه في تلك المرحلة^(١٢٢).

المقاربة الأنثروبولوجية هي البديل الذي اقترحت «مارجريت ميد» «الأنثروبولوجيا هي النهج الذي يتناول بالبحث التطور الإنساني، ويشترك إلى الإنسان ضمن إطاره الاجتماعي الذي يختلف عن غيره، ويدرسه بالاعتماد على المعلومات الثقافية عن سلوك وطبائع الشعوب البدائية، ويعتمد الممارس الأنثروبولوجي على الدور المهم الذي يلعبه المحيط الاجتماعي في حياة الفرد، وبالتالي فإن السلوكيات (التي كان الباحثون في الماضي يربطونها إلى الطبيعة البشرية) تصبح نتيجة لهذا المحيط ... فالشاعر والطبيب كالحب والخوف والفتن ليست كونية ومشاهدة، إنما هي تختلف من بيئة إلى أخرى.

وبما أنه من المستحيل توفير الظروف التجريبية لكثير الموضوعي من الفرضيات ودراسة تأثير البيئة والمحيطة الاجتماعي في المجتمعات التي حصل فيها قدر بالغ من التعتيد، فإن المقاربة الأنثروبولوجية تلجأ إلى دراسة حضارات مختلفة تعيش في ظروف خاصة، وأحسن مثال على ذلك

الشعوب البدائية التي لم تبلغ درجة التعقيد التي بلغتها المجتمعات الغربية والأمريكية. لهذه الاعتبارات ذهبت «مارغريت ميه» إلى جزئ «ساموا» تبحث عن إجابات عن أسئلة محيرة:

هل ترجع الاضطرابات التي يشكو منها مراقطو أمريكا إلى طبيعة المرافقة ذاتها، أم إلى طبيعة الحضارة الأمريكية؟

هل تتجلى المرافقة بصورة مفارقة كلما تغيرت الظروف؟

هل المرافقة - بالضرورة أزمة لا مفر منها وفكرة اضطرابات تصاحب التحولات الفسيولوجية عند البلوغ، فتبرز معها ردود فعل انفعالية تتميز بنقطة الحس الديني والتطلعات المثالية ومعارضة السلطة؟

هل إن الأمر محال عند كل المجتمعات، خصوصا تلك البدائية، كمجتمعات جزئ «ساموا»؟ لذا تبدو المرافقة هي المجتمع الأمريكي فترة أزمة واضطرابات⁽¹³⁾.

والقد استخرجت «ميه» من خلال دراساتها البدائية الخصائص التي تجعل من المجتمعات البدائية مجتمعات من دون مرافقة وهي كالآتي⁽¹⁴⁾:

١ - بساطة المجتمع: يضم المجتمع في «ساموا» بالتحديد والاطلاق وانعدام الصيغ الضعيف الشيء الذي يجعل النمو والوضوح يندان بسهولة وبساطة على عكس المجتمع الأمريكي، حيث يتمتع مجال الصيغ الاجتماعية يشمل كل مجالات الحياة، فيقتلح في مجتمعات «ساموا» يعيش بحرية ودون ضوابط أو «محددات» (في مجال العمل مثلا) إلا وجدت حين وضوحها وطريقة تقبلها يخففان من القادة التي يتعرض لها شباب المجتمع الأمريكي.

٢ - سهولة المرور إلى من الشباب: لا يشعر الفرد في «ساموا» بتهديد الفقر أو الكوارث الكبرى، ولا يجد نفسه مطالبا بأن يتألم من أجل الدفاع عن اقتناع أو التوت من أجل هدف ما، فكلد تعلم منذ الصغر ألا يطلق أهمية خاصة على أي شخص أو أن يضع أماله كلها فيه.

ويمثل هذا التحرر وهذه الطريقة في تلاهي الصراعات والوضعية الضعيفة يمكن للفرد أن يمر من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج ببساطة وسهولة فاشباب في «ساموا» يفتقون عن شباب القرون الوسطى الذين كانوا يجدون أنفسهم مضطربين للانقطاع عن العالم لخدمة الإله. ومن الهنود الذين يضطرون إلى قطع أصابعهم كغريز ديني، وبالتالي فإن هؤلاء الشباب يعيشون مشاعر عميقة، وهذا ما يميزهم عن غيرهم.

٣ - قلة البدائل: يتميز مجتمع «ساموا» قلة الاختيارات والبدائل Options المتاحة لكل فرد عكس المجتمع الأمريكي الذي يجد أبناءه أنفسهم أمام العديد من الامكانيات- فقي مجال الدين مثلا بإمكانهم أن يكونوا (كاثوليك أو بروتستانت).

إن المجتمع الأمريكي يتميز بتعدد المواقف والقيم داخل المجموعة الواحدة، فلاب معتقداته الخاصة التي تختلف عن معتقدات زوجته وأخته ... ويضاف إلى هذا التعدد والاختلاف ما

يحصل من التناقضات بين المعتقد والممارسة اليومية من ناحية، وترواج التعاليم الدينية بين التحريم القطعي والتساهل من ناحية أخرى، وهذا مصدر من مصادر الصراع والاضطرابات التي تتميز المراهقة.

٤ - المساواة: أي المساواة في معاملة الأطفال وعدم اعتماد معايير الجنس والسن وهو ما لا يحدث في المجتمع الأمريكي.

٥ - المعرفة: المعارف والحقائق التي تعني الوجود الإنساني كالجنس والحياة والموت، مناحة للجميع، بعكس المجتمع الأمريكي الذي يكتم هذه الحقائق عن الشباب ويضللهم إذا ما طلبوا معرفتها.

٦ - الاستقلالية: المسئلة في عدم تبعية الأبناء للأباء هي سبباً في إقصائهم في الجماعة بعكس المجتمع الأمريكي الذي يتميز بحميمية الصلة بين الأبناء وأبائهم.

هذه تؤدي إلى غياب ظاهرة العصب *erotic* وبالتالي إلى غياب المشاكل النفسية في مجتمع سيموا - فتشابه لا يعرفون الوظائف الصحية والاختيارات المتأقنة والطروف التي تثير الخوف والقلق والألم.

والفارق بين هذا المجتمع البدائي والمجتمع الأمريكي يكمن في أن الأول بسيط ومعتاش، يتطور ببطء ويبدو ثابتاً من حول إلى حول، في حين أن المجتمع الأمريكي حديث ومتنوع ومختلف وغير متجانس^(٣٢).

لقد أحدثت مارجريت ميد *Margaret Mead* سيكولوجيا شبابها في الدراسات التي تناولت مراحل العمر والشباب والمراهقة، على وجه الخصوص، وبرزت المشكلات المعقدة التي تروج تفسير الظواهر المرتبطة بهذه المرحلة إلى أصول سيكولوجية تصبغ عليها مساهمات سيكولوجية كثيرة ما أغفلت الجوانب الاجتماعية، واعتبرت المراهقة مرحلة عصرية وحالة خاصة في الحياة النفسية، وتجربة يمكن رصد آثارها في مراحل متأخرة من الحياة (كأن يبقى بعض الرضخ مرافقين حتى أن تقدمت بهم السن)^(٣٣).

وتبني مساهمة ميد، بالغة الأهمية بالرغم من تحذير بعض الدارسين من الاندفاع في الثقة بروايات الأنثروبولوجيين الأوائل بصفة خاصة، وذلك لأن حرباً غير قليل منها قد يكون صمد عن البهار الرومانسي أو سداخة أو تزييف مضمود للحضارات البدائية لم تساعد في تطويرها في كل أبعادها بصورة دقيقة^(٣٤).

٤ - تعبئة المفهوم من وجهة السيكولوجية

ومعها يكن من أمر - فإن علماء الاجتماع الأمريكيين يعتبرون الشباب في نقد النظرة السيكولوجية الضيقة للمراهقة، وهي تطوير نظرية تعتبر التشكّل الاجتماعية مرحلة لخلق السلوك المتدرج مع القيم والأدوار الاجتماعية. ولقد أصدرت المجلة الموسومة سيكولوجية

الأمريكية (American Sociological Review) سنة ١٩٢٦، جريدا للبحوث الصادرة حول المراهقة وأوردت المصطلح التالية:

«لا يمكن تحديد المراهقة - بما أنها تجربة اجتماعية - بمفاهيم العلم والتصنيف البيولوجي، بل يجب البحث عن بدايتها عندما لا ينظر المجتمع إلى الإنسان على أنه طفل بل عندما ينظر منه أن يتحمل مسؤوليات راشدة...» وانطلقت بناء على هذه الرؤية لتفacing الصراعات والتناقضات بين طموحات الشباب والسلطة الأبوية مركزة على الدور الذي يلعبه المحيط الاجتماعي في تحديد ملامح المراهقة ومصادماتها. ومن ثم تأكيد أنه لا يمكن اعتبار المراهقة واقعا ثابتا تقاسمه البشرية أينما وجدت في ظل أي ظروف اجتماعية كانت.

د. موريس دوبيس (Debesse) مثلا يرى أنه كثيرا ما يتم الخلط بين مصطلح الشباب (jeunesse) و «المراهقة» (Adolescence)، في حين أنهما لا يحملان المعنى نفسه. فالمراهقة ذات مدلول عام وتعني مجموع التحولات الجسدية والبيولوجية التي تحدث بين سني الطفولة والكهولة. وعندما نتحدث عن «الحلم» فإننا نقصد الجانب العضوي للمراهقة وخاصة ظهور وبداية الوظائف الجنسية.

أما الشباب فيعني الجانب الاجتماعي للمراهقة، وينجلي في الجيل الذي وصل إلى اكتمال النضج، أي امتلاك كل القدرات التي تؤهله لإزاحة الجيل الذي سبقه، وذلك بما يتمتع به من حيوية وحساسية^(٣٨).

المراهقة عند (Debesse) مرحلة محددة في حياة الإنسان وتنقسم إلى:

١ - فترة ما قبل الحلم في سن ١٢ - ١٤ سنة، حيث تحدث في الجسم تغييرات بيولوجية تعطيه شكلا مناهرا أو قوة مثلية. فتصبح الطباع أقل استقرارا ويتم الاعتماد عن العادات الطفولية. ويولد التوق إلى أهل أرحب يتجاوز حدود العائلة والمدرسة. هذه الفترة التي يطلق فيها الليل إلى الحلم والخيال هي فترة تمهد للبولوج ووشيفة التماسك.

٢ - فترة البلوغ وتتمد من ١٢ إلى ١٥ أو ١٦ سنة ويقلب عليها الطابع المتنازع، أو ما يطلق عليه الأزمة الجسمية (trouble pubertaire) وأعراضها الاضطراب وتقلب المزاج وعدم الثقة في المستقبل. وتسمى هذه الفترة «المراهقة الجسمية».

٣ - بعد أزمة البلوغ يستقر الجسم والحياة العقلية وتدخل فترة المراهقة الشبابية (Adolescence juvénile) وتتمد من ١٦ إلى ٢٠ سنة، وتتميز بأنها فترة التائق الشبابي وهي تتزامن مع مرحلة التلقين وتصدر فيها المسائل المتعلقة بالسياسية والاقتصاد والاجتماع مقدمة الاهتمامات، ويتأخر العمل المدرسي وتزهو الشاعر ويصبح هناك اندفاع ونشاط. فيعد «البائع» القلق المضطرب يأتي الرجل الشاب والفتاة الشابة اللذان ينظران إلى المستقبل بشغف وأمل وكثير من الخيال^(٣٩).

المهم في استعراض النصوص الذي اقترحه (Debesse) هو إقراره بأن هذه المراحل لا يمكن تعميمها. فهناك من الشباب وخاصة فتيات الطبقات الفقيرة من ينتقل بسرعة من طور الطفولة إلى طور الكهولة فيصنعون جنسياً وعقلياً إلى الرشد في سن 11-12 في حين يتأخر أبناء الطبقات الميسورة فيظل بعضهم مراهقين في سن 22 و 24 سنة. يقول (Debesse) :«عندما نتقدم بهذه الفكرة إلى أقصى الحدود يمكن أن نقول أنه لا يوجد مراهقة بل يوجد مراهقون ...»⁽³⁴⁾.

إن تناول مرحلة المراهقة أو الشباب على أنها تعني مرحلة في سيرة ذاتية للفرد، يقتضي وضع حدود لنهايتها ونهايتها على خط الزمن ... ولكن وفق أي مقاييس تبني هذه الحدود؟ هناك بعض المحاولات الموسسولوجية التي تلعب نقاط استبدال ذات دلالات اجتماعية تمكن من استخراج خمس مراحل بين الولادة والوفاة:

1 - من الولادة إلى الدخول إلى المدرسة. ويتكون المحيط الاجتماعي في هذه المرحلة من العائلة الأصلية.

2 - من الدخول إلى الخروج من النظام الدراسي. ويتكون المحيط الاجتماعي هنا من العائلة والمدرسة.

3 - من انتهاء الدراسة إلى الزواج.

4 - من الزواج إلى التقاعد. ويتكون المحيط الاجتماعي هنا من العائلة ومؤسسة العمل.

5 - من التقاعد إلى الوفاة.

هذا التعقيب وإن اعتمد على مقاييس تبدو اجتماعية. إلا أنه يُسقط الباحث في نوع من التعميم والشمول والوصفة الجاهزة ويقتضي إلى العديد من الاستفسارات. فليس من الأكيد أن يمر كل الناس بهذه المراحل (مثل الأشخاص الذين لا يتزوجون أو العاملين عن العمل أو الكوالة في المنزل ... هذا إلى جانب أن هذا التعقيب يقلص بعض المحطات المهمة وهو يغفل تدخل بعض المؤسسات الأخرى مثل الخدمة العسكرية، السجن، الطلاق، ولادة الطفل الأول، والمعاشرة من دون عقد زواج.

وختاماً عن كل ما تقدم فإن محاولة القيام بتحديد مرحلة الشباب في سياق بيوغرافي يفترض وجود قطيعة بين مختلف مراحل العمر. وعموديتها مثل نهاية الدراسة، الخروج من العائلة الأصلية، والشغل ... ولكن ما العمل عندما تغطى هذه الحدود بوجود وضعيات وسيطة مثل حالات التدريب أو النهاية (interim)⁽³⁵⁾.

من هذه الوجهة يندرج هذا التداخل في الوضعيات الاجتماعية في إطار تمطيط دورة الحياة التراجع إلى ارتفاع أمل العيش وطول وتعميم فترة التثمين. التي أصبحت محطة توقف مطولة⁽³⁶⁾. إضافة إلى تمطيط فترة الدخول إلى عالم الشغل. حيث يتميز المرور من نظام التكوين إلى نظام العمل بالبطء وطول مدة الاستكشاف والانتظار والتردد وما ينجز عن ذلك من تأخر سن الزواج

والاستقرار العائلي وتأجيل للإنجابات الاجتماعية، ومن هنا يمكن القول بأن فترة التراهقة أو الشباب لم تتوقف عن التمدد بسبب البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تترك أفراداً نامضجين بيولوجياً في وضع اجتماعي تابع⁽³⁴⁾.

ولا يجد هذا التمهيط تفسيراته فقط في العوامل الديموغرافية، فالمقاربة الديموغرافية تقترح تفسيرات طبيعية لتطوّل من أن نظاماً ديموغرافياً ما ينتج عن تحولات في نسب الوفاة والخصوبة والتناسل، أي عن معدلات ميكانيزمات تنظم على الظاهرة طابعاً كونياً متافهما وثابتاً.

بالتقابل يصبح دور المقاربة السوسيوإلوجية هو نقد هذا التوجه الميكانيكي الوظيفي لاقتراح قراءة جديدة لا تتعامل مع الشباب أو التراهقة كشيء قائم بذاته ومترابط بالخصائص. فالخصائص التي

تحدد الرشد تختلف باختلاف المحيط الاجتماعي، وتحتفظها لا يتم دائماً في الواجبات نفسها (الحصول على عمل الزواج الحصول على مسكن مستقل...) و«الرشد المهني» ليس مرتبطاً بالضرورة بـ«الرشد المهني» أو «الرشد القراصي»... «فهناك عدم ترابط بين وظائف الدخول إلى

الحياة، وهناك اختلاف في التكوين التاريخي والاجتماعي لمنظمة الخاصيات التي تميز مراحل العمر والتي تتغير وتتوزع حسب المجتمعات وحسب الانتماء داخل المجتمع الواحد⁽³⁵⁾. إن الطابع

التنظيمي للخاصيات الاجتماعية التي تسند على أسس السن، وإرتباطها بتنا المجتمع وخصوصياته تجعل من الرشد - كمحدد اجتماعي - مجالاً للصراف بين الشرائح العمرية وذلك في اتجاهين.

- الاتجاه الأول نحو الأسفل (الشيخوخة) ما يمكن التمييز بالشيخوخة في حالة لا مسؤولية، وتتمثل في عملية تأجيل بلوغ الرشد النكحي وإبقاء جزء من المجتمع في حالة غير

رشد أي حالة شبابية، وهي إستراتيجيات تشييب (Jévenisation) يستند لها الكهول «الراشدون والنامضجون» حتى يظلوا مالكيين للحكمة والرصانة خصوصاً. ويظل الشباب خارج

تلك الدائرة، أي في حالة تبعية وقصور ونعت وصاية.

- أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه نحو الأعلى، ويتضمن إستراتيجيات إسقاط (Déclassement) يستند لها الشباب، وتهدف إلى محاولة إزاحة من هم أكبر سناً بالحط من

زتهم وإخراجهم من دائرة الحياة الاجتماعية والحلول معلوم⁽³⁶⁾.

خاتمة: حركة مفهوم الجيل

يعد مفهوم الجيل مفهوماً أساسياً في دراسة الشباب كفضة اجتماعية مخصوصة، وهي تفسير الظواهر المرتبطة بالنظور التاريخي وتحليل العوامل المحددة لتفسير الاجتماعي، فكلمة

génération ذات أصل إفريقي وهي مصطلح أساسي في الفلسفة اليونانية. فالإفريق القديم كانوا واعين بأن العلاقة بين الأعمار ليست بالضرورة متافهما، وبالتالي كانوا

منطقتين للثقافة الاجتماعية والسياسية للتمارض بين الأجيال - «أغلاطون» كان يرى في الصراع الجيلي قوة محركة للتغيير الاجتماعي، وأرسطو، كان ينسب الثورات بالصراع بين الأبناء والآباء. وليس فقط بالصراع بين الطبقات⁽¹⁴¹⁾.

كما اعتمدت الأجيال في الحضارات القديمة، خصوصاً في المجتمعات ذات الثقافات الشفهية. كدالة لقياس الزمن التاريخي وتفسير حركته، وكانت بالتالي محور التفكير في الحياة والموت والزمن⁽¹⁴²⁾.

ولقد استعمل «ابن خلدون» هذا المفهوم في بناء نظرية نشأة وتحلل الدولة التي اعتبر أن لها اسماً طبيعياً كما الأشخاص. وقدر الجيل بأربعين عاماً. ومن ثمة فإن عصر الدولة لا يزيد - في الغالب - على مائة وعشرين عاماً. على اعتبار أنها تمر بثلاثة أجيال في جيل البداوة وجيل التحول إلى الحضارة وجيل الترف والاضلال والهرم⁽¹⁴³⁾.

ويمكن القول إن فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في أوروبا هي الفترة الرئيسية التي تبلور فيها مفهوم الجيل بمعنى الغربي وذلك نتيجة للمحاولات التاريخية التي شهدتها المنطقة والتي أفرزتها حركات اجتماعية قائمة بالأساس على العنصر الشباني إضافة إلى التيارات المتكلمة التي بدأت تبحث عن نهج علمي لفهم التاريخ، وطُرحت بالتالي مفهوم الجيل كدالة منهجية لقياس الزمن التاريخي.

وليس يخاف أن التفكير في مسألة الأجيال متناظر إلى إبعاد العهود بأطروحات «أوجست كورنت» Auguste Comte و«وليام أوركني» William Orkney في القرن التاسع عشر وأطروحات «مونتري» François Monré - و«جوزي لورنجا» José Ortega، في بداية القرن العشرين التي توجت جميعاً بنظرية الفكر الألماني «كارل منهايم»⁽¹⁴⁴⁾. وتدرج مقاربة «أوجست كورنت» لهذا الموضوع في إطار الأسس التي وضعها لفلسفة التاريخ ونظرية العلوم. فتاريخ المجتمعات - عنده - قائم على قوانين مرتبطة أساساً بالطبيعة البشرية، وشروط تطورها ويتنزل تعاقب الأجيال في إطار مشروع نظري يقدم علاقة تناغم بين التاريخ العلم والمجتمعات وتاريخ الأفكار. والعلوم. وعلى هذا الأساس للتطبيق مراحل حياة جيل ما مع مراحل التطور الاجتماعي على النحو التالي: الطفولة = الإقطاع، المراهقة = الثورة، النضج = الوضعية⁽¹⁴⁵⁾.

ويطس النظر عن أهمية بقية النظريات التي أشرنا إلى أسسها فإن أبرزها تبقى في نظرتنا نظرية الفكر الألماني «كارل منهايم» التي تضمنتها كتابه «مشكل الأجيال»⁽¹⁴⁶⁾. فهو يرى أن مفهوم الجيل أساسي ويستمد أهميته من الإمكانيات التي يتيحها لتحليل تشكل الحركات الاجتماعية والفكرية وهم التحولات المتسارعة في المجتمع. ويؤكد أن علم الاجتماع مؤهل أكثر من غيره من الاختصاصات لتناول هذا المفهوم وتحليله وإثرائه واستخراج أشكال وعناصر وأسس «مفاهيم الأجيال» في إطار البحث عن القوى المحركة للتغيير الاجتماعي⁽¹⁴⁷⁾.

وأولى نظرية «مفاهيم» على مفهوم الوحدة الجيلية Ensemble générationnel التي تستمد عناصرها من مفهوم الوضع الطبيعي الذي يقصد به بشكل عام: «وضعية متجانسة لمجموعة من الأفراد في إطار بنية اقتصادية ونظام سلطة لمجتمع ما يتحدد وقتها مصيرهم الجماعي (البروليتاريا، الأعراف مثلاً...) ولا يمكن لهم الخروج من هذه الوضعية إلا عبر تحول اجتماعي فردي أو جماعي...»^(١٨٤).

ويستلزم «مفاهيم» من هذا المفهوم الاقتصادي عنصرين الوضعية للثقافة والنشاط الاجتماعي ليحدد مفهوم الوحدة الجيلية على النحو التالي:

«وحدة الجيل هي وضعية متجانسة في فضاء اجتماعي لأفراد ينتمون إلى الجيل نفسه»^(١٨٥). وبالتالي فإنه يمكن القول إن الجيل يعادل تقريباً الطبقة، فهو حدث موضوعي وموقع في المجتمع مؤسس على نسق بيولوجي للوجود الإنساني، إلا أن العوامل البيولوجية عند «مفاهيم» (على عكس الوضعيين) ليست محددة في تفسير الظاهرة الاجتماعية والتاريخية. وهي في أحسن الحالات أداة لرسم حدود الجيل^(١٨٦).

الجيل إذن عند «مفاهيم» وضعية متجانسة للشرائح العمرية المتقاربة في فضاء اجتماعي تاريخي. وكما أنه بالإمكان تعريف خصوصية الوضعية الطبقية انطلاقاً من المحددات الاجتماعية والاقتصادية فإنه من الممكن أن نقف على العوامل البيئية التي تشكل ظاهرة الجيل وهي كالآتي:

١ - الظهور المستمر للقاعين الثقافييين جدد واختفاء العاملين الثقافييين القدامى: «ضع تجدد الناس لطغي مكتسبات تراكمت، وتناح انتقادات جديدة لأزمة وإعادة نظر فيما هو موجود، وبالتالي نتعلم نسيان ما لم يعد مستعملاً، وتحصل لنا الرغبة فيما هو غير مكتسب بعد - إن الاختفاء المستمر للقاعين الثقافييين السابقين والأجيال السابقة يضمن استمرارية المجتمع...»^(١٨٧).

٢ - المساهمة المحدودة في الزمن: «يضم اختفاء القاعين القدامى وظهور القاعين الثقافييين الجدد عملية التشبيب الاجتماعي للمجتمع، أي الانطلاق من جديد بطلاقة حيوية جديدة لبناء مصير جديد مبني على تجارب جديدة في إطار اجتماعي وفكري معين يربط بين أفراد جيل واحد».

٣ - الانتقال المستمر للأثر الثقافي: يتشكل الوعي الإنساني من خلال تراكم التجارب بتعاقب الزمن والتقدم في العمر، وأهم هذه التجارب تلك التي تحدث في سن الشباب، وبعد تناقل الأثر الثقافي خاصة أساسية في العلاقة بين الأجيال، وهي بالأساس علاقة تفاعلية بين العلم والتكبد، يقول «مفاهيم» «ليس للعلم فقط هو الذي يعلم التمتع... التمتع أيضاً يعلم التعلم... إن الأجيال يتأثر بعضها ببعض باستمرار...»^(١٨٨).

1 - استمرارية تغير الأجيال، إن التجديد الثقافي والنظري الإنساني مرتبط أساساً باستمرارية تغير الأجيال «ولو لم تكن هنالك أجيال جديدة في المعايير الاجتماعية لاستعمل التجديد، ولو لم يكن هنالك تواصل لما أمكن تقاضي الصدام...»^(٢٧).

ولقد ساهمت التحولات والأحداث التاريخية التي ميزت عشية الستينيات وخصوصاً انتفاضات الطلبة، في تزايد الاهتمام بموضوع الأجيال، حيث انكب الأكاديميون على دراسة السلوك السياسي للشباب في محاولة للتفسير وتحليل هذه الانتفاضات التي أعطت عشية الخمسينيات والستينيات الطغرية الظاهرية التي ميزت الفئات الشابة آنذاك، وركزت الدراسات على مضامين الحركات السياسية والاجتماعية والواضيع التي طرحتها، خصوصاً ما تعلق منها بالحقوق المدنية وحرب فيتنام وإصلاح التعليم، وتوصلت إلى استنباط مفهوم «الجيل السياسي» المستعمل في علم الاجتماع السياسي والتاريخ^(٢٨). ولقد طوّرت بعض المقاربات السوسيولوجية هذا المفهوم بتوكيدها على أن ما يميز جيلاً ما ليس العوامل الداخلية التي تربط بين أفراد، وإنما هو وجود عامل خارجي يعطي للجيل هويته، وهو ما يطلق عليه «الحدث المولد» *Evénement Générateur*، أي الإشكالية التاريخية التي تولد جيلاً معيناً، وتعطيه ذاته، وتحدد مساره، وتشكل ذاكرته الجماعية^(٢٩).

ملاحظات ختامية

إن القصد من هذه الدراسة هو التأكيد على أن الشباب موضوع بحث علمي بشكل عام، وهو بالأساس مهبط أساسي في علم الاجتماع يمكن أن يولّي إلى درجة التحصين، فلطالما ساد في

البحث العلمي العربي التشرّط إلى قضايا الناشئة العربية من منطلقات عامة تتعلق إما بالثنية وإما بالخدمة والزراعة الاجتماعي وإما بمجالات الترفيه والرياضة، وكثيراً ما ألى علم النفس وعلم النفس التربوي على أنفسهم مهمة دراسة الجوانب العقلانية والميكولوجية للشباب في مناطق من الوطن العربي، ولقد تبين من خلال تحليل وتصنيف أكثر من ٢٥٠ عملاً علمياً حول الشباب العربي حتى نهاية الثمانينات أن علم النفس وعلم التربية استلزاماً بأكثر من ٦١ ٪ من هذه الأعمال، في حين لم تتجاوز الدراسات السياسية ١.٥ ٪ والدراسات الأنثروبولوجية ٠.٥ ٪^(٣٠).

وعلى أهمية العديد من المبادرات التي كانت تلمح إلى الشمولية مثل دراسات مركز الإنماء العربي^(٣١)، أو بحوث جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية في الكويت^(٣٢).

وعلى الرغم من جدية عدد من الأعمال كدراسات «عزت حجازي»^(٣٣)، و«عبد

الطلوع العربي⁽¹⁾ مع كل هذا فمن ما تزال في حاجة ماسة إلى تشاؤم الجهود والمجاهد، والاستفادة من التجارب المختلفة للتأسييم إلى مقاربات سوسولوجية تستفيد من كل الاختصاصات، وتتكامل فيها الاستطلاعات الميدانية ...

فالعودة إلى علم اجتماع الشباب لاتعني تطبيق منهج وتخصص واحد في هذا المجال، بقدر ما تعني التفتح على كل المقاربات، وبوجهات النظر: فالمدراسات السوسولوجية المعاصرة هي بالأساس دراسات ديناميكية ومتعددة الاختصاصات، لدرس المجتمع في حركته وتفاعلاته الداخلية والخارجية.

وإن في هذه المقدمات دعوة إلى التطرق إلى الشباب كواقع اجتماعي يحدد المجتمع لجيل يضم فئات متطورية في السن، ومختلفة من حيث الجنس والانتماء الاجتماعي، تشترك في كونها تمر بمؤسسات التنشئة ومرحلة إهداء أو انتظار للدخول إلى الحياة الاجتماعية، أو في كونها قد احتلت حديثاً موضعاً فيها، فهذا التعريف يحث دراساتنا المنقوطة في تعميمات المقاربات الأخلاقية والكميائية التي لا تميز بين الوصاية والرعاية، ويجعل من البحث العلمي في هذا المجال عملاً متواصلاً يحاول مواكبة التحولات المتسارعة التي نمرز العالم

وإن معرفتنا بشبابنا لا تشمل بواقفنا المحلي هي مجتمعاتنا فحسب وإنما تمتد إلى علاقاتنا بعالم يمر بأعظم وأخطر التحولات التي تشهدها ظاهرة العولمة، ولقد أجمعت التجمعات الثقافية الدولية على أن:

«انتهاء الحرب الباردة لم يحقق السلام العالمي، وقد شهدنا زيادة في جميع أنواع التطرف، وتضاعف في الصراعات الداخلية، ونشأ ذلك أساساً من قضية الذاتية، ولذا فإن مفهوم الأمن يجب أن يأخذ الثقافة في الحسبان. كما أن التسامح الثقافي يعد أمراً جوهرياً لتحقيق السلام. إن الشباب هم دوماً ضحايا الصراع، لكنهم نظراً لأنهم يتمتعون في أحيان كثيرة بلذات أكثر انتعاشاً ممن يكبرونهم - قادرون على الاسهام اسهاماً في حل هذه الصراعات»⁽²⁾.

وختاماً فإن سوسولوجيا الشباب ليست خطايا عن هذه الفئات بقدر ما هي مجال للإسقاء وفضاء لحدث الشباب عن أنفسهم وعن محيطهم والعالم الذي يعيشون فيه، فهم أقدر على التعبير عن طموحاتهم ومشاكلهم وواقفهم، وتحفظ الذاكرة العربية أنه لما استطعت «عمر بن عبد العزيز، قدمت له وفود البلاد وكان يبينها وقد أهل الحجاز فاشرب منهم غلام للكلام فقال عمر يا غلام لكلم من هو أسن منك؟ فقال الغلام يا أمير المؤمنين إنما امرؤ بأصغره عليه ولبيانه، فإذا منح الله عبده لساناً لاخطأ وقلبا حافظاً فقد أجاد الاختيار، ولو أن الأمر بالنسب لكان هنالك من هو أحق بمجلسك منك، فقال عمر «صنعت لكلم فهذا هو السعير الحلال ...».

- MAUGER (GERARD). Préface de « Le problème des généralistes » de KARL MANNHEIM, ED. NATHAN, PARIS, P. 15. -3
- BOURDIEU (PIERRE). « La jeunesse n'est qu'un mot » la question de sociologie (Ed. Minuit, PARIS, 1984. -4
- Fruit de la passion, les 20-30 ans se mettent à table, les éditions ouvrières, Paris, 1986 p.3. -5
- مركز التوثيق، الأية 17. -6
- مركز موزم، الأية 20. -8
- مركز موزم، الأية 17. -4
- إنسان المغرب (أبو منصور)، دار بيروت، 1996، مادة رجل، من ج 1 (1971) و 2 (1972). -7
- المصدر نفسه، مادة صبا، من ج 1 (1971) و 2 (1972). -8
- المصدر نفسه، مادة فتاة، من 1 (1971). -9
- المصدر نفسه، مادة فتاة، من 1 (1971). -10
- المصدر نفسه، مادة فتاة، من 1 (1971). -11
- Congrès Mondial sur la jeunesse (Rapport final) BARCELONE, ESPAGNE 3-14 juillet 1985. -12
- ED UNESCO-PARIS, 1986, P. 15.
- SPAROWSKA (Jenna KARLA) jeunes gens: vers la systématisation des connaissances spécifiques à la classe d'âge 12-25, in L'UNIVERSITÉ, août 1983, pp. 78-20. -13
- ZORAL (ABDELKADER). « Les jeunes et les adultes » in La jeunesse et le changement social, CERES TUNIS, 1984, P. 10. -14
- إبراهيم الجزار والشيخ الرزقي، « الفكر التربوي عند العرب - الفكر التربوي العربي، تونس، 1988، ص 377. -15
- نادية جمال الدين، « فلسفة التربية عند أطون الصيدا - الفكر العربي المعاصر، القاهرة 1987، ص 117. -16
- فلا من أحمد، صفاق، « فلسفة الشباب مصرياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، مركز الجيل للدراسات الشبابية والأشغال، القاهرة 1991. -17
- المصدر نفسه، من ج 1 (1971) و 2 (1972). -18
- DOLTO (Francois) La cause des adolescents, ed LAFONT, PARIS 1983, P. 14. -19
- المصدر نفسه، من 71. -20
- TOULANC (jean Louis) Le statut du copain, dossier sur l'adolescence, in Sciences et vie N° 188 sep. 1981, p. 3. -21
- المصدر نفسه، من 71. -22
- المصدر نفسه، من ج 1 (1971) و 2 (1972). -23
- VAN GENNEP (Arnold) Les rites de passage: étude systématique des rites., ESPICARD Paris, 1991 PP. 93-98. -24
- المصدر نفسه، من ج 1 (1971) و 2 (1972). -25
- المصدر نفسه، من 94. -26
- المصدر نفسه، من ج 1 (1971) و 2 (1972). -27

- ٥٦- روبرت بوشفيلد: «نظرات اجتماعية على العهد الإسلامي القديم» ترجمة بطرس مرقس في مطالعات في العلوم الاجتماعية. دار المعارف مصر، سنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ م، ص ١٠.
- ٥٧- CHARBONNIER (Pierre) «L'enfant dans la vie au XV siècle d'après les lettres de rémission» Actes du XII congrès de la société des historiens médiévistes 1966 p 71 - 103.
- ٥٨- ARIÈS (Philippe) «L'enfant et la vie familiale sous l'Ancien régime» Ed. Le Seuil PARIS 1973 P P. 44-45
- ٥٩- MAUGER (G): «La jeunesse n'est elle qu'un mot?» étude générale d'un mot bien regard sur les 13-25 ans en France la documentation française PARIS 1987 P.20
- ٦٠- «Étude de la jeunesse» Op.cit P.7.
- ٦١- MAUGER (G): Op.Cit p.24.
- ٦٢- BOURDIEU (P) «La jeunesse n'est qu'un mot» Op.cit, p 143.
- ٦٣- المصدر نفسه، ص ١٤٣.
- ٦٤- Balandier (Georges): Anthropo - Logique Librairie Générale Française PARIS 1983 P.87.
- ٦٥- Boudier (P) Op.cit p.145
- ٦٦- BALANDIER (G) Op.cit P 91
- ٦٧- «مبنى مفهوم» في الأمر لديهم (أ) الدكتور - «ولقد أُنْشِئَ في تدوير مرئيات ومفاهيم القرية» وفي على هامش الروابط الأخرى (ب) الأحرار والمعتقلين من غير رعايا من الخدمات الدكتور «تاريخها».
- ٦٨- المصدر السابق ص ١٠٣، ١٠٤.
- ٦٩- EISENSTADT, «From Gerontocracy to plutocracy: age, groups and social structure».. Ed. FREE PRESS, New York 1956/1971
- ٧٠- Vargansep (A): Op.cit, P 124
- ٧١- المصدر نفسه، ص ١٢٢.
- ٧٢- ELIADE (Mircea): Animations, rites, sociétés secrètes Ed. Pöbel/Toulou Gallimard 1956 p 26.
- ٧٣- المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٧.
- ٧٤- المصدر نفسه، ص ٢١ - ٢٧.
- ٧٥- Introduction dans sa société: Essai - LINTON (RALPH): La culture des Indes orientales, IN L'ANTHROPOLOGIE Psychanalytique» par ABRAM KARDNER, Ed GALLIMARD d' 1968 P 229
- ٧٦- المصدر نفسه، ص ٢٢٩.
- ٧٧- «الافتقار للاكتفاء أو المواقف العاليي السكان والتنمية التي تُعَدُّ بالهجرة سنة ١٩٦١ لم يستعمل مصطلح الشباب أو JEUNESSE في التدوير النهائي، إنما مصطلح الرافعة ADOLESCENCE أي»
- ٧٨- Rapport de la Conférence internationale sur la population et le développement CNU La 2ème 13-15 Sep 1984 34
- ٧٩- DEBESSE (Maurice): «L'adolescence: série que 1969-70» PUF 1979 P.12.
- ٨٠- PERROT (Michelle): «Apaches ou balbutants, l'adolescence a une histoire» IN SCIENCES ET

VI: No 118 Op cit p 108.

- ٥١- جان بولارد روسو : «إميل أو تربية الطفل من القود إلى الرشد» ترجمة نظمي لؤي الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص: ٢٦٥،
المصدر نفسه، ص: ٢٦١

FERROT (M): Op Cit p 109

- ٥٢-
٥٣- Chabrol (du) «La dépression de l'adolescent» que sera-p'UT 1988 P 5.
المصدر نفسه، ص: ٢٠

FERROT (M): Op cit pp 106-107

- ٥٤- Henry (BENE): «L'adolescent entre sa relation et ses inhibitions» 1999
٥٥- DEBESSE (M): Op cit p 13.
٥٦- DOLOVO (P): Op cit p 39.
٥٧- HALL (STANLEY): «Adolescence, its psychology and its relations to physiology».

ANTHROPOLUXY SCHTOLDY: «Sex, crime religion and education» NEW YORK App le son 1994.

- ٥٨- DOLOVO (P): Op Cit p 34.
٥٩- المصدر نفسه، ص: ٢٢

- ٦٠- MEAD (MARGARET): «Mourning and sexual life» Gollins and Flory
٦١- MEAD (M): «une éducation sexuelle» de GILBERT J. DE PAVOT PARS 1971.
٦٢- MEAD: «Mourning and sexual life» Op cit p 297

- ٦٣- المصدر نفسه، ص: ٢٩٤، ٢٩٦
٦٤- المصدر نفسه، ص: ٢٩٩
٦٥- المصدر نفسه، ص: ٢٠٤
٦٦- المصدر نفسه، ص: ١٦١، ١٦٥
٦٧- المصدر نفسه، ص: ١٣٦

- ٦٨- DIATKINER : «Devenir adolescent, rester adolescent» p 57.
٦٩- غوث حجازي: «الطب النفسي ومشكلاته» عالم المعرفة، عدد ٦، الكويت ١٩٨٨، ص: ٦٢

- ٧٠- DEBESSE (M): Op cit p 6
٧١- المصدر نفسه، ص: ٢، ٤
٧٢- المصدر نفسه، ص: ٩

MAUCIER (G): «La jeunesse» Op cit p 22.

- ٧٣- CHAMBERLEON (jean Claude): «Adolescence et post adolescence» la publication remarque sur les transformations structurelles des limites et de la diffusion sociale de la jeunesse IN «Adolescence terminale adolescence interminable» (collectif) PUF PARIS 1985 16

- ٧٤- LEMONE (CLaude): «L'évolution postadolescente du jeune en quête d'identité» IN «Adolescence et alcoolité (collectif)» Edilhemmes et perspectives Marseille 1990 p 62.

CHAMPREDON: Op Cit p20.

-79

التصنيف نفسه، ص 79 - 77.

-80

BRUNGART (RICHARD ET MARRET) Les générations politiques. IN «Génération et politiques», la presse de l'université LYAL PARIS 1989 Ed. Economica pp. 11-12.

-81

ATTIAS - DONFUT (Clandine): «Sociologie des générations l'emprise du temps». Ed. PUF PARIS 1988 P P 13-15.

-82

ميدلر من بين جديون: المقدمة، الدار التونسية للنشر - تونس، 1981 ج 1، ص 221.

-83

MANHEIM (KARL): «Le problème des générations» Op.cita

-84

ATTIAS - DONFUT Op.Cit p.23.

-85

انظر عرضا إشغاليا لأهم الأطروحات حول مفهوم الجيل، خصوصا نظرية «مناهب» في التحدي الترميزي، «مفاهيم» مفهوم الجيل في دراسة لخصائص الشباب العربي في مجلة «إحصائيات» الجمعية العربية لعلوم الاجتماع، القاهرة، جانفي 2001.

-86

MANHEIM (K) Op.Cit p 40

-87

التصنيف نفسه، ص 17.

-88

التصنيف نفسه، ص 17.

-89

التصنيف نفسه، ص 11.

-90

التصنيف نفسه، ص 19.

-91

التصنيف نفسه، ص 17.

-92

التصنيف نفسه، ص 77.

-93

BRUNGART, Op.Cit pp6-29

-94

FAYER (Pierre): De la question sociologique des générations et de la différence à la rhétorique Op.Cit p 301 BEN TAHAR dans le cas de la France IN «Génération et politique», cit

-95

(MEKKI): La jeunesse arabe à la recherche de son identité ALKALAM, RABAT 1989 PP. 13-13.

-96

على سبيل المثال دراسات زهير عطار وعباس مكي «الطرد والشباب» 1997 - السلطة الأبوية والشباب 1998 - حازم الشباب الملائكي 1981.

-97

على سبيل المثال دراسات مالك مزيون الطنجي، الشباب والأسرة - الشباب ووقت الفراغ - الشباب والاندماج إلى المال ... وأخيرا تتناول بالبحث حالة الكويت.

-98

عزت حجازي، «الشباب العربي ومشكلاته»، مصدر سبل ذكره.

-99

أحمد بوزالة، «فلسفة الشباب»، مصدر سبل ذكره.

-100

راجع مثلا:

-101

إحسان أحمد بيل حلي، «الانحراف الاجتماعي بين الشباب في مجتمع الإمارات - دراسة ميدانية على هيئة من طلبة جامعة الإمارات، شؤون اجتماعية، العدد 10 - 1997 ص 4 - 10.

«هيئة الجنس» الانحراف بين الطلبة الجامعيين القطريين والمصريين والبنين حواطة كلية الإحصائيات والطرق الاجتماعية جامعة قطر - الموجة 1988، ص 99، 101.



- عبد الحميد جابر - سليمان الفيضوي الشيخ - الجمعيات العلمية والمؤسسات بجامعة قطر - دعم الفعاليات الاجتماعية - ضمن دراسات نفسية في الشخصية العربية - عالم الكتب - القاهرة 1998، ص 177 - 182.
- علي أحمد قطار - «الطموحات السياسية وأمنها القومية والأجندة العربية في عالم - الفكر - الكويت - ج 1» 2001، ص 206 - 211.
- التقرير النهائي المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية - الوثائق - ستوكهولم - السويد - 20 مارس - 20 أبريل 1998، ص 14 - 15.



سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي

د. فريدة لاركيبة ونظرة في البالد المغربية

د. محمد شكري سلام*

تقديم

تميزت جل المجتمعات في مختلف العصور، وحتى مرحلة متأخرة من الزمن الاستعماري الحديث، بكونها مجتمعات فلاحية، قروية وزاوية، الأمر الذي استوجب على مستوى النظرية كما على مستوى الممارسة،

بالنسبة لعناصري الفرار السياسي، كما بالنسبة للباحثين في مجالات السوسيولوجيا والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا صياغة إرث ونراكم، فيما يتمشى بقوة مع سيورة التنمية. إن الانتقال بهذه المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم هو انتقال لا يتفصل في جوهره عن مظاهرة جذرية لضرورة تحديث البنيات الاجتماعية التقليدية، واقتراح مسار جديد يتمثل في التغير الاجتماعي. إن القول هنا بانسجام بالكلية العالية من مجموع بلدان المعمور، أي بلدان العالم الثالث، كما يتضمن بصفة خاصة بالبلدان العربية، التي صاغت إيديولوجيا وعلميا من خلال نظيتها السياسية الثقافية العلم ضرورة تحديث مجتمعاتها، التي ظلت في جزء مهم منها مجتمعات قروية أو ريفية تحكم ناطقتها الديموغرافية السائدة، بل إن المجال الحضري هو في عمقه مجال لسوء امتدادات بيئية لما هو قروي، سواء من خلال أنماط العيش البدائية أو التمثلات الرمزية والثقافية.

من هنا نقترح دراسة هذا السياق من التطور، الذي ميز المجال العربي تطهيرا وممارسة، وذلك بتخصيص المقال حول حقول السوسيولوجيا، وتخصيص القام أيضا حول المجتمع القروي. إن إشكالياتنا المركزية في هذا البحث هي فحص النتائج التي انتهت إليها نظريات

موسولوجيا التحديث والتغير

التحديث من جهة أولى، ونظريات التغير الاجتماعي من جهة ثانية، مع ارتباط منهجي بتفكير ضروري في العلاقة بين التحديث والتغير داخل المجتمع القروي بالغرب. من هنا نلجأ لمراحل هذا البحث وعناصره من النقاط الثلاث التالية:

1. مفهوم التحديث بين وهم التقدم وصف الاستعمار.
2. التغير الاجتماعي: من التحليل للكموناريخي إلى التحليل الموسولوجي.
3. التحديث والتغير في المجتمع القروي: حالة المغرب.

أولاً: مفهوم التحديث بين وهم التقدم وحرق الاستعمار

يختلف مفهوم التحديث Modernisation من مفهوم الحداثة Modernisme. فإذا كان جان بوريلا لا يعرف التحديث، بقدر ما يعرف مفهومي الحداثة والتزعة الحداثية، في «التوسعة العالمية»⁽¹⁾.

مؤكداً وجود تمييز واضح بين الحداثة والتزعة الحداثية القوتبطين بالتحلل الرمزي الخاص بالأفكار، سواء من خلال الأيديولوجيات أو الأدبية فإنه لا يستحضر مفهوم التحديث لارتباطه بسياق خاص له علاقة بالتحلل الذاتي وخاصة المجال الصناعي.

بين هشام شرابي الأسس النظرية للتمييز بين المفاهيم الثلاثة: «إننا نظرت إلى الحداثة من الناحية التاريخية، استناداً إلى إشار واضح هي إطار التجربة الأوروبية منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين نجد أنها تمثل كياناً عاماً متكاملًا ذا خصائص متميزة بوضوح. وتبرز من هذه الزاوية ثلاث خصائص: الأولى نتج لنا فهم الحداثة بوصفها بنية كلية، والثانية بوصفها سياقاً شاملاً، والثالثة بوصفها وعياً نوعياً. ويمكن القول هنا إن مفهوم الحداثة Modernity يتقابل الخاصية الأولى المتشعبة بالبنية، وإن مفهوم التحديث Modernization يتقابل الخاصية الثانية المتشعبة بالسياق، وإن مفهوم التزعة الحداثية Modernism يتقابل الخاصية الثالثة المتعلقة بالوعي»⁽²⁾ [التشديد التلخيص].

يشير مفهوم التحديث إلى تجربة عابرة تحفقت في الزمان والمكان، أي سياق من دونه لا يمكن تصور سيورته تحديثه لبنية كلية معينة. التحديث هو سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخياً لأول مرة في أوروبا، وهو يمثل ظاهرة أوروبية⁽³⁾ لذلك فقد أصبح التحديث مرادفاً للإنداء الاقتصادي، ومحاكاة لأنماط اقتصادية مميزة للبلدان الغربية. يتمحور التحديث حول انتشار نموذج التصنيع الغربي للتطور بالركاز ليعمم بالبلدان المحيطة، وهذا ما يلاحظه سمير أيوب من أن «فكرة التحديث الحضاري ترتبط في نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصناعية الغربية Westernization للمجتمعات التقليدية»⁽⁴⁾.

إن الدافع الأساسي للتداول هذه الدلالة الخاصة بمفهوم «التحديث»، التي تعيد التصنيع،

محدودیته‌ها در مطالعهٔ مجتمعات غربی و اروپایی و آسیایی و جنوب - آمریکایی، نظراً لأن «التحديث» لا يتعارض مع «التقليد» في هذه المجتمعات، بل يتكاملان ضمن التشكيلات والبنى الاجتماعية نفسها.

بعد عرضه للسبيل النظري الذي تبلورت في إطاره نظرية التحديث [الحدثة في المجال الاقتصادي]، خاصة مع روستوف والنظرية الماركسية، مما أدى إلى توسيع نطاقات تطوير أحادية الاتجاه، يظهر جورج بلانديه أن التصور الثالث بأن الحضارة الصناعية تنهي بالانتشار في مجتمعات أخرى لاغربية هو مجرد تصور عام لا يعين الخصائص المميزة لهذه المجتمعات التي يمكنها أن تدخل الحدثة في إطار سريورة واستمرار ما هو «تقليدي»؛ فالتيور لا يكون إلا باندماج الحديث في التقليدي، وقوة التقليدي على استيعاب الحديث. لأن «المجتمعات النامية هي المجتمعات التي تستوعب فيها بشكل جيد جدليات التقليد والحدثة، التقليد والثورة. والجدليتان معاً مجتمعان في الحالات التي ينتج فيها النمو الاقتصادي عن سياسة غايتها التغيير الحضري للبنى»^(١٦). أظهر البحث الأنثروبولوجي أن التقليد لا يتعارض مع الحدثة في المجتمعات غير المتقدمة، وهذا يكشف عن واقع أساسي هو أن التحديث لا يحل محل التصنيع، كما أن تقدم هذه المجتمعات وتعميقها لا يمكن أن يكونا بالضرورة الأحادية الاتجاه والخطية التطور نفسها، التي عرفتها أوروبا وبعدها أمريكا الشمالية في تاريخ قريب، انتقد إرنست هاكس (Ernst Haks) هذه السريورة الخطية للتغيير. وأسس نقاشية جديدة تقسم كل النظريات التي تناولت مسألة التحديث، فأعاد بناء مقارنة ترفض تعميق التعارض المتطعي بين التقليد والحدثة، وتحلل خطط التطور في مجتمعات أوروبية وأخرى شرقية [الهند، الصين]؛ تستنتج دور التقليد في التغيير، لأنها قد تكون حافزاً له لا عائقاً أمامه، فالمحضارات الحديثة ليست متطلبة بل هي متعددة ومتنوعة، وإن كانت كلها تخلص مجتمعاتها بعد تقليدية^(١٧).

أما سيمون ستراوس (Simon Straus) فيركز على تحليل عناصر البنية الاجتماعية الدراسة ظاهراً التحديث إذ يبرز في كتابه «موسسولوجيا الحياة الاقتصادية» الصادر سنة ١٩٦٢ أن الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يشترط حصول تغيرات مختلفة في المجالات التقنية والزراعية والصناعية، وما ينتج عنها من ظواهر كزيادة التخصص في العمل وتشير أدوار الأسرة والدين^(١٨)، إن نظرية سيمون حول التحديث تشير إلى تعدد التغيرات في كل الأنماط القرية للنسق الاجتماعي الكلي كشرط للتحديث، كما تكشف عن واقع جديد يتمثل في شكل ظواهر اجتماعية جديدة، وهي عدم اشتراط درجة معينة من التطور - خاصة التصنيع - لحصول التغيير والتحديث. بل يمكن لموامل أخرى أن تكون ذات أهمية في التحديث ومن بينها عامل الاستعمار^(١٩). هذا ينهي الانزياح في دراسة التحديث، الذي قد تكون عرفته بعض المجتمعات اللاغربية، إلى دور عامل التدخل الاستعماري في حصول تحولات وتغيرات اجتماعية في هذه

المجتمعات: لأن الظاهرة الاستعمارية هي التدخل الأساسي لفهم كل الصعوبات التحديثية التي شعلت بلدانا وأمكنة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية. لهذا فإن الباحث في التحديث الخاص بالمجتمع القروي المغربي لا يمكنه إغفال التأثير الذي مارسه الاستعمار في تشكيل بنيت اجتماعية تقليدية وتشكيل بنيت حديثة، أو في التركيب بين التقليدي والحديث حسب رهائاته [الاستعمار] الاقتصادية والسياسية والثقافية. لا تفصل دراسة مسألة التحديث في مجتمعات غير متقدمة عن دراسة ظاهرة الاستعمار. والاستعمار الجديد كظاهرة اكتشفت حتى البلدان التي لم تخضع لتدخل عسكري مباشر، لكنها خضعت لهيمنة اقتصاد عالمي امتنع الاقتصاديات المحلية. لذنوب ضمن بنية اقتصادية عالمية محرورها هو تراكم رأس المال. يظهر تحليل بعض الباحثين الموسومون بـ «الجدد» أن التحديث في العالم القروي يمكن دراسته، تاريخيا، في الحالة المغربية ليس انطلاقا من حدث التدخل الاستعماري سنة 1912، بل قبل ذلك. أي منذ اتفاقية مدريد في 3 يوليو 1880. والتي منحت في فصلها الثاني للأوروبيين حق الاستيلاء على أراضي مغربية. كان هذا الحدث تمهيدا لترسيخ نظام قانوني يعطي الشرعية للمستعمر لملكية العقاري للأراضي الجماعية وأراضي الحبوب، وذلك بخلق نظام تشريعي يقدم مصالح المستعمرين بحماية السلطات التكنولوجية، ويحدد لرسملة الفلاحة بالمغرب، بمن طرق الإرشاد الفلاحي، وتأسيس تعاونيات فلاحية من أجل الانتفاع بالمنتجات الفلاحية من مستوى الاكتفاء الذاتي إلى مستوى تداولها في أسواق محلية. وأما نجلى ذلك في أحداث «مجلس أعلى للمنظمات الفلاحية» (Paysans)، التي برأسها المقيم العام الفرنسي بالمغرب⁽¹⁾. من نتائج التحديث الزراعي الناتج عن التدخل الاستعماري الانتقال من الملكية الجماعية للأراضي إلى الاستغلالات المعسرة. سواء لدى المعمرين أو لدى بعض الأعيان الفلانية، والتحول من حياة جماعية إلى حياة فردانية، وتغير البنية من بنية ممتدة إلى بنية نووية. مما أدى إلى تفكك النسق الاجتماعي التقليدي، وتقلد شريحة كبيرة من الفلاحين، مما أدى بهم إلى الهجرة. لكن أهم النتائج السلبية للتدخل الاستعماري تكمن، كما يؤكد عبد الجليل حليم، في مثل الرأسمالية الوطنية التي كانت في طورها إلى التشكل، لترسيخ التنمية لنظام الرأسمالي المركزي⁽²⁾. لا تجرد قيمة دراسة التدخل الاستعماري كعامل «تحديث» للمجتمع المغربي بشكل عام، وتصفه الفلاحي بشكل خاص، باعتبارها ثقفت عند العناصر التاريخية التمثل في بدايات «تحديث» البنيات الفلاحية بالمغرب، بل هي تمكن الباحث من امتلاك أدوات تحليل الخاص الاستعماري في المرحلة الراهنة، لأن العديد من الظواهر الاجتماعية، التي ظهرت في مرحلة ما بعد الاستعمار، تجد تفسيرها في المرحلة الاستعمارية. كما أن الدولة الوطنية حاولت إثبات مشروعيتها من خلال ضمان استمرار الهياكل القانونية التي أنتجها الاستعمار بالمرحان على تطوير بنات رأسمالية⁽³⁾.

يوضح عبد الجليل حليم، في سياق تحليلي آخر يدعم نتائج أطروحاته وخطاباتها الأساسية، الدور الذي كان للسياسة الاستعمارية في تحديث البنى التحتية والاقتصادية: «إن السياسة الاستعمارية، وهي سياسة لم تكن تعتمد على السلاح وحده، وإنما كذلك على المفارقة العلمية، استطاعت أن تحقق أهدافها بعد حصول المستعمرات على استقلالها أكثر مما حققتها، أحيانا إبان الاحتلال (...)». يتضح أن عملية التحديث التي بدأت مع الاحتكاك بالغرب إن كانت لها جوانب إيجابية لا يمكن إنكارها، فإن جوانبها السلبية ينبغي ألا يستهان بها، لأن عواقبها قد تكون وخيمة مادام المجتمع لم يستطيع التحكم في هذا التحديث ولوجبه به وفق مشاريعه وبعده بخدم مخطامحه.

وبالفعل حتى لا يبقى عملية التحديث مجرد استمرار للسياسة التي كان يتبعها الاستعمار وأداة للخدمة للمراكز الإمبريالية، بل لتكون وسيلة لتحقيق استقلال اقتصادي، ومن ثم استقلال سياسي حقيقي، ينبغي العمل من أجل أن تصبح الاقتصادات المجتمعات العربية غير مرتبطة باقتصاد البلدان الإمبريالية (...)»¹⁷⁴. يشمل هذا التركيب الموسولوجي الذي صاغه الباحث الاجتماعي المغربي على إثبات نظري ثلاث وقائع أساسية ذات بعد ماركسي - لاروسي: 1. الواقعة الأولى هي أن التحديث عرف بمفاهيمه الحقيقية مع التدخل الاستعماري كاحتكاك بالغرب، وهي واقعة تحقق فيها ما هو إيجابي متعلقا في خصوصية قطاعات اقتصادية، وانتقال نحو منطلق العلاقات التجاربية ودخول الآلة. وما هو سلبي متمثلا في تمليك الأنماط والعلاقات الاجتماعية النظرية، وتحويلها بأنماط جديدة عجزت في سياقات تاريخية عن تلبية الوظائف نفسها التي كانت للأولى، ومن ضمن الارتباط المعنوي للأفراد والجماعات. 2. الواقعة الثانية هي أن التحديث كان عملية أنتجت ثيمية للمراكز المتقدمة، ولم تحقق استقلالاً اقتصادياً. 3. أما الواقعة الثالثة - التي هي ذات بعد مستقبلي مقابلة بالواقعة الأولى ذات البعد الماضي المستمر في الحاضر، والواقعة الثانية ذات البعد الحاضر الذي قد يستمر في المستقبل - فتتمثل في ضرورة إنجاز استقلال سياسي حقيقي قاعدته الأساسية التحرر الاقتصادي للبلدان العربية. إن هذه الواقعة الثالثة تمكس في مدلولها انتقالاً من الخاص إلى العام، من الجزئي إلى الكلي، ومن الماضي/الحاضر إلى الحاضر/المستقبل بتعميم الحكم في أن يتحول التحديث إلى وسيلة تحرر، لا أداة لتهمة. ليس بالقصة للمجتمع المغربي، بل بالقصة لكل المجتمعات العربية.

يعتبر التحديث في مرجعيته النظرية، سواء مع الليبراليين أو الماركسيين، أو في مرجعيته التاريخية بالوروبا وأمريكا، أو بالغرب من خلال التدخل الاستعماري، مفهوما حديث التداول، وهو إن كان يرتبط أكثر بتطور اقتصادي [التحديث = التنمية]، فإنه بالنسبة للباحثين الموسولوجيين يفرش فهمه في مختلف أبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية: لأن

التحديث عملية متكاملة تشير إلى مجموع التغيرات التي يبرزها المجتمع من بروز ظواهر أهمها التحضر والتصنيع والبيروقراطية والتحول الديموغرافي والحركة الاجتماعية وتبني موافق وفهم حديثة⁽¹³⁾. لهذا فإن التحديث - استنادا إلى التحليل السابق - يتموضع كمشروعة اجتماعية هي مرحلة تاريخية ترتبط بالتمسك للمراكز الاقتصادية في الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، لكنه بالنسبة للهوامش الاقتصادية فهو يرتبط بصورة أساسية بمعامل التدخل الاستعماري. وهذه هي حالة المجتمع المغربي. بهذا المعنى تكون المرحلة الأساسية للتحديث الزراعي هي المرحلة الاستعمارية بمراقبة السلطات الكولونيالية، وتكون المرحلة الثانية الكاملة لها هي المرحلة بعد الاستعمارية، حين حاولت الدولة الوطنية بناء مشروعيها الخاص، الذي يهدف إلى تحديث أكثر الفئات الزراعية دون تحقيق قطيعة كلية مع المرحلة الاستعمارية. كيف حققت الدولة الوطنية بعد الاستعمار مشروع «التحديث الزراعي»؟ وهل تمكنت من تحويل التحديث الزراعي إلى عملية تحديث شاملة حققت التغير الاجتماعي في كل الأنساق القروية للمجتمع المغربي عامة، وللمجتمع الريفي خاصة؟

ثانيا: التغير الاجتماعي: من التحليل الكلاسيكي إلى التحليل الموسولوجي

هل حدث تغير اجتماعي؟ سؤال - فتل - ينتمي إلى المعرفة العامة ويحتمل (الاجابة هي إيجابا) الصيغة العلمية التي تفصل مع الرأي العام [بالعزل].

التساؤل حول حدوث تغير اجتماعي أو عدمه لا يتموضع ضمن حقل التفكير العلمي، لأنه يدفعنا إلى التفكير في إمكان عدم وجود تغير اجتماعي واستحالة تطور معين في مرحلة تاريخية وشروط محددة، لهذا فإن التفكير العلمي من زاوية التخصص الموسولوجي في موضوع التغير الاجتماعي يتوجه نحو تعيين أشكال التغير ومستوياته ومراحلته، وبهذا يتحقق الاتصال عن الإدراك الحسي لعامة الناس، الذين يصدرون حكما قيميا مطلقا يصف وضعية اجتماعية بأكثر الأوصاف إيجابية، «الأمور تغيرت كثيرا نحو الأحسن» أو سلبيا «الاشيء على الإطلاق». على البحث الموسولوجي أن يتبعد عن الأحكام الجاهزة والآراء العامة دون أن يحمل إرادتها نظرة «تحقيقية» لأن هذه الآراء والأحكام هي حقيقة اجتماعية، وعلى الباحث أن يحولها إلى موضوع موسولوجي. يظهر بورديو (متجاوزا التصور الديوركتيفي) أن الذات ليست أشياء، فحتى «الوهم ليس له، بما هو كذلك، وجود وعي (...) يجب أن نرفي إذن إلى موضوعية المعنى، نقصص معادلا لهذه الذاتية كيمد من أبعادها، فاعضاء المجتمع يعيشون وعيا لا يمكنه الحقيقة القائمة لما يقومون به، ولكن بشكل مع ذلك جزءا من حقيقة ممارستهم العملية»⁽¹⁴⁾. أحكام وآراء وتمثلات الناس حول التغير قد تكون موضوعا موسولوجيا ضمن

التغير الاجتماعي، دون أن تكون هي مصدر المعرفة بالنسبة للباحث، لأن تطابق الظاهر - الحسي [المعرفة العامة] مع الجوهرى - العقلاني (المعرفة العلمية) هو المدخل للمهد للترعة المعنوية الرافضة للعلم. كيف يمكن إذن تحويل التغير الاجتماعي كشأن من الشؤون العامة من الحكم التباشر إلى البناء النظري؟

تؤدي التباينة الرصينة لأصول تشكل مفهوم التغير إلى ضرورة العودة إلى الفلسفة اليونانية خاصة مع هرقليطس [51٠ - 470 قبل الميلاد]، الذي دافع عن تغير الكائنات والوجودات ونفى ثباتها، فلاشي، يفتى على الحال نفسها، ونحن «لا يمكننا أن نستعمل في ماء النهر مولود» لأن الماء يتغير. كانت فلسفة هرقليطس مدافعة عن مبدأ التغير في العالم على نقض فلسفة بارمنيدس، التي أكدت على الثبات والسكون، وهي بذلك جسدت أهم معالجة فلسفية لمسألة التغير بمعناه الأنطولوجي عبر قرون. فإذا عرفنا أن النطق الأرسطي هو منطق سيروية دائمة، يكون ضرورياً الانتقال إلى هيجل الذي يلور مفهوم التغير من خلال «الجدل» المحرك للضرورة المتحولة من العلاقات الصراعية بين الفكر والواقع. الظاهر والجوهر، الوجود والعدم، الذات والموضوع، العبد والسيد، الشيء لا يكون حياً في المنطق الهيجلي إلا إذا اشتل على التفاضل. صياغة هيجل لنسق ثلثة الأساسية «الجدل» أنتجت تأثيراً كبيراً في فلسفات أخرى خرجت من «تحت مظلة هيبوب، هيومبولد، الروح» سواء كانت فلسفة ماركسية، وجودية أو ظاهرية. لكن بالنسبة لفكرة التغير التي لا يمكن جعلها ضمن فكرة «الجدل» فهي لم تجد نظيرها إلا مع الماركسيون، خاصة ماركس وأنجلز ولينين، ولهذا سيعتبر بعض الكتاب العرب - تحت تأثير أيديولوجي - أن الفكر الجدلي هو «أعظم انتشار لفلسفة «التغير» على فلسفة «الثبات» حيث شرعت فلسفة الثبات - اعتباراً من الآن - تخلي مكانها بصورة شبه تامة لفلسفة «التغير»⁽¹⁾. إن هذا الحكم يستمد أساسه من مرجعية أيديولوجية تهيمن على نمط الكتابة لدى المؤلف. كما تهيمن على عنوان الكتاب، لا يمكن إنكار التأثير العميق للفلسفة الهيجلية - الماركسية كفلسفة جدلية في الفلسفات الأخرى، وهي فلسفات التاريخ بالخصوص في إظهار مفهوم التغير إلى دائرة التداول النظري الواضح، وإن كان استعماله ظل مقفولاً لفترة بمفاهيم «التطور»، «النمو»، «التقدم»، كما يشير إلى ذلك بولومور⁽²⁾.

في الفلسفة الماركسية يحضر بشكل واضح مفهوم «التطور» أكثر مما يحضر مفهوم «التغير»، ولعل السبب الضمير لدرجة حضور المفهومين في هذه الفلسفة يتمثل في استعارة فلسفات التاريخ [ماركس]، والتطبيقات الاجتماعية [سينجر] لفهوم التطور كما حددته البيولوجيا خاصة مع دارون، والذي يخص مجموع التغيرات والتبدلات العضوية التي تلحق بالكائن الحي، فتؤدي إلى تغيرات مورفولوجية عبر جيل أو مجموعة أجيال. هنا يتعين عدم الخلط بين التطور البيولوجي والتطور الاجتماعي، لأن زمن تطور الكائن الحي أطول من زمن

تطور المجتمع. ولهذا فإن التاركسية، حسب الحكم الأيديولوجي السابق نفسه، رفضت استعمال مفهوم «التغير الاجتماعي» لأنه مفهوم بروجوازي، يتضمن التناقض على مفهوم التطور بغية إثبات استمرار المجتمع الرأسمالي⁽¹²⁾. لا نجد مفهوم «التغير الاجتماعي» [يتجاوز هذا الحكم في كتابته الأيديولوجية، الأيديولوجيا كوعي، تألف في هذا السياق] حاضرا بشكل دقيق في الفلسفة، فأهم التأسيس الفلسفي لتحديد التغير انطلاقا من الذات، إنه: «العمل الذي تحاول من خلاله الذات أن تتبدل في خاصية أو مجموعة من خصائصها»⁽¹³⁾. يحدد القاموس الفرنسي روبرت مجموعة من المرافقات التي تتضمن أو تقشرب من مفهوم التغير، وهذه المرافقات هي: الاضطراب والتجديد والتحويل والتعديل والتطور والتسرع والانشغال واقتصر⁽¹⁴⁾. إنها معاني تعيد التصور العام الذي يخص المعرفة العامة حول التغير، فكل هذه الحالات التاريخية والسياسية والاجتماعية تدل على التغير، ولا نجد معنى، حسب القاموس نفسه، قريبا من مفهوم «التغير الاجتماعي» إلا في تحديد معنى التبدل *Variaiton*، الذي يدل على حالة ما يتغير عبر مدة زمنية، كما يدل على سلسلة التغيرات المؤثرة فيما يتبدل. أما هي هكذا لا يحدد القاموس الفرنسي معنى التغير، إلا في تعريفه للفظلة التبدل، كما لا يحدد المعجم الفلسفي، «لأنه المعنى نفسه إلا حين يعرف التحول كتغير يعبر بشكل خاص التنظيم الاجتماعي»⁽¹⁵⁾.

نستنتج أن التوظيف الفلسفي لمفهوم التغير إما أن كان تهكما حثيا وغالبا الرطب بضرورة تحقيق النموذج الاشتراكي، ومن هنا نتاحله مع مفهوم التطور في الفلسفة التاركسية، وإما أنه توظيف عام لا يتميز جوهريا عن مفاهيم التقدم، النمو، التحول، التبدل، كما يحتل في الأحكام الجاهزة والشائعة بأحداث سياسية واجتماعية تتميز هي أيضا فيما بينها، من حيث مدة حدوثها، والعوامل المؤثرة فيها، وعلاقتها بالحالة السابقة والحالة اللاحقة، والأمر في هذا السياق ينطبق على مفاهيم: الاضطراب، الخلل، التحول، التجديد، الثورة، الإصلاح، التطور، التبدل، الانتقال، الطفرة... إلخ. فهل استطاعت الموسمولوجيا الانفصال، في توظيفها لمفهوم «التغير الاجتماعي»، عن هذا الإرث المزيج: إرث التوظيف الفلسفي⁽¹⁶⁾، وإرث الدوائر الشائع لمفهوم التغير؟

إذا كان التغير الاجتماعي يظهر دائما «محصلا» في كل نية اجتماعية، فإن إنتاج معرفة خاصة بالشكل، عوامله، مراحله، وسياقاته، هو عمل نظري «غير محصل»، بل هو يتطلب بحثا عميقا ينجزه الباحثون في العلوم الاجتماعية لتحديد الخصائص الأساسية للتغير في البيئة الاجتماعية وتحديد خصائصها الثابتة. لأن الثوابت لا تعد إلا انطلاقا من التغيرات، كما أن التغيرات لا تعرف إلا بتحديد الثوابت، فكما لا وجود لمجتمع ثابت ثباتا مطلقا لأنه يعرف التغير، كذلك لا وجود لمجتمع يخضع لتغير مطلق، لأنه في هذه الحالة سيعرف التوحش

المستمرة، بينما المجتمع يتعدد في العلاقات بين أفراده وجماعاته بلشتماله على «التعظيم» في سياق إثباته لأطروحاته حول الطابع العنقد جما للنسق «hyper complexité» - بين إدجار موران أنه «النسق الذي يتلخص من إكراهاته ويغير ما يقوي من استعداده التظيمية وخاصة استعداده للتغير»^(٣٩). ليست الأنساق الاجتماعية البسيطة هي وحدها القابلة للتغير بل الأنساق المعقدة أيضا [موران يستلهم الفكرة من النسق الرياضى] - وهذا لا يعني أنها تفقد خصائصها وهويتها، بل هي التغير يعاد تنظيم الأنساق والبنى الاجتماعية؛ لأن «التظيم العنقد جدا موجه نحو الحفاظ على هويته الخاصة في إطار التغير الذي يمكنه استغلال خصائص جديدة، لكن يدفعه إلى دخول مجال المفاخرة في الوقت نفسه، فالتظيم يحتاج دائما إلى القوى الجديدة لإعادة التنظيم، فهو في حاجة إذن إلى نوع من اللاتظيم»^(٤٠). هكذا يمكننا أن نؤكد أن التغير الاجتماعي هو «صاعية» محيطة لكل المجتمعات، لأن النسق الاجتماعي لا يعرف انطلاقا من شاته - ما زالت الثوابت مجرد معطيات وخصائص أنتجها التظيم الاجتماعي - بل من ظهوره، مما يعني أن التغير الاجتماعي ظاهرة مستمرة، لكن تحويلها إلى موضوع سوسولوجي هو ما يعتبر مسألة أساسية في العلوم الاجتماعية.

يعتبر علم الاقتصاد وعلم التاريخ من أهم العلوم الاجتماعية التي سبقت السوسولوجيا في تناول موضوع «التغير الاجتماعي» فالعلم الأول منذ طرحه لمعالجة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، يكون في نظرنا أحد الجسور الفكرية عميق في التغير الاجتماعي، وتكون مدرسة «الفيزيوقراطيين» التي اعتبرت الأرض مصدرا أساسيا للشروة ورأس المال هي أول مدرسة ضاربت موضوع التغير في المجتمعات القروية بشكل خاص. تظهر بعدها المدرسة الكلاسيكية، ثم المدرسة الماركسية، اللتان موضعتا العالم القروي ضمن المجتمع الرأسمالي وحكمتا على تطوره في اتجاه حتمي هو التصنيع وتكثيف الطبقات الضالحة إلى طبقتي البروليتاريا والبرجوازية (البروليتاريا الزراعية والرأسمالية الزراعية). أما علم التاريخ فقد درس التحول الذي عرفه المجتمع القروي من خلال التحليلات العميقة التي أنجزها مؤرخو مدرسة «الحوليات» خاصة مع جورج دوبي الذي حل من خلال «المدّة الطويلة» التحول الذي عرفته أوروبا القروية من الإقطاع إلى الرأسمالية، ومن القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر، حيث درس دوبي مراحل الانتقال من اقتصاد الأسماك إلى اقتصاد مرتكزا على وثائق تاريخية ومعطيات إحصائية، ليهرب العلاقات القائمة في هذه الفترة بين الفلحة والخدمة، وما أهم الأزمات والثورات الاجتماعية، وكيف تشكل عالم قروي جديد في القرن الرابع عشر^(٤١). أما هرناند برودييل F. Braudel فقد أظهر من خلال دراساته لتاريخ الحضارة المتوسطية، خاصة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، أهمية مفهوم «المدّة الطويلة» في فهم التحولات العميقة التي تلحق بالحضارات والأنساق الاجتماعية الكبرى. هي مقدمة لأحد كتبه

يصور بروديل على أهمية «الدة الطويلة» بالنسبة للمؤرخ على الخصوص: «إن العمل الضروري [أقولها والكرها بالبحر] يجب أن يبنى على أدة الطويلة: هذا الطريق الأساسي بالنسبة لعلم التاريخ. إنه ليس الطريق الوحيد - لكنه يطرح على نفسه والوجهه كل المشكلات الكبرى للبنىات الاجتماعية الحاضرة والماضية»⁽³⁷⁾. إن الدة الطويلة هي «الخط الضروري» جدا والوجه لكل ملاحظة وتفكير مشتركين بين العلوم الاجتماعية⁽³⁸⁾. ظهرت مدرسة الحوليات بنهها من التحليلات الاقتصادية والاركانية أن فهم البنىات الاجتماعية من قبل العلوم الاجتماعية لا يكون إلا من خلال «الدة الطويلة»: لأن التاريخ التقليدي لا يتطعن سوى للأفراد. كما أن خيكله السردية لا تنفد سوى بالحدث الوحيد والدرامي. في حين أن البحث العلمي بشخصي جمع أكبر عدد ممكن من المحطات الخاصة بفترة طويلة لمعرفة التغيرات والتحولات الطارئة في مجال حضاري أوسع [أوروبا الغربية وحضارة البحر الأبيض المتوسط].

هكذا تكون مدرسة الحوليات هي تصورنا مشابهة للموسولوجية في دراسة موضوع «التغير الاجتماعي». كما سيفهم علم الاقتصاد بمختلف مدرسه التي ركزت على القيمة التركيبية لرأس المال في الرفع من إنتاجية الأرض وتغيير التركيبة السوسيو - طبقية للعالم القروي. لهذا نجد علماء اجتماع يؤكدون بقوة على غياب التراكم في الإنتاج الموسولوجي حول موضوع التغير الاجتماعي في مقابل التراكم في التطويرات الاجتماعية حول تتبع التطور الاجتماعي عبر فترات تاريخية طويلة أساسية مع الوقت ويستحسن وعاركم. يكتسب جي روشيه *Georges Rocher* من مقارنة واصحة في تاريخ الموسولوجيا، وتكمن في أن لعلماء الاجتماع تاريخاً طويلاً في دراسة تاريخية المجتمعات. إلا أنهم غير مسلحين بأدوات لتفسير وتأييل التغير الاجتماعي⁽³⁹⁾. فالموسولوجيا تعاني من ضعف أول يتمثل في اعتقادها بخطة عامة للتغير الاجتماعي. برغم تقديم ماركس وإنجلز - يقول روشيه - لنموذج شامل للتغير والتنظيم الاجتماعيين. لكنه نموذج بقي في سياق «سحالي ونسالي». أما ضعفها الثاني فيتمثل في نظريتها للتغير الاجتماعي كجزء من المجتمع. وعلى في مؤلفات الموسولوجيا يتم تناول موضوع التغير في فصل مستقل وكان التغير بعد قطاعاً من المجتمع وليس هو مجرورة نظوره. أما الصف الثالث للموسولوجيا - وهو الأخطر في نظره - فيكمن في عدم قدرة النظرية الموسولوجية على التنبؤ بالتحولات المستقبلية: لأنها لا تدرس التغير حتى تستطيع تأسيس رؤية تنبؤية. ومن هنا يملح روشيه مشروعية لمؤال مهم في تصور: هل هناك نظرية موسولوجية في التطوير الاجتماعي⁽⁴⁰⁾. يستنتاج روشيه كواحد من أهم علماء الاجتماع الذين درسوا بشكل عميق موضوع التغير الاجتماعي غياب هذا الموضوع في النظريات الموسولوجية. وحضور موضوع التطور الاجتماعي ميبنا الصروق البوعية بين الموضوعين:

«التطور الاجتماعي هو مجموع التحولات التي يعرفها مجتمع ما في فترة طويلة، أي في فترة تتجاوز حياة جيل واحد، بل وعدة أجيال. التطور الاجتماعي يرتبط بما يمكن أن نسميه الاتجاهات الطولية (Tendances claires (...)) التطور الاجتماعي لا يلاحظ إلا من علو مرتفع؛ حيث تكون تفاصيل المشهد في صورة أو حركة جامدة».

أما التغير الاجتماعي فيخص التحولات الطويلة للملاحظة والقياس على مدى فترات زمنية قصيرة، فملاحظ واحد يمكنه طيلة حياته أو أثناء فترة وجيزة من حياته أن يتتبع التغير ويعرف اتجاهه. أكثر من ذلك فالمتغير الاجتماعي متمركز جغرافياً وسوسولوجياً، ويمكننا ملاحظته في مساحة جغرافية وهي إطار سوسيو - ثقافي محددين جداً مقارنة بالتطور⁽³⁴⁾.

يمر هنري مندراس هو الآخر غيابة تاركهم في دراسة الموسولوجيا لموضوع «التغير الاجتماعي» لأن علماء الاجتماع يبحثون عن الثوابت في التنظيم الاجتماعي، ويتجنبون دراسة الثورات والتغيرات كمحرك لكل دينامية اجتماعية⁽³⁵⁾.

ويشهد عبارة ماركس «المتف كالمرأة القابلة للتاريخ» - إنه «تعبير جميل» يقول مندراس⁽³⁶⁾، الذي يؤكد على مدونة الدراسات حول العنف والصداعات والثورات ليطرح السؤال: هل نظرية التغير ممكنة؟ بعد تعيينه للقيمة التحليلية على مستوى ماكروثيوري في الدراسة التي أنجزها جورج دوسي على المجتمع الكارولنجي الذي انتقل من زراعة بدائية ومعاشية إلى زراعة رأسمالية في القرن الرابع عشر. وبعد إثبات أهمية النموذج الماركسي في التركيز على المدام المادي مع بذاته نموذجاً ينصف بالمعومية ولا يحل الصراعات في سياقات تاريخية. «المسألة⁽³⁷⁾ ينهي مندراس إلى خلاصة تميزها الصرامة في الحكم في حق علماء الاجتماع: «عالم الاجتماع من دون سلاح - إنه بصريح العبارة يتروى في اقتحام الشكك، التي تظهر «حبل أنها ليست من اختصاصه، بل من اختصاص فلسفة التاريخ»⁽³⁸⁾. المشكلة هنا هي «الغدر الاجتماعي» لكن خلاصة عالم الاجتماع التي يقدمها كحكم خاص بعاضره - وربما «...» - الموسولوجيا تحمل في طياتها نقداً لمشروعية رؤية عالم الاجتماع في دراسة التغير. ويمكن افتاح أبحاث ترصد بمناهج كمية وكيفية أشكال التغير الاجتماعي ومستوياته. على الرغم من أن أبحاث مندراس نفسه، وخاصة بالاجتماعات السالاجية، قد أثبتت البحث المدعوم من وطورت النظرية السوسولوجية حول التغير في العالم القروي.

«...» - ج. روشيه وهنري مندراس قد أبرزوا محدودية السوسولوجيا في دراستها للتغير، فليهما لا يضاف: عند هذا الامتناع من خارج الحقل النظري لهذا العلم. ولا من موقف الرضا لهذا المرح من هذا العلم، بل هما كانا من أهم علماء الاجتماع الذين درسوا التغير الاجتماعي. كما كان مندراس من أهم الذين انتقدوا معرفة دقيقة بعناصر الدينامية للتحكم في تغير المجتمع - السالاجية. بالنسبة لروشيه فهو يبين أن التغير الاجتماعي يتميز بشكل نوعي عن

الحدث، كإشراق أو اجتماع أو انتخاب أو حريق: الحدث يشكل جزءا من التغير الاجتماعي، وهو لا يؤدي بالضرورة إلى التغير، كما أن التغير الذي يخص فردا واحدا لا يعتبر تغييرا اجتماعيا، حتى إن التطبيق على مجموعة من الأشخاص⁽¹⁴⁾ من هنا وحتى يفصل التغير عن باقي التحولات والأحداث الأخرى التي تتصاح معه في «تأري العالم» بل وحتى لدى بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية. يحصر روشيه خصائص التغير الاجتماعي في أربع هي:

- ١- التغير الاجتماعي هو أولا وقبل كل شيء ظاهرة اجتماعية، أي أنه يخص الجماعة.
- ٢- يجب أن يكون التغير تغييرا في البنية: يشمل التنظيم الاجتماعي في كليته أو في بعض مكوناته.
- ٣- يفترض التغير في البنية ضرورة تحديده في إطار زمني، ووصف مجموع التحولات وتأثيرها.

٤- على التغير في البنية أن يتضمن استمرارية، فالتحولات يجب ألا تكون عابرة وسطحية⁽¹⁵⁾ [التشديد لنا].

يقدم روشيه انطلاقا من تحديده لهذه الخصائص تعريفنا للتغير الاجتماعي في صيغة موجزة «أنه يؤثر في تاريخ المجتمع»^{١٦}. وهو بذلك يحدد المفهوم أكثر لأنه يعرف أنه «في الممارسة يبدو بشكل يهدي أن التراجع في هذا الاختيار مسألة صعبة»⁽¹⁷⁾. يعني عالم الاجتماع إذن أن تحديد خصائص التغير لا يمحوا بالكلية لا يعرف بالتحديد ومستوياته، لأن ذلك في نظرنا يتطلب إنجاز أبحاث تمكن من وصف عوامل ومظاهر التغير، سواء في المستويات الميكرواجتماعية أو الماكرو - اجتماعية، ولذلك يصوغ روشيه تعريفنا للتغير يربطه بالزمن وبالتنظيم الاجتماعي. ويثير مغنيا للتعريف السابق، «التغير الاجتماعي هو كل ملحوظ في الزمن، يؤثر بطريقة غير مؤقتة ولا عابرة في البنية أو الفعل الوظيفي في التنظيم الاجتماعي لجماعة معينة ويغير مجرى تاريخها»⁽¹⁸⁾. انطلاقا من التمييز المشار إليه أعلاه، التفاصيل بين التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي يكون التغير في زمن لا يتجاوز الجيل الواحد، وهو قابل للتعدد والملاحظة، لأنه يخص عناصر وأجزاء في التنظيم الاجتماعي، إن مفهاس الجيل الواحد كوحدة مناسبة لمعرفة أشكال التغير الاجتماعي مناسب جدا لموضوعية البحث السوسيولوجي الذي يهتم أكثر بالعناصر. ولهذا فإن ما يقترحه سوروكين من جدول تصنيفي لأهم النظريات التي طرحت مسألة التغير الدوري في سياقات تاريخية تبدأ بوحدة زمنية صفري هي ٦٤ ساعة، وتنتهي بوحدة زمنية كبرى هي ١٢٢٠ سنة⁽¹⁹⁾، يعتبر ظاهرا لتجاسة المنهجية والنظرية في معرفة الباحث الاجتماعي بموضوعه: لأن تحديد الفترة الزمنية التي قد تكون هي المساق التاريخي لمؤسسة التفسير يدفع الباحث إلى أن ينزلق من البحث السوسيولوجي إلى التأمل للتنمي إلى فلسفة التاريخ.

لا تتوقف دراسة التغير الاجتماعي المميز لبنية اجتماعية في مدخلها التهدي عند حدود حصر التغيرات التاريخية [الزمن] لكل الأحداث والوقائع التي تشكل عناصر التغير، بل شدة مكونات وأجزاء من دولها لا يمكن التفكير في مسألة التغير الاجتماعي، ولا إنتاج معرفة موسمولوجية حولها - إذ لابد من تحديد عناصر التغير وهي:

1. إبراز المستويات والحالات [الأنماط الاجتماعية الفرعية] التي يتحقق فيها التغير، إذ قد تظهر البنية الاقتصادية دون أن تظهر البنية الثقافية مثلا.
2. تحديد عوامل التغير الاجتماعي، فهذه مؤثرات تكون فاعلة في تغيير بنية اجتماعية، كالآلة بالنسبة للمجتمع الصناعي والمجتمع الفلاحي أيضا.
3. شروط التغير أو الفاعلون الأساسيون في التغير، لأن البنية الاجتماعية ليست نظاما يشغل من تلقاء ذاته، بل هي تسبق من العلاقات الاجتماعية بين الناس، وضمن هذا التسبق توجد - حسب المكان والزمان - جماعات مهنية، عرقية، اقتصادية، سياسية أو ثقافية تشجع على التغير أو تكبحه، إنها «المحرك الأساسي» للتغير، أو «العائق الأساسي» الذي يعجز سيروا أحداثه وتحولاته.

إلا أن التغير الاجتماعي لا يكون بالتمتع التاريخي نفسه، سواء من حيث مساهمة أو مستويات أو شروطه أو العوامل المنحكة فيه، فهو يختلف حسب شكل التنظيم الاجتماعي، كما يختلف حسب التاريخية He-Bordak القوية المجتمعات دون أخرى، فإذا كان التصنيع عاملا أساسيا في سيروا التغيرات في المجتمعات الغربية، وبكثافي يعتبر عاملا أساسيا في التغير الاجتماعي بها - فإنه لم يكن بالتمتع التاريخي نفسه في مجتمعات أفريقية أو آسيوية؛ لأنها مجتمعات لها تاريخها الاجتماعي الخاص، الذي تحكم فيه «التقليد» في المرحلة قبل الاستعمارية، ثم خضع لتحديث «إجباري» نتيجة التدخل الاستعماري أو احتواء الاقتصاد العالمي للبنات الاجتماعية والاقتصادية المحلية في مرحلة ثانية، وفي المرحلة الثالثة تبلورت سيروا تركيب بين «الحداثة» و«التقليد» - يظهر ج. بلانديه «سعودية» بناء تصور واضح لسيروا التغير الاجتماعي الخاص بالمجتمعات «التقليدية»⁽¹⁾، وهي صعوبة لا ترجع إلى قلة الدراسات أو غياب نظريات تحاول أن تجد في فهمها لما طرا من تغير بهذه المجتمعات - بل هي ترجع بالدرجة الأولى إلى طموح المشروع، لأن تطور العلوم الاجتماعية وأنها ونموذج تشكلها لا يسمحان بتأسيس نظرية عامة حول التغير الاجتماعي⁽²⁾، يشترك إذن بلانديه مع كل من روشيه ومندراس في إثبات المستوى النظري المحدود للعلوم الاجتماعية، وعدم قدرتها على صياغة نظرية عامة حول التغير الاجتماعي - لكنه من زاوية تخصصه يبرز أن الأنثروبولوجيا ساهمت في وضع أسس نظرية مستقلة عامة حول التغير الاجتماعي بتوضيح أن المجتمعات لتغير أو لا تتغير

حسب سرعاته مختلفة⁽¹³⁾، لأن الاستمرارية والاتساع، التكرار والاختلاف هي مفاهيم متناقضة تشير إلى مشكلات لا يمكن لعالم الاجتماع تفسيرها، فالقرن التاسع عشر تصنع استمرارية سميت «التقدم»، لكن القرن العشرين اتخذ شكل القطاعات بخضوعه لتحولات غير مرافقة، وفتاح بين أعم غير متكافئة⁽¹⁴⁾.

إذا كان التصور الأنثروبولوجي لجورج بلانديه ينطلق من إعطاء الشروعية للأنثروبولوجيا نظرا لعدم قدرة الموسولوجيا على تفسير التغير في المجتمعات القديمة - وهو بذلك يجعل ضمنيا، الأنثروبولوجيا - كمعرفة خاصة بالمجتمعات اللاغربية - هي وضعية «أحسن» لدراسة التغير، مقارنة بالموسولوجيا، فإن التصور قيمة نظرية أساسية مضمونها توجيه الباحثين صوب دراسة التغير التي تعرفه المجتمعات بمفاهيم ومقاربات جديدة. وإن كان كورد ليفي شتراوس يعتبر أن عامل «السرعة» غير ذي أهمية في فهم المجتمعات، فتجسده في العلوم الإنسانية هي «قيمة استعارية»⁽¹⁵⁾، السرعة مجرد «استعارة» لفهم التعلق الحضيفي لتغير المجتمعات، لكن قيمة تصور بلانديه تتجلى في منح الأنثروبولوجيا الأسس النظرية لتكون مرجعية، ليس فقط في فهم سيوروات التغير في المجتمعات «النامية» بل أيضا فهم هذه السيوروات في المجتمعات القديمة عن طريق المقارنة بينها وبين المجتمعات الأولى، لأن المقارنة هي التي تمكن المجتمعات من معرفة ذاتها، والمقارنة كمنهج في التحليل بالنسبة للعلوم خاصة أن العلوم الاجتماعية هي التي تمكن الفلسفة، إن فهم عناصرها وخصائصها ووظائف كل نمط سواء أكان عضويا أو اجتماعيا.

فيما يتعلق بموامل التغير الاجتماعي نقسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، فالموامل الداخلية محصورة في عناصر التنظيم الاجتماعي التي تعمل وظيفيا من داخله، وهي أساس تغيره، أما الموامل الخارجية فهي تتجلى في وجود مؤثرات جديدة في التنظيم الاجتماعي، دخولها إليه يؤدي إلى تغييره، وهذه الحالة تطبق على مجموعة من المجتمعات الأفريقية والأسبوية، التي خضعت للتدخل استعماري كان سببا رئيسيا في تطور سيوروة جديدة لتغير اجتماعي يضاف إلى السيوروة التقليدية للتغير، الذي كانت تعرفه تلك المجتمعات بـ «السرعة» نفسها، تقدم «الموسوعة» أمثلة، فهي البعد الداخلي للتغير تدرج نموذج التحليل الفيزيقي، الذي أبرز دور الموامل الدينية والثقافية في نشأة الرأسمالية [الأخلاق البروتستانتية روح الرأسمالية]، أما بالنسبة للبعد الخارجي للتغير فتتمة عوامل تتدخل لتعلق «اللاتوازن» بالمجتمع، منها على سبيل المثال الثورة الزراعية القديمة التي عبرت التنظيم الاجتماعي في المجتمعات القديمة، والهيمنة بعد تغيير مكان الاستقرار، مما يؤدي - بالنسبة للفرد أو الجماعة - إلى تحولات في الثقافة، ونمط العيش، والتمثلات الرمزية إزاء جماعات أخرى⁽¹⁶⁾.

١٣٦: التحديث والتغير في المجتمع القروي [د.علاء الدين]

كيف استطاع المجتمع القروي أن يتغير؟ وهل خضع في تغييره لتأثير عوامل داخلية وأخرى خارجية؟ وكيف يمكن فهم سبرورة التغير الاجتماعي في المجتمع القروي بتحديد مسئوليات وعوامل وقاطعي التغير الاجتماعي؟

إن طرح مسألة التغير في المجتمع القروي المعربي تجد عناصرها الأساسية - على المستوى الواقعي - في احتكاك هذا المجتمع بقوة جديدة تعكست في الوجود الاستعماري بتقوده العسكري، الذي حاول عرض «التهدئة» على المناطق القروية للتخفيف منه، والتي اعتبرها مناطق «المسبية» كما تعلق ذلك الطرح على المستوى النظري في طرح باحثين اقتصاديين واجتماعيين وجغرافيين عربيين لمسألة «عصرنة» الفلاحة القروية، من خلال تحويلها من النمط الاكتفائي إلى النمط التجاري. وذلك بإدخال تقنيات جديدة تعكست في بناء السدود^{١٣٧}، وتهيئة البنيات الزراعية وإعادة تجزئة المجال الزراعي، وإدخال الجرار عوضاً عن اليد العاملة. كانت منطقة الغرب أولى المناطق القروية التي عرفت نموذجاً رسمياً للتحديث الزراعي، إذ أنجزت مجموعات مالية كبرى «مشروع سبو» منذ ١٩١٢^{١٣٨} إلى مشروع «التهدئة» في بعده العسكري على الرغم من أنه ركز على المناطق الجبلية، فقد كان هو المدخل السياسي الضروري لمشروع «تهدئة» الفلاحة القروية، التي كانت في الواقع فلاحية قروية، يحتكر مواردها الأساسية العمرون الفرنسيون، «التهدئة» كما يقول ألبير عباس - كانت قائمة أكثر من الفزاعات التقليدية بين القبائل: لأن استصلاح الأراضي كان قائمة الاستثمار الفرنسي - فتمسبة استعادة الفلاحين المغاربة من القطاع الفلاحي لم تتجاوز حدود ٢٠٪^{١٣٩}، تخص هذه التسمية مجموع القطاع الفلاحي، بمعنى أن استعادة الفلاحين المغاربة من تجربة «التحديث الزراعي» ظلت بعيدة عن هذه التسمية، الأمر الذي يدل على أن فعالية التحديث في المجتمع القروي المغربي كانت ضعيفة. ولم تشمل إلا قسماً من النطب القروية المتمثلة في الأحياء المغاربة.

كانت المرحلة الاستعمارية مرحلة مهددة لتجربة «التحديث الزراعي» وعصرنة الفلاحة بالمغرب، وتميزت بإنشاء خروقة خاصة بالفلاحين الأوروبيين، ولجنة لتشجيع التمركز العقاري وإخراج ظهير حول إلحاق المياه بـ «الدومين» سنة ١٩٢٥، وتأسيس المكتب الشريف للتصدير في أبريل ١٩٢٢، وتأسيس تعاونيات فلاحية ومطاردق للتوفير والقروض سنة ١٩٢٧، والشركات التعاونية الفلاحية القروية في أبريل ١٩٢٨، كشكل من أشكال التدخل المحدود للسلطات الاستعمارية في توجيه الفلاحة «الأهلية» [بالتسبة للأجرامين الآخرين]، وإحداث المجلس الأعلى للفلاحين في عام ١٩٤١^{١٤٠}، أما المرحلة بعد الاستعمارية، التي تبدأ سنة ١٩٥٦ - فقد تميزت بظهور مشروع الدولة الوطنية لتطبيق سياسة «الإصلاح الزراعي» التي عرفت ظهور

مصوصن تشريعية تنظم الملكية العقارية بالمجال القروي⁽¹¹⁾، وترسيخ الاستمرارية فيما أسسته التجربة الأولى، لتجسده من إنشاء تجهيزات هندسية - فلاحية، تميزت هذه المرحلة بالخطاب الملكي أثناء اجتماعات حول قانون الاستثمارات الفلاحية بالأراضي السطوية، حيث أعلن في 1/8/1979، عن مشروع سقي مليون هكتار⁽¹²⁾، كما تجلت الدولة عبر سيطرة زمنية استمرت 20 سنة 1960 - 1980 إلى توزيع مكثف للأراضي على الفلاحين، مع محاولة التركيز على صغار الفلاحين، وهذه خاصية مغايرة تخص تونس والجزائر أيضا، وليست خاصية مغربية فحسب⁽¹³⁾.

نعتبر أن التفكير الموسمولوجي في التغير الاجتماعي الخاص بالمجتمع القروي قد انطلق من قاعدة واقعية تمثلت في مشروع الدولة لتطبيق «الإصلاح الزراعي»، كان دور باحثين اجتماعيين كـ «باسكون» لأراضيهم الخطيبي، من طاهر - أساميا في رصد التحولات التي عرفها ذلك المجتمع، واستنتاج أشكال نشأة «الحديث» أو استمرار «التقليدي» وتمكين مشروع الإصلاح الزراعي كتمكون من مكونات المشروع الرأسمالي البنيات التقليدية، لا يمكن إغفال نتائج دراسات هؤلاء الباحثين، ولا نتائج باحثين بلوزة أطروحات حول المجتمع القروي الفلاحي، خاصة خليم، جيسوس - الهراس - بورقية... الخ، في مرحلة السبعينيات والثمانينيات، وهي أطروحات حملت أشكال الظهور الاجتماعي في المجتمع القروي، ونتائج السياسة «التحديثية» للدولة لبنات الزراعة بمرحلة ميدانية جدا للمجتمع، ليس في بداية مشروع الإصلاح الزراعي مع عقد الستينيات فقط، بل بمرحلة الأثر الاقتصادي و السياسية والثقافية في سيروية تاريخية لاحقة، دور تعريب المعطى التاريخي المتمثل في التطور المعاصر منذ القرن التاسع عشر، الذي عرفته البنيات الاجتماعية القروية، خاصة في أساميا القبلي⁽¹⁴⁾. لهذا فإنه لا ينبغي إصدار حكم قبلي حول سياسة «الإصلاح الزراعي» كحكم يركز على آثارها الإيجابية، أو كحكم سلبي يركز على آثارها السلبية، بل المناسب في البحث الموسمولوجي هو بناء نموذج تحليلي يكون خلاصا لمحتومات الدراسة الميدانية، ولهذا فإن الاستناد على أبحاث تناولت «الإصلاح الزراعي» المطبق في المغرب في السيرة التاريخية لتشكّل الدولة الوطنية سيكون إجراء مبدئيا يأتي في سياق استنتاج الخلاصات الأساسية المتعلقة بأشكال ومستويات وعوامل التغير الاجتماعي المميز للمجتمع القروي المغربي، وهي عوامل يحددها جبروجوري لأرييف (Laroui) في أربعة⁽¹⁵⁾:

1. المظاهر الديمولوجية المرتبطة بالاستغلال، وخاصة بالتمثيلات الاجتماعية المتطورة في أوساط الفلاحين فيما يخص الأحزاب السياسية وفتحها القروية في الحياة الوطني من خلال القاموس السياسي الجديد - الحرب والديموقراطية والانتداب والاشتراكية والصوام الخطيبي... الخ.

٢. تدخل الدولة في المجال القروي بإنشاء تنظيم إداري جديد - القائد - على المستوى المحلي. وذلك بهدف إعادة هيكلة العلاقة بين التيارات القروية والتيارات السياسية على المستوى المركزي للدولة.

٣. مشاكل النمو الديموغرافي بالقري كسبب مؤثر لأهم التحولات الاجتماعية: لأن الضغط البشري في استغلال الأرض نتيجة التكاثر الديموغرافي يؤدي بفعل اختلاف التوازن بين الموارد المتاحة والحاجيات البشرية إلى الهجرة نحو المدن. وهذا يطرح ضرورة التفكير في توزيع الأراضي على الفلاحين لضمان بقائهم بالقري وإنجاز مشاريع استثمار فلاحي.

٤. تنفيذ القري. وذلك بسيادة العلاقات القسرية بعد الانتقال من الاقتصاد المعاشي إلى الاقتصاد التبادلي. فمن طريق الوصل بين الأساليب بطرق صغيرة أصبحت القرية تعرف تدخل منتجات صناعية من أسمدة ومبيدات للعثرات. وأجهزة راويو. لكن تبقى العلاقات الأجرية في العمل الفلاحي شكلاً محدوداً للعلاقات السائدة في المجتمع القروي التقليدي.

يتضمن تصنيف لازاريف لموامل التغيير الاجتماعي بالقري القروية في عقد الستينيات قيمة سوسولوجية كبيرة: لأن لموامل المحددة بصعب غلب الطرف عنها في أي تحليل يتناول ظاهرة التغير في مجتمع محلي. وفي مرحلة تاريخية مفارقة كما يحتوي قيمة منهجية توجه الباحث نحو التمييز بين موامل أساسية دلتها محددة أعلاه. أما دوالها فهي العامل الأول هو عامل لهدولوجي. العامل الثاني هو عامل سياسي Sigalente العامل الثالث عامل ديموغرافي. أما العامل الرابع فهو عامل اقتصادي. إن هذه التركيبة الرباعية لأهم الموامل المحددة للتغير في المجتمع القروي القروي هي النواة الفكرية لكل عمل منهجي يميز داخل هذا المجتمع بين المسافة الفرعية لقياس مستوى التغير وبين أثره في الفلاحين. مع إظهار امتدادات هذا الأثر داخل النسق الاجتماعي في كليته. ولهذا فإن تصنيف لازاريف يعد أساساً في دراسة مجتمع قروي فلاحي محلي لأن تحليل التراتب الاجتماعي بالغرب في مرحلة الاستقلال لا يمكن أن يهتم باستراتيجية الدولة وحدها في تحكمها في الأدوار الوظيفية السندة إلى الطبقات الاجتماعية، وإغفال المسألة القاسية^{١٢١}. يحكم أن المجتمع القروي كان ولا يزال نسقاً أساسياً لفهم مجموعة من الظواهر الاجتماعية: النمو الديموغرافي والهجرة القروية والأمية والتوترات والصراعات الاجتماعية والمشاركة السياسية والحركة الاجتماعية تشكل النخب المحلية. وإذا كان المجتمع القروي قد شكل موضوعاً طبعاً للسوسولوجيا المغربية منذ الستينيات، التي حاولت التفكير في هذا المجتمع انطلاقاً من النظرية الماركسية لأنماط الإنتاج واستبعاد

النظريات الأمريكية والتمازج التحليلية لسيهر وبارسونز، كما يلاحظ الخطيبي الذي يقترح نموذجاً لتحليل التغير الاجتماعي ينطلق من «القدرة» التي تتطور داخل المجتمعات المعمرية والاقتصادية¹.

خلاصة أساسية

1- ارتبط مفهوم التحديث بمسألة عامة والتحديث الزراعي بمسألة خاصة يسبق التنمية هي سوقها القريبة، التي ارتبطت أساساً بالصنعي. من هنا ارتدف التحديث في

الإنتاج الخاص بالعلوم الاجتماعية وخاصة الموسولوجية التمثل الخاص بالتقريب Westernization، ليس عربياً إذن أن يماثل التحديث فكرًا وواقعًا، نظرية وممارسة عملية نقل التكنولوجيا، وهي العملية التي حملت أوهاماً أيديولوجية وانتكاسات تعموية واسعة بالنسبة لمدن العالم الثالث.

2- تبدو قيمة المقاربات الأنثروبولوجية للدراسة طيبة الفركزية هي الكشف عن عناصر وأبعاد التكامل بين التقاليد والحدائق المادي والرمزي باعتبارها مقاربات مكنت الباحثين من امتلاك صياح ورؤى مثوبة وحيوية على استنتاج أن التحديث هو ضرورة فكرية لا يمكنها أن تقبل على ما قدمه غادي أو سادس من رنسد إلى التبنات الثقافية والرمزية.

3- إن فهم التغير داخل المجتمع المغربي لن يكون إلا بالتحليل العلمي المستمر للمجتمع القروي. من خلال مقاربات جغرافية وإحصائية واقتصادية وموسولوجية، لأن التراكم في البحث في حقل معرفي محدد لا يدل دائماً على تطور في النظرية بمفاهيمها ومنهجها. بل قد يرجع إلى التمثل الأيديولوجي للتاريخ متمثلاً في الاستعمار والتخلف والأصولية... إلخ. وهذا ما يفسر تحول اهتمام الباحثين من موضوع لأخر، دون أن تتحول الظاهرة الاجتماعية إلى موضوع موسولوجي.

4- إن دراسة التغير الاجتماعي بالمجتمع القروي المغربي - كجمعية تركيبة لأبحاث شملت مجتمعات صفوية - هي أساسية لفهم ظواهر اجتماعية هي في مرحلة «التبني» كظهور المدن الصفوية والمدن الكوكبية المحيطة بالمدن الكبرى، التعليم بالعالم القروي، التعمير، الفئات الاجتماعية الوسطى ذات الأصول القروية، نماذج التقليدي والحديث في الطلب الاجتماعي على المؤسسة الطبية [أعشاب طبية، زهارة الأضرحة وزهارة المؤسسات الصحية].

6. يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة معقدة، والتعقّد لا يعزل عن النموذج بل على الطابع التركيب لعناصر الظاهرة، لأن كل ظاهرة هي مركبة، وعلى العالم تحليلها لعرضها كمية من العناصر البسيطة. وإذا كانت ظاهرة التغير مركبة بمكوناتها وأشكالها وعواملها وقائدها، فإن مفهوم التغير الاجتماعي هو مفهوم مركب، إنه الاستنتاج الأساسي الذي تمت بطورته بعد عرضنا لمجموعة من التعريفات الموسولوجية لهذا المفهوم. ونأطيه ضمن المسائل التاريخية لتوطيعة في الدراسات الموسولوجية الغربية.

7. لا يمكن البحث الموسولوجي أن يعزل في بعده الكمي والكيفي حينما ما هو مرسوم وعياني، وذلك بتفسير وفهم «الأشكال القدية للتغير الاجتماعي» بل عليه أيضا أن يتجزأ العمل النظري نفسه إزاء «الضامات الرمزية للتغير الاجتماعي»: لأن التغير لا يعزل البنيات الاقتصادية وحدها، التي تتجلى في الدخل الاقتصادي، السكن، المعاش اليومية، بل هو يتسع ليشمل البنيات الرمزية من معتقدات وقيم وأحكام وسلوكيات.

8. يعزل التحليل الموسولوجي المجتمع في فلاحه معكوما في منطقته الدائلي، الذي هو نفسه معطى موضوعي (الفكر / الواقع، القدي / الرمزي، المعنوي / المادي) يتداخل كيمي (تداخل وانسجام) التغير في البنيات القدية، ودراسة كيفية تحديد مواقف وسلوكيات الفلاحين إزاء التغير وميزه «التحديث الزراعي» من جهة أولى. ومواقف وسلوكيات مديري Agribusiness، التحديث، الممثلين في الموطعين التقنيين والإداريين مؤسسات لها علاقة وظيفية بالتحديث الزراعي وبالتحتمل القروي. سواء كانت مؤسسات إدارية وسياسية أو مؤسسات فلاحية وتطبيقات جبرية، تتنضم بقوة مع تشكّل وتشكل مجتمع مدني.

يحدد بورتيز مفهوم العداثة (Modernist) في ارتباطه بالأيديولوجيات والتميزات الثقافية ثم يشير إلى ذلك في العالم الثالث التي تطلق «التقليد» في العمل السياسي مع التركيز على «المدنية» ابتداءً من أما بالنسبة لمفهوم النزعة العداثية (Modernism) فهو يرتبط بالانتماءات الأدبية التي تشكلت من الانحلال من وصاية السلطة الكنسية

J. Baudrillard, *Encyclopédie Universelle*, 1998, Corpus 02.421-426.

10 هشام شرابي «النية الطوباوية» بحث في المجتمع العربي المعاصر - دار الطليعة، بيروت، 1997، ص 97
11. يظهر أن الخلفاء العظماء في ليبيا على

Marshall Bernstein All that is solid Men are Air New York, 1981 pp566-571.

للمرجع السابق، ص 77.

12 سمير أيوب، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1988، ص 91، 92، 93.
13 محمد طهريون: مفهوم التعددية واستثماره في سوسيولوجيا المجتمعات القروية، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، باريس، عدد 8 أكتوبر 1991، ص 9.

14 كامل معروفي، نظريات التعددية (إهداء للمؤرخ أم خليل أيديولوجي، مجلة الوحدة، نفس العدد المذكور في المجلد السابق، ص 76.

15 يظهر في هذا السياق إلى بعض الدراسات السوسيولوجية التي كان لها تأثير في الباحثين في دراسة سيبرية والتعددية، وأهم تلك الدراسات نوح لطيف، اجتماع سمير المؤيد، كولمان، إيتز، بلنكي، إنشادات، وسليمان.

سمير أيوب، مرجع سابق، ص 77

Georges Balandier, *Sen et Pouvance*, 2nd PUF, Paris 1991, p 109

S.N Eisenstadt: *Tradition change and modernity*, Wiley, New York, 1973.

مصطفى عمر تير، نظريات التعددية والبحث عن النموذج المثالي، مجلة الوحدة، عدد 79، يونيو 1981، ص 84.

المصدر السابق، ص 84.

Abdeljalil Hahim, *Le Capitalisme agraire au Maroc, Thèse*, Université de Lille, 1986.

Macrofiche pp 416-431

Idem, pp445-556.

14 A Hahim, *Le Capitalisme agraire au Maroc, Texte de soutenance d' une d'Etat*, Revue Atlas, NP 79, Fev Mars 1987pp12-15

15 عبدالحليل هليم، التحول الاستعماري والحركة الاجتماعية، مجلة الوحدة، عدد 87، يونيو 1981، ص 18 - 19.

سمير أيوب، مرجع سابق، ص 92، 93، 94

16 بوز بوزني، بوز بوزني، السوسيولوجيا، العربي، محمد بوزني، مجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، عدد 4، 1987، ص 107.

17 محمد أحمد الزعبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، دار الطليعة، بيروت، 1988، ص 79.

للمرجع نفسه، ص 79

- 81 المرجع نفسه، ص 47.
- 82 Andel Lotende, *Vocabulaire technique et critique de la philosophie* (Ned. P.U.F. Paris 1993) p.135.
- 83 Dictionnaire Petit Robert, ed 1990 p.285.
- 84 A. Lotende op.cit. p.661.
- 85 لا يمكن إغفال أهمية الفلسفات التاريخ التي تضمنت في تأملاتها معالجة العلوم الطبيعية - وخاصة الفيزيائية - مع كبريائته وإبرازيها، ولو كلفنا - والتي أظهرت دور الأفراد في صنع التاريخ، لكن وفق قوانين كانت أكثر «معممة» من دوافع الفارسية خاصة ما ركز وانعكس - وليس - في هذا الإطار يستلزم تلك كارل جوبر أهمية من معالجته للعلوم الطبيعية من خلال نقده للمذهب التاريخي الذي يشكك في إمكان K.Popper التعبير انطلاقاً من الإصلاح الديمقراطي، وفرض جوبر الأساس الفلسفي لهذا المذهب معتبراً أنه مذهب يركز التطور البشري إلى الاستبداد والكتاتونية، لأن أي مجتمع إذا اكتشف قانون «التطور الطبيعي» فسيتمتع هذا الاكتشاف من التطور، كما يشهد الاجتماعات العلمية الدولية في علم الاجتماع كهيئة اجتماعية جزئية في مقابل الهيئة الطبيعية التاريخية. فالأولى صاعدة لكنها تؤدي إلى مشاكل، والثانية كائنة لأنها تؤدي إلى اعتناء خطيرة أيضاً.
- 86 كارل جوبر - *جوس الأيديولوجيا، ترجمة محمد الحبيب صبره* دار المصافي - بيروت - لبنان، 1987.
- 87 Folgar Moss, *Sociologie* Piryat Paris 1984, p.430.
- 88 Ibid p.432.
- 89 Georges Duby, *L'économie historique de les civilisations médiévales* Ed. Aubier Montaigne Paris 1982.
- 90 Fernand Braudel, *Essai sur l'histoire* Col. Champs, Ed. Pléiade 1969 p.6.
- 91 Ibid p.79.
- 92 Guy Rostker, *Le changement social* Ed.Sirey, 1964 p.45.
- 93 Ibid pp.45-46.
- 94 Ibid p.17.
- 95 Henri Mendès, *Éléments de sociologie* A. Colin, paris, 1993 p.213.
- 96 Ibid p.214.
- 97 Ibid p.223.
- 98 Ibid p.234.
- 99 Guy Rostker, op.cit. pp.14-20.
- 100 Ibid p.20.
- 101 Ibid p.21.
- 102 Ibid p.21.
- 103 Ibid p.22.
- 104 يقترح موروكين مدولا الفترات العنصرية التي يتخلل فيها التغير في سياق اجتماعي معقد - وهي فترات تبدأ بمرور واحد كالحولاء أو الانتصار [نور كاهم ميلار] أو السقوط كالفعل وتمثيل الفناء - وسنة [كيشي - فاجير - موروكي - أوتاجين - ... إلخ] وحسن سنوات حيث تدرس المبادئ طبقاً بعد الفترات بين التجمعات الأينية.

أما بالنسبة لعدد 100 سنة فهذا دراسة لأحداث ثورات وعروب عابدة [كلمون، بولكر، أورش]، و 200 سنة لنقص الدراسة التاريخية لشبكة حضارات والتخطيط الأخرى [غيلار]. أما الفترة ما بين 700 سنة و 1800 سنة فهي لنقص الميقاتيات التاريخية الأساسية [أورس، شوبر، جول]. أما فترة 1770 سنة فهي تظهر قيام ثورة في تطور الحضارة، الثورة الكبرى وتوحدة [باري]. انظر

Pierre A. Sorokin. Les théories sociologiques. trad René Verrier. Payot, Paris. 1936.

pp.525-529

Georges Baklanov. op.cit.p.126.

Ibid. p.122.

Ibid. p.145.

Ibid. p.49.

Claude Lévi-Strauss. Race et Histoire. Edré. Folio Paris 1987.p45.

Encyclopédie Universalis. Paris 1988. Capter 4. Le changement social.p.612-634.

بالنسبة لتقوية اليهودية - فلاحية سدانة، ولاء أول سد بها وهو سد (إسموند) الذي وضع التمشيد منه تعرفت أولاد الفرج، مهدي سون، سيد إسماعيل وهو السد نفسه الذي يستفيد منه الزعمارة فيما بعد - وإن كانت السلطة المستولدة في المرحلة الانتقالية هي أولاد الفرج عند السطر

F.Bonnet

Doukhal. B.E.S.M. N°62. (1964) Vol. 18. pp.184-189

عاطلة التريسي، بناء المدن - ثم حصة عاطلة الزمر (الزواجر) الشركة التريسية للتأجير التحيين، القربان 1988. ص.19.

البحر حيدان، المغرب والانتعاش - ترجمة عبدالمعز الشواي، مور الدين السعدي، دار الطليعة، 1988. ص.777.

H. Boudkhal, M. Chicha, p.140-141 La question au Maroc. B.E.S.M. N°123-124-125 SMER. Rabat. pp.10-14

Ibid. p.47.

Ibid. p.31

Soukhalat Zghal. Pourquoi la réforme agraire ne mobilise-t-elle pas les paysans maghrabins? In Les Problèmes agraires au Maghreb. Annuaire de L' Afrique du Nord C.N.R.S.C. B.E.S.M. 1975 pp.301-302

J.A. Halon. Le capitalisme agraire au Maroc.

1- محاضرات السلك الثالث - محمد - جوس حول علم الاجتماع القروي

2- الحصار الهزلي: القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب

3- راحة مربية: الدولة والسلطة والانتعاش

تعتبر التحولات المتتالية هي الظروف هذلا، الباحثين، وهي الظروف مثبنة بيبان هوائية في ميقاتات أخرى من هذه الدراسة، من أهم المراجع التفكير السوسولوجي في التغير الطائفي بالمتنوع القروي المغربي.

Gregory Lataf, changement social et développement dans les campagnes marocaines article
publié in B.E.S.M N° 109 Avril - Juin 1968 Reel in Etude sociologiques sur le Maroc
B.E.S.M 1970 pp 133-138. 80

Abdelkber Khakhi, Etat et classes sociales, la sociologie des mutations. Ed Anticope, nora,
paris 1970 Reel in Etude sociologiques sur le Maroc B.E.S.M vol. 1971, p.3-15 81

يحتل المؤلف إستراتيجية الدولة الوطنية ، التي ظهرت حسب تصنيفه بعد الدولة التركزمانية (أول
الاستعمار) والدولة الكولونيالية ، كدولة مركزية حددت لها شأوات أهمها : 1. إضعاف الطريقة العاشقة .
2. تطوير الطريقة المغربية بأفكار الطابقت المرتبطة بالطريقة ، 3. تطوير نمط البرجوازية المغربية .
4. تفعيل تحكمتها هي النظام القبلي . وقد عسر الخطم عدم مصادقة الدولة بالبلادين شاعيت
لنبت العمل : لأنها في هذا قبل التاريخ طبعها وتعلق بسوسيوولوجيا أنظمة الشيخ . كما تمسها
الجهاد (ص 15) .

A.Khakhi, changement social et individualité. Alana N°80 Juin- Août 1982, pp 6-9. 82

ARCHIVE

التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي

أ.د. علي أسعد وصفة *

أ.د. عبد الرحمن الأحمد **

ملخص

يشكل مبحث التعصب حقلاً معرفياً يتوجسه الباحثون، وذلك لا ينطوي عليه هذا الموضوع من حساسية وخصوصية. القضية التعصب ما زالت السجل فكريها في عمق الحياة الفكرية العربية بآثارها وأبعادها بكل أنواع التبع والتبع والخوف، وهي في هذا الدار الضخم بالخطر القضية التي لشكل واحدة من أهم القضايا الاجتماعية التي يخالقها الفسوس والسياسية في المجتمعات العربية المعاصرة.

ونحن إذ نلغس هذه القضية بالتحليل العلمي، فإننا ندرك بذلك الأبعاد الديموقراطية وحرية الرأي التي تسود الحياة في الكويت، والتي توفر للباحثين جداراً من الأمن الأكاديمي الكبير، الذي يفتح لهم مقاربة أخطر القضايا الفكرية المعاصرة وأهمها، ومن هذا النطلق فإن هذه الدراسة لتجسد محاولة علمية للكشف عن خلفيات التعصب وتحليل مظاهره، وهناك عليه: سمياً إلى دراسة الواقع الاجتماعي العربي والكشف عن مكانس الخطر فيه وحوله.

إن الكشف عن المخاطر الاجتماعية وفهم الواقع بكل ما ينطوي عليه من أمراض وتناقض وعبور يشكلان اليوم منطلقاً علمياً وموضوعياً يمكن أن يوظف في خدمة المجتمع في مختلف مستويات وجوده وفعالياته الثقافية والعلمية والاجتماعية، فالكشف العلمي عن مكانس الخطر الفكري والاجتماعي بشكل منطلقاً لمواجهة التحديات التي تعتمل في قلب

(*) استاذ في كلية التربية جامعة دمشق.

(**) استاذ في كلية التربية بجامعة الكويت.

الحياة الاجتماعية، كما يمكنه أن يدخل في بنية إستراتيجية علمية تهدف إلى تشخيص الحالة الاجتماعية والكشف المبكر عن أمراضها ومعالجتها.

فالتعصب كان وما زال داء الشعوب ومرضها المفضل، إنه الخطر الداهم وسرطان الأمم، ومن هنا تأتي أهمية الكشف المبكر عن دولته هذا اليوم الخبيث من أجل استئصاله وحماية جسد المجتمعات من آثاره المدمرة.

فمجتمعاتنا العربية تعاني، كما هي الحال في كثير من المجتمعات الإنسانية المعاصرة، هذا الداء الصامت، الذي يفكك بكل المعاني الإنسانية عندما يستعمل ويأخذ مدّه ومداء، وتأسيساً على هذا يمكن القول بأن دراسة هذه القضية والكشف عن مظاهرها يشكّلان نوعاً من الاختبارات الوفاقية التي يمكنه أن تكشف عن بدايات هذه الظاهرة واستشراف ما تشكّله من حضور وخطر.

إشكالية الدراسة

أقرّ الباحثون القضية التعصب مباحث عديدة، ولكن هذه البحوث تقع غالباً في مجال الدراسات النفسية والسيكولوجية، وهو الدخّل الشروع الممكن لهذه القضية الشائكة المعقدة، ويغيب غياب الدراسات

السوسيولوجية إلى حيلة من الصعوبات المنهجية والبياسيات التي تفرضها قضية التعصب في المجتمعات العربية المعاصرة، وليس لنا أن نكتفي لأهمية الدراسات السيكولوجية التي أجريت في هذا المجال، والتي تختلف منهجياً ومائتها إلى حدّ كبير عن الدراسات السوسيولوجية التي تتنصّل مواجهة الواقع الاجتماعي والحرّ في تضاريسه بجرأة أكبر وعلى صورة مواجهة لا ليس فيها أو لعموم.

فهذه القضية أشبه بعقل من الأنعام، وعلى الباحث عندما يحضر حول هذه الأنعام أن يتوخى الحذر: لأن هذه الأنعام قابلة للانفجار في أي لحظة، وهذا يعني أن الباحث الاجتماعي أو التربوي عندما يبحث في هذه القضية، فإنّه - ومن حيث لا يدري - قد ينير شجوانها ويغذيها ويعرض نفسه للمصاغة، ومن جهة ثانية فإنّ الدوائر العلمية والسياسية غالباً ما تعمل على وضع هذه القضية في دائرة اللغات الضعيفة والحساسية، التي يجب أن تكون خارج دائرة المناقشة والدراسة لأعتمادات شتى منها.

أولاً، بعض هذه الدوائر تريد أن تقدم صورة مثالية لمجتمعاتها خالية من أي عيوب أو مظاهر غير حضارية لهذه المجتمعات مثل التعصب والعنصرية والتسلط والفساد الاجتماعي.

ثانياً، بعض هذه الدوائر تغطي إثارة هذه الظواهر خوفاً من التمرات التمهيدية، التي قد تنعكس سلباً على طبيعة الحياة الاجتماعية بإثارة الحساسية بين فئات المجتمع الواحد.

فالشاء بعض هذه المؤثرات ترى أن التحديث والصور في مثل هذه القضايا يؤججها، وحال الباحث فيها كحال الذي يحرك الجمار الهامدة فيؤججها ويغلي من سمورها، ولذلك فإن هناك حالة من الخنع الميطن والاستهجان الكبير للأبحاث والباحثين في مثل هذه القضايا .

رابعا، بعض المؤسسات توظف، وبدرجة عالية، هذه المنظمات الاجتماعية التي تتصلب بالتعصب والتشنج، وذلك من أجل أن تبني رصيدا ثقافيا وسياسيا يوظف في خدمتها . ومثال ذلك: الأحزاب الطائفية والجماعات الدينية المتشرفة والمؤسسات التي تقوم على أساس عرقي وعقائري .

ومع أهمية الأسباب التي يمكن أن ترصد في هذا الخصوص، فإن الدراسات العلمية للواقع تجار بحقيقة في متبني الأهمية، وهي أن الكشف العلمي عن الأمراض الاجتماعية هو السبيل الأهم والأكثر ضرورة في محاربة هذه الظواهر، وهي محاصرة آثارها السلبية في المجتمع والحياة.

لقد لاحظنا على مدار عدد كبير من البلدان العربية حضور بؤرة تعصب تتجلى بصيغ مختلفة، خطية في أغلب الأحيان سرية أحيانا، ولاخطنا في سياق ذلك أن بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية¹ تشمل بضرورة أهمية الحياة ولا شعورية في أغلب الأحيان، على تعزيز الظواهر التعصبية وتأسيسها في النفوس حقيقة مضمرة.

ومن هنا يأتي حاجس البحث في هذه القضية ونهض نواحي العمل على رصد معالها، لأن الملاحظات قد تكون خادمة أحيانا، ولأن الحقيقة يجب أن تخرج من دائرة الملاحظة لتأخذ مسارها العلمي في سياقات تحكمها مقادير إحصائية وكميات علمية تعددها وترسم أبعادها وتدل على وجودها بعناوين الواقع وإسقاطاته .

والسؤال المركزي الذي يخط تضاريس هذه الدراسة ومعالها هو، كيف ينظر الطلاب - أفراد العينة - إلى ظاهرة التعصب في الكويت والوطن العربي؟ هل يعاني المجتمع العربي - وفي دائرته المجتمع الكويتي - مظاهر تعصبية؟ وهل يدرك الشباب الجامعي مدى حضور هذا الخطر في دائرة مجتمعاتهم العربية؟ وبالتالي ما موقف الطلاب الجامعيين من هذا الهم التاريخي الذي يلحض مضامع الوجود، ويؤزل النفوس في مسئولياته الحضارية والاجتماعية والسياسية؟

وهي كل الأحوال، فإن جوهر الإشكالية يكمن في استقراء حجم هذه الظاهرة من خلال وهي الطلاب بحضورها، وهذا يعني أن آراء طلبة الجامعة في مدى حضور هذه الظاهرة بصيغها المختلفة هو الحكم، وبالتالي هو مبدأ وخبر هذه الدراسة.

أهمية الدراسة

بالاستناد إلى إشكالية البحث يمكن تطوير أسئلة الدراسة وخصائصها بصورة إجرائية، حيث يمكن لأسئلة البحث أن تطرح على الصورة الآتية:

- 1- ما آراء الطلبة أفراد العينة، في مدى حضور التصعب بأشكاله المختلفة في المجتمع الكويتي؟
- 2- ما آراء الطلبة، أفراد العينة، في مدى حضور التصعب بأشكاله المختلفة في المجتمع العربي؟
- 3- ما سلم وأولويات حضور التصعب في الكويت والوطن العربي؟ وهل هناك من وجوه للمشاركة بين الكويت والوطن العربي في هذا المستوى؟
- 4- هل هناك من ظروف دالة إحصائية بين الجامعات الطلاب فيها يتعلق بالأسئلة السابقة، وفقاً لمختبراته: الجنس، والجنسية، والاقتصاد الجامعي، والسنة الجامعية، والمحافظة.
- والاستوى التعليمي للأبوين، وطبيعة عمل الأم، ومهنة الأب.

أهمية الدراسة

تستند أهمية هذه الدراسة إلى عدد من الاعتبارات:

أولاً، يبين واقع الحال أن الأبحاث المستوحاة التي تباشر قضية التصعب نادرة جداً، ولا سيما في مستوى الحياة الاجتماعية العربية لما تمثله هذه القضية - كما سبق أن أشرنا - من حساسية وخصوصية، ويتضح من واقع الحال أن اكتمال الدراسات التي تجري في هذا المقى تأخذ طابعاً منهجولوجياً وعلمياً، حيث يمكن تلخيص هذه القضية بصورة مباشرة - ويمكن القول في هذا السياق إنه يمكن تصنيف هذه الدراسة الحالية في طليعة الأبحاث التي تواجه هذه المسألة في الوطن العربي، كما يمكن أن تكون الدراسة الأولى التي ترمد هذه الظاهرة بصورة مباشرة في المجتمع الكويتي المعاصر.

ثانياً، تتحلل أهمية هذه الدراسة في جرداً تطرح، حيث تباشر الدراسة هذه القضية على الرغم من الحساسية التي تغلفها، وهي تباشر القضية هي إحدى أهم المؤسسات التربوية والاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر، وهي بذلك ربما تمهد لتطبيقات لدراسة هذه القضية بمرآة في بعض الدول العربية الأخرى، التي ما زالت تسع هذه القضية وهجرها في داخل الشطآن الحمراء. تؤكد الدراسة على أهمية تناول القضايا الاجتماعية مهما كانت درجة حساسيتها وخصوصيتها في سبيل تحليل المجتمع وفهمه وحمايته.

ثالثاً، تتزامن هذه الدراسة مع موجات المطالبة بحقوق الإنسان ولبذ التصعب والتقصير المعرفية والسياسية، والتأكيد على التربية من أجل السلام والتفاهم بين الأمم والمجتمعات الإنسانية. وهذا يعطي الدراسة أهمية خاصة يمكن أن نوصف في مجرى الدهوات التربوية إلى تأكيد الشاخص التربوية الداعية إلى ترميم قيم السلام والتسامح ونجد التصعب في المجتمع.

وأخيراً، تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع وخطورته في المجتمعات العربية المعاصرة: حيث تستشري هذه الظاهرة في مختلف شرائح المجتمع، ومن هنا فإن دراسة هذه القضية وتحديد معالها ووضعها في مساراتها الإحصائية، كل هذا يجب في مسار العمل على بناء تصورات علمية وفكرية وتربوية يمكنها أن تعمل على محاصرة هذه الظاهرة، ومن ثم العمل على عزلها والتأثير في عوامل وجودها.

تأملات في مفهوم التعصب

بعد مفهوم التعصب من المفاهيم الإشكالية التي تسمح حضورها الكثير في ادبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويمكن لنا في هذا السياق أن نميز في التعصب أشكالاً مختلفة ومتباينة، فهناك التعصب

العرقي، والتعصب الثقافي، والتعصب البني، والتعصب الطائفي، ومع ذلك كله فإن التعصب في مختلف صوره وتجلياته يؤكد على جوهر واحد فوائده الانقياد العاطفي لأفكار وتصورات تتعارض مع الحقيقة الموضوعية.

فالتعصب (Fanatisme بالفرنسية) (Fanaticism باللغة الإنجليزية)⁽¹⁾ قد يأخذ صورة عنيفة دينية أو سياسية متطرفة تتميز بروحية عالية من الانغلاق والتسلط، حيث تحدث لواء التغلب وإرادة الإقناع. ولقد كثير هذا المصطلح مع مفاهيم التجاذب السياسية، وتوافق مع مفهوم التسامح الذي يتعارض مع مفهوم التعصب.⁽²⁾

يُعرف التعصب بأنه تشكيل رأي ما دون أحد وقت كاد أو غاية للحكم عليه بالصفاء وقد يكون هذا الرأي إيجابياً أو سلبياً، ويتم اعتناقه دون اعتبار للدلائل المتاحة. ويعني التعصب أيضاً: الرأي السطحي تجاه أفراد ينتمون إلى مجموعة اجتماعية معينة، حيث ينحاز الأفراد المتعصبون إلى تحريف وتشويه وإساءة وتفسير، بل وتجاهل الوقائع التي تتعارض مع آرائهم المحددة مسبقاً، فليد يعتقد الشخص المتعصب مثلاً بأن جميع الأفراد المنتمين إلى سن معينة، أو أصل قومي أو عرق أو دين أو جنس أو منطقة في بلد ما، كسالى أو عنيفون أو أقياء أو غير مستقرين عاطفياً أو جشعون، وقد عرفه قاموس لاروس الفرنسي بأنه معاملة عمياء لعقيدة أو رأي أو مشاعر جارفة نحو شيء ما⁽³⁾، وفي هذا الصدد تبين الأبحاث الحارية حول التعصب أن الأشخاص الذين لديهم أحكام مسبقة تجاه جماعة ما يصدرون مثل هذه الأحكام تجاه أي جماعة أخرى، ويعبرون عن هذه العداوة ضد مختلف الفئات التي يتباينون عنها، ويلاحظ أيضاً أن الأشخاص المتعصبين غالباً ما تكون لديهم أحكام مسبقة عن الأَطْرَف، مصحوبة بمسوء طوية عميقة وحقد شديد تجاههم. وتعرف هذه الشخصيات بأنها شخصيات تعصبية سلطوية، وتتميز بأنها كارهة، وذات رؤية كونية ضيقة، عدوانية، ومعارضة للتنازل، ولديها تصور مثالي للسلطة، وفكرها متجسد⁽⁴⁾.

فالتعصب حالة خاصة من التعصب الفكري أو الجمود العقائدي، حيث يجسد اتجاهات الفرد أو الجماعة نحو جماعات أو طوائف أخرى. ويكشف التعصب عن حضور كبير لسلطة الجماعة التي ينتمي إليها، مع نية للجماعات الأخرى، ويرتبط بذلك ميل إلى رؤية العالم في إطار جامد من الأبيض إلى الأسود، مع ميل إلى استخدام العنف في التعامل مع الآخرين (Taylor & Ryan, 1988).⁽¹⁾

يعرف قاموس العلوم الاجتماعية التعصب بأنه «سلو في التعلق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة، بحيث لا يدع مكاناً للتسامح. وقد يؤدي إلى العنف والاستماتة»⁽²⁾. والتعصب كما نشهده أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة بشكل مؤلف أو اتجاهه ينطوي على التجهيز الفردي أو الجماعي للتفكير أو الإدراك أو الشعور والمفوك بشكل إيجابي أو سلبي تجاه جماعة أخرى أو أي من أفرادها.

والأساس في التعصب، وفقاً للمصطلح العربي هو الحكم السبق Prejudice دون التحقيق في أسباب هذا الحكم تجاه جماعة أخرى ككل، أو تجاه كل فرد من أفرادها منفصلين⁽³⁾.

وفي هذا السياق يرى كل من «جورج سميسون» و«ميلتون بنجر» Yinger, M. Simon and J.E.G أن التعصب، سواء أكان سلبياً أم إيجابياً، هو موقف عاطفي وصارم تجاه جماعة من الناس، وبالتالي فإن التعصب لا ينطوي على حكم مسبق فحسب، وإنما ينطوي أيضاً على سوء هذا الحكم⁽⁴⁾.

ويعرف التعصب الديني بأنه حالة «من التزم والغر في الجهاد والتمسك بضيق الألف بمقيدة أو فكرة دينية، مما يؤدي إلى الاستقطاب براء ومعتقداته الآخرين، ومعاربته والصراع ضدها وضد الذين يحملونها، وهي حالة مرضية على المستوى الفردي والجماعي تدفع إلى سلوكية لتصف بالرعونة والتطرف والبعد عن العقل والاستهانة بالآخرين ومعتقداتهم، وكثيراً ما يؤدي التعصب الديني إلى شق وحدة الأمة وإنكار الحقوق الاجتماعية والسياسية لفئات الأخرى. وعدم البنى الاجتماعية، ولعل في تعصب الصنهاينة مثالا على ما يتضمنه التعصب الديني من اختناك وعدوان. وفي تعصب الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندا ما يشير إلى كونه عاملاً هداماً، وقد اتجهت جميع التيارات التحررية في العصر الحديث إلى إدانة التعصب الديني ومعاربته»⁽⁵⁾.

ويمكن أن نسهم عدة عناصر في تشكيل مشاعر التعصب، وتشمل هذه العناصر: التنافس، الأفكار الدينية، الطوف من الغرياء، الشد في القومية، وقد ينشأ التعصب عندما تطغى مجموعة ما أن يحرمها شخص مجموعة أخرى من الهوية والمزايا والقوة والسياسة، أو الترس الاقتصادية. وقد أسهمت الأفكار الدينية، ولا سيما عدم التسامح مع الجماعات التي تعتق ديناً مغايراً، في تأسيس التعصب العرقي والقومي⁽⁶⁾.

إشكاليات التعصب في العالم والمطبخ العربي

ما زالت مشكلات التعصب العنصري بأشكاله المختلفة تشهد نموا كبيرا، وتعاظما مستمرا في المستوى الإنساني، فهناك ملايين الأفراد الذين يجدون مصيرهم تحت تأثير الفوارق والإبادة الجماعية

والحروب والطائفية والمجازر السياسية، ويمكن لنا في هذا السياق أن نشير إلى وضعية الحروب الأهلية والطائفية والعرقية والحزبية في كثير من بلدان العالم مثل: كوسوفا ووزنير والشييان والكوتنو والسودان والجزائر وهي الصومال، فالحروب التي نأخذ من حيث المظهر أشكالا دينية طائفية وعرقية تنتشر في بقاع واسعة من العالم، وتشكل تهديدا متواصلا للحياة البشرية، ويضاف إلى ذلك كله موجة التعصب العرقي التي تجد لها مكنات في البلدان العربية اليوم، والتي تهدد الملايين من البشر والأطفال في العالم.

فالسلمة، هي مجتمعاتنا العربية، لم توفق في خلق الانتماء الاجتماعي بين فئات المجتمع، بل كانت تساعد أحيانا في خلق التمزق والتعصب والتباين بين الجماعات، ولما رُق وتعصب في عدم قدرة السلطة على خلق نموذج وطني يوحد بين الجماعات العرقية التي أصبحت تحلق أعما للفرد الذي ينتمي إليها في ظل غياب أمن المجتمع والدولة، فاعضاء الجماعة العرقية تتميز بقوة روابطها وبدرجة عالية من الانتماء بحيث تذهب إلى درجة عالية من القومية⁽¹⁾، وهي هذا المسار يمكننا استعراض مجموعة من النواير التي تجسد الإشكالية السببية للتعصب في الوطن العربي⁽²⁾.

أولا: بنية العائلة العربية: بالرغم من حدوث كثير من التغيرات الاقتصادية في الوطن العربي، إلا أن هذه التغيرات لم تؤثر بشكل فعال في بنية الأسرة العربية (...). فهاصبحت الأسرة العربية تحتوي على عناصر ثقافية مضادة للتغيير ومناغضة له.

ثانيا: البنية الدينية: استطاعت البنية الدينية التقليدية المحافظة على استمراريتها وأصبحت تسيطر على معالم الحياة في المجتمع العربي، والحالة اللبنانية تشكل لنا خير دليل، والدولة مارست دورا كبيرا في تطوير المؤسسة الدينية الأموية لتعطي استمرارية وجودها وحماية مصالحها.

ثالثا: البنية السياسية: بالرغم من حدوث تغيرات في البنية السياسية العربية: حيث أدخل كثير من الدول العربية دساتير حديثة، إلا أن جوهر السلطة السياسية ما زال تقليديا، فالأبوية والعائلية تملكان سدة أساسية في بنيتنا السياسية العربية.

رابعا: البنية الاقتصادية: لم تعجز السياسات الاقتصادية العربية عن حماية اقتصادياتها التقليدية فحسب، بل عملت على تعظيمها، ويضاف إلى ذلك سوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع (...). مما أدى إلى ترسيخ وتثبيت البنية التقليدية للمجتمع العربي⁽³⁾.

فالدولة بعمارتها، ألقية على التوارثات والولايات لا على الكفايات، تعهد، وبشكل جماعي، لتكديده مؤسسات التعصب عبر ما يسمى توزيع الوظائف الحساسة، أو الوظائف السياسية، وليس من الضروري أن يكون تعصبا معلنا، أو تفرقة معلنة، وإنما لاحظنا أن كل الجماعات، الأقليات، تلاحظ ألقا التفاضيل، عندما يشكل، مثلا، مجلس وزراء، أو حينما يعين أفراد في مناصب معينة حساسة، مثل: الأمن، الدفاع، الإعلام... إلخ، فهي تستعمرها إذا كان في هذا التعيين تكافؤ العرس، أو تجاوز، أو تحيز. وهذه مسألة لا يتحدث عنها الناس علانية أو على صفحات الجرائد⁽¹⁴⁾.

الخلفيات التمهيدية للتعصب

هناك دلائل عديدة، وإن كانت غير مؤلفة بدراسات علمية بعد، تشير إلى أن المؤسسة التربوية هي عدد من الأطوار العربية قد التعلقت بمرئومة «التعصب الديني أو الطائفي أو العرقي، وهذا معناه

بداية التمايل والتشظى في المجتمع تعدد أجيال قادمة من خلال آلية إعادة الإنتاج الثقافي - الاجتماعي - النفسي، والكارثة هي أن المؤسسة التربوية بدلا من أن تساعد المجتمع العربي على المواجهة العقلانية مع مشكلاته وتحدياته، فإنها تصنف مشكلات وتحديات جديدة، أي أنها أصبحت بعد ذلك مشكلية جديدة.

فالتعصب ينتقل من جيل إلى جيل، وفي الكثير من المجتمعات إذ يستمر كثير من الأبناء التعصب من آباءهم وأبائهم، وهي المجتمعات المتعصبة، تجد فهم التعصب تميزا لها هي إظهار المؤسسات والقوانين والمبادئ، وهي هذا الصدد ولاحظ أن كثيرا من الناس يرفضون مشاعر التعصب التي تعززها مجتمعاتهم. وقد أدرك علماء الاجتماع احتمال أن يكون بعض الناس أكثر تعصبا من أناس آخرين، ويعتمد هذا الاختلاف على التباينات في خلفية الفرد، نفسه وتجارب⁽¹⁵⁾.

فالتعصب ينطلق في أهم أحواله من تصورات مسبقة تأخذ طابع نمذجة، يصنف فيها الناس إلى فئات اجتماعية ودينية وعرقية تنسب إليها مجموعة من الصفات والخصائص العامة، التي تنسب إلى جميع أفراد الجماعة موضوع التصنيف، وتعود التصورات النمطية إلى تركيبة ثقافية يكتسبها الطفل من محيطه الاجتماعي خلال نشأته المبكرة، حيث يجري أن تنسب صفات محددة إلى مختلف الفئات الاجتماعية والدينية مثل: الطهارة والغفر والإحسان والملافة والخسة، هذا من جهة السمات السلبية، ويرى بعض المفكرين أن «التصورات النمطية» هي تصورات مشوهة ولا تعبر عن الواقع، حيث هناك دائما قصود قد تكون صغيرة أو كبيرة بين الحقيقة الموضوعية من ناحية، وما يدعي إليه التصور النمطي من ناحية ثانية، ومع ذلك فإن التصورات النمطية شائعة بين الأفراد والجماعات، لأن مثل هذه التصورات تعمي حاملها من مضخة التعامل مع تعقيدات لا حصر لها في الواقع الإنساني والاجتماعي الذي نمائشه وتعيش فيه.

ويشكل الانتماءات التصورات النمطية منطقاً أساسياً لتحولات التنعص، وهي توجد في أصوله. وقد تنوع هذه التصورات لتنسب إلى جماعات قومية أو دينية أو طائفية أو عرقية. بحيث إنه بمجرد مصادفة أي فرد منها، يقوم حامل التصور النمطي بتعميم الصفات المتضمنة في هذه التصورات بشكل عفوي، كأن يقال إن الإنجليزي يتعصبون بالبرود، وإن الأمريكيين يتعصبون بالسطحية، وبعد مصادفة شخص قد لا يمكن معرفته ما إذا كان إنجليزياً أو أمريكياً (الشباب العربي والفلوحي «بهما»)، ولكن بمجرد معرفة جسيته، فإن حامل التصور النمطي يسترجع من حاسوبه العقلي كل الصفات الأخرى (شعر المحسوسة)، التي تلحم إلى صفاتها بجماعة هذا الشخص، ويفكر ويشعر نحوه طبقاً لهذه الصفات. والتنصيب بما يميزه من تصورات نمطية هو شيء مكتسب يتعلمه الأطفال من الكبار من خلال «اليات التنشئة الاجتماعية»، ولا سيما في مرحلة الطفولة. وثالثه حدة التنصيب أو تعمقها وهذا مجموعة من التفاعلات الثقافية والمردية التي تنمي التنصيب وتزدها.

وتأخذ العوامل الثقافية أهمية كبيرة في تعبئة التنصيب، فبعض الأيديولوجيات العنصرية أو الضمنية تعمل على بناء التنصيب ضد بعض الجماعات الإنسانية، فكثر من الأيديولوجيات العنصرية تستند إلى إذهابات علمية (مثل أن أحد الأجانب أفضل بيولوجياً من الأجانب الأخرى)، أو تاريخية (التشكيك في الدور السياسي لجماعة معينة، أو إلقاء المسؤولية عليها من تكبات أو هزائم سابقة)، أو أيديولوجيات أخرى تكون التنصيب، وتضفي عليه هيووات ووجهية، هي شأنها شأن التصورات النمطية، «فهد» (1997: 100). «فهد» الرؤى الأيديولوجية تنشوء الواقع بمختلف تحولاته التاريخية والمعاصرة.

في مقالة له حول النمطية الأخلاقية من منظور الدين والعلم، يرى عبدالعزيز كامل أن النظرية في الأسرة العربية تعدي فهم التنصيب العرقي والطاقي والمذهبي والديني وهي فهم نفوس جذورها في أجواء الأسرة والمجتمع ويتعصبها الطفل مع سمات الحياة الروحية وعواطفها¹⁴. وفي هذا المجال يتنبه الباحث إلى قضية قلما يشار إليها هي الأديبات العربية، وهي أن القيم التي تفرضها الأسرة العربية هي فهم تسلطية تتنافى مع مفومات الوجود الإنساني. فمبدأ يهين الحرية والتفعل الديمقراطي الحر مع فهم الطائفية والعشائرية، ليست هي فهم الديموقراطية والتميم، ليست هي القيم التي نخرج الإنسان من دائرة إنسانيته¹⁵ فالأسر التي تعمل على تعزيز فهم الطائفية والعشائرية والتمييز بمختلف أشكاله تدعو إلى الموت والعبودية والعدم. وبهذا النص فالتربية في الأسرة لا تقبل هي الطفل مفومات إنسانيته ووجوده الإنساني فتعصب، بل تجعل منه جلاً لا يرحم، قد يأخذ أطرب الناس إليه بسببه ومفصلته ألا يمكن لنا أن نقول بأن مجازير الحرار هي نتائج لصورة هذا الإنسان الذي أنتجته تربية العبودية التي لا ترحم. فمفلك هي صراري اليوم، طسولة الأمر وحولتهم إلى مجرد وحوش كاسود. فلك تعطش إلى الدم، وتعت بالثوت، وتكهر حيا بالعمار.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: كيف يمكن لنا تعزيز قيم التسامح في مواجهة التعصب في مجتمعات لم تتجذر فيها تقاليد ديمقراطية، مثل التمثيل الشعبي، ومشاركة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات؟ فالمجتمع العربي يشكو من غياب القوميات الثلاثية التي تشكل معالم النظام الديمقراطي، والتمثلة هي:

١. الارتباط الضمني بين مبادئ حقوق الإنسان.

٢. الأطر التنظيمية المتعددية السياسية.

٣. الشراكة السياسية كممارسة عملية للحقوق والحريات^(٢٤).

وفي هذا الصدد يمكن العودة إلى نتائج الندوة التي أعتها العهد العربي لحقوق الإنسان في تونس، ندوة كان موضوعها «التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية»، في فبراير ١٩٩٢، وهي الأولى من نوعها في الوطن العربي، حيث قدمت في الندوة التروية التي أجراها العهد حول واقع التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية، شملت وزارات التربية في إحدى وعشرين دولة عربية، ومائتي مؤسسة للتعليم العالي، وخمسين منظمة عربية غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان، وكانت نتائج الاستبيان بشكل مختصر على النحو التالي:

١. غياب إستراتيجية عربية في مجال التربية تأسس للتسامح وحقوق الإنسان،

وإن هناك خلطاً بين مفهوم الخطة، والبرامج العامة لحقوق الإنسان.

٢. غياب تشريعات خاصة بالتربية على التسامح وحقوق الإنسان.

٣. تقصر بعض البلدان بعدم الأخذ بحقوق الإنسان لتعارضها - حسب رأيها

والشريعة الإسلامية - وهي ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل والتفكير، وذلك

بالنظر لتعدد التفرعات والاجتهادات من بلد عربي إلى آخر في هذا المجال^(٢٥).

ومن يتأمل بعمق في مناهج الحياة المدرسية في بعض البلدان العربية يجد بأن هذه المناهج متشعبة بينهم العنف والدم والعدو: فالتاريخ العباسي والأموي الذي يدرس في المرحلة الإعدادية في بعض البلدان العربية يبرز الجانب الدموي في هذا التاريخ^(٢٦). فواصفو مطردات هذا القصر لا يجدون في التاريخ العباسي غير التفتتات الدرامية الدموية التي كانت تقع بين الحكام وأخوانهم وأبنائهم في صراع مجنون دعوي من أجل الوصول إلى الحكم والسلطة، وهكذا تتم عملية غرس قيم العدو والدم والعنف في نفوس الطلاب والأطفال في وقت مبكر من تاريخ نموهم النفسي والتربوي، ألم يكن لهذه التربية التي كانت تنصر على القتل كل طفل خطبة الحجاج عن الرؤوس التي أبنت وحان طلائعها، علاقة من نوع ما بالارتداد السهل والسريع عن ممارسة الشجيرة الديمقراطية والفكر المصاحب لها^(٢٧).

وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضاً إلى بعض الممارسات التعصبية لبعض رجال الدين^(٢٨)، الذين يكرسون وقتهم لغرس القيم الطائفية والتمييز الطائفي في نفوس المؤمنين

والمسلمين، سواء أكان هذا عن قصد أو عن حسن نية؛ فتراتة بعض الخطب الدينية لا تخلو - في كثير من الأحيان - من بعض التلميحات أو التفسيرات التي تعرض على الإحصاس والتمايز وتعزيز الحس الطائفي بين طوائف المسلمين، أو بين المسلمين وغيرهم من الطوائف الدينية الأخرى.

إن بعض الكتب والروايات التي تأخذ اليوسا أدبية بهذا هي ثبت في الأصل بعض السموم القائمة على تعزيز مفاهيم وقيم الإحصاس الطائفي بين الطوائف الإسلامية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض أعمال الكتاب العرب الذين قدموا روايات تأخذ طابعاً أدبياً بينما هي تعمل على تعزيز العمق الطائفي والعنصري بين فئات الشباب في الوطن العربي⁽³³⁾.

فالتعصب يمثل سمة بارزة في المجتمع العربي، ولم يعد سمة شخصية للإنسان التقليدي، وحس الإنسان الحديث في المجتمع العربي يمتاز بهذه السمة⁽³⁴⁾. وفي هذا الصدد يقول سعد الدين إبراهيم في وصفه للوضعية التربوية التي تعزز مفاهيم التمييز العنصري والإباحية الدموية في الخليج العربي: «إن جيلاً كاملاً في بعض دول المنطقة الآن عاش فترة تكونته النفسي والعقلي في ظل مفاهيم تبجح القتل والتدمير، ولا يرى السلام طريقة عيش ومنهج حياة، ومن شب على شيء شاب عليه، وهذه قاعدة منطقية⁽³⁵⁾». فالتعصب بما ينطوي عليه من تصورات نمطية (...) مرتكبة بقلوب الأجيال من التمييز خلال عملية التنشئة الاجتماعية السائدة في بلادنا.

وفي مجال التأكيد على وضعية التشيع بالعرف والتعصب يؤكد قاسم الصراف على هذه الحقيقة بقوله: «إن مفاهيمنا التربوية مشبعة بمفاهيم الحرب والعداوة والبطش، والعنف، والطغى، والكرهية⁽³⁶⁾».

يقول ليث شبيلات في معرض حديثه عن الحياة الاجتماعية في الأردن: تتصل محلة الديمقراطية في أن أجيالاً قد تمت تربيته في أجواء تعصبية غير ديموقراطية؛ فانتقل المجتمع إلى الشخصية الإنسانية التي باتت مع الزمن مروضة من أجل البقاء بعيداً عن الاضطهاد⁽³⁷⁾. والفرسة العربية تسمى إلى (...) إعراف مبدأ الطاعة العمياء والمحافظة على قيم ومعايير المجتمع التي تحافظ على وضعية الظهور الاجتماعي، فجزء كبير مما تعلمه التلميذ ليس له علاقة بمحتويات الدروس، وإنما يقصد به طلب الطاعة المطلقة، وجعل التلميذ يستهلك استهلاكاً سلبياً كل التعزيزات الدينية والفنية والأدبولوجية التي يزخر بها أي مجتمع⁽³⁸⁾.

وفي هذا الخصوص يرى الخطاب أن الحياة الاجتماعية العربية مشبعة بتضايها التمييز العنصري واستبداد الأقوياء، واضطهاد الأقلية العرقية، وخرق الهادئ

وقام الباحث - إضافة إلى ذلك - بإجراء مقابلات مباشرة، مشاعرة، وتسجيل للمقابلات الشخصية لدى شخصيات عديدة من أساتذة الجامعة وموظفيها وطلبتها.

من أهم النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة وعود اتجاهات تعصبية وعنصرية عند الطلاب تجاه الجماعات المقاتلين لهم في المستوى الثقافي والعربي. وفي هذا السياق فإن الطلاب البيض يعانون رؤية تعصبية ومشاعر الكراهية والاحتقار ضد الطلاب السود. ومع أن بعض الطلاب البيض لا يأخذون اتجاهات تعصبية ضد السود، إلا أنهم لا يمتلكون مشاعر إيجابية تجاه الملونين بصورة عامة.

وفي تقدينا نجد الإشارة إلى دراسة يانفي أحمد (Djanji Ahmed) حول: العنصرية في التعليم العالي في كندا عام 1992⁽³⁷⁾. أحرزت هذه الدراسة على عينة من طلبة علم النفس بجامعة تورنتو الكندية، وتناولت أبعاد التعصب العنصري الموجود في مؤسسات التعليم العالي. وقد بينت هذه الدراسة أن المؤسسات التربوية تعاني أشكالاً مختلفة من التعصب التي عززتها التراكيبات الثقافية والتاريخية وغياب القيم الديمقراطية. وقد بينت الدراسة محاطر الاتجاهات التعصبية في الجامعة والمؤسسات التربوية، والتعصب يؤدي إلى التفرقة بين الطلبة أنفسهم. ويتجلى هذا التعصب في نوعية الاهتمام الذي يتلقاه الطلبة من المدرسين. بالإضافة إلى التحيز التعليمي الذي يتجلى في العناية ببعض الطلاب دون الآخرين. وبينت الدراسة أن هذه المواقف الاتحازية لطلبة اللون أبيض تؤدي إلى إضعاف كفاءة الطلبة الذين يتم تجاهلهم أو عدم الاهتمام بهم. فالمؤسسة التربوية التي يبرز فيها الاتجاه التعصبي تلجأ إلى احتجاز أعضاء هيئة التدريس من جنس معين أو فئة معينة. ومن ثم تشكل هذه المظلة التعصبية إلى إدارة المؤسسة التربوية نفسها⁽³⁸⁾. وضعت الدراسة عدداً من الاقتراحات والحلول التي تحد من أشكال العنصرية في السياسة التعليمية للمؤسسة التربوية، والتي يمكنها أن تخفف من أشكال التعصب الموجودة لدى أعضاء هيئة التدريس، والطلبة أنفسهم. يقول الباحث في هذا الصدد: «إن قضايا التعصب بأشكاله المختلفة أصبحت ظاهرة خطيرة في الكليات والجامعات الغربية. فالتعصب أصبح مشكلة تتضح معالمها بدرجة أكبر مما كانت عليه في فترة الستينيات من القرن العشرين. ومن المؤسف أن المدارس والتعليم لم يستطيعا حتى الآن إزالة آثار التعصب»⁽³⁹⁾. ويضيف الباحث: «إن التعصب الذي تتناسل مظاهره في المدارس والمؤسسات التربوية يأتي انعكاساً لطبيعة المجتمع، الذي يكرس مظاهر العنصرية والتمييز العنصري»⁽⁴⁰⁾. ومن الحلول التي ناقشتها الدراسة يمكن أن نشير إلى التالي:

- 1- تدريب أعضاء هيئة التدريس وتوجيههم نحو تشجيع الطلبة على قبول بعضهم البعض، وتأكيد أهمية المشاركة والاحترام مهما تكن درجة التباين الثقافي أو العرقي.

٢- توليد اهتمام أعضاء هيئة التدريس بهذه القضية، وتأكيد دورهم الحيوي في السيطرة على مظاهرها .

٣- وضع سياسة واضحة للمؤسسة التربوية تعمل بموجبها على معارضة مختلف أشكال التعصب والتمييز العنصري والثقافي بين الطلاب .

٤- لتشجيع على تصفية المناهج الدراسية وتطبيقها من مختلف الإشارات التي تعزز القيم التعصبية .

ومن الدراسات المهمة التي تتناول قضية العنف والتعصب هي آن واحد يشار إلى دراسة محمد حسن غانم، «رؤية عينة من المثقفين المصريين لطائفة العنف : دراسة سيكولوجية»^(١٧) . يرى الباحث في سياق دراسته هذه أن التعصب والعنف والإرهاب ظاهرة تفرض نفسها في المجتمع المصري المعاصر .

وانطلاقاً من هذه الملاحظة نهشت بعض التساؤلات المنهجية حول أسباب وخلفيات هذه الظواهر المدمرة في المجتمع . ومن أجل الوصول إلى إجابات علمية حول هذه القضية، حاول الباحث استجواب مواقف الفكرين والمثقفين في المجتمع المصري واستطلاع آراءهم نحو هذه القضية . ومن أهم في هذه الدراسة أن العينة في أغلبها من أساتذة الجامعة والمفكرين من سياسيين وقادة أحزاب سياسية ومؤرخين وصحافيين . وقد أسفرت هذه الدراسة عن نتائج بالغة الأهمية ومنها :

■ أكد المهجورون على أهمية التمييز الهجسي بين مفاهيم الإرهاب والعنف والتعصب والمدون وتحديد محاور الاتصال والتجانس والانفصال بين هذه المفاهيم .

■ ميز المهجورون بين نوعين من العنف الشرع الشرع الذي تمارسه السلطة والمؤسسات المجتمعية وبين العنف غير الشرع الذي تمارسه الجامعة الدينية والمنظمات والأحزاب .

■ يرى أغلب المثقفين أن العنف في مصر لا يعود ولا ينسب بموامل خارجية، بل يعبر عن الروح الداخلية للحياة الاجتماعية والسياسية في مصر . وهذا يعني أن العنف يولد في رحم المجتمع، وينشأ بين ظهرانيه . ويفسر منظومة من العوامل الداخلية لا الخارجية .

■ أكد المستفتون على أهمية المشكلات الاجتماعية في توليد ظاهرة العنف مثل : الارتفاع في الأسعار والتضخم والبطالة والغياب الديمقراطي .

■ وأعلن المستفتون عن أهمية التحريية الديمقراطية وإزهااد الحلول للمشكلات الاجتماعية المزمنة في معاصرة ظاهرة العنف ولنصفية وجودها .

ومن الدراسات المهمة في هذا المجال دراسة سينها Sinha و أوباديهيا UPADHYA حول الاتجاهات العنصرية للشباب الهندي نحو الصين قبل وفي أثناء النزاع الهندي الصيني المسلح حول الحدود المشتركة بينهما⁽³⁷⁾. ومن نتائج الدراسة أن اتجاهات الشباب الهندي نحو الصينيين كانت إيجابية قبل الصراع المسلح، ومن ثم تحولت إلى سلبية بعده.

دراسة كاتس Kats وبرايلي BRALY حول: اتجاهات طلاب جامعة برنستون نحو بعض الشعوب؛ أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت مائة طالب من طلاب جامعة برنستون. وطلب منهم تحديد السمات التي تناسب بعض الشعوب ولا سيما الأمريكيين والمسيحيين والإنجليز... إلخ. وأبرزت الدراسة النتائج التالية:

■ الألمان - علميون - مجدون.

■ اليهود مرتزقة - مجدون.

■ الزوج: كسالي - خرافيين - مروحون.

■ الإيطاليون: فنانون - مدققون

■ الإنجليز: أنكباء - تقليديون.

والهم في هذه النتائج تحاكي آراء الطلاب في إطلاق هذه الصفات. وهذا يعني أن هذه الآراء ثابتة من صورة نموزجية قائمة في المجتمع حول هذه الصور والآراء النموزجية حول شعوب العالم⁽³⁸⁾.

وتعد دراسة بوجاردس BOGARDUS من أهم وأشهر الدراسات التي تناولت قضية التمسب والعلاقات بين الشعوب⁽³⁹⁾. حيث قام بتطبيق مقياسه التمسبي المشهور على عينة كبيرة بلغت 1٧٦٥ من الأمريكيين وسيت النتائج ما يلي:

	الإنجليز	الألمان	يهود	زوج
أزواج منهم	291	281	28	21
أصداقهم	297	279	272	29
أسيكن معهم	297	279	276	212
أقبلهم	296	287	281	287

ومن الطريف أن بوجاردس أعاد تطبيق هذا المقياس بعد عشرين عاماً. في عام 1٩٥٠. ولم يجد أي تغيير في اتجاهات الأمريكيين نحو هذه الشعوب⁽⁴⁰⁾.

- دلائل حيوية:

• دراسة سعد الفهد إبراهيم: حول التعصب والتعدي الجديد للتربية في الوطن العربي⁽¹⁴⁾. تناولت هذه الدراسة في إشكالية العلاقة بين التربية والتعصب، وبينت أن التربية في الوطن العربي تعزز الاتجاهات التعصبية، فالتربية العربية، ولا سيما في مستوى الأسرة العربية، تعزز القيم السلبية والأفكار الخاصة عن الفئات الاجتماعية والطائفية والعرقية. وتتميز تصورات نمطية سلبية عن الآخر بصورة شهر عقلانية. وبينت الدراسة جملة من العوامل الثقافية التي تلغي التعصب في الوطن العربي، ولا سيما مؤسسات الدولة القطرية، التي تعمل على تنمية الروح التعصبية في المجتمعات العربية. وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية مواجهة التعصب وتحديد مصادره وإطفاء جذوره في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والتربوية.

• دراسة سعد عبد الرحمن: حول عملية التطبيع الاجتماعي ولزومات التعامل والتعصب في مجتمعاتنا العربية المعاصرة⁽¹⁵⁾.

يستجوب الباحث قضية التعصب وسامية دورها التي ضوء الاختلافات النفسية والاجتماعية لهذه الظاهرة. وفي فصل هذه الدراسة يهتول الباحث أن يتوصل بين ظاهرة التعصب ومجموعة من الظواهر الاجتماعية التي يجالساها مثل التحزب والفرقة العرقية والإرهاب والعنف والعدوان. وفي سياق النتائج يؤكد الباحث على الأصول الاجتماعية لهذه الظاهرة، مؤكداً أن التعصب ليس فطرياً بل اجتماعياً. ومن ثم يتناول الباحث في العوامل التربوية التي تعزز هذه الظاهرة وتنتجها في الآن الواحد، وفي هذا الخصوص يطن الباحث أن الأسرة في الوطن العربي تلعب دوراً في إنتاج هذه الظواهر التعصبية، مبيهاً خطرها على المجتمع والحياة الاجتماعية.

• دراسة السيد سلامة الخميمسي: حول تربية التسامح الفكري أو نحو صيغة تربوية مقترحة لمواجهة التطرف⁽¹⁶⁾. تبين هذه الدراسة أن التعصب يشكل إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الشباب العربي، وهذه المشكلة تحتاج إلى جهود تربوية حضارية بعيدة المدى، تربط بالجهود الإنمائية العامة للمجتمع.

والباحث ينطلق من ملاحظاته الخاصة بانتشار التعصب الفكري والذهني في المجتمع العربي، ولا سيما عند فئة الشباب، وغير التحليل يبين الباحث أن مشكلة التعصب والتطرف في مجتمعاتنا العربية الإسلامية بعامة إنما تكشف عن قصور وعجز الأنظمة التربوية والتعليمية قبل غيرها من الأنظمة المجتمعية الأخرى. وعدد الباحث عدة نقاط وعوامل أساسية تدخل في تكوين ظاهرة التعصب في مصر وهي:

- ١- التحيز على تكفير الآخرين وفرضي الوصاية عليهم باسم الدين، وفرضي العقوبة عليهم.
- ٢- انتشار ظاهرة الطف الديني وتكفير الآخرين.
- ٣- شيوع أنماط سلوكية تنقسم بالصف في مجال الأسرة والمدرسة.
- ٤- التطرف، يظهر من مظاهر التعمص للراي، وفي المقابل يقترح الباحث مشروعاً لتهيئ يؤكد فيه التسامح ويرفض التعمص والتطرف.
- دراسة حسين سرمد حسن وعفد محمد سعيد رؤوف: قياس التعمص لدى عينة من طلاب الجامعة. هدفت دراسة حسين سرمد حسن وعفد محمد سعيد رؤوف، التي كرست لدراسة مظاهر التعمص لدى طلاب جامعة القاهرة، إلى قياس درجة التعمص لدى عينة من طلبة الجامعة باستخدام مقياس التعمص المستبط من اختبار الشخصية متعدد الأوجه. وأجريت الدراسة على عينة بلغت ١٦٦ طالباً وطالبة في جامعة القاهرة، تراوحت أعمارهم بين ١٨ - ٢٢ سنة، وبينت هذه الدراسة ارتفاع درجة التعمص بين طلاب جامعة القاهرة وانصح أن ٦٤% من الإناث و ٢١% من الذكور في العينة يأخذون موقفهم في أعلى مراتب التعمص في المقياس المذكور^(١١).
- دراسة عبدالله خليفة والحسين عبدالنور: اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض شعوب العالم^(١٢). هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف اتجاهات طلاب الجامعة من السودانيين والصوريين نحو بعض شعوب العالم. وقد أجريت الدراسة على عينة بلغت ٦٥٤ طالباً وطالبة بمرحلة التعليم الجامعي من الطلاب السودانيين والصوريين، الذين يدرسون بكلية الآداب في جامعة القاهرة. ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة:
 - عدم وجود فروق جوهرية بين الطلبة والطالبات من حيث الاتجاه نحو ٦٩ شعباً من الشعوب العالمية.
 - أغلبية الطلاب السودانيين ٧٨٪ يبعد لديهم اتجاه إيجابي نحو الشعب المصري.
 - انصف اتجاه أفراد العينة نحو الشعوب الأفريقية بالحيد دون السلب أو الإيجاب.
 - اتسم اتجاه أفراد العينة بالإيجابية نحو الشعوب العربية والإسلامية.
 - إن أكثر الشعوب مكرهية بالنسبة لأفراد العينة هو الشعب الإسرائيلي وأكثرها حبا هو الشعب الفلسطيني والشعب الياباني.
- دراسة ممتاز سيد عبدالله حول التعمص وعلاقته ببعض الأنماط السلوكية^(١٣). أجريت هذه الدراسة على عينة من ١١٩ من الدارسين بكلية الآداب جامعة القاهرة، واعتمدت الدراسة مقياساً للتعمص أعده الباحث ويتكون من ٤٠ بنداً. وبينت الدراسة وجود عوامل وأبعاد نوعية لسمات التعمص، كما كشفت عن تحامن كبير بين عوامل

التعصب الطائفي والتطرف

مجموعة المذكور والآثاف. وينت بالتالي وجود ارتباط كبير موجب بين سمة التعصب وسمعة السلوك الانفعالي عند أفراد العينة.

- دراسة مختر سيد عبدالله حول الاتجاهات التعصبية: أهم أشكالها ومدى عموميتها^(٥٧). أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ١٠٠ طالب وطالبة من طلاب جامعتي القاهرة وعين شمس عام ١٩٩٠، ومن النتائج التي وصلت إليها هي:
 - أكدت عمومية مجال الاتجاهات التعصبية عند طلاب الجامعة.
 - إن اتجاه المحافظة يمثل محكاً جيداً للاتجاهات التعصبية في إطار الثقافة المصرية.

- ديان كاريبي:

- هدفت دراسة عزت سيد إسماعيل حول سيكولوجيا التطرف والإرهاب التي أجريت في المجتمع الكويتي عام ١٩٩٦ إلى استجلاء آراء عينة من المواطنين حول قضايا التطرف والتعصب^(٥٨). وقد أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ٢٢٧ فرداً من الراشدين ومن مستويات ثقافية متنوعة ومن مختلف شرائح المجتمع الكويتي. وهذه الدراسة تتناول واقع التعصب بدقة متناهية مع أنها تستخدم مفهوم التطرف الذي يكتفي مفهوم التعصب ويعبر عنه كما سيوضح من خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة. ومن النتائج المهمة التي أظهرتها الدراسة:

١- ٨٩٪ من أفراد العينة يرون أن الرغبة في التدمير والقتل من دوافع التطرف والإرهابيين.

٢- ٦٤٪ يعتقدون أن التطرف شخص مريض نفسياً.

٣- ٧٣٪ يرون أن التطرفيين ينساقون لقياداتهم دون تفكير.

٤- ٥٨٪ يرون أن التطرف يعمل مثابة شهمة بالية.

٥- ٨٤٪ يرون أن الإسلام ليس بحاجة إلى التطرف والتعصب.

٦- ٨٩٪ يرون أن التطرف والتعصب يتعارض مع الطبيعة السمحاء للإسلام.

٧- ٧٦٪ منهم يرون أن التطرف الديني ظاهرة تنحصر وراء الدين.

وهذه النتائج تبين موقفاً واضحاً للتعصب وقيمه واتجاهاته وخصائصه من قبل أفراد العينة في المجتمع الكويتي المعاصر.

- دراسة فاسم الصراف: المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية^(٥٩). يركز بحث فاسم الصراف نفسه لاستقصاء فهم التسامح في مناهج المرحلة الابتدائية بدولة الكويت عام ١٩٩٥. وقد اعتمد الباحث منهج تحليل المضمون حيث شمل التحليل مقורות اللغة العربية والتربية الإسلامية والمواد الاجتماعية. وتم استقصاء مفاهيم التسامح، والتعاون،

والصدادة، والاحترام والود، وقد بينت الدراسة، في النهاية، أن قيم التسامح ما زالت دون المستوى المطلوب لحضورها، حيث جاءت في المرتبة الخامسة، بينما احتلت كلمة المحبة المرتبة الأولى خلفا للصدادة ثم التعاون ثم الود هي المرتبة الرابعة.

- منهج الدراسة:

تجري الدراسة وفقا لمنهج البحث الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية. ولغني عن البيان أن هذا المنهج يستجيب لطبيعة القضية المطروحة التي تحتاج إلى خطة ميدانية، يتم وفقا لها تحديد الفرضيات، ويمكن من اختيار الفرضيات والنمذلات وفقا لمعطيات البحث وعلى أساس الاختبارات الاحصائية القادرة على الفصل بين مختلف الجوانب الإشكالية للقضية المدروسة.

- أداة الدراسة:

أعدت استبانة البحث بناء على عدد من الدراسات المنهجية حول قضايا التعصب والفرقات العرقية وحقوق الإنسان. اشتملت أداة الدراسة على صحيفة المعلومات الأساسية وعلى عدد من الأسئلة الأساسية المتعلقة بمواقف الطلاب وأولادهم حول التعصب في الكويت والوطن العربي، واشتمل المقياس على ١٠ أسئلة تتضمن الطائفة الأولى ستة أسئلة تغطي ستة أشكال من الصيغ التعصبية التي تخص المجتمع الكويتي، بينما تتضمن الطائفة الثانية الأسئلة الستة نفسها في مستوى الوطن العربي. والمفردات التي تغطيها المجموعتان هي: التعصب الاجتماعي، والتعصب الديني، والتعصب القبلي، والتعصب الطائفي، والتعصب ضد الأفراد فيما يخص الكويت، يتأمله التعصب الإقليمي فيما يخص الوطن العربي، وأخيرا التعصب العائلي.

- صيغة الأداة : Validity of the scale

تم حساب الصدق الخارجي وفقا لأراء عدد من المحكمين في كلية التربية وهي كلية الآداب قسم علم الاجتماع في جامعة الكويت، وتم تعديلها وفقا للملاحظات التي أبدعها السادة المحكمين. ومن ثم حسب صدق المضمون أو صدق المحتوى Content Validity وفقا لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي للفقرات. وقد بلغت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط بين مختلف المقاييس قال بصورة كاملة ١٠٠٪، واتضح أن الارتباط قد تحقق في مستوى ٠.٩٠ بصورة كلية في مستوى المقياس الخاص بالمجتمع الكويتي والمجتمعات العربية. وهذه النتيجة تدل على درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لمؤد المقياس كما بين الجدولان رقمي (٦) و (٧).

جدول رقم (1): مصفوفة الارتباط بين بنود الأداة

1	2	3	4	5	6
1				1	تعصب اجتماعي
2				0.79 (**)	تعصب ديني
3			0.72 (**)	0.71 (**)	تعصب قبلي
4		0.86 (**)	0.91 (**)	0.90 (**)	تعصب طائفي
5	0.76 (**)	0.74 (**)	0.79 (**)	0.96 (**)	تعصب ضد الوافدين
6	0.97 (**)	0.87 (**)	0.70 (**)	0.90 (**)	تعصب عائلي

(*) دالة مستوى 0.05 (**) دالة في مستوى 0

جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين بنود الأداة فيما يخص المجتمعات العربية

1	2	3	4	5	6
1					تعصب اجتماعي
2				0.76 (**)	تعصب ديني
3			0.79 (**)	0.91 (**)	تعصب قبلي
4		0.77 (**)	0.82 (**)	0.91 (**)	تعصب طائفي
5	0.86 (**)	0.87 (**)	0.91 (**)	0.97 (**)	تعصب ضد الوافدين
6	0.97 (**)	0.87 (**)	0.70 (**)	0.90 (**)	تعصب عائلي

(*) دالة في مستوى 0.05 (**) دالة في مستوى 0

- ثبات الأداة Reliability of the scale -

وُظفَت طريقتان لحساب ثبات الأداة:

أولاً، تم حساب معامل الثبات وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لحساب الثبات. وعند هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً لحساب الثبات (Hennedy, 1978).⁽¹⁾ ويعرف معامل الثبات:

$$\text{ألفا} = \frac{n}{(n-1)} \left(1 - \frac{\text{مجموع } d^2}{\text{مجموع } x^2} \right)$$

وقد بلغ معامل الثبات للأداة بصورتها الكلية 0.94 - وهذا النتيجة تشير إلى معامل ثبات عالي مناسب.

مقاليا، ومن ثم تم حساب الثبات وفقا لتقنية التجزئة الكلاسيكية، وتطلق هذه التقنية من تقسيم مفردات المقياس إلى نصفين، ومن ثم إجراء قياس معامل الترابط بينهما، وقد أصبحت الفردات إلى مجموعتين إحداهما تتوافق مع الأرقام الفردية والثانية مع الأرقام الزوجية، ومن هذا المنطلق تم حساب معامل الترابط بين بنود النصف الأول والثاني للمقياس حيث بلغ معامل الارتباط 0.86. وهذا لقياس سيبرمان براون، وهذا يمثل ارتباطا عاليا يدل على ثبات الأدلة المستخدمة بدرجة عالية (الترابط بين نصفي المقياس دال في مستوى 0.01 - كما هو مبين في رقم (3)).

جدول رقم (3): يوضح معامل الارتباط بين نصفي المقياس

معامل الارتباط بين نصفي المقياس		
٢	١	الانقسام الأول
		Spearman-Brown
١	٢	الانقسام الثاني
(0.86) =		
(0.01) دالة في مستوى		

عينة البحث

بدأت إجراءات الدراسة في الفصل الدراسي الثاني عام 1424هـ، وتم اختيار عينة البحث وفقا لتقنية العينة بالحصة، وعدد هذه العينة مناسبة جدا لأغراض البحث الحالي، حيث روعي في هذه العينة أن تشمل أغلب الكليات الجامعية (81). ومن أجل ضمان جودة هذه العينة تم تشكيل المجتمع الإحصائي للدراسة تم التأكيد على أهمية حجم العينة حيث بلغت 761 طالبا وبشكل: ومن هذا العدد تم توزيع الأبحاث الإحصائية بآلة

كما ازداد حجم العينة كل الخطأ التجريبي للخطأ، وازدادت قدرتها على تمثيل مجتمع الدراسة.

ويضاف إلى ذلك أن العينة التي نحن بصددتها تتجانس - إلى حد كبير - مع خصائص المجتمع الجامعي للدراسة. حيث بلغ متوسط أعمار أفراد العينة 20.11، والوسط 20 عاما، بينما بلغ التوزيع 19 عاما، وهذه هي تقريبا مواصفات المجتمع الأصلي للعينة. وقد بلغ عدد التكرار 392 طالبا بنسبة 51.6%، وبلغ عدد الطالبات 369 طالبة بنسبة 48.4% انظر الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): توزيع أفراد العينة وفقا للتوزيع الجنسي والكفائي

الكفاية العلمية	عدد	ذكور	إناث	مجموع
علوم ولغويات	نسبة	25.6	24.0	49.6
	عدد	198	198	396
علوم	نسبة	25.6	24.0	49.6
	عدد	198	198	396
هندسية	نسبة	25.6	24.0	49.6
	عدد	198	198	396
طب وميدان	نسبة	25.6	24.0	49.6
	عدد	198	198	396
تربية وآداب وشريعة	نسبة	25.6	24.0	49.6
	عدد	198	198	396
مجموع	نسبة	100	100	200

نتائج الدراسة

مفهوم التعصب وفقاً لأفراد العينة:

اقتضت منهجية البحث وقبل مرحلة توزيع الاستبانة استقراء حدود مفهوم التعصب كما يتجلى في وهي أفراد العينة وهذه

الخطوة المنهجية كانت ضرورية للتأكد من قدرة أفراد العينة على التعامل بمصداقية مع الأسئلة التي تتعلق بمفهوم التعصب؛ إذ لا يمكن أن يدور على نتائج مثل هذه الدراسة ما لم يحدد مفهوم التعصب عند أفراد العينة، والسؤال الذي طرح نفسه في هذا المستوى هو: هل يمي أفراد العينة حقاً دلالة مفهوم التعصب وهل يدركون جوهر هذا المفهوم وأبعاده وخطاباته؟ وهل يقارب تصورهم لهذا المفهوم حدود التصورات العلمية المطروحة؟

من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة واختبار حدودها تم تصميم استبانة أولية تتضمن مجموعة من الأسئلة التي يطلب فيها من الطلاب الجامعيين تعريف التعصب بصورة عامة، ومن ثم تقديم تعريفات للتعصب القبلي والثنائي والديني والسياسي والاجتماعي والقومي وتقديم أمثلة واضحة لكل مفهوم في مفاهيم التعصب المطروحة.

وزعت هذه الاستبانة على ١٢٠ طالباً وطالبة في كلية التربية بجامعة الكويت (ثلاث شعب وكل منها تتضمن ٤٠ طالباً)، والطلاب ينتمون إلى مختلف كليات الجامعة وفقاً لنظام الفروع التي تشتملها جامعة الكويت) وقد تبين بعد تحليل النتائج أن أغلب الطلاب (٩٧٪) منهم قدموا إجابات تدخل في صميم المفهوم العلمي للتعصب؛ فالتعصب في صورته العامة أحكام مسبقة مسببة وغير موضوعية وسلوك متحيز عند جماعات وأمم وشعوب مقابلة، والأمثلة كانت أكثر وضوحاً: التعصب الديني وبأخذ صور الكراهية والسلوك المتحيز بين الطوائف الدينية أو بين الأديان. التعصب العرقي هو منظومة من التصورات المسبقة والسلوكيات المتحيزة التي يمارسها البيض ضد السود، أو ما حدث في البوسنة والهرسك بين عساقين، بين الصرب وغيرهم من المروء مثل البوسنة والهرسك... إلخ. وقد أشهر فيما يتعلق بالتعصب القومي والتعصب الطائفي وغيرهما إلى أمثلة واضحة تدل على أنهم موضوعي لما تعنيه كلمة التعصب بأبعادها المختلفة وتجلياتها المتنوعة. وقد استخلص من هذا التحليل أن الطلاب في الجامعة يدركون جيداً مصطلحين المفهوم ومحدوده، وهم بالتالي يمتلكون القدرة على التجاوب مع مصطلحات الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض. وهذا يمكنه أن يعطي النتائج التي تم التوصل إليها مصداقية كبيرة وموثوقة عالية.

هذه التحدي في نفس التحديات الاجتماعية في الوطن العربي

تضمنت استبانة الدراسة سؤالين مفتوحين يقضي كل منهما بأن يسجل الطالب عددا من التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات العربية من جهة، وهذه التي يواجهها المجتمع الكويتي من جهة أخرى. ينص السؤال الأول: اذكر أهم التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع العربي المعاصر. وينص السؤال الثاني: اذكر أهم التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي المعاصر. وقد تم تحليل هذين السؤالين بعدما تم ترميز الإجابات، حيث تم تصنيفها وثبوتها.

فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المجتمع العربي، فقد حدد الطلاب - أفراد العينة - عدة تحديات رئيسية تواجه المجتمع العربي المعاصر، وهي طبيعة هذه التحديات، يمثل الشباب أن الهوية العربية الإسلامية في خطر، وأن التقليد للغرب والتماهي فيه يضع العرب والمسلمين على شفا حافة خطر، حيث بلغت تكرارات هذا التحدي ٩، ٢٢. وفي ذلك مباشرة غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ١، ٩. من التكرارات. ويلاحظ هنا أن التحدي لم يأخذ حيزا كبيرا من الأهمية، حيث احتل المرتبة الثامنة في سلم التحديات المشار إليها ونسبة ٢٢ كما هو مبين في الجدول رقم (٥). والتي تمثل في التحدي، العنف والإرهاب وغياب الديمقراطية والتخلف العلمي والتكنولوجي.

جدول رقم (٥): التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع العربي المعاصر وفقا للتصنيف الجند

التحديات المحددة	ذكور %	إناث %	مجموع %
١. التقليد الأعمى للغرب وضياع الهوية العربية	٢٤.٧	٢٢.٢	٢٢.٩
٢. غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي	١٩.٨	١٩.١	١٩.٤
٣. تحقيق الوحدة العربية الإسلامية	١٩.٠	١٨.٠	١٨.٤
٤. الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية	١١.٩	٩.٦	١٠.٦
٥. تحقيق السلام العادل في المنطقة	٤.٤	٧.٧	٦.٢
٦. الطلاق والتفكك الأسري	٣.٧	٦.٤	٥.٢
٧. التخلف التكنولوجي والعلمي والاقتصادي	٣.٨	٢.٢	٣.٥
٨. التمسك والتميز والعصرية	٣.٢	٢.٨	٣.٠
تحديات متنوعة أخرى	٩.٤	٩.٨	٩.٦
المجموع	%		
	٨٦٠	١١٤٨	٢٠١٨
تكرارات			

ومن أجل بناء تصور آخر يتكامل مع التصور الأول حول التحديات التي يواجهها المجتمع العربي المعاصر ظلنا من أفراد العينة في سؤال مفتوح آخر لتحديد أربعة من التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي المعاصر بخاصة، وهذا السؤال يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية المعقدة التي يواجهها المجتمع الكويتي وبلغت الفرديات التي أعلنها الطلاب ٢٢٠٩ مفردات، صنفنا في الجدول رقم (٦) وفقاً لمعيار النسب المئوية.

جدول رقم (٦): التحديات الاجتماعية في المجتمع الكويتي وفقاً لتغير الجنس

	ذكور	إناث	مجموع
١	٢٠,٧	٢١,٩	٤٢٠,٩
٢	١٩,٥	٢١,٧	٤١٨,٠
٣	١٧,٠	٢١,٠	٣٨٠,١
٤	١١,٧	٢٨,٥	٤٠,٨
٥	٢١,١	٢٧,٥	٤٨,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	٢٢٠٩

ويُضح من الجدول رقم (٦) إحصاء الطلاب بالمشكلات والتحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي والتحدي بصورة عامة: فالأدبيات الاجتماعية تؤكد وبصورة واضحة على عمق العلاقة الناجمة من التذخ والإسراف وحب المظاهر، حيث تمثل هذا التحدي صدارة التحديات، ثم تلاه تحدي التمسك الذي يهدد الخطوط المخاطر التي تهدد الوجود العربي والإسلامي، وهي المرتبة الثالثة جاء خطر الوساطة والرشوة المحسوبة التي تتعرض الوجود العربي الاجتماعي، وبصورة عامة يمكن القول بأن الصورة التي قدمها الطلاب للواقع الاجتماعي تقنوب إلى حد كبير من الصورة التي تقدمها التصورات السوسيولوجية في المنطقة العربية.

التحدي في الوطن العربي

هل يعاني المجتمع العربي من التمسك وما سلم أولويات التمسك في هذا المجتمع؟ وما الشكل التمسكي الأكثر حضوراً في المجتمع العربي؟ هذه هي الأسئلة التي يمكن الإجابة عنها في هذه المساحة من الدراسة وفقاً لرأي الطلاب أفراد العينة، ومن أجل هذه الغاية صمم الجدول رقم (٧) لتقديم رؤية متنافسة وفقاً لمسلم تتعدد فيه أولويات الإجابات من خلال لراء الطلاب في هذا المجال.

جدول رقم (٧): هل يعاني المجتمع العربي مظالم التمييز العنصرية؟
إجابات الطلاب أفراد العينة

تسلسل الأولوية	عبارات المقاييس	نعم كثيرا	نعم قليلا	لا أبدا	مجموع	مع - موافقة متوسطة التقاط	الوزنية
١	تمييز طائفي	٪١٦,٩٠	٪١٤,٥٠	٪٨,٥٠	١٠٠	٩١,٤	١,٨١١
٢	تمييز ديني	٪١٦,٦٠	٪١٨,١٠	٪٥,٣٠	١٠٠	٩١,٧	١,٨٤٦
٣	تمييز إقليمي	٪١٥,٨٠	٪١٥,٨٠	٪٨,١٠	١٠٠	٩١,٦	١,٧٩٨
٤	تمييز قبلي	٪١١,٨٠	٪١٦,٨٠	٪١٦,٤٠	١٠٠	٨٨,٦	١,٦٨٥
٥	تمييز عائلي	٪٣٧,٨٠	٪٥١,٩٠	٪١٠,٣٠	١٠٠	٨٩,٧	١,٦١٨

* حيث التقاطت الوزن وفقا للمقياس ليكرت، حيث أعطيت إجابة نعم كثيرا، ثلاث نقاط، وأعطيت إجابة نعم قليلا، نقطتين، بينما أعطيت إجابة لا، نقطة واحدة وخيبت المجموع، ومن ثم حسبت التوزيعات على هذا الأسس.

ARCHIVE

يقدم الجدول رقم (٧) فترات واضحة يذاتها عن رأي الطلاب في أشكال التمييز العربي فأفراد العينة يؤكدون بصورة كبيرة حضور التمييز بأنواعه المختلفة في الوطن العربي، حيث تراوحت نسبة الموافقة (موافق + موافق جدا) بين ٪٩١,٧ فيما يتعلق بالتمييز الديني، و ٪٨٨,٦ فيما يتعلق بالتمييز القبلي. وقد تم تصنيف العبارات وفقا لتسلسل أهمية النسبة الثبوتية في عمود (موافق كثيرا). وضمن هذه الصيغة يمكن القول بأن صيغة التمييز الطائفي تأخذ قمة الهرم من بين صيغ التمييز الأخرى. ويأتي التمييز الديني في المرتبة الثانية، ثم التمييز الإقليمي في المرتبة الثالثة، والتمييز القبلي والعائلي في المرتبتين الأخيرتين.

التمييز في المجتمع اليمني

على غرار السؤال الذي طرح في مستوى الوطن العربي طلب من أفراد العينة الإجابة عن السؤال الذي يتعين عليهم من خلاله تحديد مدى حضور التمييز بأشكاله المختلفة في المجتمع الكويتي. وقد صُنفت هذه المعطيات في الجدول رقم (٨)، الذي يتضمن سلما متدرجا يأخذ فيه كل شكل تمييزي أهميته وفقا لرأي أفراد العينة.

جدول رقم (٨): هل يعاني المجتمع الكويتي مظاهر التمييز العنصري؟

[إجابات العنصر: أفراد العينة]

تسلسل الأولوية	عبارات المقاييس	نعم كثيرا	نعم قليلا	لا أبدا	مجموع صح	الوافقة متوسطة
					%	%
١	تمييز قبلاني	272,٩٠	22٠,٧٠	28,٤٠	١٠٠	٩١,٦
٢	تمييز عائلي	21٥,٣٠	212,٩٠	2١٠,٧٠	١٠٠	8٩,٢
٣	تمييز طائفي	211,٩٠	21١,٩٠	2١٣,٣٠	١٠٠	8٦,8
٤	تمييز ديني	22٩,٤٠	2٥8,٢٠	21٢,٥٠	١٠٠	8٧,٦
٥	تمييز ضد الوافدين	2٩٩,١٠	2٥٠,١٠	22٠,٣٠	١٠٠	7٩,٢

* حسب النقاط الزمنية وفقا للمقاييس المذكورة، حيث أعطيت إجابة «نعم كثيرا» ثلاث نقاط، وأعطيت إجابة «نعم قليلا» نقطة واحدة، وأعطيت إجابة «لا» نقطة واحدة، وأعطيت الإجابة «نعم كثيرا» خمس نقاط. على هذا الأساس.

يبين الجدول رقم (٨) (وعلى خلاف ما لاحظناه في مستوى المجتمعات العربية) أن التمييز القبلي يلقى مكانة الصدارة بين أشكال التمييز الأخرى (٩١.٦٪)، وفي الترتيب الثانية يأتي التمييز العائلي (٨٩.٢٪)، ثم التمييز الطائفي (٨٦.٨٪)، وعلى التوالي التمييز الديني (٨٧.٦٪)، ثم التمييز ضد الوافدين (٧٩.٢٪).

الافتقار إلى أشكال التمييز في الكويت والوطن العربي:

من أجل المقارنة بين صيغ التمييز ومكانة كل صيغة في سلم إجابات أفراد العينة بين الكويت والوطن العربي، بُني الجدول المقارن رقم (٩) الذي يوضح هذه الصورة.

جدول رقم (٩): سلم مقارنة بين أولويات التمييز في الكويت والوطن العربي

سلم التمييز في الكويت			سلم التمييز في الوطن العربي		
تسلسل	عبارات المقاييس	نقاط متوسطة وزنية	تسلسل	عبارات المقاييس	نقاط متوسطة وزنية
١	تمييز قبلي	١١٢٦	١	تمييز ديني	١٢١8
٢	تمييز عائلي	٩٥٢	٢	تمييز طائفي	١٢٩١
٣	تمييز طائفي	8٢٠	٣	تمييز قبلي	١٢81
٤	تمييز ديني	8٢1	٤	تمييز قبلاني	١٢٠٢
٥	تمييز ضد الوافدين	٦٣1	٥	تمييز عائلي	١١٥٥

* حسب النقاط الزمنية وفقا للمقاييس المذكورة، حيث أعطيت إجابة «نعم كثيرا» ثلاث نقاط، وأعطيت إجابة «نعم قليلا» نقطة واحدة، وأعطيت الإجابة «لا» نقطة واحدة، وأعطيت الإجابة «نعم كثيرا» خمس نقاط. على هذا الأساس.

يوضح المقارنة بين إجابات أفراد العينة في مستوى المجتمع الكويتي والوطن العربي وجود تباين كبير بين سلمي التعصب في كل من الكويت والوطن العربي، فالجدول رقم (٩) يبين صورة مقبولة للمسلم بين المستويين: ففي الوقت الذي يحتل فيه كل من التعصب القبلي والتعصب العائلي المرتبتين الأولى والثانية في السلم الكويتي تأخذ هاتان المرتبتان من التعصب المرتبتين الأخيرتين في السلم العربي. وفي الوقت الذي يأخذ فيه كل من التعصب الطائفي والعنصري المرتبتين الأولى والثانية في السلم العربي تأخذ هاتان المرتبتان إلى الأخيرتين في السلم الكويتي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أفراد العينة يشهدون على الحضور التعصبي في الوطن العربي بدرجة أكبر منها في المجتمع الكويتي، وتتضح هذه الحقيقة عندما نقارن بين المتوسطات الوزنية التي نالها كل شكل من أشكال التعصب في الكويت وفي الوطن العربي. ومن أجل تحديد الفروق للملاحظة من حيث الشدة، لا من حيث الترتيب، يبي الجدول رقم (١٠) الذي يوضح أبعاد هذه القضية.

جدول رقم (١٠)، سلم الوفيات التعصب في الكويت والوطن العربي

تسلسل	عبارات المقاييس	عدد المقاييس	نقاط وزنية	متوسط النقاط الوزنية
١	تعصب ديني (مجتمع عربي)	٧١٤	٧٣٩	١,٨٤٦
٢	تعصب طائفي (مجتمع عربي)	٧١٢	١٢٩١	١,٨١١
٣	تعصب إقليمي (مجتمع عربي)	٧١٤	١٢٨٤	١,٧٩٨
٤	تعصب قبلي (مجتمع عربي)	٧١٤	١٢٠٢	١,٦٨٥
٥	تعصب عائلي (مجتمع عربي)	٧١٤	١١٥٥	١,٦١٨
٦	تعصب قبلي (كويت)	٧١٤	١١٢٦	١,٥٧٧
٧	تعصب عائلي (كويت)	٧١٤	٩٥٢	١,٢٣٥
٨	تعصب طائفي (كويت)	٧١٤	٩٢٠	١,٢٠٢
٩	تعصب ديني (كويت)	٧١٤	٨٢٤	١,١٥٤
١٠	تعصب ضد الوافدين (كويت)	٧١٤	٦٢٤	٠,٨٧٨
	مجموع	٧١٣٦	١٠٧٠٨	١,٥٠٠

يبين الجدول رقم (١٠) أن التعصب في الوطن العربي يأخذ مداه وحدوده العليا بالمقارنة مع التعصب في الكويت حيث أخذت أشكال التعصب في الكويت تسجل حضورها في نهاية السلم في الجدول رقم (١٠). ومن أجل قياس الفروق بين حضور التعصب في الكويت والوطن العربي قمنا ومن خلال الجدول بحساب النقاط الوزنية التي أعطيت للتعصب (كل الأشكال معاً) في

المستوى الكويتي وهي مستوى الوطن العربي. إذ تم حساب 77.51 نقطة وزنية للتنميب في الوطن العربي بنسبة 7.58 من مجموع النقاط الوزنية الحاصلة مقابل 11.57 نقطة وزنية في مستوى المجتمع الكويتي. بنسبة 11.6٪ من مجموع النقاط الوزنية. وهذا يعني أن إجابات الطلاب تتم عن حضور كبير للتنميب في مستوى الوطن العربي 7.58. وتقر بالتنميب أقل أهمية وخطورة في الكويت بنسبة 11.6٪.

تأثير متغير الجنس في مواقف الطلاب من التنميب في الكويت

يمتلك رأي الطلاب في التنميب ومدى خطورة في الحياة الاجتماعية تأثير عدد من المتغيرات التربوية والاجتماعية التي تكون الآراء والاتجاهات، وهذا يعني أن وعي الأفراد بقضايا التنميب وإشكاليته مرهون بعدة عوامل مؤثرة ولا سيما التجارب الحياتية الاجتماعية الخاصة للأفراد، ومستوى تعليمهم، والبيئة التي يعيشون فيها، ومصادر المعلومات والأجواء العامة التي تحيط بهم. وقد شكل التأثير الذي تمارسه عوامل الجنس، والمستويات التعليمية، والمحافظة، ومستوى تعليم الأب، والاختصاص الجامعي، في تصورات الطلاب الخاصة بالتنميب محور تساؤلات منهجية تبنت في أسئلة البحث وفرضياته.

ومن أجل اختبار تأثير متغير الجنس ومدى تأثيره في آراء أفراد العينة، فيما يخص التنميب في الكويت، تم بناء الجدول رقم (11)، الذي يشتمل على نتائج تحليل التباين البسيط، ANOVA لآراء أفراد العينة في التنميب. وتبين خطورة هذا التأثير جنس أفراد العينة.

جدول رقم (11): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى حضور التنميب في المجتمع الكويتي، وفقاً لمتغير الجنس في الكويت

مستوى الدلالة	Sig.	F قيمة	متوسط التباين	د. حرية	مجموع الترميمات	بين المجموعات	داخل المجموعات	تنميب ذهني
غير والة	0.025	0.101	0.158	1	0.158	بين المجموعات	371.706	داخل المجموعات
			0.791	702		بين المجموعات	1.015	داخل المجموعات
	0.084	2.943	1.015	1	1.015	بين المجموعات	227.712	داخل المجموعات
			0.719	708		بين المجموعات	0.215	داخل المجموعات
	0.001	0.118	0.215	1	0.215	بين المجموعات	328.712	داخل المجموعات
			0.281	702		بين المجموعات	0.229	داخل المجموعات
تنميب ضد الواقعيين	0.109	0.382	0.229	1	0.229	بين المجموعات	250.337	داخل المجموعات
			0.198	702		بين المجموعات	2.887	داخل المجموعات
	0.001	5.89	2.887	1	2.887	بين المجموعات	209.726	داخل المجموعات
تنميب عائلي			0.139	709		بين المجموعات		داخل المجموعات

يوضح من الجدول رقم (١١) أن متغير الجنس لا يؤثر في تباين إجابات أفراد العينة في مدى انتشار ظواهر التعصب في المجتمع الكويتي، وهذا يعني أن الفروق الملحوظة بين إجابات الضمنين غير جوهرية، ونعود إلى مجرد المصادفة لتنتج تحليل التباين دون الحد المطلوب للدلالة الإحصائية كما هو مبين في الجدول رقم (١١).

وهذه النتائج تسجل نفسها في مستوى إجابات الطلاب المتعلقة بالجماعات العربية، ثم نلاحظ أي فروق إحصائية دالة كما بين الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢): تحليل التباين لأراء أفراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمع العربي وفقاً لمتغير الجنس

Sign.	F قيمة	متوسط التباين	د. حرية	مجموع التباينات	بين المجموعات	داخل المجموعات	تعصب ديني
٠,٥٦٤	٠,٢٢٢	٠,١١٦	١	٠,١١٦	٢١٢,٩١٢	٢١٢,٩١٢	داخل المجموعات
٠,٩٤	٠,٠٠٦	٢,٥٠٠ E-٠٢	٦٩٩	٢,٥٠٠ E-٠٢	٢٠٧,٧	٢٠٧,٧	بين المجموعات
		٠,١١٦	٦٩٧				داخل المجموعات
٠,٥٦٤	٠,٢٢٢	٢,٩٧٦ E-٠٢	١	٢,٩٧٦ E-٠٢	٢٦٩,٣٩	٢٦٩,٣٩	بين المجموعات
		٠,٩٦٣	٦٩٥				داخل المجموعات
٠,٥٢٧	٠,٠١٤	١,٩٥٢ E-٠٢	١	١,٩٥٢ E-٠٢	٢٨٤,٣٠٩	٢٨٤,٣٠٩	بين المجموعات
		٠,١٠٧	٦٩٩				داخل المجموعات
٠,٠٧	٣,٢٩٩	٠,٩٩٤	١	٠,٩٩٤			بين المجموعات
		٠,٢٠٢	٦٩٧				داخل المجموعات

تأثير متغير السنوات الجامعية

ومن أجل اختبار تأثير متغير السنوات الجامعية ومدى تأثيره في آراء أفراد العينة، فيما يخص التعصب في الكويت، تم بناء الجدول رقم (١٣)، الذي يشتمل على نتائج تحليل التباين البسيط ANOVA لأراء أفراد العينة في التعصب، ومدى حضوره وفقاً لمتغير جنس أفراد العينة.

جدول رقم (13): تحليل التباين لأراء أفراد العينة في مدى انتشار التعصب في المجتمع الكويتي وفقاً لتغير السنة الجامعية

مجموع التباينات	د. حرية متوسط التباين	F قيمة	Sig.
٥,٥٢٧	٢	١,٤١٢	.٠٠٣
	٢٠٠	٠,٢٨٥	
٩,٦٢٦	٢	٢,٢٢٥	.٠٠١
	٢٠٥	٠,٢٢٨	
١٠,٧٠١	٢	٢,٥٦٧	.٠٠١
	٢٠١	٠,١٦٦	
٧,٦٦٦	٢	٢,٥٥٥	.٠٠١
	٢٠١	٠,١٨٩	
١,٢٢٩	٢	٠,١١٣	.٠٣٩١
	٢٠٢	٠,١١٢	

** دلالة في مستوى ٠,٠١ دلالة في مستوى ٠,٠٥

بين الجدول رقم (١٢) أن تأثير متغير السنة الجامعية كبير وجوهري ودال في مختلف صيغ وتحليلات التعصب الذي يعلنه أفراد العينة. وينص من خلال نتائج تحليل التباين أن الفروق بين آراء الطلاب أفراد العينة جوهرياً في مستوى ٠,٠١ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف تفسر هذا الاختلاف وما اتجاه التباين بين آراء أفراد العينة في هذا المستوى؟ ومن أجل الإجابة تم بناء الجدول رقم (١٣) الذي يبين معالم هذا الاختلاف وفقاً للمتوسطات متغير السنة الجامعية كل على حدة.

جدول رقم (14): متوسطات إجابات أفراد العينة حول انتشار التعصب في المجتمع الكويتي حسب متغير السنة الجامعية

متوسط الإجابات	عدد المستجيبين	السنة الجامعية	
1.88	128	السنة الأولى	تعصب ديني
1.97	228	السنة الثانية	
1.98	200	السنة الثالثة	
1.97	118	السنة الرابعة	تعصب قبلي
1.97	129	السنة الأولى	
1.88	221	السنة الثانية	
1.79	200	السنة الثالثة	
1.79	119	السنة الرابعة	تعصب طائفي
1.78	128	السنة الأولى	
1.88	220	السنة الثانية	
1.88	149	السنة الثالثة	تعصب ضد الآخرين
1.11	128	السنة الأولى	
1.71	228	السنة الثانية	
1.09	200	السنة الثالثة	تعصب عرقي
1.11	128	السنة الأولى	

يتضح من الجدول رقم (14) أن التصور الإحصائي الذي اكتمل تحليل التباين في الجدول رقم (12) يعود إلى متوسطات أكبر لطلاب السنتين الأولى والثانية بالقياس إلى السنتين الرابعة والثالثة. ويلاحظ أيضاً أن متوسطات الإجابة تنخفض تدريجياً انطلاقاً من السنة الأولى حتى الرابعة، والعكس صحيح. وهذا يعني أن طلاب السنوات الأولى يمتدحون بانتشار ظاهرة التعصب وحضورها في المجتمع بدرجة أكبر من طلاب السنوات الأخيرة.

هذه النتيجة غالبة هي الأهمية وتحمل دلالات شتى منها:

- 1- يعمل التعليم الجامعي على إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي عند الطلاب وفقاً لمعايير جديدة أكثر نقاشاً وأكثر اعتماداً، وربما أكثر موضوعية، فالطالب يكتشف هذه المبادئ التي يعملها من بينه حول الحظيرة الاجتماعية ومظاهرها المتنوعة.
- 2- يؤكد الوسط الجامعي وتفاعلاته المختلفة على قيم جديدة تتصل بالعلم والتسامح ورفض التعصب والتحرر من الانطباعات السلبية حول الكون والحب.
- 3- تؤكد التجربة الجامعية للطلاب ويعصورة متنامية عبر الزمن، وعما يتأسس على قيم تتفاعل والتبادل والتعاطف والتواصل مع الآخر. وهذه التجربة تنفخ من غواء النظرة الاجتماعية السائدة في الأوساط الاجتماعية المحدودة مثل الأسرة والحي ومنطقة السكن.

التحليل العاملي والنتائج

وعلى خلاف المستوى المحلي، يبين الجدول رقم (١٥) غياب الفروق الإحصائية بين إجابات الطلاب وفقاً للتغير السنويات الجامعية، وهذا يعني أن مواقف الطلاب من انتشار التمصب في الوطن العربي متجانس رغم متغير السنويات الجامعية.

جدول رقم (١٥): تحليل التباين لأراء أفراد العينة في مدى حضور التمصب في المجتمعات العربية وفقاً للتغير السنويات الجامعية

مجموع المربعات	د. حرية متوسط التباين	F قيمة	Sign
٠,٩٤٩	٣	٠,٣١٦	٠,٤٢٨
٢٤٢,٩٠٨	٦٩٦	٠,٣١٩	٠,٩٠٦
١,٧٤٥	٣	٠,٥٨٢	٠,٣٦٧
٣٠٥,٨٦٥	٦٩٦	٠,٣١١	١,٢٢
٠,٩٩	٣	٠,٢٢	٠,٧٩٥
٦٦٨,١٧٧	٦٩٦	٠,٩٦٦	٠,٢٤٢
١,٢٤٩	٣	٠,٤١٦	٠,٥٨١
٣٤٢,٩٨٩	٦٩٦	٠,٤٠٦	١,٠٢٥
١,٤٩٩	٣	٠,٤٥٦	٠,٦٧٢
٣١١,٣٣٦	٦٩٦	٠,٣٠٤	٠,٥١٢

- تأثير الاختصاصات الدراسية

هل يؤثر الاختصاص الجامعي للطلاب - جوهرياً - في تبين أراء الطلبة حول مدى انتشار التمصب في المجتمع؟ من أجل تقديم تصور واضح حول هذه القضية تم بناء الجدول رقم (١٦)، الذي يتضمن نتائج تحليل التباين لإجابات الطلاب وأراءهم وفقاً لتغير الاختصاص الجامعي.

جدول رقم (١٦): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى انتشار التنصّب في المجتمع الكويتي وفقاً لتغير الاختصاص الجامعي

Sign.	F قيمة	د. حرية	متوسط التباين	مجموع المربعات		
**	٢.٤١٥	١	١,٢١٦	٥,٢٦٢	بين المجموعات	تنصّب مهني
		٧٠٠	٠,٢٨٥	٢٦٩,٦٥	داخل المجموعات	
		٧٠١		٢٧٤,٩١	مجموع	
**	٩,٩٤	١	٢,٢٥١	٩,٤٠٥	بين المجموعات	تنصّب فني
		٧٠٥	٠,٢٢٩	٢٢٨,٨٥	داخل المجموعات	
		٧٠٦		٢٣٨,٢٥	مجموع	
*	٢,٨٤٤	١	١,٢٥٢	٥,٤١٢	بين المجموعات	تنصّب عالقي
		٧٠٦	٠,٢٧٦	٢٢٢,٥٦	داخل المجموعات	
		٧٠٥		٢٢٨,٩٢	مجموع	
**	٥,٠١٢	١	٢,٤٢٩	٩,٧٥٤	بين المجموعات	تنصّب عند الوافدين
		٧٠٦	٠,٢٨٦	٢١٩,٠٩	داخل المجموعات	
		٧٠٥		٢٤٠,٢٦	مجموع	
٠,٢٨١	١,٢٦٩	١	٠,٥٥٩	٢,٢٢٨	بين المجموعات	تنصّب عالقي
		٧٠٢	٠,٤٤١	٢٠٩,٩٨	داخل المجموعات	
		٧٠٧		٢١٢,٢٦	مجموع	

**دالة في مستوى ٠,٠١ *دالة في مستوى ٠,٠٥

يُستخرج من الجدول رقم (١٦) أن آراء الطلاب - أفراد العينة - متباينة جوهرياً وفقاً لتغير اختصاصاتهم العلمية باستثناء دالة التنصّب العالقي، حيث تغلب هذه الفروق الجوهرية. وهذا يعني أن الفرق بين إجابات الطلاب في هذا المستوى دال إحصائياً كما بين الجدول رقم (١٦). وبعبارة أخرى يتضح أن متغير الاختصاص الجامعي للطلاب يؤثر في تحديد طبيعة نظره لدى انتشار التنصّب في المجتمع. فالطلاب يكون رأياً حول هذه القضية وفقاً للدرج الجامعي الذي يدرس فيه.

وهنا يجب علينا أن نحدد اتجاه وطبيعة هذا التباين بين أفراد العينة في هذا المستوى. ومن أجل هذه الغاية أيضاً تم بناء الجدول رقم (١٧)، الذي يتضمن متوسطات الإجابات وفقاً لتغير الاختصاص الجامعي.

جدول رقم (١٧): متوسطات إجابات أفراد العينة حول انتشار التعصب في المجتمع الكويتي، حسب متغير التخصص الجامعي.

الانتماءات الجامعي	عدد المستجيبين	متوسط الإجابة
تربية وآداب وشريعة	٦٤٢	١,٩٤
علوم	٦٧١	١,٨٩
هندسة	١١٧	١,٧٥
حقوق وإدارة أعمال	٦٥	١,٧٢
طب صيدلة	٦٧	١,٦٦
علوم	١٧٥	١,٦١
حقوق وإدارة أعمال	٦١	١,٤٧
هندسة	١١٥	١,٣٨
تربية وآداب وشريعة	٦٤١	١,٣٣
طب صيدلة	٦٧	١,٢٣
تربية وآداب وشريعة	٦٤٠	١,٧٥
علوم	١٧٥	١,٧٥
هندسة	١١٥	١,٥٥
حقوق وإدارة أعمال	٦١	١,٥٥
طب صيدلة	٦١	١,٥٥
تربية وآداب وشريعة	٦٤٢	١,٢٢
علوم	١٧١	١,١٥
حقوق وإدارة أعمال	٦١	١,١٥
هندسة	١١٧	١,١٧
طب صيدلة	٦٧	١,١٥

يبين الجدول حقيقتين في متغير الأهمية، وهما أن طلاب كلية الطب والصيدلة يأخذون المتوسطات الدنيا، هذا من جهة، ويقابل هذا أن طلاب كلية الآداب والشريعة والتربية يأخذون فيلبا المتوسطات العليا، وهذا يعني أن طلاب الكليات الإنسانية (تربية، شريعة، آداب) يعتقدون وبدرجة أكبر من الطلاب في المجالات العلمية بانتشار التعصب وحضوره في المجتمع الكويتي. وعلى خلاف ذلك يعتقد طلاب الكليات العلمية ولا سيما طلاب الطب والصيدلة بانتشار أقل للتعصب من زملائهم في الكليات الأخرى. وبعبارة أخرى توجد عند طلاب الكليات النظرية انطباعات أشد من انطباعات زملائهم في الكليات العلمية بحضور التعصب وانتشاره في المجتمع الكويتي. ويمكن الافتراض بأن هذا الظاهر يعود إلى المحتوى العلمي والتألفات التي تتم أثناء المحاضرات في الكليات النظرية، حيث تتم مناقشة مثل هذه القضايا

الإلتزامية على سبيل البحث. وقد يعود ذلك أيضاً إلى خصائص اجتماعية تفرضها الإلتزامات الاجتماعية للطلاب. فطلاب العلوم التطبيقية (هندسة وطب وصيدلة) يتحدرون غالباً من أصول اجتماعية متميزة ثقافياً وميسورة اقتصادياً.

وهذه النتيجة يصعب تفسيرها في هذا المستوى. وذلك بسبب تدخل متغيرات أخرى لا يمكن عزلها في هذا المستوى. مثل الأصل الاجتماعي للطلاب في هذه الاختصاصات. والالتقاء الإداري وغير ذلك. ويرجع في هذا المستوى القول بأن الاختصاصات العلمية التي تؤسس لتوجهات إنسانية مثل الطب والصيدلة تؤثر لمصلحة رؤية متفائلة للحياة الاجتماعية لتكفل بالحب والتسامح وتجاوز الاختلافات الطائفية والعشائرية والدينية. وعلى خلاف ذلك، فإن بعض الاختصاصات مثل الشريعة والتربية والأداب قد تعطي رؤية سلبية للحياة. وتبرز الطبعات أقل تمازجاً حول الوجود الاجتماعي. وهذه الرؤية وهذا التفسير يفسحان في المجال لتفسيرات أخرى أكثر أهمية.

وفي المستوى العربي بين الجدول رقم (١٨) تأثير متغير الاختصاص الجامعي في جانب واحد، التعصب ضد الوافدين. وفيما عدا هذا تتضح حيادية الاختصاص الجامعي وعدم دخله بوصفه متغيراً مؤثراً في إعجابات الطلاب.

جدول رقم (١٨): تحليل التباين لأزاء أفراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمع العربي وفقاً لمتغير الاختصاص الجامعي

Sig.	قيمة F	د. حرية متوسط التباين		مجموع الحركات		
					بين المجموعات	داخل المجموعات
٠,٧٥٢	٠,١٩٨	٠,١٦٧	1	٠,٦٦٩	بين المجموعات	تعصب ديني
		٠,٢٥	٦٩٦	٢١٢,٢٦	داخل المجموعات	
٠,١٥٨	١,٦٥٧	٠,٧٢٨	1	٢,٩١	بين المجموعات	تعصب قبلي
		٠,٢٢٩	٦٩٦	٢٠٤,٧٩٢	داخل المجموعات	
٠,٦٧٨	٠,٥٧٩	٠,٥٥٨	1	٢,٢٢٢	بين المجموعات	تعصب طائفي
		٠,٩٦٤	٦٩٦	٦٦٧,١٠٢	داخل المجموعات	
٠,٠٢	٢,٩٢٢	1,١٧٨	1	1,٧١1	بين المجموعات	تعصب ضد الوافدين
		٠,1٠٢	٦٩٦	٢٧٩,٦١٥	داخل المجموعات	
٠,١٨٢	1,٥٦٥	٠,1٧٤	1	١,٨٩٥	بين المجموعات	تعصب عرقي
		٠,٢٠٢	٦٩٦	٦٦٠,٠١٤	داخل المجموعات	

ومن أجل تحديد اتجاه الفروق الاحصائية الدالة، المشار إليها في مستوى التعصب ضد الوافدين ثم بناء الجدول رقم (١٩).

[illegible]

جدول رقم (١٩): متوسطات اجابات افراد العينة حول انتشار التعصب إزاء الوافدين في المجتمع الكويتي حسب منظر الاختصاص الجامعي

الاحتصاص التخصصي	عدد المتطوعين	مجموع الإجابات
هندسة	138	7.4
طب بيطرية	97	4.5%
تربية وإنتاج وشرعية	745	7.36
عقود وإدارة أعمال	51	7.38
علوم	187	7.56

ويتضح من الجدول رقم (١٩) أن طلبة الكليات العلمية ينقسمون بدرجة أكبر بمدى انتشار التمتع بحدائقهم.

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

ومن أجل اختيار التأثير منطوق المحافظة أو المنطقة الإدارية التي ينتمي إليها أفراد العينة ومدى تأثيره في آراء أفراد العينة، فبحسب الخصائص التي تتميز بها العينة (N= 30)، الذي يشتمل على نتائج تحليل التباين البسيط ANOVA لآراء أفراد العينة في التصيب ومدى حضوره وهذا لتأثير خصائص أفراد العينة.

جدول رقم (٢٠)، تحليل التباين لأراء أفراد العينة في مدى انتشار التعصب في المجتمع الكويتي وفقا لتغير المحافظة

Slg.	عدد F	الدرجات			
		0-99%	1	0-99%	بين المجموعات
0-100	1,000	0-99%	100	0-99%	داخل المجموعات
			100%	0-99%	مجموع
		0-99%	0	0-99%	بين المجموعات
0-1	1,000	0-99%	100	0-99%	داخل المجموعات
			100%	0-99%	مجموع
		0-99%	0	0-99%	بين المجموعات
0-100	0-99%	0-99%	100%	0-99%	داخل المجموعات
			100%	0-99%	مجموع
		0-99%	0	0-99%	بين المجموعات
0-100	1,000	0-99%	100%	0-99%	داخل المجموعات
			100%	0-99%	مجموع
		0-99%	0	0-99%	بين المجموعات
0-100	1,000	0-99%	100%	0-99%	داخل المجموعات
			100%	0-99%	مجموع

^aوالدة طير مستوي - 0 ، ^bوالدة طير مستوي - 1

والله في شئو

يبين الجدول رقم (٢٠) أن أفراد العينة لا يختلفون كثيراً في هذا المستوى، فالفروق الملحوظة ليست ذات أهمية، وهي غير دالة إحصائياً باستثناء قضية التمتع بإزاء المواطنين حيث أظهرت النتائج فروقا إحصائية دالة هي مستوى ٠,٠٥. ومن أجل تحديد طبيعة هذه الفروق بين الجدول رقم (٢١)، الذي يوضح اتجاه الفروق فيما يتعلق بالتمتع، ضد المواطنين.

جدول رقم (٢١): متوسطات إجابات أفراد العينة حول انتشار التمتع بإزاء المواطنين في المجتمع الكويتي حسب متغير المحافظة

المحافظة	عدد	المتوسطات
البحر	٢١	٢,٢٦
الأحادي	١٦	٢,٢٢
المرادية	١٤	٢,١٢
شمال	٢٢	٢,٠٤
الكويت (العاصمة)	١٦٦	٢

يوضح كبير بين الجدول رقم (٢١) اتجاه الفروق الإحصائية بين الطلاب وهذا المتغير المحافظة، فالمحافظات تدرج وهذا التوزيعات التطبيقية من أقصى البداية إلى أقصى المدينة. وهذا يعني أن الطلاب الذين يعيشون في المحافظات التطبيقية قد حبروا بدرجة أكبر من زملائهم في المحافظات الأكثر تديناً (نسبة إلى المدينة) حالات تمتع ضد المواطنين، وهذا يمكن الإشارة إلى أن شروط وجود المواطنين في المحافظات التطبيقية قد تكون أكثر صعوبة واجباتاً من المدينة، ولا سيما في العاصمة، وغيرها.

ومن أجل تحديد طبيعة تأثير هذا العامل في المستوى العربي (البناء، الجدول (٢٢)، الذي يتضمن نتائج تحليل التباين للفروق بين إجابات الطلاب وهذا لتغير المحافظات.

جدول رقم (٢٢): تحليل التباين لأراء أفراد العينة في مدى حضور التمتع في المجتمع العربي وهذا لتغير المحافظات

مجموع التكرارات	د. حرية متوسط التباين	F قيمة	Sig.
بين المجموعات	٠,٩٥٢	٠,٢٢٨	٠,٦٠٢
داخل المجموعات	٢٣٢,٢٩٩	٠,٢١٨	٠,٦٨٤
بين المجموعات	٣,٤٧١	٠,٨٦٨	٠,٠٩٧
داخل المجموعات	٢٩٨,٩٧٦	٠,٤٤	١,٩٧٢
بين المجموعات	٤,٢٣٦	١,٠٨٢	٠,٢٤٦
داخل المجموعات	٦٥٦,٢٨٨	٠,٩٦٨	١,١١٢
بين المجموعات	٠,٧٦٢	٠,١٨٧	٠,٧٥٩
داخل المجموعات	٢٧١,٨٠٢	٠,٢٩٩	٠,٤٦٩
بين المجموعات	١,٥١٢	٠,٣٧٨	٠,٩٨٢
داخل المجموعات	٢٠٢,٧٥	٠,٢٩٩	١,٢٦٦

التحليل التبايني والتباين

ويوضح من الجدول رقم (٢٢) غياب الفروق الدالة إحصائياً في هذا المستوى فإجابات الطلاب متجانسة، وهذا يعني أن الفروق الملحوظة في هذا المستوى ليست جوهرية، وإنما هي فروق تعود إلى مجرد المصادفة الخالصة.

تأثير مستوى تعليم الأب

تبين النتائج التي يستعرضها الجدول رقم (٢٣) أن مستوى تعليم الأب لا يلعب أي دور في تحديد اتجاه وآراء الطلاب نحو التعصب ودرجة انتشاره في المجتمع، حيث يتضح من الجدول رقم (٢٣) غياب الفروق الإحصائية الدالة بين أفراد العينة في هذا المستوى.

جدول رقم (٢٣): تحليل التباين لإجابات أفراد العينة وفقاً لتأثير مستوى تعليم الأب

Sig.	قيمة F	حرية متوسط التباين	مجموع الدرجات	مجموع		
٠,٥٢	٠,٨٦٥	٠,٢٢٢	٦	٩,٩٩٤	بين المجموعات	تعصب ديني
		٠,٢٨٤	٦٨٢	٢٦٢,١٢٤	داخل المجموعات	
٠,٩١٥	١,٧١٢	٠,٥٨٩	٦	٣,٥٢٢	بين المجموعات	تعصب قبلي
		٠,٢٤١	٦٨٩	٢٦١,٤١٥	داخل المجموعات	
٠,٩٢٤	١,٧٢٨	٠,٥٨٩	٦	٤,٦٩١	بين المجموعات	تعصب طائفي
		٠,١٢٧	٦٨٤	٢٦٦,٢١٢	داخل المجموعات	
٠,٣٢٦	١,١٥٩	٠,٥٧٩	٦	٢,١٢٦	بين المجموعات	تعصب ضد الآخرين
		٠,٠	٦٨٤	٢٤١,٧٢	داخل المجموعات	
٠,٣	١,٢٠٧	٠,٥٢٩	٦	٣,١٨٦	بين المجموعات	تعصب عرقي
		٠,٤٤	٦٨٦	٢٠١,٦٩٢	داخل المجموعات	

**دالة في مستوى ٠,٠١ *دالة في مستوى ٠,٠٥

وقد بينت النتائج أيضاً أن مستوى تعليم الأب غير مؤثر في المستوى العربي، كما بين الجدول رقم (٢٤)، حيث يتضح من الجدول غياب الفروق الإحصائية الدالة بين أفراد العينة في هذا المستوى.

جدول رقم (٢٤) - تحليل التباين لأراء افراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمع العربي وفقا لمتغير المستوى التعليمي للأب

مجموع التبرعات	د. حرية متوسط التباين	F قيمة	Seg.
١,٦٦٤	٦	٠,٢٢٧	٠,٥٦٨
٢٢٤,٧٦١	٧٧٩	٠,٢٥٦	
٢,٢٠٦	٦	٠,١٥١	٠,٤٠٥
٢٩٦,٨٢	٧٧٧	٠,١٢٨	
٢,٢٢٨	٦	٠,٥٥٤	٠,٧٦٧
٦٥٧,١٤٤	٧٧٥	٠,٩٧٤	
٢,٨٠١	٦	٠,٤٦٧	٠,٢٢١
٢٧٥,٤١١	٧٧٩	٠,٤٠٦	
١,٦٢٨	٦	٠,٢٧٦	٠,٤٨٨
٢٠٢,٠٠٢	٧٧٧	٠,٢٩٨	

- خلاصة ونتائج -

يشكل التعصب بأشكاله المختلفة - كما يمثل طلاب الجامعة (أفراد العينة) - واحدا من التحديات الاجتماعية الكبرى التي تواجه المجتمع في الكويت والوطن العربي (جدول ٦). وهذه الحقيقة تتوافق مع مختلف الرؤى والاتجاهات الفكرية السوسولوجية في الوطن العربي، وهذا يعني أن واقع الرأي الطلابي يبرز سمطيات الدراسات النظرية الجارية في هذا الميدان.

وهي تضاريس هذا التأكيد على حضور التعصب في المجتمعات العربية وفي المجتمع الكويتي المعاصر يؤكد الطلاب على أن التعصب الطائفي أكثر انتشارا وخطورة في المجتمعات العربية مقارنة بالكويت، حيث بينت نتائج الدراسة أن هذا النوع من التعصب يحتل المكانة الأولى بين الأشكال التعصبية الأخرى. وبلي هذا التعصب من حيث الحضور والانتشار التعصب الديني، ثم التعصب الإقليمي والقبلي وأخيرا التعصب العائلي. وهي مختلف هذه الأنواع فإن نسبة موافقة الطلاب على حضور التعصب تتراوح بين ٢٩٤,٧ و ٢٨٨,٦ (انظر جدول ٧).

وهي مستوى الكويت وعلى خلاف ما بيناه في المستوى العربي يحتل التعصب القبلي المرتبة الأولى من حيث الانتشار، يليه على التوالي التعصب العائلي، ثم الطائفي وأخيرا الديني والتعصب ضد الواقعين، وقد تراجعت نسبة الموافقة على حضور التعصب بأشكاله المختلفة في هذا المستوى بين ٢٩٤,٦ و ٢٦٩,٢ (انظر الجدول ٨).

وقد بينت المقارنة بين آراء الطلاب في المستنصرين الكويتي والعربي أن الطلاب يرون أن التعصب يوجد بدرجة أكبر في المجتمعات العربية، وأن أزمة التعصب تأخذ طابعاً أقل أهمية وخطورة في الكويت بالمقارنة مع الوطن العربي (جدول ١٠).

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الاجتماعية في رأي الطلاب في مدى انتشار التعصب في الكويت، بيّنت نتائج تحليل التباين ما يلي:

١- لا يؤثر متغير الجنس (ذكور وإناث) في تنوع إجابات الطلاب ورأيهم في حضور التعصب محلياً أو عربياً.

٢- يؤثر متغير السنوات الجامعية جوهرياً في رأي الطلاب نحو هذه القضية، لقد بينت الدراسة أن طلاب السنوات العليا يعتقدون أن التعصب أقل انتشاراً في المجتمع من طلاب السنوات الأولى، وهذا يعني أن تجربة الحياة الجامعية بما تنطوي عليه من حياة إنسانية واجتماعية تؤدي إلى تعديل في رأي الطلاب، فيما يتعلق بالتعصب وحضوره وانتشاره. وهذا يعني أن الجامعة والتعليم الجامعي يلعبان دوراً كبيراً في بناء الإنسان على صورة النسيج والمحبة ورفض الأفكار السائدة في المجتمع.

٣- وقد بينت الدراسة أيضاً أن متغير الاختصاص الجامعي يؤثر في رأي الطلاب نحو قضية التعصب في الكليات (لا يوجد طلاب الكليات العلمية (الصيدلة والطب والهندسة) رأياً مختلفاً في مدى حضور التعصب في الكويت، وذلك بالمقارنة مع طلاب العلوم الإنسانية (جدول ١٢). وهذا يعني أيضاً أن طلاب الكليات العلمية أكثر تسامحاً فيما يتعلق بهذه القضية، وهذا يعود برأينا إلى الأصول الاجتماعية لهذه الطلاب، الذين يتميزون بطابع الثراء الثقافي ونبذ التعصب.

وفيما يتعلق بالفروق الجوهرية بين آراء الطلاب في مدى حضور التعصب في المجتمعات العربية، وفقاً لمتغيرات الجنس والاختصاص والسنوات الجامعية، أوضحت الدراسة ومقاييسها الإحصائية غياب الفروق الإحصائية في مختلف المستويات، وهذا يعني أن آراء الطلاب متجانسة فيما يتعلق بمدى انتشار التعصب في المجتمعات العربية، وذلك على خلاف ما لاحظناه في المستوى الوطني الكويتي.

وهنا يمكن القول إن التعصب حقيقة حية تتبسط في وعي طلاب الجامعة، ومهما يكن الأمر، فيما يتعلق بمدى تبني رأي الطلاب عن الحقيقة والواقع الاجتماعي المصطب فإن حقيقة الرأي لا تقل أهمية عن حقيقة الواقع، بل تكاد تتجاوزها من حيث الأهمية والخطورة، فالطلاب يجمعون من حيث المبدأ على أن التعصب حقيقة تنتشر في دائرة الواقع الاجتماعي وتهدد طموحات وتطلعات الإنسان العربي. وهذا الوقت قد يعني أن الطلاب يعايشون سلبيات

هذا الواقع من جهة، ويدركون مخاطرها من جهة أخرى، وفي هذا عطاء سوسيولوجي يجب العمل على توظيفه في نهاء تروبي وحضاري أصيل، يهدف إلى نيل التعصب والكشف عن عوامل وجوده في مجتمعاتنا، ومن ثم العمل بصورة تاريخية متواصلة على اجتثاث الجذور التي تقذي التعصب وتولد مشاعره نحو مجتمعات صربية آمنة من آفة التعصب، ومن أجل هذه الغاية فإن الدراسة ترفع عددا من التوصيات أبلغها:

- إجراء دراسات سوسيولوجية وتربوية جريئة تباشر هذا الخطر (التعصب) دون خوف أو وجل أو حجل، وذلك لأن الدراسات الموضوعية هي مبتدأ الكشف عن جذور الخطر وتصرية أسبابه تمهيدا لعملية اجتثاثها واقتلاعها.

- تعزيز قيم التسامح، ونيل التعصب في مختلف منطويات الحياة المدرسية منذ المرحلة الابتدائية حتى الجامعية، وإحداث تغييرات جوهرية في المناهج والرؤى وطرق العمل والفضاين التي تشكل منطلقا لحماية الناشئة من خطر التعصب الاجتماعي بمختلف تجلياته ولوعاته.

- العمل على توظيف ثقافي وتربوي للإسلام ومبادئه في مواجهة هذا التحدي الخطير الذي يواجه المجتمع، حيث يترتب على الإسلام أن يخصص مساحة أكبر لبناء وعي الشباب وانشائه بمدى الخطر الذي يواجه المجتمع إزاء مظاهر التعصب وسبغ وجوده.

- العمل بمختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة إنشائها وسياسيا وإعلاميا وتربويا على بناء الإنسان وتمعية وعيه بروح سياسية ديمقراطية، وتعزيز قيم السلام والديمقراطية والحق والخير والعدل والجمال وحق الآخر في الوجود، التي يمكنها أن تناضح كل الآثار السلبية لوعي مشوه دنسته قيم ومفاهيم معادية للإنسان والإنسانية.

-

- 18- فاطمة المصراحي: المفاهيم التربوية المتعلّقة بالتنشئة في مناهج المرحلة الابتدائية، مجلة التربية، العدد 17، أبريل 1998، (من ص 6 - 11).
- 19- محمد حجاز وعبد القريب في القرن الحادي والعشرين، تربية ماضوية وحديثة، غير ملكية للتوزيع، الاستاذية العربي، العدد 22، أبريل 1998، (من ص 17 - 24).
- 20- محمد حسن شافق، رؤية هيئة من المثقفين المصريين لطائفة الشعب دراسة سيكولوجية، مجلة علم النفس، العدد 14، يناير/فبراير/مارس 1998، (من ص 78 - 90).
- 21- مختار محمد عبد الله: الاتجاهات المعاصرة، أهم أشكالها ومدى أهميتها، ضمن لويس كامل ملكية، دراسات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 (من ص 17 - 24).
- 22- مختار محمد عبد الله: سمة التمسك وعلاقتها بكل من نمط السلوك ومراكز التحكم، دراسات نفسية للجزء 4، العدد 2، أبريل 1998، (من ص 216 - 248).
- 23- Bogardus, E.S., *Measuring Social Distance*, App Social, 1925.
- 24- CP, T.W Adams, *the Authoritarian personality*, Harper, new York, 1950.
- 25- Djanji Ahmad B. *Racism in Higher Education*, Paper presented at the annual meeting of the American psychological association, Toronto-Canada, 1993.
- 26- Katz, A. and Braly, L. *Racial Stereotypes* J. Abn. Soc. Psy. Chn, 1933.
- 27- Madeleine Grenier: *Leçons des Sciences Sociales*, Gauthier, Paris, 1942.
- 28- Saito, A. and Upadhyay, S. *Stereotypes of male and female students*, J.Soc. Psychol, 1960.
- 29- YANG Jiah. *Chilly campus climate: qualitative study on white racial identity development attitudes*, University of Pennsylvania (Research reports), Pennsylvania, 1992.

- 4- مؤسسات إعلامية مثل إذاعات عربية وإسلامية ذات طابع ديني وطائفي. الحزب سياسية، الحزب دينية. رجال سياسة... إلخ.
- 5- سمير البعلبكي، الثورة - قاموس إنكليزي - عربي، ط 2، دار العلم للملايين، بيروت، 1998. وانظر أيضاً: أحمد زكي بديوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1988.
- 6- Madeline Gerwitz, *Intéqne des Sciences Sociales*, Dalloz, Paris, 1983, P. 133.
- 7- ألبيرس الفرنسي، لوحة استغرافية إلكترونية (CD ROM).
- 8- C.P.T.W. Adorno, *On Authoritarian personality*, Harper, New York, 1950.
- 9- عزت سيد إسماعيل، ميكولوجيا التطرف والإرهاب، عوليات كلية الآداب الكويت، الكويت، 1991، ص 8، 9، 10، ص 20.
- 10- أحمد زكي بديوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1988، ص 140.
- 11- سعد الدين إبراهيم، الشعب والتعب، الجديد، القوية في الوطن العربي، ضمن: الجمعية الكويتية للعلوم الطفولة العربية: الأطفال والشعب، والتربية، المنشورات الأمازيغية للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1999، (ص 11 - 12)، ص 70.
- 12- علي عبد الوهاب، مشكلات اجتماعية معاصرة - نماذج متعلمة من مشكلات عربية معاصرة، ط 2، مجموعة راقا، الكويت، 1998، ص 200.
- 13- عبد الوهاب، كتابي، الموسوعة السياسية، ط 2، دار الفكر، القاهرة، 1998، ص 378.
- 14- الموسوعة العربية المأثلة - مؤسسة أبحاث لتأليف والتحرير، الطبعة الأولى، المجموعة، 1991، (ص 17 - 18)، ص 17.
- 15- نقول على الطواغ على سعد الدين إبراهيم، الشعب والتعب، الجديد، القوية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 81.
- 16- سعد الدين إبراهيم، الشعب والتعب، الجديد، القوية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 81 - 82.
- 17- نقول على الطواغ على سعد الدين إبراهيم، الشعب والتعب، الجديد، القوية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 82.
- 18- دراسة سعد الدين إبراهيم، الشعب والتعب، الجديد، القوية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 77، 78.
- 19- Madeline Gerwitz, *Intéqne des Sciences Sociales*, Dalloz, Paris, 1983, P. 133.
- 20- عبد العزيز كامل، أساسية العولمة: المنظومة الأخلاقية من منظور الدين والقيم، الجمعية الكويتية للعلوم الطفولة العربية: الطفل والمجتمع، دراسات في الثقافة الاجتماعية للأطفال، تحرير محمد جواد رضا، بوليمر، الكويت، 1997، (ص 117 - 129)، ص 178.
- 21- عبد العالي ناصر، عبد العالي، في مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والتأريب، طويها، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الكويت، 1997، ص 81.
- 22- عبد العالي ناصر، عبد العالي، في مسألة حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 81.
- 23- انظر مقدمات التاريخ لطلاب المرحلة الإعدادية في سوريا.
- 24- محمد جواد رضا، العرب في القرن الحادي والعشرين، رؤية معاصرة وتحديات، غير قائمة للتأليف، الاستقلال العربي، قصة العشرين، العدد 390، أبريل 1998، (ص 17 - 18)، ص 11.
- 25- سمير هذا بين علماء، المعنى التخصصي، الذين يشكلون الحلقة في الفلسفة والمعرفة والعلوم والكفاءات، وبين

- ٢١- رجال الدين الذين يعارضون التمييز العنصرية من غير التحويل معرفي ويمنون بإصلاحهم للممارسة الدينية المسيحية.
- ٢٢- انظر شاذي كويلا، لعموري، زيدان.
- ٢٣- مطلب علي الطراح على سبيل الدين إبراهيم، التعصب والتعدي الجديد للقرية في الوطن العربي- مرجع سابق ص ٨٢ .
- ٢٤- سمير هوانة، قضية السلام في الناحية البراسية الحديثة، الجمعية الكويتية، لدراسة التسامح وضرورة التكامل الاجتماعي، الكتاب السنوي الصادر ١٩٩٤، ص ٢٢.
- ٢٥- فاسم الصراف، غياب التعليم التربوي في البيئة المدرسية، (ص من ١١٢، ١١٣)، ص ١٢٦.
- ٢٦- الطر، الفار السنة ٧، العدد ٢٠ - ١٩٩٢ (ص ٢٦ - ٢٩).
- ٢٧- علون حسن الطيب، للشكل التربوي والثورة العنصرية، دراسة في مسؤولية الحياة الثقافية، المستقبل العربي، عدد ١٢١، أغسطس ١٩٩٢، (ص من ٢٢ - ٨٦)، ص ٦٠.
- ٢٨- أحمد الخطيب، العنصرية التي يجب أن تسم بها القرية، مرجع سابق، ص ٢٤.
- ٢٩- علون حسن الطيب، الشكل التربوي- مرجع سابق، ص ٨٢.
- ٣٠- YANG Jahn Chilly campus climate: Qualitative study on when racial identity development attitudes, University of Portland (Research reports, Portland, Ore, 1992).
- ٣١- Djambi Ahmad R., Racism in Higher Education, Paper Presented at the annual meeting of the american psychological association, Toronto-Canada, 1991.
- ٣٢- Djambi Ahmad R., Racism in Higher Education, Ibid, P 1
- ٣٣- Djambi Ahmad R., Racism in Higher Education, Ibid, P ٩
- ٣٤- Djambi Ahmad R., Racism in Higher Education, Ibid P 10
- ٣٥- محمود حسن حاتم، رؤية هيئة من المثقفين المصريين للثقافة العنصرية، دراسة سيكولوجية، مجلة علم النفس، عدد ٥٥، يناير/فبراير/مارس ١٩٩٤، ص من ٩٥ - ٩٠.
- ٣٦- Seale, a. and Upadhyaya, "Stereotypes of male and female students, J Soc. Psychol, 1962.
- ٣٧- Katz, S. and Brady, K, Racial Stereotypes, J.Am. Soc. Poly. Sci., 1953.
- ٣٨- Katz, S. and Brady, K, Racial Stereotypes, Mimeo notes.
- ٣٩- Bogardus, E.S., Measuring Social Distance, J App. Social, 1923.
- ٤٠- سعد الدين إبراهيم، التعصب والتعدي الجديد للقرية في الوطن العربي، ضمن الكتاب السنوي السادس للجمعية الكويتية لتقديم الطوعية العربية، الأطفال والتعصب، والتربية، المصاحبات الانتماء الداخلي الثقافية العربية المعاصرة، الكويت ١٩٩٤ - ١٩٩٩ (ص من ١٤٥ - ٢٠٩).
- ٤١- سعد عبد الرحمن، عملية التطبيع الاجتماعي، وأزمات التعاقب والتعصب في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، عالم الفكر الكويتية، عدد ١، أبريل/مايو/يونيو ١٩٩٠، المجلد الأول- (ص من ٨٥ - ١٢٢).
- ٤٢- دراسة السيد سلامة الطميسي، تربية التسامح الشكري، (مجلة تربوية مقترحة لمواجعة الطر) القرية المعاصرة، عدد ٢٦، شهر ١٠ مارس ١٩٩١، (ص من ٢٢ - ١٠٩).
- ٤٣- حسين سرمد حسن، محمد محمد سعيد رؤوف، قياس التعصب لدى هيئة من طلاب الجامعة، مجلة علم النفس، يناير - فبراير ١٩٩٤، (ص من ٢٦ - ٦٤).

- ٤٥- عبدالله طرحة، المصنف: عبدالصمد، الجمعيات طلاب الجامعة نحو بعض شعوب العالم، دراسة مقارنة بين الطلاب السودانيين والمصريين، مجلة نظم النفس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، السنة ٩، عدد ٣٦، أكتوبر/نوفمبر ١٩٩٥، (ص.ص 1٠٦، 1٢٦).
- ٤٦- أمثلر سيد، عبدالله، ندوة التصديق وعلاقتها بكل من نهضة السودان ومراكز التكليف، دراسات فلسفية، العدد ٢، أبريل ١٩٩٨ (ص.ص ٩٤٦ - ٩٤٨).
- ٤٧- مملو سيد، عبدالله، الاتجاهات التصديقية، أهم أشكالها ومدى صحتها، ضمن لويس كامل ملكية، دراسات في نظم النفس الاجتماعية في الوطن العربي، العدد الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ (ص.ص ١٢ - ٣٩).
- ٤٨- عزت سيد، إسماعيل، سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حواية كلية الآداب، العدد ١٦، جامعة الكويت، ١٩٩٦. فاسم الصرافة، التقييم التربوي للثقافة بالنساج في صاهج الفرقة الاستدلالية، مجلة التربية، عدد ١٢، أبريل ١٩٩٥، (ص.ص ٦ - ١٤).
- ٤٩- زاهد البحارفي، عبد الاستغنى، وفهاس الاتجاهات، دار العين للطباعة والنشر، جدة، ١٩٩٢، ص. ٣٦٥.
- ٥٠- فريد كامل أبو زينة، حمدان محمد، موصى، جمع التباين والتشابه العبادات في البحوث والدراسات التربوية والاجتماعية، المجلة العربية للبحوث التربوية، العدد ١، يناير ١٩٩٨، (ص.ص ١١ - ٢١)، ص. ١٤.

ARCHIVE

أفواء على ظاهرة عمالة الأطفال

مقاربة نقدية

خالد سليمان*

سوسن مرقبة**

المقدمة

تشكل طفولة الإنسان إحدى المحطات الرئيسية في مسيرته الوجودية، تاركاً بصمراً أحدها وتجاربها وطبوعها ولذا صلاتها أعمق البصمات وأعمدها ألواناً في تكوين شخصيته، تأسيساً على ذلك، يمكن احتساب تلك الخبرات والتفاعلات بمنزلة قطب الرمح في عملية تحديد مسيرته. تطوّر تلك الشخصية، وتوسيم مسارات تشكيلها، فإما أن تجعل منه كائناتاً اجتماعياً مستنداً خلال معايير منظومته الثقافية، مثلاً أجيالاً؛

الأمر الذي يتحدد عبر شخصية متكيفة مع المحيط، متألقة مع عناصره، وإما أن تفرس فيه بذور الشاظر والتوتر والاختلال، التي تتفاعل فيها بينها مضحية إلى خلق شخصية مضطربة معقدة تتلذذها تيارات الانحراف والاعتلال.

في ضوء ذلك ينبغي إيلاء تلك المرحلة أقصى درجات العناية والحماية، وإحاطة الأطفال خلالها بمناخات إيجابية صحية تضمن لهم النمو السليم التكاملي بمختلف أبعاده الجسمية، والنفسية، والعقلية، والاجتماعية. بيد أن هناك مشكلات عديدة قد تعكر صفو تلك الأجواء النشودة مقوضة دعائم استقرارها، ومن أشهرها مشكلة عمالة الأطفال، التي باتت تسجل معدلات متزايدة مقلقة هي العتود الأخيرة بشكل خاص، ولظنها جديرة بالتحليل، حيث واسع

(*) باحث سوسيولوجي، عمان - الأردن.

(**) باحثة في قضايا المرأة والطفولة، عمان - الأردن.

أبعاد ظاهرة عمالة الأطفال

من اهتمام الدوائر الرسمية والشعبية في العالم بوجه عام وفي الدول «التامية» بشكل خاص، انطلاقاً من تركيز القابلية العظمى من الأطفال العاملين ضمن نطاقها (مكتب العمل الدولي، 1٩٩٦، ١). وبالإشارة إلى اتساع معظم البلدان العربية ضمن قائمة البلدان المتنامية فإن من تأخلة القول الإشارة إلى وجوب احتفال هذه البلدان بتلك المسألة للشعبية الأوسع في النطاق، وورعها على سلم أولوياتها.

وبحكم انتماء مفهوم عمالة الأطفال إلى أسرة المفاهيم الاجتماعية، التي تتسم عموماً بصعوبة إدراجها ضمن تعريفات دقيقة وصحكمة، تتولد إشكالية تأطيرها ضمن قالب داللي معين، إذ تثير التعريفات الاجتماعية في العادة للثبات، عدد المتغيرات أحياناً، تبعاً لاختلاف منطلقات المبررين وتباير مرجعياتهم النظرية والمنهجية، فتعقّد من يميل مثلاً إلى التعرّيل بين مصطلحي «عمالة الأطفال» من جانب، و«عمل الأطفال» من جانب آخر، وذلك بوسم المصطلح الأول بميسم سلبي يوحي باستغلال الأطفال والإساءة إليهم بصورة تعيق نموهم الطبيعي المتوازن، خلافاً لمصطلح «عمل الأطفال» الذي يراو باستخدامه من بعض الجهات ليوحي سمعة الفهم وإكسابه الطابع الإيجابي، بالتركيز على النافع والفوائد الممكن إحرازها من خلاله (عبود، ١٩٩٧).

وترثي الدراسة أن محاربة التمييز تلك المهمة هي التي يجب أكثر من محاولة تجنب الغوص في جوهر القضية والتنبّه من مواجهتها استحقاقها الأخلاقية والإنسانية، فعلى الصعيد الميداني، ليس ثمة ما يبرّر استغلال الأطفال وتشغيلهم مهما اختلفت الذرائع والأسباب، إذ إن الطفولة قيمة مقدسة لا يجوز المساس بها أو الاستقواء عليها، بل ينبغي إحاطتها بمنتهى صور الرعاية والحماية، وتوفر الإمكانيات التي تنمّي الأطفال وارتقايتهم بطريقة إيجابية متوازنة.

ومرارة لطبيعة الدراسة وأهدافها، واتقاء الالتحاق نحو التتبع السري لقائمة التعريفات المتداولة لفهم عمالة الأطفال، استقر رأي الباحثين على النظر إلى مفهوم عمالة الأطفال بوصفه التعبير عن انحراف الأطفال، الذين لم يتجاوزوا السادسة عشرة من عمرهم، في أي عمل قد يشكل تهديداً لأحد أبعاد نموهم السليم من زوايا المدخلة.

هذا ويكتنف ظاهرة عمالة الأطفال الغموض والالتباس من زوايا عدد سواء فيما يتعلق بالمفهوم، أو الأشكال، أو الحجم، أو الآثار، أو سبل المواجهة، كما أن هناك ندرة حقيقية في الدراسات العربية التي حاولت التعرّض للمظاهر استقصاء وتحليلاً، ما يعكس بشكل خاص هي الغياب الواضح للإحصاءات الدقيقة حول حجم تلك المسألة على المستويين العربي أو المحلي، الأمر الذي يبرز أهمية الغوص في بحث حيثيات تلك الظاهرة وتحديد أبعادها، وهذا منطلق إجراء هذه الدراسة التي ستحاول إحاطة اللام عن مكان الغموض والالتباس

المتصلة بظاهرة عمالة الأطفال، وذلك في سياق سعيها إلى تحقيق أهدافها، التي تتركز ضمن محاور أربعة رئيسة، يتعلق أولها باستجلاء الوضعية التي استقرت إليها محاولات رصد حجم ظاهرة عمالة الأطفال على المستويين القطري والعربي، أما ثاني تلك المحاور فيولي عناية مناقشة المسببات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والديموقراطية التي قد تنف خلف انبعاث تلك الظاهرة وتسهم في تفاقمها، ويأتي المحور الثالث لمحاول استقصاء أبرز التأثيرات والنداعات الاجتماعية والتعمية المترتبة على ظاهرة العمالة في التوازن النفسي والاجتماعي، والصحي للأطفال، وأخيراً، يستهدف المحور الرابع تتبع الجهود المبذولة على الصعيد الأرمي، بوجه خاص، لمحاربة إشكالية عمالة الأطفال ووضع الحلول اللازمة لها، كل ذلك ضمن رؤية نقدية تحليلية، تطلق في تشكّلها محاولة استقراء أبعاد الظاهرة، وتشخيص ملامحها، وتعيين توجهها ومساراتها.

أشكال عمالة الأطفال

هي معرض التحديث عن ظاهرة عمالة الأطفال يعتبر الترتيب ابتدأ إلى أبرز الأشكال المتعددة التي تتخذها تلك العمالة، التي تصنف عادة ضمن أصناف سبعة، هي: الطبيعة المنزلية، والعمل الإيجاري والاسترقاق، والاستغلال القسري، والعمل الفعلي، والعمل الصناعي والزراعي والعمل في الشوارع، والعمل العائلي، وعمل الهاتف، وفيما يلي بيان تلك الأصناف:

1. العمل في الخدمة المنزلية: تعد خدمة الأطفال في المنازل من الأعمال واسعة الانتشار في كثير من البلدان النامية، وكثيراً ما يلجأ أهل المناطق الحضرية إلى استخدام أطفال القرى المجاورة لخدمهم بهذا النوع من العمل، وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة حول أعداد الأطفال المتطوعين في مثل هذا الضروب من النشاط، إلا أن هناك من الشواهد ما يروج لشماله على شرائح واسعة من الأطفال، وبخاصة من الفتيات في البلدان النامية. وفي الوقت الذي تتراوح فيه أعمار معظم هؤلاء الأطفال عادة ما بين (12 - 17) سنة، إلا أن هناك العديد من الحالات التي أقدمت وجود أطفال يعملون في سن الخامسة أو السادسة (مكتب العمل الدولي، 1996، ب).

2. العمل القسري والاسترقاق: على الرغم من نزوع المجتمعات المعاصرة إلى تحلّي الاعتراف بأن العبودية لاتزال منتشرة في العديد من أرجاء العالم: إلا أن الوثائق الوثقة تثبت وضوح أعداد كبيرة من الأطفال تحت نير العبودية، وكثيراً ما بلغ الأطفال ضحية الظروف القاسية لأسرهم فيتولّون العبودية جيلاً بعد جيل، وفاء لعيون والتزامات استقرت إليها عائلاتهم. وتجسّد مظهر آخر من مظاهر الاسترقاق، يقدم الآباء الفقراء أطفالهم لأصحاب

أشكال وطرق تجارة الأطفال

العمل ليستغلوا مقابل تأمين الحد الأدنى من أساسيات الحياة لهم؛ نتيجة اقتناعهم الراسخ بأن توسيع أوضاعهم لن تكون، في أسوأ الأحوال، بمستوى البؤس الذي يعيشونه ضمن نطاق أسرهم الموقفة في الفقر والحاجة.

٣. **استغلال الأطفال في تجارة الجنس:** نشاط عملية استغلال الأطفال في تجارة الجنس بأقصى درجات التكم والحيلة، مما يجعل من الصعب تكوين صورة واضحة بشأن حجم هذه المشكلة، بيد أن هناك مؤشرات عديدة تؤكد ترويعها إلى التهاقم والاستغلال، ويكفي أن نشير - على هذا الصعيد - إلى وجود أكثر من ٨٠٠ موقع على شبكة الإنترنت لترويج دعارة الأطفال (المعرفة: ٢٠٠٠).

ويعد الفقر من العوامل الأساسية المسؤولة عن دفع الأطفال للفوق في شركه مثل هذا النوع من العمل في العديد من الحالات، كما قد يلعب الأسر العرفي دوراً بارزاً في استيفائهم لهذا التصير؛ نتيجة حرصهم من كثر من الحقوق التي يتمتع بها أعضاء فئات اجتماعية أخرى، وذلك بحكم انتمائهم إلى عرق أو جماعة إثنية معينة (مكتب العمل الدولي: ١٩٩٦، ص١).

ويترك هذا النوع من النشاط آثاراً جسدية ونفسية خطيرة للغاية في الأطفال، إذ يعرضهم للإصابة بالعديد من الأمراض من قبيل **الإيدز**، **والزهري**، **والسيلان**، بالإضافة إلى خطر العمل المبكر ووفيات الأمهات بالنسبة للتشابات، **تأخرهم عن التحصيل** بمقدار الثلث بالآخرين، ونفاشي الإحساس بالألم والتكيف الاجتماعي (Mabrouk, 1991).

٤. **العمل في المزارع والصناعات:** قد يتنازل إلى النصف الوهلة الأولى أن هذا النوع من عمالة الأطفال أقل خطورة على صحة الطفل وسماته من بقية الأعمال التي قد يمارسها، إلا أن حقيقة الأمر قد تكون على النقيض من ذلك؛ فالأطفال العاملون في الزراعة والصناعة غالباً ما تصيدهم مضاطر جسيمة وعديدة نتيجة استخدام الأدوات الخطرة والحافز، والتعرض المباشر والمستمر لتأثيرات المواد الكيميائية الضارة. والعمل ضمن أجواء مناخية مثقلة وغير صحية على الأغلب.

٥. **عمل الأطفال في الشوارع:** ينحصر العديد من الأطفال العاملين معظم أوقات يومهم في الشارع، حيث يقومون ببيع بعض الحاجيات البسيطة، أو يمارسون بعض الأعمال الهامشية مثل: غسل السيارات أو تلميع الأحذية، إضافة إلى جمع المواد التي يمكن إعادة تصنيعها كالقطع المعدنية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى الفرق بين هؤلاء الأطفال وأطفال الشارع، فعلى الرغم من اتخاذ أفراد الفئة الأولى من الشارع مبرحاً لأصابعهم، إلا أنهم يعودون في العادة إلى أسرهم كل ليلة، ما يتيح إمكان تسميتهم (الأطفال في الشارع) خلافاً (لأطفال الشارع) الذين يمكن القول إن رواسطهم بأسرهم قد تقطعت، وبات الشارع مقراً لسكنهم وأعمالهم (مبنى الفكر العربي: ١٩٨٧)، وبشكل هؤلاء الأطفال ما نسبته ١٠٪ تقريباً من الأطفال الذين يعملون في الشارع (يونيسيف: ١٩٩٢).

١. العمل لدى العائلة، قد ينظر العديد من الأفراد إلى عمالة الأطفال في محيط العائلة بمنظار إيجابي، مدعوى إسهام مثل هذا النوع من العمل في اكتساب الطفل بعض الخبرات والمهارات، وتميز ثقته بنفسه، وقدرته على مواجهة تحديات الحياة مستقبلاً، وقد يكون ذلك صحيحاً إذا ما اقتصر على قيام الطفل ببعض الأعمال البسيطة التي لا تشكل خطراً على صحته ونمائه، إلا أن عمل الطفل لدى العائلة كثيراً ما يتجاوز هذه الأعمال، فيجد الطفل نفسه مضطراً - تحت وطأة الضغط - إلى إنفاق ساعات طويلة في أعمال مرهقة تستنزف جهوده وطاقاته، وتؤثر سلباً في صحته ونموه السليم، (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٢).

٢. عمل البنات: تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ٥٦% من الأطفال العاملين في العالم اناسي، الذين يشعرون ضمن الفئة العمرية (١٠ - ١٤) علماً هم من الذكور، وعلى الرغم من ذلك، ظريفاً تفوق أعداد الفتيات العاملات أعداد الفتيان من الذكور، فيما لو توأمت الإمكانيات للحصول على إحصائيات دقيقة لأعداد الأطفال العاملين، ونذكر هنا بالاضغوطات المتعددة التي قد تعرض لها الفتيات العاملات بصورة أكثر بروزاً من الصبية العاملين من قبيل حرمانهن من التعليم، وإجبارهن على التزام أمكنة معينة، فضلاً عن التعرضات وربما الاعتداءات الجنسية التي قد يواجهنها من أرباب العمل (يونيسيف، ١٩٩٧).

ثالثاً على ما تقدم، يمكن القول إن شوايف اليونيسيف قد شجع عمالة الأطفال إلى سبع صيغ أو أشكال أساسية قد تعني أسوأ أنواع وأساليب عن تعذيب عمالة الأطفال المنتشرة في العالم، بيد أنه أفضل - في الوقت نفسه - الإشارة إلى واحد من قطاعات العمالة المهمة، ونعني به القطاع غير الرسمي (مرفق، ١٩٩٨).

ويعرف هذا الأخير بأنه القطاع الذي يتضمن المؤسسات التي يعمل فيها أقل من خمسة عمال، ويقل حجم الاستثمار فيها عن (٢٠) ألف دولار، وغالباً ما تشكل البوارد البشرية عنصراً أساسياً في هذا القطاع، الذي يتورط عادة في تشغيل أعداد كبيرة من الأطفال تحت ظروف بالغة القسوة، يتعرضون عبرها للاستغلال من جانب أصحاب العمل، فهم يكسبون ساعات طويلة مقابل أجور ضئيلة، مشكلين ههنا للعديد من المخاطر الجسيمة التي تخيق بهم، فتجدهم يستخدمون أدوات والآلات خطيرة، وتعاملهم مع مواد مضرّة من شأنها التأثير سلباً في صحتهم ونماتهم (جلسة، ١٩٩٥).

وعليه، تبرز أهمية إضافة القطاع غير الرسمي إلى جملة التصنيفات الأساسية المهمة المعبرة عن أشكال عمالة الأطفال.

ضمن السياق ذاته يحسن التنويه إلى أن تصنيف اليونيسيف السابق قد جعل من عمل البنات شكلاً رئيساً من أشكال عمالة الأطفال يتميز عن غيره، غير أن من الصعب إقتراف مثل هذا التوجه في ضوء الامتزاج الوثيق لعمل البنات، بمفهوم أشكال العمالة الأخرى، مع الإشارة

إلى أن يصلين يتمحور في القلب ضمن نطاق الخدمة المنزلية (Groosart, Kumar, 1995).
بمباراة أخرى، يتموضع عمل الفتيات ضمن الأشكال المختلفة للعبادة، وبخاصة ضمن الخدمة
المنزلية، وبذلك، فليس شدة ما يسوغ التعامل معه باعتباره أحد الأشكال الأساسية المستقلة
لعمالة الأطفال (مرفقة، 1998).

عمالة الأطفال : إضاءة نظرية

تعدّ اتّفاق شبه عام ينوع إلى تأكيد ضرورة استئصال شائعة ظاهرة عمالة
الأطفال، بيد أن الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك لا يحظى بالدرجة نفسها من
الاتّفاق، إذ تتباين وجهات النظر بشأن ما إذا كانت الطريقة الفضلى لمعالجة
الظاهرة هي اللجوء إلى حظرها بصورة كلية سريعة فاشطة، أم أنها تقتضي - في ضوء استعالة الإحاطة
العاجلة بالشبكة - هي انتهاز البات كترجيبة تنبئ الزيادة الفتاجة للحد العمري الأدنى المسموح به
للانخراط في ملك العمالة. وتأمين لطف، وأمن الحماية للأطفال العاملين في الآن عينه.
توتياً على ذلك، يمكن القول إن المماريات التطويرية التي تعاطت مع ظاهرة عمالة الأطفال
قد انشطرت متمحورة ضمن خيارين رئيسيين: خيار واليهائي يؤسس لخطابي ثوري انتقالي يحصر
على الإحاطة الشاملة بالبنى الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية القائمة، وإعادة هيكلتها
وفق أسس جديدة، كشرط مسوري لا يقتضي الاختلالات الاجتماعية المختلفة، التي تعد ظاهرة
عمالة الأطفال أحد تداعياتها، في مقابل خيار إصلاحية معتدل يناقش بطروحات مرحلية
تدرجية، تأخذ بعين اعتبارها معطيات الواقع الفائق ومقتضياته (Boopke, 1991).

هذا وسنبداً بتسليط الأضواء على الخيار التراتيكي، الذي يرفض بدوره الإقرار بإمكان اعتماد
إستراتيجيات ناجحة وفعالة للتصدي لظاهرة عمالة الأطفال، وتلوه إلى انشطار ذلك التيار إلى
معسكرين اثنين: يتخذ الأول منهما من الطروحات المتطرفة في الفكر الماركسي إطاراً مرجعياً له،
فيعامل مع الظاهرة بحسبانها أحد التظاهرات والشرائح الناجمة عن النظام الرأسمالي الذي
يتسهر استقلال العمالة المأجورة وتفاوت توزيع الدخول والثروات في صلب تركيبته.

في ضوء ذلك، وبما أن الاستقلال بشكل حجر الزاوية في إحياء المشروع الرأسمالي الطامح دوماً
لتعظيم أرباحه، فضلاً عن إدامته وتوسيعه، فإن التشريعات والمساهي الحكومية المختلفة للحد من
سطوة ذلك الاستقلال لن تؤول تحت مظلة النظام الرأسمالي، في المحصلة النهائية، إلا إلى الإطفاق،
في الوقت الذي ننتق فيه - بوجه عام - مع الطرح الماركسي الأنف في ذهابه إلى خضوع
قطاع العمالة بما فيها عمالة الأطفال - وبخاصة في البلدان النامية - لضروب متعددة من
الاستغلال، والاضطراب والاستلاب (Oslpov, 1969) نجد أن من الصعب التعليم ببعض
النتائج التي يحظى إليها ذلك الطرح، التي تصطبغ بصيغة الحشية والبرغمانية.

ليس ثمة سبيل لإنكار النجاحات المشهودة التي أحرزتها الدول الصناعية المتقدمة تحت لواء النظام الرأسمالي على صعيد توفير حجم التفاوت في الدخل إلى حدود معقولة نوعاً ما، ومن التشريعات الملزمة، وتظهر الأليات الكفيلة بحماية العمال - ومن بينهم الأطفال - وتضيق إمكانات استغلالهم، إضافة إلى الانتعاش النسبي للهامش الذي تدور في فلكه عطية الحراك الاجتماعي ضمن ذلك النظام، ما انعكس في الانتشار الملحوظ لنظم المساواة الاجتماعية وتطبيقاتها (Dahrendorf, 1958). نقول هذا من دون أن ننسى من حساباتنا الاتهامات المخططة التي يمكن توجيهها إلى أنساق المعاملة في النظم الرأسمالية، التي يمكن تبنيها بهذا القدر أو ذاك من الحماس، بما تتضمنه من تحذير من تشبيه الإنسان ونزجه به من مخلوقات إنسانيته الحقة.

من جانب آخر، نجد أن من العسير قسمل النزعة الثورية الصيفة التي يعطي ذلك الطرح الراديكالي من شأنها، جاعلاً منها الأنموذج الأوحيد المأهل لإحداث التحولات الاجتماعية المطلوبة، إذ أثبتت مجربات الأحداث المعنافية والمشاركة هي كثير من الأقطار النامية أن من الممكن تدوير معلة التنوير والتقدم ضمن أحواء سليمة وبناتر تدريجية تقهية، بعيداً عن المفاهيم الانقلابية المتطرفة التي شكلت أرضية خصبة لعمود أنظمة «توتاليتارية» شمولية درجت على إسقاط مفردات الخطاب اليساري ومهاجمهم من قاسوسها.

أما المسار الثاني فتعني إلى الممار الراديكالي فتتصلى تحت لواتر جماعات عديدة متباعدة المشارب والاهتمامات؛ إذ يضم مثلاً بعض العناصر الناشطة في مجال النافون، التي تصور على من قوانين صارمة ملزمة تضمن حماية الأطفال، وتحرر استغلالهم تحت عصر معين، كما يشتمل أيضاً على بعض العناصر المتشددة في المنظمات غير الحكومية، وقد يلتحق بذلك انصار أيضاً أرباب العمل في المشاريع الكبيرة والمتوسطة، الذين يتوجبون خيفة من المشاريع النافسة التي قد تعمل على استغلال الأقطال بصورة غير مشروعة في أعمالها، وتذكر أيضاً بالمعمال الذين يعيشون عتدان وظائفهم نتيجة هجرة الصاعقات الوطنية إلى بلدان أخرى للبحث عن أمر عاملة وخيفة قد يشكل الأقطال وأندا أساسيا لها .

كل هذه المجموعات غير المتجانسة يجمع بينها قاسم مشترك أعظم يمثل في مطالبها الثورية بتعريم تشغيل الأطفال، محدرة من أن الأليات المصروفة لضمان الحماية للأقطال الماملين لا تصبو كونها، هي أغلب الأحيان، أكثر من مستكات محدرة، تقضي - على لدى البعيد - إلى تأييد ظاهرة عمالة الأقطال، وإكسابها طابع الشرعية والجواز (Bequette, 1991).

من الواضح أن المسار التود إليه يتجلى رؤية قطعية متشددة لا تأخذ بعين اهتمامها الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تهيمن على أرجاء واسعة من دول العالم الثالث، تلك الأوضاع التي تجعل من ظاهرة عمالة الأقطال ملحة أساسيا لا يمكن تجاهله من ملامح الحياة الاقتصادية هناك.

أبعاد طلبة الفكر وطلبة العلم

كما أنه ينتفضي إلى حد بعيد، من جدوى التشريعات القانونية التي تستهدف تنظيم الظاهرة والحد منها، مشككا في جدية مراميها ونزاهة أوضاعها، مع أن تلك التشريعات قد أثبتت نجاعة واضحة في العمل على تقليص حجم الظاهرة وضبطها في نطاق محددة من العالم، كما هي الحال في البلدان الصناعية على الأقل. الأمر الذي يقودنا إلى الوقوف عند التدهار الأخير الذي يتسم بالمحافظة والاعتدال - ويقلب عليه طابع القبول، مؤكدا الصعوبة القصوى لأغثات جذور الظور وتعقيد ديوه ومخلفاته - التي يمكن الحساب ظاهرة عمالة الأطفال من مظاهرها - في كثير من مجتمعات العالم، إذ استطاع القصر أن يتغلغل عميقا في صميم بنات تلك المجتمعات، ليشرك نويبه الفائرة في تركيبها العضوية.

وعليه، وهي ضوء استحالة القضاء على الظور ونداعياته بصورية واحدة قاسية، فإن من التلقيني، بل من الضروري، الاستعانة بالثبات تدريجية مدروسة ومبرمجة (Moustafa, 1996)، وبخاصة أن مثل تلك الآليات قد أثبتت جدواها ونجاحها في حالات عديدة من التعاطي مع المشكلات الاجتماعية، بنال ذلك بالقياس إلى الحلول الراديكالية الصاخبة التي كثيرا ما تعتمد في ممارسات صينة واعتسافية تحاول خنك البنى القائمة من جذورها، وتستند - غالبا - إلى طروحات أيديولوجية منسوبة تنفع في شوك الأحكام النظامية أحادية الرؤية.

ويحسن بنا أن نشير في هذا الشأن إلى أن الاتحاد السوفييتي المنحل يتماشى في جوهره مع النهج الذي اختطه الإسلام في تعامله مع بعض المشكلات الاجتماعية المستعصية، فلم يحرم الإسلام الرق، على سبيل المثال، موقرا عددا من الآليات الكفيلة بالحد منه إلى حدوده الدنيا، وذلك بالنظر إلى الوعي بخطورة الاحتلالات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنجم عن التحريم القوي، والسرير له، وتجاهل عقل تجذره وتشعبه في بتيان المجتمع.

وإذا كنا نلحظ على بعض الأفكار التي جاءت بها المدرسة الماركسية وبخاصة المتطرف منها - فإن ذلك لا يعني، في المقابل، تسليطنا بكل ما يصدر عن التيار الليبرالي من مفولات وتعميمات، فلم ينشأ التاريخ، ولم ينقض عهد الأيديولوجيا بسقوط الطوعة الانشراكية وتصدد المعسكر الرأسمالي زعامة عالم اليوم، كما يعيب لأحد منظري ذلك التيار الزعم (فوكوياما، 1992)، الذي لا يزال مضرا على مزاجه عقب انصرام عهد على إطلاق نظريته الموسومة، «نهاية التاريخ»، وإن حاول التوصل أخيرا من بعض طروحاته بتقديم تأويلات جديدة لها، بعد أن أثبتت وقائع الأحداث نهايتها (فوكوياما، 2000).

كما لا يعني دعونا لبعض المفولات الليبرالية أيضا أن نصوب الصمغ عن محمل ما ذهب إليه الاتجاه الماركسي، إذ إنه قد بات من المسلم به الآن - حتى من أولئك الذين ينحازون إلى نظرية معينة، صعوبة التكوين إلى مرجعية نظرية واحدة لتقديم رؤية شمولية عميقة الفهم للظواهر الاجتماعية المختلفة (كريب، 1999).

وعليه، ستخطط الدراسة لنفسها طريقاً يحاول الاسترشاد بالروى المسببة في ذلك التباين الرئيس. مسكينة هي الوقت نفسه القيم الإنسانية النبيلة التي تجعل من حرية الإنسان وكرامته باعث انطلاقها وغاية جهودها: تلك القيم التي تجد في منابع ثقافتنا العربية الإسلامية الأصولية امتدادات عريقة متجذرة.

إذا برزح التراث العربي الإسلامي بالكثير من المحطات الوضاعة التي تصلح لانتظامها مرجعيات نظرية يمكن الاستفادة منها في تطوير مبادئ وطرائق التعامل مع الشكليات الاجتماعية المختلفة. ومنها بطبيعة الحال مشكلة عمالة الأطفال. فقد أولى الإسلام عناية فائقة لحقوق الفئات المستضعفة، وعلى رأسها الأطفال. فبعداً الأسس التي ينبغي أن تحكم أساليب تربيتهم ورفاهتهم والقيام على أمرهم.

فقد ورد عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قوله: «ليس منا من لم يرحم صغيره ولم يوقر كبيره». كما أثر عنه عليه السلام قوله: «من ترك مالا فليأطه، ومن ترك ضياعاً فليأه». ما يؤكد حرص الإسلام على إشاعة قيم الرحمة والتكافل، وتشجيعه على المسؤولية الاقتصادية للحكومة في سد الحاجات الأساسية للمواطنين بما يضمن لهم الكفاية الذاتي والاستغناء عن السؤال.

كما اعتد بساطة رخصة الإسلام ليشمل قطاع الخدم والمستوفين: إذ يقول (عليه السلام) في شأنهم: «هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن جعل الله أخاه تحت يده فليطعمه بما يأكل، وليلبسه بما يلبس، ولا يكله من العمل ما يكله». فإن كلفه ما يكله فليمنه عليه..

ولم يغفل الإسلام الاعتناء بالفقيريات بشكل خاص بعد أن كان يجهان مكانة دورية لغاية في المجتمع الجاهلي. فعند علي بن أبي طالب (عليه السلام) جاء في الحديث الشريف عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قوله: «من عال جاريتين حتى تبلغا، جاء يوم القيامة أنا وهو هكذا». وضم أسلمه (الأميني، ١٩٨٢). كانت تلك بعض الشواهد التي أوردناها، على سبيل المثال لا الحصر، لتأكيد إمكان استلزام القيم الإنسانية الرفيعة التي انبثقت من الثقافة الإسلامية في صوغ مضططحات عملية للتعاطي مع المشكلات الاجتماعية. ومن بينها مشكلة عمالة الأطفال، محط اهتمام فرائضنا هذه.

وهي أضاف استعراضنا لأبرز المقاربات النظرية التي تعاطت مع ظاهرة عمالة الأطفال، نشرع في استعراض ما خلصت إليه الجهود العربية على صعيد رصد حجم انتشار تلك الظاهرة.

عمالة الأطفال: الحجم والقيود

على الرغم من حطو ظاهرة عمالة الأطفال وتشعب تداعياتها السلبية على المجتمع، إلا أن الساحة العربية تكاد تخلو - بوجه عام، من الدراسات التي حاولت رصد حجم الظاهرة وحصرها على

الاستوى القومي، دون أن يحاول ذلك من القول إن هناك بعض الجهود العربية المنشورة التي حاولت التمسيد لاستقصاء حجم تلك الظاهرة، بيد أن تلك الجهود قد قصرت عن تشكيل خارطة دقيقة توضح حجم تلك الظاهرة عربياً، ما يعني هشاشة الألفية المعلوماتية المتوافرة

أولاً: حالة ظاهرة عمالة الأطفال

يشان إشكالية عمالة الأطفال في الأقطار العربية بصورة عميق إمكان إجراء ترسيم دقيق لحجم الظاهرة وسماتها، فالبيانات المتوافرة حول حجم الظاهرة بيانات وصفية في معظمها تقتصر عن تناول البشأن العربية كافة. فضلاً عن اتساعها بالحدودية والتضارب في بعض الأحيان، كما ينصرف معظمها - بوجه عام - للاهتمام بالجوانب القانونية للظاهرة، بصورة يحكمها هي الألقب سطحية المعالجة وغياب النظرة التحليلية الناقدة، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة البيانات المتوافرة حول الظاهرة تتفاوت من قطر عربي إلى آخر وفقاً لمستوى شمولية تلك البيانات ودقتها. وكفاءة الكوادر البحثية القائمة على جمعها وتحليلها (عرجاني، 1993).

وفي الوقت الذي تدر فيه الإحصاءات الدقيقة التي تعطي صورة واضحة عن حجم ظاهرة عمالة الأطفال، تبرز بعض التقديرات لتبرز تقاطع انتشار الظاهرة وتغطي خطورتها.

ففي المملكة المغربية - على سبيل المثال - التي يبيع فئاتونها لتشغيل الأطفال اعتباراً من عمر (12) سنة، بلغت نسبة الأطفال العاملين في المعامل والورش عام (1987) حوالي (28٠) من الأيدي العاملة بوجه عام (سبول الخالدي، 1991). أما نسبة الأطفال العاملين من جملة أطفال المغرب فقد اختبرت عام (1992) من 28 (Oukel, 1993).

أما في مصر، فتغطي البيانات المتوافرة بشأن ظاهرة عمالة الأطفال ضمن مجموعات من أربع مراحل زمنية بفواصل تتراوح بين (1981 - 199٠)، وعلى الرغم من تعدد مصادر تلك البيانات إلا أنها تتفق على حد كبير أن معدل انتشار الظاهرة عملية استمرارية تلك البيانات إلى نتائج شديدة التفاوت - لا يشكل عدد الأطفال العاملين وفقاً لتعداد عام (1986) حوالي ثلث عدد الأطفال العاملين حسب مسحي (1981، 1998)، ويمرّ هذا التباين إلى اختلاف الفترة الزمنية لإجراء التعداد، ومستوى الدقة للتغطية الناجم عن الفرق بين نتائج تعداد شمل بالقبول إلى نتائج مسح متواضع الدقة. ويمرّ التفاوت الواضح في البيانات المستخلصة عبر الفارق الهائل بين حجم عمالة الأطفال في كل من مسحي (1981، 199٠)، وعلى الرغم من الفترة الزمنية الطويلة الفاصلة بين المسحين وكثرة الشواهد التي تشير إلى زيادة معدلات انتشار الظاهرة؛ إلا أن نسبة الأطفال العاملين وفقاً للمسح الثاني تقل عن نسبتهم تبعاً للمسح الأول بحوالي النصف.

وإذا كانت البيانات المتعلقة بالعمالة المصرية من أفضل البيانات المتوافرة عربياً بشأن ظاهرة عمالة الأطفال، فلنا أن نستنتج مدى دقة البيانات القليلة الموجودة بشأن الأقطار العربية الأخرى (عرجاني، 1993).

مجهول القول إن البيانات والتقديرات المتوافرة التي استطلعت هذه الدراسة تحصيلها بشأن حجم الظاهرة على المستوى العربي، من الضعف والنهاض ما لا يتيح تكوين صورة ولو تقريبية لحجم الظاهرة وسماتها.

هذا وتلعب الظروف والملازمات المرتبطة بدقة التقديرات المتعلقة بظاهرة عمالة الأطفال على حالة الأردن أيضاً، إذ إن هناك مسحا أردنيا يتناول تعرض الأطفال بشكل خاص، حاولت مبسرة وقد تم تقدير أعداد الأطفال العاملين وفقاً لذلك المسح ضمن الفئة العمرية (١٣ - ١٥) عاماً بـ (٩١٠٠) طفل، بما نسبته (٢١.٠١) من القوى العاملة، إلا أن من الموارء تجاوز الأعداد الحقيقية الأعداد المذكورة بدرجة كبيرة؛ نتيجة لإغفال تسجيل الأطفال العاملين ضمن حيز الأسرة، ونجاهل أولئك الذين يعملون بين العمل والدراسة، إضافة إلى إغفال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثالثة عشرة من قائمة الحساب (التكرشي، ١٩٩٢).

ومن الجدير التنويه إلى أن هناك جملة من الأسباب التي قد تطف عائقاً دون إجراء المسوح لرصد حجم ظاهرة عمالة الأطفال بشكل حدي ودقيق، وتتنوع تلك الأسباب ليتصل بعضها بأبعاد منهجية، أو عادية، وربما سياسية أيضاً.

فقد يتم قصر المسوحات المنفذة على الأطفال القادرين تماماً للعمل، الذين يقعون ضمن فئات عمرية محددة، تبعاً للتعريف التي تقدمها الجهات المشرفة على تلك المسوحات للأطفال المعنى إخراجهم ضمن الأطر المنهجية المعتمدة، ما يعني استبعاد بعض الفئات العمرية الأخرى. وبعض القطاعات التي لا تدخل في دائرة تلك المقاييس. وقد يجري تنفيذ المسوحات في فترات زمنية أو فصول محددة، ما يخلق إمكانيات في النتائج تبعاً لواقع اند والتجزؤ في معدلات العرض والطلب على الأطفال العاملون. وتتدخل المفاهيم التمويلية والمهنية بصورة هائلة للتأثير في تراجع مستويات المسوحات المتعلقة برصد حجم الظاهرة والحد من أضرارها، فضلاً ما تعاني التواليف العربية المعنية بالظاهرة نقصاً في الكوادر البشرية المؤهلة، وشحاً في الإمكانيات المادية اللازمة لإجراء مثل هذه المسوح، التي تتطلب عادة توافر إمكانيات ضخمة بشرية وجودها.

وقد يعزى إجماع الأوساط الرسمية الناجمة المؤسسة الدولة عن القيام بتنفيذ المسوحات التي تنفذ برصد أبعاد انتشار الظاهرة إلى الرغبة في احتواء مظاهر الاختلال في المجتمع ضمن أضيق الحدود، والتفكير بمظهر يتناسب مع الشعارات التي تطرحها، والتي تؤكد احتياضها الطرق بمواظبتها واحترامها لحقوقهم ورفاههم.

ضمن السياق ذاته، يشير إلى الطابع الاحتفالي الطوري الذي يسعى بعينه كثيراً من التظاهرات والمؤتمرات المعنية بتخصايا الطفولة، التي تشهدها العواصم العربية، والتي لترجم في العادة إلى توصيات وبيرواوكولات، تبقى حبراً على ورق، ولا تجد طريقها إلى التطبيق العملي على الأرجح.

بعد الانتهاء من العرض لمسألة حجم ظاهرة عمالة الأطفال، ننتقل إلى مناقشة العوامل والأسباب التي يمكن اعتبارها مسؤولة عن بروز الظاهرة وتنامي معدلاتها.

عمالة الأطفال : العوامل والأبعاد

تتضمن حزمة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتضافر فيما بينها منسجمة إلى انتماءات ومن ثم تصاعد ظاهرة عمالة الأطفال. وفي الوقت الذي يصعب فيه حصر تلك العوامل: إلا أنه من الممكن القول إنها تتمحور بوجه عام ضمن ثلاثة عداد: اقتصادية، واجتماعية، وثقافية. وديمقراطية، وسياسية؛ فيما يلي إيرادها:

عوامل اقتصادية

تفاوت معدلات إسهام كل من العوامل المجتمعية المختلفة في إنتاج ظاهرة عمالة الأطفال إلى حيز الوجود: إلا أن العامل الاقتصادي يتبوأ في أغلب الأحيان موقع الصدارة على هذا الصعيد. وبما قد تبث سحنة هذا الافتراض التحسار وجود الظاهرة في البلدان الغنية فهناك إلى البلدان الفقيرة فهي قارة أوروبا برمتها لا يزيد عدد الأطفال العاملين ممن هم دون سن (15) سنة على مليون طفل. أما في قارة آسيا، التي تفوق بلدانها عادة ضمن قائمة البلدان الفاسدة، فلا تقل أعداد الأطفال العاملين فيها دون العشرة من (110) مليون طفل (المعرفة، ٢٠٠٠). وتقدم الدراسات المتوافرة هذا الطرح بتأكيداتها الارتباط الوثيق بين ارتفاع معدلات انتشار الظاهرة من جهة، وتدنّي مستويات المعيشة والاقتصادية من جهة أخرى (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والحائية، ١٩٨٦؛ مصر، ٢٠٠٠).

ومع الأسف الشديد، يشكل الدخل المنخفض الذي يتقاضاه الأطفال العاملون أحياناً - الذي لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من الدخل الذي يتقاضاه الكبار في العديد من الحالات - المصدر المالي الوحيد الذي يحاول دون وقوع الأسرة في براثن الجوع والاستجداء (يونيسيف، ١٩٩٧)؛ مما يدفع دافعا قويا لبروز تلك الظاهرة واستمراريتها.

ومن المثير، في ظل غياب العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الدخل واستنزاف الفساد في دول العالم الثالث، أن يندفع الفكر بكثير من الأسر إلى إلقاء أطفالهم في معتبك الحياة المعطلة في مراحل مبكرة من أعمارهم تحت وطأة الظروف الاقتصادية البائسة القسوة والإجحاف. ونستذكر هنا الإبداعات الأدبية للكاتب الإنجليزي تشارلز ديكنز (Dickens, 1940) (Dickens, 1965) التي برزت في تصوير المعاناة الرهيبة التي كان الأطفال يشون تحت وطأتها في القرن التاسع عشر. تلك المعاناة التي ما برحت - مع الأسف الشديد - تلقي بثقلها القبيح على مناطق واسعة من العالم في أواخر القرن العشرين. وباشكال أكثر بشاعة وعمداً، على الرغم من كل شعارات لادنية والدفاع عن حقوق الإنسان التي يتشدق بها عالم اليوم.

ضمن هذه الرؤية نشير إلى الدور الذي يلعبه الفطر أحيانا في إلقاء الأطفال في جحيم المعارك والحروب، ففي ليبيا مثلا، شهد أطفال لم يتجاوزوا السابعة خمس صفوف القتالين، ويضرب مدير منظمة الصليب الأحمر هناك الأمر بقوله «إن من يحمل بندقيته يستطيع الحصول على الطعام، وهذا ما يحدث أيضا في مايتماوا، فقد ضحك كثير من الأهالي بأطفالهم لقوات الثغرة نظير تقديم المأكول والملبس لهم، وبات هؤلاء الأطفال يشكون حوالى (370) من النسبة الكلية للقتالين (المراغي، 1999).

ونشير هنا إلى مسألة انخفاض المستوى الثقافي لمعظم الصناعات المساندة في العالم العربي، الأمر الذي لا يستدعي وجود كفاءات فنية مدربة عالية التأهيل في كثير من ورش العمل ما يرفع من قابليات اللجوء إلى استغلال الأطفال في ذلك المجال (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1996).

عوامل اجتماعية

يماني عن الطوق في إشكالية ما إذا كانت الأنبيال التي يأنف منها المجتمع أنماطا متكاملة متعاظمة المتساند، أو أنها تأتي بصورها عن التكامل، وتجنح باتجاه التناقض والتصارف، تعد الأسرة أحد الأنبيال التي تحمل بقية ارتكاز أساسية في لديهم التوازن الاجتماعي وترسيته، ومن هنا فإن أي اختلال في بنية الأسرة أو قصور يعتور أداء وظائفها سيترجم على شكل تصاعدات في جدار البنيان الاجتماعي برمته.

ومن ثم يمكن التكلم بالدور الذي قد يلعبه التفكك الأسري - وبخاصة إذا ما افترضنا بطروء اقتصادي أو معيشية صعبة - في دفع الأطفال إلى سوق العمالة، وهذا ينسحب أيضا على ظاهرة التسرب المدرسي، التي كشفت بعض الدراسات تورطها المباشر في إفراز ظاهرة عمالة الأطفال وتوسيع هامشها (الشبي، 1996).

وربما يمكن تفسير ظاهرة عمالة الأطفال، بشكل من الأشكال - في ضوء رغبة بعض الآباء في الحفاظ على استمرارية مهنتهم التي ورثوها في الغالب عن آباءهم، التي يعتزون بها غاية الاعتزاز، ويرون فيها إرثا نسبيا لا يحذر التضرب فيه، وذلك عن طريق توريثها إلى الأبناء، وتلتزم هذه الرغبة في وقت يمكن القول فيه إن التوائد المتوقعة من الانخراط في سلك التعليم قد انخفضت إلى حد بعيد - نتيجة لازدياد معدلات البطالة بين حملة الشهادات الأكاديمية وانخفاض الطلب عليهم - إضافة إلى الاعتقاد بأن التعليم - على الرغم من ضخامة كلفته الزمنية والمادية - قد يشكل عائقا أمام الحصول على وظيفة مناسبة، نتيجة لاكتظاظ سوق العمالة من جانب، وتضارب المضامين النظرية التي يقدمها التمسك التعليمي من جهة، والمسلزمات التي تقتضيها الحياة الواقعية من جانب آخر (Bonneti, 1993).

أحوال طائفة

وتتقدم المنظومة الثقافية المهيمنة في المجتمع العربي الذي بدلوها على سعيد التأثير في مسار ظاهرة عمالة الأطفال، إذ إن هناك حجة من القيم الثقافية التي تصب في اتجاه مجاليها الظاهرة والحد منها: كقيم التراحم وكفاءة التثمين، والمطف على الصغير وحمانيته، وانتظر إلى الأب بوصفه رب الأسرة والمسؤول الأول عن إعالتها.

في المقابل ثمة قيم أخرى تسهم في دعم الظاهرة وشرعيتها، من قبيل رغبة الآباء في اكتساب أبنائهم القدرة على تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات، أو توريثهم مهنة التي تولوها بمورهم عن أباؤهم (مكتب العمل الدولي، 1996، ج)، من جانب آخر هناك القيم اللادينية الاستهلاكية التي عززت مجتمعاتها، وأخذت تنبؤا مكانة رابعة في ظل طغيان قيم الرسطة والمولة، مقبوضة دعائم الترابط والتراحم الاجتماعي، وفلوضة خلاف ذلك أجنداتها العدة لخدمة قوى السوق والتربح، ولو كان ذلك على حساب الطائفة الضعيفة المسحوقة.

أحوال طائفة

واللافت أن السكاني نتيجة لتزايد معدلات **الولادة** وانخفاض نسب التوحيات في ضوء ارتفاع مستويات الخدمات الصحية عالميا. إضافة إلى الهجرات القسرية التي تعمق المجتمعات والكوارث الطبيعية التي تحتاج مناطق عديدة من العالم، لكل ذلك إسهامه الواضح في رفع معدلات الإعالة، وتطعيم نسب البطالة، وزيادة معدلات الفقر، ومن ثم الانخراط إلى تفشي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي قد تطف ظاهرة عمالة الأطفال في طليعتها.

أحوال طائفة

ونأتي الصراعات السياسية لتسهم في تضاعف حجم ظاهرة عمالة الأطفال وهذا ما نستطيع تلمسه من خلال اندلاع المعارك في بعض البقاع، كما هي الحال في فلسطين، ولبنان، والصومال، والبوسنة والهرسك، ورواندا، إذ أسفرت تلك الظروف القاسية عن دفع الأطفال إلى ميادين القتال، ونسشهد أيضا بإغراقات أزمة الخليج الثانية التي وجهت الأنظار إلى ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن؛ إذ تمحطت تلك الأزمة عن عودة آلاف المواطنين الذين لم يستطع السوق الأردني المحلي استيعابهم، ومن هنا كان تماظم العديد من الأزمات الاجتماعية، وعلى رأسها عمالة الأطفال.

وإذا كان لظاهرة العمالة لدى الأطفال أسبابها ومواطنها المتعددة، فإن لها في الوقت ذاته آثارها وتداعياتها المتعددة أيضا، التي ستكون موضع اهتمام المحور القادم.

حالة الأطفال : الآثار الانعكاسية

يجدر التذكير دائما على أن الطفولة بنيان هئي يتطلب عناية فائقة تضمن لذلك البنيان النماء والتكامل بصورة إيجابية متوازنة. ومن الطبيعي أن يتمكس نقص الاهتمام بدعامة من دعائم ذلك

البنيان في تماسكه وتوازن وظاقت وحداته.

من هذا فإن القوي المشومات الأساسية التي ينبغي لكل طفل أن يتمتع بها في سبيل نمائه السوي من شأنه أن يتود ذلك الطفل إلى التفرغ فريسة للاضطرابات النفسية والاجتماعية والجسدية. وبعد ظاهرة عمالة الأطفال من الانتهاكات العارضة التي تعمل على إزالة تلك الشومات إذ غالبا ما يضطر الطفل التعامل إلى معاشية ظروف وأوضاع صعبة بالغة الخطورة والإحسان. هذا يرفع الأحمال الثقيلة للرغبة، مروراً بالتعرض لمؤثرات كيميائية وبيئية من أبخرات، وغازات، وحرارة، وغيار، وضوضاء... (إخ. عيود، ١٩٩٧)، وصولاً إلى المخاطر القسمة بالتعامل مع الآلات والمكينات (Abdullah, 1988).

ودع تلك المعاملة القاسية المنيعة التي قد يلقاها الطفل من أرباب العمل (مكتب العمل الموالي، ١٩٩٦، ج) الذين يتمتع بعضهم في تعذيب الأطفال وترجيح الإساءات اللفظية والتجسدية إليهم، والتي قد تصل إلى مستوى الاعتداء الجنسي.

تلك الإساءات التي لا تقتني عادة بترك بصماتها على الأجساد الفضة للأطفال، وإنما تتجاوز ذلك لتوجه ضروحات موجهة إلى نفسياتهم، مطربة بإحسانهم بالأمن والاستقرار النفسي. ومن شأن فقدان الإحساس بالأمن لدى الطفل أن يزعزع ثقته بنفسه، وينعش به غالبا إلى الاضطرابات الانعكالية والسلوكية، التي أظهرت الدراسات ارتباطها اللزج بالحرمان من إشباع دافع الأمن عند الطفولة، كما تجسد فقدان الإحساس بالأمن عبر شعور الطفل بالقلق، والكتابة، وفقدان احترام الذات، والحد من قيمتها (حمزة، ١٩٩٧).

وقد أكدت دراسات عدة أن معاشية الأطفال لأنماط تعاطلية تنسم بالنساج والود والتعاطف من شأنها الاتجا بشخصياتهم نحو التوافق النفسي والسواء، خلافا للممارسات التعنقية المشددة والتسلطة، التي كثيرا ما تجعلهم أقل ثقة بأنفسهم واندماجا وتوافقا مع الآخرين، كما تطور لديهم نزاع العدوان وسوء التكيف (Lindgreen, 1974; Bandura, 1973; وطنة، ١٩٩٩).

وتتولد عن الانكسارات التلاحضة التي تطارد الطفل العامل شروخ عميقة تنطوي في اللاوعي عنده، وفي ظل غياب إمكان التكيف الصحي من مشاعر القهر والمعز والاضطراب التي تتأجج في أعماقه، ينجح الطفل عادة إلى اجتراح وسائل غير سوية للإفصاح عما يمرر في وجدانه من أحاسيس سلبية خائفة.

أحياء طلبة طهارة الصلاة للأطفال

وعندما يتوجهنا إلى الحديث عن الآثار الاجتماعية السلبية التي قد تنتج عن ظاهرة عمالة الأطفال، ويتبع الخيط الذي يآلف تلك الآثار نجده يمتد إلى غالبها بالأدنى الواضح الذي يلحق بعملية التحصيل الدراسي، إذ تلحق الظروف السلبية الطفل، هي العودة إلى أعمال مزرعه والعجز عن مواجهة المتطلبات المدرسية، ما قد يزيد من قابليات تسوية من المدرسة، إن لم يكن قد تسرب منها بالفعل في وقت سابق فإلزاما من الأساليب التدريسية التقليدية المسجورة والتمعية السلطانية التي تحكم أداء معظم مؤسسات التربية، التي تبدو عاجزة في كثير من الأحوال عن الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للأطفال وإقناعهم بجدواها وقيمتها العملية (يونيسيف، ١٩٩٧).

وعقب انقطاع الصلة بين الطالب والمدرسة، سرعان ما يتلفعه سوق العمالة الذي غالباً ما يتركز ضمن نطاق الورش والمشاريع في الأحياء الفقيرة للنقطة، هذا إن لم يتخذ من الشارع مقراً دائماً له، وسطيحة الحال يبدل أصحاب العمل في البداية قصارى جهدهم لاجتناب الأطفال واستدراجهم إلى المصيدة، بتضيق حجم الفوائد الملمية التي سيحصلونها نظير اشتغالهم، والتقليل من شأن الجوانب السلبية الفورية التي قد يتعرضون لها، التي تستمر في وعي الأطفال بوصفها جزءاً جوهرياً وضرورياً من الحياة العملية، ولذا إن تشغيل مستوى الأخلاقيات والقيم التي يتكررها الطفل ضمن أجواء كهذه، التي تكسبه في أفضل الأحوال مهارات سلبية كالتدخين والبهذاة والرفاهية، إن لم تلق به إلى جواربة الانحراف والانحلال، أو تطغى في الانحلال ضمن عضلات السطو، والتسل، والسرقة، أو تجعل منه عضواً في إحدى شبكات الدعارة التي لا تتورع عن استغلال الأطفال أيسر استغلال (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦).

ويذكر بعض الباحثين ظاهرة عمالة الأحداث ضمن العوامل الرئيسية المسببة لانحراف الأحداث، إذ قد يفتني تشغيل الأحداث إلى فساد أخلاقهم، والتساقط لارتكاب الجرائم، نتيجة ظروف العمل من جهة، والطبيعة بعض الأشخاص الذين يتفاعلون معهم من جهة أخرى، من هنا فإن من الضروري التشدد في وضع الضوابط المتعلقة بتشغيل الأطفال والحيلولة دون جعلهم وسيلة لتحقيق الأطماع المادية، أو الرغائب الشخصية لأصحاب العمل والمخترطين في غماره (ولاش، ١٩٩٥).

وتتعمق احتمالات انحراف الطفل العامل وتقع مكاناً الإحباط والمعنون لديه في ظل تفاوت حدة التفاوت الطبقي في المجتمع، وتعاوي الفجوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء، وذلك في ظل إخفاق السياسات الحكومية - هي بلدان عربية كثيرة - في تقليص مساحة تلك الفجوة، إن لم تساهم في زيادتها، نتيجة للتفاوت الحميم القائم بين الشعب السياسية والاقتصادية، والذي يزداد قوة ورسوخاً على حساب الفئات المحرومة والمستضعفة (جرمين، ١٩٩٦).

وفي سياق مناقشة الآثار الناجمة عن عمالة الأطفال، لا بد من الإشارة إلى بعض وجهات النظر التي تروى أن للظاهرة آثاراً إيجابية ناعمة، فثمة من يرى أنها تؤمن في بعض الأحيان دخلاً يحمي الأسرة من الجوع، ويقيها مسؤولية سؤاأل الناس، وبالرغم من الصعوبة الظاهرية لهذا الرأي، إلا أنه قد يشكل مبرراً يحاول تسويق الظاهرة وعدم اتخاذ الإجراءات الضرورية لمجابهتها، مبرراً في الوقت ذاته المجتمع بتشكيلاته المختلفة من تحمل مسؤولية مواجهة تلك الظاهرة.

وإذا افترضنا جدلاً أن لعمالة الطفل دوراً في تنمية قدراته على التعامل مع الآخرين، وإكسابه خبرات وسعت شخصيته قوة تؤهله لمجابهة تحديات الحياة وصعوباتها، فإن من الضروري التأكيد على أن تلك الخبرات تأتي في غير وقتها والملائم، كما أنها لنسم غالباً بالطابع البدوي البسيط الذي لا يترك للطفل مجالاً واسعاً لإعمال عقله وتنمية مداركه وقدراته الذهنية (عازر ورمزي، ١٩٩١).

وهنا يتطرق بالرأي الذي يذهب إلى أن لعمالة الأطفال فضلاً في تزويد الأطفال العاملين بمشاعر الرضى الذاتي والإحساس بالثبوت والكفاءة الشخصية، نتيجة إسهامهم في تأمين المتطلبات المعيشية لأسرهم، نرى أن تلك المشاعر الإيجابية التي قد يكتسبها الأطفال العاملون يبرحان ما يتضائل أمام فداحة إسهامهم بالغهر، والافتقار، والتسحق، وأمام خطورة الأذى التي تلحقها على أجسادهم المهيئة في جوانب حياتهم المختلفة.

في المحصلة النهائية، نخلص إلى القول إنه وعلى الرغم من بعض الآراء التي تحاول تبرير عمالة الأطفال ومنحها نوعاً من الشرعية، عبر التوكيد على الآثار «الإيجابية» للظاهرة، فإن هذه الدراسة تؤكد الطابع السلبي الملتصق بالظاهرة، إذ إنها تحرم الطفل من أبسط حقوقه الأساسية، وتلقي به إلى الضياع ضمن مناعة الثالث للرب، «الفساد، الجهل، الفرض»، الذي يحتاج العالم الثالث بوجه عام، هماً ما يشغل الطفل العامل في تحسين أوضاعه المعيشية، ويخرج عبادة ضمن مهن هامشية لا تساعده على اختراق الإطار المساوي الذي يتخبط فيه.

ولعل من نافذة القول التأكيد على أن الآثار والتداعيات السلبية الخطيرة المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال، التي تم الوقوف عند بعضها، جديرة بتعبئة مختلف جهود الأوساط والهيئات المعنية لواجهتها والحد من استمعاتها، وهما يلي استعراض نقدي لتجويد المذبذبة بهذا الشأن على الصعيد الأردني، الذي قد يعد نموذجاً معبراً عن وضعية المساعي المكرسة في أقطار عربية أخرى، مع مراعاة الفروقات والخصوصيات والإمكانات المختلفة لكل قطر.

مكافحة عمالة الأطفال : الجهود والمخاض

تتفاوت الجهود المبذولة من قطر عربي لآخر فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال على صعيد الكم والكيف، وفي ضوء ضعف التسليح بين الدول العربية بوجه عام، وقصور مؤسسات العمل العربي المشترك عن أداء دور فعال باتجاه معالجة الظاهرة والحد منها، فإن من الصعب ضمن دراسة كهذه الإحاطة بمختلف المرامي المبذولة على امتداد الساحة العربية، التي يستدعي بعضها الاهتمام والتقدير دون شك، وعوضاً عن ذلك، ستقوم الدراسة باختيار القطر الأردني، واختصاص تجربته في مجال مكافحة ظاهرة العمالة لدى الأطفال إلى مناقشة تفصيلية، متعرض في سياقها لتشريعات القانونية للتصيلة بالظاهرة، والآليات التي انتهجتها الأجهزة التنفيذية المعنية في الدولة بقصد محلليها.

فعلى الصعيد التشريعي واستناداً إلى قانون العمل رقم (8) الصادر عام (1996)، فقد تم رفع السن القانونية لمزاولة العمل من (13) سنة إلى (16) سنة، وذلك لردم الفجوة القائمة بين سن التشغيل وسن التعليم الإلزامي.

وعلى الرغم من الطابع الإيجابي لهذا التعديل إلا أنه يسلط من حساباته الأطفال العاملون ضمن نطاق عائلاتهم، أو في الأنشطة الزراعية أو في الخدمة المنزلية، ومن ثم يحرم أولئك الأطفال من التخليص تحت ظل حماية القانون.

ويؤخذ على ذلك التعديل أيضاً إشغاله لشريحة السن الأدنى المسموح بها لالتحاق الأطفال بسلك التدريب المهني، ما يشير إلى أنه يحصر الطرف منحصراً عن التعلق الأطفال الذين تجاوزوا تلك السن بالتدريب على مزاولة الأنشطة المهنية (عبود، 1997).

أما قانون التربية والتعليم الصادر سنة (1991) فقد أقر إلزامية التعليم للمسنات العشر الأولى من الدراسة، إلا أنه لم يتعمم بالآليات التشريعية التي تضمن له الانسجام ضمن حيز التنفيذ الفعلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن كان من بين الدول التي صادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي انبثقت عن الأمم المتحدة عام (1989)، وتعد هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات الدولية تغطية لمختلف الجوانب المتعلقة بالطفولة، وفيما يتمثل بمسألة عمالة الأطفال: أكدت المادة رقم (33) من الاتفاقية ضرورة حماية الطفل من التعرض للاستغلال الاقتصادي بكل أشكاله، أو الاضطرار بآداء أي أعمال قد تشكل إضراراً بصحته أو نمائه الجسماني، أو العقلي، أو النفسي، أو الاجتماعي.

وتعزز تلك الاتفاقية على الدول الأطراف الالتزام بالتدخل الاجرائات التي من شأنها ترحمة تمسوها إلى خطوات فعلية مفعنة، وذلك من حيث تحديد أعمار الأطفال العاملين وتحسين ظروف تشغيلهم.

أما المادة رقم (3٩) من الاتفاقية نفسها فقد اعانت التشديد من جديد على الأهمية القصوى لالتزام الدول الأطراف بحماية الأطفال العاملين من مختلف صور الاستغلال التي قد تهمس انتمهم ورفاههم (First Call For Children, 1990).

وهي السياق الإجرائي لمكافحة الظاهرة: عملت الحكومة الأردنية على إنشاء برنامج وقائي للأمن الاجتماعي بالتعاون مع مديرية الأمن العام وتدرج الإجراءات التنبؤية عن ذلك البرنامج عند ضبط الواقعة عمالة الأطفال عبر أربع خطوات: تتمثل الخطوة الأولى هي مبادرة كاتب العدل إلى التحذير من خطورة وضع الطفل وإبراز تعارضه مع القانون. أما الخطوة الثانية فتتعلق بتحديد ما إذا كانت الظروف الاقتصادية لأسرة الأطفال مسؤولة عن دفعهم للانخراط في سوق العمالة. ثمهنا منح أرباب أسرهم قروضاً تمكنهم من إنشاء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، وهذا ما تعكسه الخطوة الثالثة من البرنامج. أما الخطوة الرابعة والأخيرة فتتخذ منح قانونياً، إذ تعطي للقاضي بالاستناد إلى المادتين (٣١، ٣٢) من قانون الأحداث الأردني، الحق في التدخل وافتراق الطفل من أسرته لإيداعه إحدى المؤسسات المعنية برعاية الطفولة. وذلك عند ثبوت عجز أسرته عن تلبية احتياجاته المعيشية، أو إجباره على اختلاص سوق العمالة.

ومن الإجراءات الإدارية الأخرى التي تتجمل بالأطفال العاملين: توفير أولئك الأطفال بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في أماكن خاصة ومجهزة لهم خصيصاً، مع اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمرز الأطفال الجانحين عن التهديد أو الحكوميين الذين تجاوزوا سن الطفولة، ثمهنا لدراسة حالاتهم من جانب الكوادر المتخصصة في وزارة التنمية الاجتماعية (الدكتور، ١٩٩٩).

فهما تقدم تم استعراض أبرز التشريعات والإجراءات المصوغة لحماية الأطفال العاملين وإعادة تأهيلهم. ونشير هنا إلى أن الصورة النظرية لتلك الحزمة من التشريعات والإجراءات تعطي انطباعاً إيجابياً مشجعاً، بيد أن الواقع الفعلي للشاهد قد لا يتوافق - للأسف الشديد - مع تلك الصورة المثالية، إذ إن شوازع المدن الأردنية الكبرى، يشكل خاص وكذلك ورشها، لا تزال مكتظة بمشرات الأطفال الذين تشتتهم ظروفهم القاسية وفردا سوق العمالة، الذين يتعرضون لظروف قاسية تجردهم من أبسط حقوقهم الإنسانية التي كفلتها الشرائع والقوانين، التي تستغلها النخب السياسية عادة لتزادتها وطوخى مراكها السياسية أو الانتخابية.

الأمر الذي يستلزم إعادة النظر إلى جدية تلك التشريعات والإجراءات، التي تكاد تبقى حبراً على ورق، وي طرح ضرورة تطويرها، ورفع سويتها وشموليتها، وتوفير الآليات الفعالة بتفعيلها ونقلها إلى حيز الفعل الحقيقي.

الخلاصة والتوصيات

تخلص هذه الدراسة إلى اقتناع عميل طاعة أن مشكلة عمالة الأطفال هي من المشكلات الاجتماعية المنصلي التي تواجه العالم العربي، ليس فقط بحكم كثرتها، من عجز الأبنية الاجتماعية لخدماتنا العربية بمختلف أشكالها عن

أداء أدوارها المتوخاة بشكل سليم ومتكامل وإنساني، وليس فقط بدعوى اقترابها وثدا ارتباطها بالبيئة السلبية التي تحال هي المحصلة النهائية لقطاعات المجتمع كاتمة، وإنما بحول هذا وذلك لتعلقها بشرعية الأطفال، هؤلاء الذين يمثلون معقد الأمل، ويرتكز إليهم مصير الأمة ومستقبلها، الذين يعيشون بدورهم طاعة هائلة خلافة ينبغي استثمارها وإعدادها الإعداد اللازم لخدمة التبعات الخطيرة التي تفرضها الأبنية الثالثة المديعة بقيم العولة التي لا تغطي بالا للأهم الصحية الهمة.

كما تنهي الدراسة إلى القول إن الوعي العربي بخطورة ظاهرة عمالة الأطفال وأبعادها لا يزال - بكل أسفه - وبالرغم من صيحات التحذير التي ترتفع هنا وهناك من حين لآخر - وعياً بالقسا هؤلاء، لا يتناسب البتة مع ضراوة تلك الظاهرة، واستحقاق شأنها، وفداحة انعكاساتها.

من هنا، تجد هذه الدراسة أن من المناسب اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم بحصة متواضعة في العمل على مكافحة تلك المشكلة الحساسة والحاد من محيطها،
1. العمل على إجراء دراسات ميدانية وموسعة لتتضمن مسح الظاهرة باستجلاء أبعادها واكتشاف وتحديد معدلات انتشارها.

2. ترسيم وتقييد سياسات توعوية ماستار الظاهرة وثدا إعانتها على المجتمع بالمسافة كافة.

3. تسي برامج شاملة منسقة بين مختلف الأطراف والقطاعات الرسمية والشعبية المعنية للحد من ضائكم الظاهرة وإسراع شيوخها.

4. زيادة الاهتمام بظاهرة التسرب المدرسي، ووضع الخطط والبرامج الكافية بمعالجتها قدر المستطاع، بوصفها من المسبات الرئيسة لبروز مشكلة عمالة الأطفال.

5. استثمار وسائل الإعلام وقنواته، ومؤسسات التربية والتعليم لإشاعة وتعزيز القيم الإنسانية الثيلة من تكافل وتعاون وتراحم، وصداقة القيم للقيمة الاستهلاكية المخللة، وتوظيف موارثنا الثقافي من القيم الأصيلة في هذا الاتجاه.

6. إيلاء العناية القصوى للمؤسسة الأسرية باعتبارها الهيئة التشريعية الأولى لنموذجها مهمة لتثنية الأطفال وتربيتهم تربية سوية متوازنة، لتدخل قيم المجتمع التوخاة وتكسب معاليمه المشوذة.

كل تلك الخطوات ينبغي أن تتم وفق مخطط قومي التوجه، يتجاوز الأطر الإقليمية الضيقة، إذ إن تكافل الخبرات والقدرات العربية أمر حيوي للغاية للتمكن من معالجة ظاهرة سرطانية بمستوى ظاهرة عمالة الأطفال، وأخيراً جبرت العادة عند مواجهة مشكلة ما على أن نقول: لا تلف سائفاً، بل معار إلى صنع شيء ما، أما إذا هذه المشكلة، فلا نملك إلا أن نقول: لا تصرف بفعل شيء، بل توقف، هناك أولاً.

- الشامي، موسى، ١٩٩٥، دراسة قصصية وتصنيفات الأساليب الخاصة إلى تسريب الطفلة من المرحلة الإكرامية في جمهورية العربية والتعليم لمدوني عملوا للعام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص. ٢٩ - ٢٠.
- الأسدي، محمد علي، ١٩٨٢، الإسلام وشكل جديد للمصنفات ترجمة مصطفى حسن ياسين، دار العلوم الكويت، ص. ٢٩٧ - ٢٩٨.
- التكريني، مادية، ١٩٩٢، عمل الأطفال في الأردن من بينات مسح العمالة والبطالة والعاطلين والفقر، ١٩٩١، ورقة أعدت المايكيت ندوة عمل الأطفال التي ينظمها المجلس العربي للطفولة، ص. ٢.
- جبرون، دنان، ١٩٩١، الرأسمالية، تحول، نقد، اتهام، ترجمة، نجدة هاجر وسعيد المر، المكتبة الأهلية، بيروت، ص. ١٢٩ - ١١٠.
- حمزة، جمال مختار، ١٩٩٧، عمالة الأطفال من وجهة نظرية، علم النفس، مجلد ١١، عدد ١٠ - ١١، ص. ١٥٠ - ١٥٢.
- الحافظي، سويل، ١٩٩١، الواقع الاجتماعي لطفل العربي، الوجد، عدد ٨٥، ص. ١٩٢.
- الحكيم، فضل، ع ١٣٧١ - ١٠ أبريل ١٩٩١م، ص. ٨.
- دلائل، أحمد علي، ١٩٩٥، مشكلات محاصرة مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، ص. ١٠.
- عازن، عادل ونادر رمزي، ١٩٩٧، عمالة الأطفال في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال، ص. ٢٦.
- عهود، حليمة، ١٩٩٢، عمالة الأطفال في الأردن، دراسة مكتبية، هيئة العمل الوطني للطفولة، عمان، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأطفال بين واقع التماس واقع العمل، ١٩٩٩.
- عصور، صافي، ٢٠٠٠، الطفل الشوارع، المصنفات المحلية، مجلة المعرفة، وزارة المعارف، السعودية، عدد ٨٩، ص. ٢٢ - ٢٧.
- فرحاتي، نادر، ١٩٩٢، عمل الأطفال في البلدان العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ص. ١٠ - ٢٠.
- فركوب، فرانسيس، ١٩٩٢، نهاية قناري، الإنسان الأخير، ترجمة، حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ص. ١١٦ - ١٢٧.
- فركوب، فرانسيس، ٢٠٠٠، عشر سنين على نهاية القناري، الثقافة المحلية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- كروب، إيان، ١٩٩١، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين علوم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص. ٢٦٦.
- المراني، محمود، ١٩٩١، السود الأطفال - العربي، العدد ١١٨، ص. ٢١.
- مرفا، يوسف، ١٩٩٥، عمل الأطفال في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص. ٢٩ - ٢٠.
- أفكار القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠١، ندوة عمالة الأطفال في مصر: التطوير العام، ص. ٩ - ١٢.
- المعرفة، ٢٠٠٠، زيادة الأطفال يتألفها الكبار، مجلة المعرفة، وزارة المعارف، السعودية، عدد ٨٩، ص. ١٥ - ١٥.
- مكتب العمل الدولي، ١٩٩١، عمل الأطفال: حقائق وأرقام، عالم العمل، العدد ٢٦، ص. ١٢.
- مكتب العمل الدولي، ١٩٩١، عمل الأطفال نحو إزالة الوصمة، مكتب العمل الدولي، جنيف.

- ١٠ مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، عمل الأطفال، جراب المعلومات ويصدر في القواميع، علم العمل، العدد ١٥، ص ١٥.
- ١١ مكتب العمل الدولي، ١٩٩٩، عمل الأطفال إساءة لكرامة الإنسان وتزيد هائل للموارد البشرية، عالم العمل، العدد ١، ص - ص ٩٠ - ٩١.
- ١٢ منتدى الفكر العربي، ١٩٩٧، أطفال الشوارع، الطبعة الأولى، مطابع الجمعية العلمية الثقافية، الأردن، ص ٢١.
- ١٣ هلسا، عطايا، ١٩٩٥، شروط وشروط عمل النساء والأحداث في القطاع غير النظم والعمالة الهزلية وغير التكتيش العمل في تحسية، العمل، مجلد ١٨، عدد ٢٩، ص ٦١.
- ١٤ عطفاء، علي، ١٩٩٩، مظاهر التسلط في الثقافة والقانون العربية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مصرى، العدد ١، ص - ص ٩ - ٢٢.
- ١٥ بونيسيد، ١٩٩٢، وضع الأطفال في العالم، الطبعة الوطنية، عمان، ص - ص ٢٢ - ١٥.
- ١٦ Alkhalaf, Ahmed, 1963, Child Labour in Egypt: Leather tanning in Cairo. In Combating Child Labour, Bogard, Asael and Is Boyden (eds.), International Labour Office, Geneva, P.P 31- 46.
- ١٧ Bandura, A, 1973, A Social Learning and Personality Development, New York, Holt, Rinehart and Winston, P.P 93-97
- ١٨ Bogard, Asael, 1940, Child Labour National Legislation on the minimum age for admission to employment or work, Conditions of work Agreed, Vol. 10, P.P 8-18.
- ١٩ Bonnet, Michel, 1993, Child Labour in Algeria (unemployment), Labour Rights, Vol. 17, No. 3, P 379
- ٢٠ Dickens, Charles, 1948, David Copperfield, London, Longman.
- ٢١ Dickens, Charles, 1949, Oliver Twist, Cambridge University Press.
- ٢٢ Dahmedorf, Ralf, 1958, Out of Utopia, Toward A Reconstruction of Sociological Analysis, The Ann Ann Soc, Vol LXIV, P.P 115-123.
- ٢٣ Grooten, Christiaan and Bevi Korten, 1995, Child Labour: An economic perspective, International Labour Review, Vol 134, No. 2, P 189
- ٢٤ Lindgren, H.C, 1974, An Introduction to Social Psychology, New Delhi, Eastern Private Limited, P.P 96- 108.
- ٢٥ Mustafa, Riyad, 1996, A preliminary Survey of Income Substitution and Basic education Interventions: Analyze the effects of child Labour in the MENA Region, UNICEF, P.P 10-17.
- ٢٦ Neuhack, K, 1941, Social Problems, A critical Approach, New York, McGraw- Hill, (Italy), P.P 383-389
- ٢٧ UNICEF, 1990, First Call For Children: World Declaration and Plan of Action from the World Summit for Children, Convention on the Rights for Child, United, P.P 62- 63
- ٢٨ United Nations Children's Fund, 1993, Women and Children in the Arab Maghreb, UNICEF, P 27

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير 1981

رئيس التحرير: أ. د. عبدالمالك خلف التميمي

الانتشارات

ARCHIVE

الكويت: 3 دنانير . ديتاوان الطلاب: 15 ديناراً للمؤسسات
الدول العربية: 4 دنانير للأفراد . 15 ديناراً للمؤسسات .
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد . 60 دولاراً للمؤسسات .

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

ندوات . مناقشات . عروض كتب . تقارير

أوجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص. ب. 26586 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت

هاتف: 4817849 . 4815453 . فاكس: 4812614

e-mail: ajh@kucel.kuniv.edu.kw

يتركز الاهتمام على المجلة باللغة العربية والإنجليزية مع القبول على هيئة التمثيل

<http://kucel.kuniv.edu.kw/~ajh>

آفاق نقدية

• المشاركة السياسية **في** **الفقه** السياسي

• الأبعاد الدستورية ثقافية لنظرية القرار

• نقد أسطورة الديمقراطية

• الإبداع الإداري **في** **نك** البيروقراطية

• قوة العلم العربي

• الفن التشكيل **في** المملكة العربية السعودية

المشاركة السياسية في الفكر السياسي المعاصر

د. سيد أبو ضيف أحمد*

ملخص

بعد موضوع المشاركة السياسية من أهم الموضوعات التي تشغل اهتمام الباحثين والعلماء في مجال العلوم الاجتماعية، خاصة علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة.

والموضوع أهميته الأكاديمية. فقد اهتم لنا العلماء والباحثون كما حاثلاً من الدراسات عن المشاركة السياسية الجماهيرية. اهتمت في الأعم الأغلب بدراسة الاتجاهات أكثر من دراسة السلوكيات. فالاهتمام بدراسة المشاركة وليس مجرد التصويت - على سبيل المثال - قد يؤدي إلى نقل بؤرة التركيز إلى الأفعال التي تكون مؤثرة بشكل أكبر بنسبة التصويت، أو على الأقل إلى الأفعال التي يحتمل أكثر أن يكون الفرد فيها ذا تأثير هي الحصول على نتيجة مفضلة. كما أن للموضوع أهميته العملية، خاصة في المجتمعات التي تمر بظروف التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومحاولتها تحديد إطار مجتمعي يزيد من إمكان الحراك الاجتماعي فيها و راسياً، ويوفر أدوات المشاركة والتعبير عن الرأي.

ومن هنا فالسؤال الرئيسي لهذا البحث يدور حول «ماذا يشارك الناس؟»، ومن ثم كيف حاولت الأطروحات النظرية تقديم تفسيرات لهذه المشاركة؟، وذلك لكي يتمكن من كشف المحفزات المادية والتعبيرات المصاحبة لعملية المشاركة، فضلاً عن التعرف على مؤشرات العقلانية التي تصنف أفعال المشاركة المختلفة.

(*) استاذ العلوم السياسية المساعد - جامعة قناة السويس - جمهورية مصر العربية

المشاركة السياسية في العهد العباسي المعاصر

وفي محاولة منا لوضع تأصيل نظري لوضع المشاركة السياسية منحت هيكلية البحث لتشمل خمسة محاور أساسية:

الأول: مدخل منهجي لتوضيح ماهية المشاركة السياسية، واستعراض التسلاطات المتعلقة بهذا المفهوم.

الثاني: استعراض وتحليل أهم الدراسات التي ركزت على التفسيرات الاقتصادية/ الاجتماعية للمشاركة.

الثالث: استعراض وتحليل أهم الدراسات التي ركزت على نموذج التنمية كأساس للمشاركة السياسية.

الرابع: عقلانية المشاركة.

الخامس والأخير: نحو تفسير لأزمة المشاركة في البلاد العربية.

أولاً : ماهية المشاركة السياسية

شكل مفهوم المشاركة السياسية صعوبة أمام محاولات تعريفه. فقد يستخدم للدلالة على أي عمل يشير إلى رفع المطالب للسلطة، أو تأكيد تلك السلطة. وقد لا يقتصر المفهوم على مجرد الجهود الناجمة للتأثير في الحكومة أو لاختيار قادتها. وإنما يمتد ليشمل جهود بعض الجماعات في محاولتها تغيير السياسات أو القادة.

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية على أنها تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم، والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر⁽¹⁾

وهذا التعريف للمشاركة السياسية يشمل في معناه العام - عند بعض الباحثين - مجموعة من الأنشطة منها⁽²⁾: الدخول في مناقشات سياسية مع الغير، حضور المؤتمرات السياسية والدعوة إليها، الاتصال بالمسؤولين السياسيين، التطرّف في عضوية الأحزاب السياسية، الترشح للمناصب العامة، تولد المناصب السياسية.

كما يشير المفهوم عند طرف ثالث⁽³⁾ إلى أنها تعني «مشاركة أعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية، سواء على مستوى رسم السياسة العامة، أو صنع القرار واتخاذ وتنفيذ». كما يعني عند طرف ثالث⁽⁴⁾ «مساهمة الشعب أفراداً وجماعات ضمن نظام ديمقراطي». فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسياً، وكمجموعات من خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات مهنية أو أحزاب سياسية لتنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.

كما يعرفها Myron Weiner⁽¹⁾ على أنها نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في اختيارات السياسات العامة / أو اختيار السياسيين - على المستوى القومي أو المحلي - سواء أكان هذا النشاط ناجحاً أو غير ناجح، منظماً أو غير منظم - مستمراً أو مؤقتاً.

ومن ثم يمكن التعبير عن المشاركة السياسية من خلال مؤشرات عدة: كالانتماء في الانتخابات عضوية الأحزاب السياسية، أو مجرد الانضمام إلى حزب سياسي، الاشتراك في النشاط القرار السياسي، أو مجرد الاشتراك في مناقشة أمر من أمور السياسة، وإنتاج أو استهلاك المعلومات السياسية من خلال وسائل الإعلام، كل هذا في حد ذاته تعبير عن المشاركة السياسية⁽²⁾.

كما أن للمشاركة نوعاً آخر قد يبدو في مظهره سطحيًا، ولكنه في حقيقته عملاً إيجابياً، حيث ترتب عليه نتائج إيجابية مرغوب فيها: فبعض الباحثين يعتبر أن الإعراض عن السياسة أو ما يعرف بالأختراب السياسي يعكس موقفاً وهو الإحساس بعدم فاعلية العمل السياسي، وبالتالي فهو في حد ذاته مشاركة سياسية⁽³⁾.

ويُتضح مما سبق أن مفهوم المشاركة السياسية بالرغم من تعدد وتنوع تعريفاته، إلا أنه يعني في معناه العام في تقديرنا العملية التي يقوم الأفراد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة المجتمعية في **النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، ولتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وتجهيز دور في إنجاز كل هذه التجهيزات، التي تتجمع على المستوى القومي في صورة أهداف عامة يكون الفرد مقتنعاً بها، مشاركة في صياغتها، ومداها عنها في مواجهة كل ما يعترض سبيل تحقيقها من عقبات.

إن تحديد ماهية المشاركة السياسية في إطار هذا المعنى على بساطته، يضع أمام الباحث العديد من التحويلات والتعديلات يمكن بعضها من خلال النظر إلى الجوانب المختلفة لمفهوم المشاركة. فالتعريف السابق يحدد المشاركة على أنها - فعل أو سلوك مدني وليس مجرد اتجاهات ومشاعر، وبالتالي فهي نوع من النشاط، وأن لهذا النشاط وجوداً عديدة تبدأ من قرار أو استهلاك المادة السياسية من خلال وسائل الإعلام، والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، أو عملية تنفيذها.

إن هذا الفعل المدني يجب أن تتوافر فيه الصفة الاختيارية، فلهذا لا يكون المواطن مجبراً على المشاركة، وبالتالي يدعون ذلك إلى النظر للمشاركة من حيث نطاق الفعل المشاركة الاختياري، والتساؤل هنا: ما نطاق المشاركة؟ هل هو المجال السياسي فقط، أو يمتد لتشمل الأنشطة الاجتماعية الأخرى؟ وما اعتبارات قصورها على مجال دون غيرها؟ حيث يمكننا التمييز هنا بين ثلاثة مجالات للمشاركة، هي المجال السياسي، والمجال الاقتصادي والاجتماعي، والمجال الثقافي.

المشاركة السياسية في العهد السياسي الجديد

أما ما يتعلق بطبيعة الفعل المشاركي، بمعنى ماهية الصيغ والمسالك المطروحة للمشاركة؟ وهنا يمكننا التمييز بين المشاركة الإيجابية والمشاركة السلبية.

ومن زاوية النطاق الجغرافي للمشاركة، يمكننا التمييز بين المشاركة السياسية في إطار البيئة الداخلية للنظام، والمشاركة في إطار البيئة الخارجية له^(١٩). فالبيئة الداخلية تشمل العملية السياسية في المجتمع ككل، أي (على المستوى القومي)، والعملية السياسية على المستوى المحلي (مناطقة، محافظة، ولاية، مدينة، قرية... إلخ).

كما يمكن تصور المشاركة السياسية على المستويين القومي والمحلي من خلال المؤسسات غير الرسمية للنظام، وهو ما يتخضع بصورة أكبر بالنسبة للمشاركة السياسية في إطار البيئة الخارجية (الإقليمية/العالمية)، خاصة من قبل مواطني الدولة في الخارج، تأييدا ومساندة أو معارضة ومهاجمة، وهو ما تكون له انعكاساته أيضا على المشاركة في إطار البيئة الداخلية.

كذلك تعددت درجات الفعل المشاركي من زاوية النظر إلى العناصر الفكرية الليبرالية والاشتراكية وخطوات التول التامية. فالليبرالية تجعل المشاركة في إطار مدخلات النظام السياسي من خلال الانتخابات والاستفتاءات والأنشطة المرتبطة بعملية التصويت، من الاهتمام بالعملية السياسية، والحملات الدعائية، والمصحية في التنظيمات السياسية وشبه السياسية. على حين ترى الأيديولوجية الاشتراكية أن مخرجات النظام السياسي والعملية السياسية موضوع المشاركة، واعتبر الباحثون للاركسيون الصف بأنواعه كسبغة للمشاركة في مرحلة الصراع الطبقي، ولا يمكن له بعد سيطرة الأغلبية على السلطة، في الوقت الذي رفضته المدرسة الليبرالية باعتباره ظاهرة مرضية يجب القضاء عليها في المجتمع الديمقراطي، بالرفض من وجوده وانتشاره في عديد من البلدان النامية، واعتباره سمة من سمات العملية السياسية في هذه البلاد^(٢٠).

كما أنه من المؤكد أن النظم السياسية في الدول التامية تقدم خبرة مختلفة عن تلك التي تقدمها كل من الخبرة الاشتراكية والليبرالية، وأن اختلاف الخبرات يخلق - في تقديرنا - اختلافًا في الصيغ أو الدرجات التي تعبر عن المشاركة السياسية. ولكن هذه الصيغ، بغض النظر عن ماهيتها، تهدف في البداية والنهاية إلى التأثير أو الإسهام في/أو توجيه العملية السياسية والتحكم في مخرجاتها.

وهنا يثار التساؤل: هل هناك صيغ للمشاركة تصلح للاختيار في نظم سياسية معينة؟ أما من حيث تحديد من الفاعل المشاركي، فالتساؤل هنا: هل المشاركة جماعية أو مشاركة أغلبية شعبية؟ بمعنى ما تمتع المشاركة المرغوب، هل هو مشاركة شعبية وغير محددة أم مشاركة الأقلية الشبهية؟ وهذا يتوقف على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمواطن، فقد تكون

علاقة مباشرة، وقد تكون غير مباشرة، أي من خلال وسيط، مثل المنظمات والجمعيات السياسية، ومن ثم فإن دراسة المشاركة لا تقتصر على دراسة مشاركة المواطن المدني، أو المشاركة الجماهيرية، وإنما أيضا تشمل دراسة الجماعات والمنظمات السياسية وشدة السياسة، الحكومية والشمعية^(٩٠).

كما أشارت العديد من الدراسات إلى ما للمشاركة السياسية من مستويات كثيرة من حيث عمق أو مدى كثافة ممارستها؛ فقد قدم دوشور والتوف، مؤشرات عدة تعبر عن درجات عمق تلك المشاركة منها^(٩١): تولي منصب سياسي، التمتع إلى منصب سياسي، العضوية الإيجابية في تنظيم سياسي أو شبه سياسي، العضوية الفعلية فيه، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والمسيرات، المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، الاهتمام العام بالمسائل السياسية التي لها طابع سياسي، التصويت في الانتخابات.

على أن أدبيات المشاركة السياسية تطرح تصنيفا آخر لأنماط المشاركة طبقا لمعايير الهدف من النشاط، فهناك الأنشطة الفردية والجماعية، القانونية وغير القانونية، العقلانية والمنظمة^(٩٢).

كما يمكن تقسيم المشاركين على المستوى الفردي من حيث النشاط والفاعلية إلى: دائرة التأثيرين في السياسة، ودائرة المؤثرين في السياسة أو صانعي السياسات والقرارات، دائرة المساندين أو الناصحين، ثم تأتي دائرة أطراف الاهتمام (دائرة المشاركة) وإنما هي قابلة للتصنيف إلى جانب السلطة القائمة أو إلى جانب معارضيه.

فالدائرة الثالثة، وهي دائرة الناصحين والمساندين، تمثل الهواة اليتيمين بالسياسة، ويتصحب اهتمامهم في الغالب على المشاركة في الانتخابات و/ أو الاستفتاءات العامة و/ أو المحلية، وعن أهمية التصويت باعتباره مطلبها أساسيا، وإن لم يكن القطب الوحيد لقيام نظام ديمقراطي، فإنه يقوم بوظائف ثلاث هي^(٩٣):

(أ) يمثل الوسيلة الشرعية لاختيار القادة، ومن ثم بعض الفرصة للتخلص من القادة غير الأكفاء أو الفخرفين.

(ب) بعد بنزلة المؤشر الأول إلى اختيار الشعب بين السياسات المختلفة، مما يؤكد المصالح العام.

(ج) إنه ميكانيزم لإضفاء الشرعية على النظام السياسي وخاصة في النظم الشمولية والسلطوية^(٩٤).

لكن يلاحظ أن هذه الدائرة من المشاركة لا تقتصر على مجرد التوجه إلى صناديق الانتخابات و/ أو الاستفتاءات والإدلاء بالصوت، وإنما قد تشمل الاهتمام والبحث عن المعلومات الخاصة بسير الحملة الانتخابية، ونتائجها الأولية، والدعاية لطرف أو آخر، إلا أنها تتميز بأنها غير مستمرة أو متقطعة أو مؤقتة.

التفاعل السياسي بين الدولة والمجتمع المدني

والسؤال هنا: لماذا تمتنع نسبة كبيرة من الجماهير عن التصويت، خاصة في الدول النامية؟ وفي اعتقادنا أن ذلك يعود لسبب أو أكثر من الأسباب التالية: عدم كفاية المعلومات عن هذه العملية، قلة الثقة في النظام الانتخابي، عدم شعور تلك الجماهير بأن التصويت واجب سياسي من واجبات المواطنة.

أما **الدائرة الانتخابية**، فهي دائرة التوثرين في السياسة، ومن ثم فهي تعمل دائرة المحتدين أو صانعي الطلبات السياسية، وبالتالي فهي مجال للمنظمات الرسمية وغير الرسمية، والجهود الفردية التي تعتمد على روابط تقليدية في النظام، وهي إما سلبية وإما إيجابية، ويتوقف الانتقال من هذه الفئة إلى الدائرة الأعلى، وهي درجة المنخرطين في العملية السياسية، على درجة الحراك الاجتماعي التي يسمح بها النظام⁽¹⁴⁾.

عملية تقديم الطلبات السياسية هي العملية التي يمكن من خلالها للأفراد أو الجماعات توصيل طلباتهم إلى صانعي القرار السياسي، وهي لا تضم قطاعاً عريضاً مثل الدائرة السابقة وإنما تضم مجموعة من النشيطين سياسياً وجماعات المصلحة، مع اختلاف قنوات ومسالك كل منها، وهي تشيرنا أن **الصناعات التي تواجه الدول النامية وبالأخص المصرية بخصوص هذه الدائرة هي: قلة عدد المشاركين فيها، فلا توجد في غالبية تلك الدول جماعات مصلحة، حتى إن وجدت فممارستها ضعيفة للغاية بما هي عليه، ومن ناحية أخرى نظراً لنظمية الحكم السائدة في هذه الدول إلى بطء انتقال هذه الجماعات باعتبارها أصحلاً مدائية ضد النظام، ويمكن وسائل الإعلام (صحافة، إذاعة، تلفزيون) القيام بإثارة المطالب السياسية الجماهيرية وتقديمها إلى السلطة، ولكن المحددات والقيود التي تضعها هذه الدول على وسائل الإعلام تجعل ممارستها لوظيفة التعبير السياسي تتم في أضيق الحدود.**

والدائرة الأولى، وهي دائرة المنخرطين في الأنشطة السياسية، ومن ثم فهي تعمل دائرة المصلين في السياسة ومنظميها، فهم منخرطون في صنع السياسة واتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته، إما بصورة إيجابية حيث يمتلكون السلطة، وإما سلبية بالمعارضة العلنية، وتتقدم هذه الدائرة لتشمل الدائرتين السابقتين، ولكنها تتميز بهما من حيث الكم والكيف، فهي أقل عدداً وتعكس خصائص المواطن المشارك بدرجة أعلى⁽¹⁵⁾.

وهي اعتقادنا بناء على معطيات التحليل السابقة تشير مستويات المشاركة، على المستوى الفردي والجماعي، إلى أن كل النظم السياسية، الديمقراطية منها والشمولية تسمى إلى تحقيق قدر أكبر من المشاركة السياسية، حتى إن اختلف مفهوم المشاركة السياسية في كليهما، فهي تعني في النظم الشمولية ضمان المساندة والتأييد للنظام أو الحزب هي قبلاً، التي تسمح بوجود الأحزاب، وبالتالي التأييد والمساندة للحكومة وما تطرح من سياسات وبرامج، وهذه حال كثير من الأنظمة السياسية في الدول العربية، على حين تعني في النظم

الديموقراطية الليبرالية توسيع مجالات المشاركة الجماهيرية في صنع القرار. والحقيقة التي تسلم بها كل الأنظمة السياسية المعاصرة هي حقيقة تزايد فرص المشاركة، وتزايد شمولها، وذلك في النواحل المتقدمة والتنامية على السواء⁽¹⁴⁾.

ثانياً: الأساس الذي تركز على التغيير الاقتصادي / الاجتماعي للمشاركة

ظهر منذ مستهينات القرن العشرين عدد من الدراسات النظرية والتجريبية الهمة للمشاركة السياسية، اعتمدت في أغلبها على نموذج الحالة الاقتصادية / الاجتماعية مثل⁽¹⁵⁾:

(G.Almond and S. Verba (1963)، (Milbrath: (1965) (Verba and Nie; 1972)، (Salisbury;1975)، (Barnes and Kans;1979).

وللإحاطة أن هذه الدراسات بصيغة عامة تشير إلى أن المشاركة السياسية تحركها أساساً موارد الأفراد. التي تشمل في الوقت والمال والمهارات، وتوجهات الأفراد تجاه أنفسهم وتجاه النظام السياسي. وأن أفراد الطبقات العليا الذين يعيشون في بيئات اجتماعية تشجع على الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة. نجدهم أكثر مشاركة في العملية السياسية بشكل يفوق أفراد الطبقات الدنيا.

ونفس ذلك كم هائل من الدراسات. فليست التربة من الأدلة المزددة لنموذج الحالة الاقتصادية/ الاجتماعية و أهمها⁽¹⁶⁾.

(Verba, Nie and Kim;1978)، (Jennings, 1979)، (Ber.Dick Acocck and Scott; 1980)،(Oggema; 1987) (Daiwa;1988)،(Verba,Schlosman,Brad and Leighley; 1990)(Nie; 1991)،(Kenny; 1992).

كما يلاحظ أن هذه الدراسات ركزت على الخصائص الاجتماعية للأفراد مثل التعليم، السن، الدخل، الجنس... إلخ. وتوصلت إلى أن الأفراد ذوي المستويات العالية من التعليم يكونون أكثر مشاركة في العملية السياسية من غيرهم من ذوي المستويات التعليمية الدنيا (Verba and Nie; 1978).

كما أن هذه الأبحاث والدراسات ألقت بالضوء الكثيف على تحليلات التغيرات المتعددة، والمقارنات بين التغيرات الشاقية لعدلات المشاركة للمجموعات الديموغرافية، بمراتب السن والدخل والتعليم والجنس والنوع. فالبرغم من أن تأثير الدخل في المشاركة أقل بكثير من تأثير التعليم، فإن المشاركة تزداد مع تقدم السن، ومع حدوث بعض الانخفاض بين كبار السن. بالنسبة للانتماء الأكثر شيوعاً (Jennings; 1979)، وكذلك أيضاً (Jennings and Merkus 1988)⁽¹⁷⁾.

المشاركة السياسية بين النساء والرجال

وبعد مراجعة بعض النواحي التفصيلية لبعض هذه الأبحاث سوف نجد بعض التناقض والاختلافات في بعض الجزئيات: فعلى سبيل المثال لقد ظهرت معدلات المشاركة للرجال والنساء في بعض البلدان المتقدمة بشكل جوهري في العقود الأخيرة من القرن العشرين، فالتساء أصبحن على قدم المساواة مع الرجال في التصويت في الانتخابات (Rosenston and Hanson; 1993).⁽¹⁷⁾

في حين أشار البعض من هذه الدراسات إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة بين مشاركة الرجال والنساء في مستويات المشاركة في الأنماط الأخرى من الأنشطة (Schkman, Burns and Verba; 1993) (Conway; 1991).⁽¹⁸⁾ ويرجع البعض انخفاض اشتراك النساء في العملية السياسية عن الرجال إلى تباين التركيب الاجتماعي-ومسؤوليات الأسرة (Jennings; 1979). ففضلا عن بعض النواحي الديموغرافية (Anderson and Cook; 1985).⁽¹⁹⁾

كما يشير بعض الباحثين إلى تباين وتنوع معدلات المشاركة لأسباب تتعلق بالجنس والمراحل المتعلقة بالعرف والعادات الاجتماعية (Nie, Verba, Barady and Junn; 1993).⁽²⁰⁾ بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (Uhlantier, Bruce and Kiewit; 1999).⁽²¹⁾ فالأقليات العرقية أحيانا تكون أكثر مشاركة، وهي أحيانا أخرى تكون أقل. وذلك يعتمد على النوع المحدد للمشاركة، وعلى الفترة الزمنية محل البحث (Bobo and Gilliam; 1990). وكذلك أيضا (Berry, Porting and Thomson 1990).⁽²²⁾

ويوضح أحد الباحثين الاختلاف في معدلات المشاركة، في الفترة من ١٩٨٧-٩٧، حيث كانت معدلات المشاركة للبيض والسود تعكس التغيرات في الهيكل التأسيسي في السياسة الأمريكية، لقد نتج عن تغير الوضع لحركة الحقوق المدنية أن أصبح السود أقل مشاركة في السياسة العامة في عام ١٩٨٧ عنه في عام ١٩٦٧ (Mishai; 1991).⁽²³⁾ وهذا يوحي لنا بأن الفروق والاختلافات في مستويات المشاركة بين البيض والسود تنعكس للوانع الهيكلية أو أنماط التنمية المتباينة في عملية المشاركة. كما أن الفروق المتصلة بالجنس بالنسبة للناخبين هي فروق ضئيلة في حجمها، فمن حيث التعليم والدخل نجد أن السود يقومون بالانتخاب منهم مثل البيض، أما من حيث الديموغرافيا والتوجهات المدنية، نجد أن السود أكثر بدرجة طفيفة هي التصويت. كما يذهب أحد الباحثين (Teixeria; 1992).⁽²⁴⁾

ومع ذلك فإن كثيرا من الدراسات السياسية للفروق والاختلافات اقرنبطة بالجنس في تحول الناخبين تتجاهل دور إدراك المجموعة كمؤشر إلى المشاركة، التي غالبا ما تكون ذات أهمية، وهذا ما يهدف على نوع وطبيعة القياس المستخدم⁽²⁵⁾ (Morton; 1991). وكذلك

(Abramson and Claggett 1988)^(٣٢) ومع تقديمنا لنموذج الحالة الاقتصادية/الاجتماعية لتفسير المشاركة السياسية، الذي قُبل وانتشر بشكل واسع بين الباحثين والدارسين، إلا أن هذا النموذج تعرض للعديد من الانتقادات التي نلعل هي:

(أ) إن هذا النموذج (الاقتصادي/ الاجتماعي) يفترض أن الاتجاهات تسبق السلوك، أي بعبارة أخرى أن التوجهات المدنية الإيجابية هي سابقة لأفعال المشاركة. إلا أن ثمة أمثلة معينة من المشاركة، تزيد وتدعم العديد من الاتجاهات السياسية، بما في ذلك الضمائية والكفافة السياسية (Frinkle; 1985)^(٣٣). وعلى ذلك فإن مقاييس الاتجاهات السابقة على الاحتجاج هي مؤشرات قد تكون غير مهمة للاحتجاج، في حين أن مقاييس الاتجاهات بعد الاحتجاج هي مؤشرات قوية للاحتجاج (Pierce and Converse; 1990)^(٣٤).

(ب) ثمة انتقاد آخر يتعلق بالافتراضات الخاصة بفعل للمشاركة، فمن المفترض أن المشاركة هي نشاط مؤلف من أجزاء صغيرة وعديدة، فعندما يحفز فرد معين على المشاركة، فإن هذا يكون ضروريا وكافيا لكي تحدث المشاركة، ومع ذلك فهناك أمثلة عدة من المشاركة ليست مهمة من الناحية القوية مثل حضور الاجتماعات السياسية، والتصويت في الانتخابات، التوقيع على عريضة، الانضمام إلى جماعة معينة، حتى لو كان الفرد معطوفا لحضور اجتماع أو التوقيع على عريضة، فإن ذلك لا يشكل إلا جماع مجتهد أو مجهول أو العريضة جافزة للتوقيع، فإن فعل المشاركة في أغلب الأحيان يجد ما يعلمه أو يوقظه (Leighley; 1991) وكذلك (Leighley; 1995)^(٣٥).

(ج) كذلك الافتراض بأن فرض المشاركة موزعة بالتساوي بين السكان، وما ينتج عن ذلك من افتراض أن أفراد الطبقة العليا يشركون بمعدلات أعلى من أفراد الطبقة الدنيا، فإذا افترضنا أن لأفراد الطبقة الدنيا فرصا أقل للمشاركة - فعندئذ - تكون معدلات التباين للأفراد من الطبقة الدنيا ومن الطبقة العليا تعكس الفرض القابلة للمشاركة.

كذلك أيضا فإن العضوية في المنظمات التطوعية التي تهيئ أعضائها للمشاركة بشكل واضح تتركز بين أفراد الطبقة العليا (Goodwin; 1986)(Hansen; 1985)^(٣٦). وهذا يدل على أنه من المحتمل وجود مشاكل للفرض القابلة بين الطبقات الاجتماعية/الاقتصادية.

(د) كما أن مشاركة الفرد تتنوع وتختلف بمرور الوقت، ربما استجابة للتغيرات في ظروف الحياة وهي البيئة الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن هذا النموذج لا يقدم لنا إلا رؤية واضحة للسبب الكامن وراء اشتراك أفراد الطبقة العليا في النشاط السياسي، في فترات معينة.

المشاركة السياسية مع الفئة المتخارجة من الموارد

وامتناعهم عن المشاركة في فترات أخرى وعلى الرغم من توافر هذه الاتجاهات أو الموارد الأخرى لأفراد الطبقة العليا يظل سبب انسحابهم من المشاركة مثيرا للفضول (هـ) الفروق والاختلافات بين أنماط المشاركة وفقا لنموذج الحالة الاقتصادية/ الاجتماعية . تبقى كما هو مفترض . غير ذات أهمية (Verba and Nie: 1972).

وسبب ذلك أن هذا النموذج قد استخدم لتقدير المستوى العام الكلي للمشاركة على الرغم من أن المؤشرات المتنوعة المستخدمة تعمل بشكل جوهري بواحد (وليس بكل) أنماط المشاركة. وهذا يعني أن هناك تداخلا متشابها بين أولئك الأفراد الذين يشاركون في أنشطة الانتماءات. وهؤلاء هم من الطبقة العليا - إلا أن ذلك لا يقدم لنا تفسيراً لماذا يشارك بعضهم الاشتراك في أنشطة انتخابية، بينما يمتثل البعض الآخر الاشتراك في أنشطة غير انتخابية. وكلاهما من الطبقة العليا (Verba and Nie:1972). وهي تقترحنا أن هذا الاختيار يرجع إلى رغبات وتفضيلات أفراد الطبقة العليا للصراع والمناقشة . على حين يقدم (Rosenstone and Hansen: 1993) تفسيراً يميل يذهب إلى أن الأفراد تتم تعبئتهم من خلال الأحزاب السياسية. في حين أن بعضهم يتم تعبئته من خلال جماعات انتخابية. وهذا مأسوف لبيته وهذا لنموذج التعبئة التالي.

ثالثاً: نموذج التعبئة The Mobilization Model كأساس لدراسة المشاركة السياسية

يقوم نموذج التعبئة على أساس أن المشاركة السياسية هي استجابة لتلميحات الحوافز والفرص السياسية التي تشكلها بيئة الأفراد. وأن الموارد الشخصية (الحالة الاقتصادية/ الاجتماعية) والمحفزات السيكولوجية تمثل عناصر ومكونات نموذج التعبئة.

ويقدم (Rosenstone and Hansen:1993) أكثر المعالجات شمولاً لنموذج التعبئة. وذلك بفحص أشكال المشاركة في الأنشطة الانتخابية وغير الانتخابية⁽³⁷⁾. ويقولان بأن القادة السياسيين يقومون بالتعبئة للمشاركة في الأنشطة غير الانتخابية التي تدور حول موضوعات معينة. وذلك على المستوى القومي. وأن التعبئة تنبع من الجهود المباشرة للجمعيات والاتحادات التطوعية. وقد تنبع بشكل غير مباشر عبر المنظمة التلفزيونية للأحداث والموضوعات السياسية.

كما يذهبان إلى القول بأن التعبئة داخل الأنشطة الانتخابية هي وظيفة الاتصال الحزبي والمناقشة الانتخابية والنشطة الحركة الاجتماعية. كما أن الجمعيات والاتحادات التطوعية لعب دوراً مهماً وحاسماً في تعبئة النشاط السياسي للأفراد⁽³⁸⁾.

في الواقع أشار بعض الباحثين إلى عملية تعبئة الجماعة. وما تقوم به المنظمات التطوعية من زيادة ميل الفرد ليكون مشاركاً، لأنها تعطيه الفرصة للتدريب على المشاركة داخل المنظمة. ومن ثم يمكن نقله إلى ميدان السياسة، فلهم هنا ليس مجرد العضوية في المنظمة، وإنما إعطاء الفرصة للنشاط الذي تستطيع به المنظمة. كما أن العضوية النشطة في المنظمات التطوعية تزيد من مستوى المشاركة الكلي للأفراد والمجتمع، وأن المنظمات السياسية لها تأثير أقوى في الأفراد وهي أعضائها، ويتكهن هذا التأثير في النشاط المشاركون الجماعي والحملات الدعائية والتصويت⁽¹⁾.

كما ذهب كل من (Verba, Nie and Kim, 1978) إلى أهمية التعبئة الجماعية، وأن عمليات تعبئة المجموعة تقسم الفروق على المستوى القومي في العلاقة بين الحالة الاقتصادية / الاجتماعية والمشاركة، فعندما توجه عمليات تعبئة المجموعات نحو الطبقة الدنيا تكون ضعيفة، والعلاقة بين الحالة الاجتماعية / الاقتصادية والمشاركة قوية. وعندما تكون عمليات تعبئة المجموعات قوية، تكون العلاقة بين الحالة الاجتماعية / الاقتصادية والمشاركة السياسية ضعيفة التأثير⁽²⁾. وأوضح (Davis: 1983) من تحليله للصبح الكندي في كل من المكسيك وهندوستان أن العمال في النظام السياسي الأكثر انغلاقاً لا يحوّلون مواردهم الاجتماعية / الاقتصادية للنشاط السياسي⁽³⁾. كذلك قد أرجع عدد من الدراسات منها: (Knock: 1990) (Kenney: 1992) (Gidycz: 1993) (Harris: 1994) مشاركة الأفراد في الحركات الاجتماعية إلى درجة تعبئة المجموعات ومدى ميلهم - بشكل مؤثّر - إلى أهداف ووسائل الحركة، وذلك من خلال الاتصالات الرسمية وغير الرسمية التي يقومون بها في الحركات الاجتماعية⁽⁴⁾. وهذا يؤكد على تفسير بديل للعلاقة الاجتماعية / الاقتصادية، حيث إن الحالة الاجتماعية / الاقتصادية العالية تكون مصحوبة بمشاركة سياسية، لأنها تضع الفرد في سياق اجتماعي تكون فيه فرص المشاركة وفيرة.

كما لاحظ علماء السياسة مدى أهمية هيكل الفرص السياسية بالنسبة لكل من مستوى الصفوة والمستوى الجماهيري فيرى (Bowman and Boynton: 1966)⁽⁵⁾ أن السبب الأكثر شيوعاً لهذا النشاط السياسي بتدعيم زعماء الأحزاب المحلية. كما وجد (Beck and Jennings: 1979)⁽⁶⁾ أن الحكمة التقليدية قد انعكست في أواخر الستينيات عندما كان الأفراد الأصغر سناً يشاركون بشكل أكبر من كبار السن، كما أن الكيبراليين يشاركون بدرجة أكبر من المحافظين. وأدى ذلك إلى نتيجة مفادها أن هذه العلاقات نشأت عن هيكل الفرص السياسية الفريدة في أواخر الستينيات من القرن العشرين، التي أدت إلى مشاركة الشباب الكيبرالي بصورة أكبر من كبار السن والمحافظين، لأن ثمة فرصاً أكثر كانت متاحة لهم لتقتران بذلك.

البيان: عقلانية المشاركة The Rationality of Participation

هناك افتراض عام بأن «المشاركة السياسية عقلانية»، أي أن الأفراد يشتركون في النشاط السياسي لتحقيق أهداف معينة؛ فهم يقررون المشاركة عندما تكون الاستفادة من مثل هذا النشاط تفوق التكاليف.

و حاول بعض الباحثين دراسة العائد من المشاركة من خلال معض النماذج التي قدمها كل من (Downs, 1957) و (Olson, 1965) و (Verba and Nie, 1972) (Muller and Opp, 1986) و (Ulrich, 1989). دراسة موضوعات مهمة للمشاركة مثل: تحول الناخبين، التصويت في الانتخابات، الأنماط والصور الأخرى للمشاركة. مدى الاستفادة الجماعية من المشاركة، أنماط الاحتجاج الشرعي وغير الشرعي... الخ

يعبري Downs عن الاستفادة التي يحصل عليها الأفراد (في المدى البعيد) تتمثل في قيم الحفاظ على الديمقراطية. ويطالب Downs بتقديم حوافز انتقائية للأفراد الذين اختاروا أن يساركونا. حيث ذكر على نمط المشاركة من خلال عضوية المجموعة وأوضح أن الأعضاء يطلبون معونات عمية كمسئرا أو حافز للانضمام أو المشاركة في أنشطة إضافية، بالإضافة إلى دور الأيديولوجية كعامل مهم في هذا الصدد. وبالتالي فإن الحوافز تعتبر أساسية في شجعهم الأفراد للانضمام إلى المجموعات.

وملاحظ أن هذا التحليل قد ينطبق بصورة أكبر على المجموعات الاقتصادية مثل (جمعيات العمل - الزراعة - ... الخ)، ولكن يستعمل أن يكون أقل فائدة من الجماعات غير الاقتصادية. أو التي يكون السلوك اللاعقلاني هو أساس المجموعة، ويظهر ذلك جليا في حالة المتطوعين الصبية

و، بعدم (Hollander) الاتجاهات الجماعية هي دراسة تحول الناخبين لحل التناقض الخاص بنسب. يمكن الفرد لتعدد العائد من الانتخابات، حيث أوضح أن تكلفة الانتخابات هنا تفوق دائما العائد - لذلك يشجع الأفراد عنها، وبالتالي فإن استخدام الاتجاهات الجماعية تركز على أن قرارات الأفراد للتصويت إنما تعكس جهود قادة المجموعة في تعبئتهم للتصويت، ومن ثم فإن العائد من المشاركة يحصل على الاستفادة من السياسيين المنتخبين، وبناء على ذلك فإن قرار الأفراد للتصويت هي قرارات استثمار وليست مجرد سلوك تعبيري أو استهلاكي.

و ذكر من Muller and Opp العديد من أنشطة الاحتجاج الشرعي وغير الشرعي في كندا، ألمانيا الغربية السابقة والولايات المتحدة، ونحيا إلى القول بأنه في حالة غياب الحوافز المادية الاختيارية للمشاركة، يكون تقييم الأفراد وتدريبهم للمصالح العام يمثل دور الحوافز الاقتصادية السيكولوجية، الذي يحفز على المشاركة.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن هذه الدراسات تلقي الضوء على المشكلات العملية الصاحبة للدراسات التجريبية نماذج الاختيار العقلاني في أوروبا والولايات المتحدة، إلا أنها تظل مثيرة للتساؤلات والجدل حول مقاييس الحفزات المختلفة لعملية المشاركة في الدول النامية وبعض البلاد العربية، فضلاً عن كيفية إعداد مثل هذه المقاييس، ومعالجة مؤثراتها.

وعلى الرغم من بعض المحاولات من جانب بعض الباحثين لإعداد مقاييس لحفزات المصلحة العامة: (Finkle and Opp, 1991)⁽¹⁷⁾، اللذين قدما مقاييساً يشمل على بعض المؤشرات منها: ضغط الأفراد على السياسة وعدم رضائهم، ومشاعر التأثير الشخصي هي تحقيق الصالح العام، واحتمالات نجاح المجموعة، العقلانية، الجماعية، التبريرات الأخلاقية، كما يلاحظ أيضاً أن افتراض العقلانية قد لاقى بعض التحدي من الأدباء القائل بأن بعض أعمال المشاركة قد تكون تمبيرية في طبيعتها، ويتفق مع هذا القول بأن القيم التمبيرية غالباً ما تذكر بواسطة المشيعون سياسياً في الدراسات التجريبية للمحفزات المسحوبة بقرارات المشاركة.

ووفقاً لدراسة (Wautoley, 1995) فإن نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory)⁽¹⁸⁾ تنبأ بأن المحفزات التمبيرية قد يكون لها صلة بالمشاركة. ومع ذلك فإنه يجد أن المحفزات التمبيرية قد يكون لها صلة بالمشاركة. ومع ذلك فإنه يجد أن أعضاء الحزب ذوي الشبسية الحزبية الأقوى أكثر احتمالاً أن يصبحوا نشيطين ومشاركين، ويصل هذا إلى نتيجة مفادها أن نموذج الاختيار العقلاني نموذج غير كامل لتفسير المشاركة. ومع ذلك يمكننا القول، ولو بشكل دقيق، إن نموذج القاعل العقلاني Rational Actor Model مبني على تشبيه الأفراد للتكاليف والاستفادة من عملية للمشاركة، وليس مجرد أتمات معينة من الاستعدادات (المحفزات) تكون مصاحبة للمشاركة، بعبارة أخرى، لو أن رجلاً معيناً قام بتقدير التعبير عن رأيه بدرجة كافية، فإن المشاركة تكون هنا عقلانية بالكامل، وهذا يتوافق بالطبع على درجة الوعي السياسي، وهذا ما نقفده عملية الممارسة السياسية في غالبية الأنظم العربية. ونعكس ذلك على المشاركة الجماهيرية العريضة في هذه البلدان، وهو ما سنعرضه لاحقاً.

خاتمة: نحو تفسير أزمة المشاركة السياسية في البلدان العربية

يتضح من العرض السابق أن التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأزمة المشاركة السياسية ليست موضع اتفاق عام، لكن هذا لا يعني استحالة حلها، كما أن أهميتها تزداد في البلاد التي تتسم بضعف مؤسسات المجتمع والجمعيات الوسيطة المستقلة التي تبدو أكثر فائدة في تفسير أزمة المشاركة، فهي - بتعبير Huntington - التي توفر الظروف الملائمة لتقليص هيمنة الدولة على المجتمع، ومن ثم المساعدة على التطور الديمقراطي⁽¹⁹⁾.

المعارضة السياسية مع أنظمة الحكم العربي

وقد توهجت بعض الأبحاث التحريية عن تطور الديمقراطية في عدد من دول العالم الثالث إلى أن بعض الدول التي عرفت الخبرة الأكثر نجاحاً في التطور الديمقراطي، مثل الهند، توافرت بها شبكة واسعة من المؤسسات الطوعية المتطورة والمستقلة، التي يساعد وجودها على الحد من ظهور نزاعات سلطوية في الحكم. كما أن توافر مؤسسات من هذا النوع في دول أخرى، حتى بمستويات أقل، أدى إلى سقوط بعض الأنظمة السلطوية. كما حدث في الفلبين إبان حكم ماركوس^[1].

كما يمكن القول بأن غياب أو ضعف أو محدودية مؤسسات المجتمع المدني يضعف إمكانيات تطور نمط حديث من التنظيم السياسي التعددي، وبالتالي نظام ديمقراطي يشجع على المشاركة الفاعلة.

وقد أثبت وجود علاقة وثيقة بين مستوى تطور التنظيم الحزبي وإمكان قيام حكومات على أساس انتخابات حرة تنافسية، فعند Huntington - مثلاً - تحتاج أي انتخابات جديدة إلى مستوى معين من التنظيم السياسي، لأن المشكلة ليست في إجراء الانتخابات وإنما في تكوين التنظيمات القادرة على الإشراف على صليبة الانتخابات^[2].

وتعتبر الدول العربية من الدول التي لم تعرف التطور المؤسسي بالقدر الذي يساعد على دعم التطور الديمقراطي، سواء في مؤسسات النظام السياسي أو في مؤسسات المجتمع، بما فيها الأحزاب السياسية، خاصة في الأنشطة العربية التي تسمح بنشاطها. وتوجد في الواقع تفسيرات متعددة لضعف المشاركة السياسية في الدول العربية، يمكن الإشارة إليها شديداً إلى أبرزها، لأنها تقتضي دراسة أكثر عمقاً وشمولاً،

(1) انتمحلال القوى السياسية والاجتماعية تاريخياً في المجتمعات العربية والإسلامية عموماً.

وقد أرجع بعض الدارسين هذه الظاهرة إلى عدة عوامل من أهمها^[3]:

(أ) قسفت وسعثة الجهود بسبب الصراعات السياسية والفكرية في الدول الإسلامية المتناحية منذ العصر الأموي حتى العثماني.

(ب) تقسفت الطوائف في المجتمعات الإسلامية. وشروع النظر إلى الحكم كظلم إلهي وليس وضعياً.

(ج) الغزوات المتكررة التي تعرضت لها البلاد العربية والإسلامية.

(د) طبيعة حكم الدولة الأموية ثم العباسية في ظل ملكية مطلقة فهدرت المجتمع، وأطلق عليها

فترة «الملل المصنوعة» الذي ظل يمارس السلطة على غير مراء الشرع ومعصياته. ولذلك

لم يكن معارضة خلق الفكر الإسلامي من اهتمام أساسي بدور الجماعات الاجتماعية

والسياسية، ربما باستثناء دراسة ابن خلدون «المعصية» التي قامت في المجتمع الإسلامي

على أساس قبلي في الغالب. خاصة في منطقة المغرب العربي^[4].

وفي العصر الحديث توصف طبيعة المشاركة في بعض البلاد العربية ذات الطابع العسكري -

كما في الحال في سوريا ومصر والجزائر، بشكل خاص، الذي يسيطر فيها العسكريون على

مفاهيم الأمور - بأنها مشاركة لعبوة لحزب وعيد، لتعطيل هدف جوهرى من الناحية الواقعية،

ويلاحظ أنه بالرغم من أن هذه الدراسات تغطي الضوء على الشكليات العملية الصحاح للدراسات التجريبية النماذج الاختبار العقلاني في أوروبا والولايات المتحدة، إلا أنها تظل مثيرة التساؤلات والجدال حول مقاييس المعشرات المختلفة لعملية المشاركة في القرار النامية ومبنى القرار العربية، فضلاً عن كيفية إعداد مثل هذه المقاييس، وماهية مؤشراتها.

وعلى الرغم من بعض المحاولات من جانب بعض الباحثين لإعداد مقاييس لحفريات الصناعة العامة، (Finkle and Opp: 1991)، اللذين قدما مقاييسا يشتمل على بعض المؤشرات منها: سخط الأفراد على السياسة وعدم رضائهم، ومشاعر التأثير الشخصي في تحقيق الصالح العام، واحتمالات نجاح المجموعة، العقلانية الجماعية، التبريرات الأخلاقية، كما يلاحظ أيضا أن افتراض العقلانية قد لاقى بعض التحدي من الإغراء القائل بأن بعض أفعال المشاركة قد تكون تميرية في طبيعتها، ويتفق مع هذا القول بأن الفهم التمبرية غالبا ما تذكر بواسطة التشيطن سياسيا في الدراسات التجريبية المحفريات المسجونة بقرارات المشاركة.

ووفقاً لدراسة (Whitley, 1995) فإن نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) ⁽³⁾ تكلمت بأن الحفزات التعبيرية قد تكون لها صلة بالمشاركة. ومع ذلك فإنه يجد أن الحفزات التعبيرية قد تكون لها صلة بالمشاركة. ومع ذلك فإنه يجد أن اعتماد العرب ذوي الشخصية الحزبية الأقوى أكثر احتمالاً أن يصبحوا نشيطين وبنسبة أقل. ويصل ذلك إلى نتيجة مفادها أن نموذج الاختيار العقلاني نموذج غير كامل للتفسير للمشاركة. ومع ذلك يمكننا القول: ولو بشكل بدوي، إن نموذج الفاعل العقلاني Rational Actor Model مبنى على تفهيم الأفراد للتكاليف والاستفادة من عملية المشاركة، وليس مجرد أنماط معينة من الاستفادة (الحفزات) تكون مصاحبة للمشاركة. بعبارة أخرى، لو أن رجلاً معيناً قام بتقدير التعبير عن رأيه بدرجة كافية، فإن المشاركة تكون هنا عقلانية بالكامل، وهذا يتوافق بالطبع على درجة الوعي السياسي. وهذا ما تقتضيه عملية المشاركة العارضة السياسية في غالبية النظم العربية. انعكاس ذلك على المشاركة الجماهيرية العربية في هذه البلدان هو ما سنعرضه لاحقاً.

خلاصة : نحو تفسير الأزمة المشاركة العباسية في البلدان العربية

يتضح من العرض السابق أن التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأزمة المشاركة السياسية ليست موضع اتفاق عام، لكن هذا لا يضر استنتاجها، كما أن أهميتها تزداد في البلاد التي تتسم

بعض مؤسسات المجتمع والجماعات الوسيطة المستقلة التي تبدو أكثر فاعلية هي تفسير أزمة المشاركة، فهي - بتعبير Huntington - التي توفر الظروف الملائمة للتقاييس هيمنة الدولة على المجتمع، ومن ثم المساعدة على التطور الديمقراطي^[14].

المشاركة السياسية في الفكر السياسي الحديث

وتجدر الإشارة هنا إلى تحليل Huntington لتأثير المؤسسة العسكرية في إمكانيات التطور الديمقراطي في دول العالم الثالث. فبعد أكثر هذا التأثير، لكن مع تحفظ، مؤداه أنه ليس مستثلاً عن الظروف السياسية فهو يزيد في حالات التضامن والركود وسوء أداء المؤسسات المدنية، خاصة عندما تكون المؤسسة العسكرية واسعة ومسؤولة، مما يجعل بناء واستمرار الديمقراطية أكثر صعوبة⁽¹³⁾.

(2) طبيعة البناء الحزبي في بعض البلاد العربية: الذي يعتبر ظاهرياً نظاماً متعدداً، لكنه مصمم على أساس هيمنة حزب حاكم. ولا يتيح لأحزاب المعارضة إمكانات منافستها جدياً. وهذا من أهم سمات ما يسمى بالأنظمة شبه الديمقراطية Semi Democratic أو الأقل من الديمقراطية Less Than Democratic أو الأنظمة الديمقراطية المحدودة Limited⁽¹⁴⁾.

وهي تقديرنا أنه بالرغم من أن هذه الأنظمة تسمح بدرجة من التناقص السياسي والتبجح فدراً من الديمقراطية لا يتوافر في الأنظمة السلطوية الخالصة، إلا أنها تختلف عن الوفاء بجميع الشروط اللازمة للتطور الديمقراطي الكامل.

وهي تعاني من تقييد الناس وإيقافه عند مستوى أقل من التداول على السلطة، ومن انتهاكها لحرية ووزارة الانتخابات العامة التي لا تعكس نتائجها التمثيلات الشعبية بدقة، ومن محدودية الحريات والحقوق السياسية والديمقراطية بطرق تهمش الاتجاهات والمصالح من التعبير عن نفسها. وهو ما ينعكس سلباً على درجة وعقلية المشاركة السياسية في كثير من الأنظمة العربية.

خاتمة

إن عرض و أهمية هذه الدراسات إنما يعكس التراث الفكري لما أشير من مشاركة المواطن السياسية. غير أن كثيراً من الموضوعات النظرية والتجريبية التي ظهرت أوصفت الغياب التام في البحث في بعض جوانب هذا الموضوع.

فلقد أدى التركيز المفرط على دراسات السلوك التصويتي وتحول الناخبين إلى إغفال أو عدم الاهتمام بدراسة الأشكال الأخرى من المشاركة هذا من ناحية، وإلى ندرة الدراسات التي اهتمت بنتائج المشاركة من ناحية أخرى.

كما أن أغلب الدراسات التي تناولت نتائج معدلات التحول التنظيمية ركزت على الفروق في الاتجاهات بين من يقوم بالانتخاب ومن لا يقوم به، والتي غالباً ما تكون - هذه الفروق - بسيطة، على الرغم من أن حاجات الناخبين وغير الناخبين تختلف اختلافاً كبيراً! فغير الناخبين من المحتمل أن يذكروا الاحتياجات الاقتصادية الشخصية على أنها مشكلات بشكل يتوق الناخبين، كما أن احتياجات وتمثيلات الأفراد النشيطين قد تتجاهل آراء واحتياجات المواطنين غير النشيطين، وأن هذا التجاهل قد ينعكس على القرارات السياسية.

يتعلق في تحريك الشعب نحو السياسة العامة، أي أنها تنقل أهداف وآراء، تكونت القوة السياسية (الجيش الرئيس، جهة التحرير (سابقاً)) للشعب بدلاً من أن تنقل رغبات وآراء الشعب¹³³.

كما يوجد نوع آخر من الأنظمة السياسية العربية المعاصرة توصف طبعاً المشاركة فيها بأنها يظن عليها مجالان سياسيان: الأول يظن عليه الطابع التقلدي وهو حال الأنظمة الخليجية. والثاني طابع حديث هامشي. وبعض الأنظمة تجمع بين هذين المجالين مثل الكويت، والمغرب خاصة. حيث يهيمن الملك تاريخياً على النظام السياسي بصورة واضحة. كذلك فإن الدستور المفروض يرفع من وضعية مجلس الوزراء في مقابل البرلمان، كما أن نظام الانتخاب القائم على درجتين يحول دون سيطرة أحزاب المعارضة على أغلبية مقاعد البرلمان. ولذلك عهدت الحكومة الائتلافية التي يرأسها زعيم حزب المعارضة¹³⁴.

وهذا يعني أنه حتى في العصر الحديث لم تطور هذه المجتمعات المستقلة لتخفيف الطابع السلطوي لأنظمة الحكم العربية وتشجع من عملية المشاركة السياسية الفاعلة في شؤون المجتمع. (٢) دور الاحتلال الأجنبي، الذي هانت منه الدول العربية بدرجات مختلفة. وما كان له من تأثير مباشر في العملية السياسية. ولذلك يصعب فهم الأزمات السياسية خلال تلك المرحلة بمعزل عن التدخل الخارجي.

ويمكن الحديث عن الديمقراطية الوهمية Tullytry تحت الاستعمار الأجنبي التي تعززت بمكوثين، أولهما الالتزام بحقوق المواطن الإسرائيلي وإسرائيل لحفظ النظام وتأكيد مشروعية سلطة الدولة. وثانيهما إدخال نوع من النظام التمثيلي والانتخابات، التي سرعان ما تطلت منه الدولة بعد الاستقلال مثال ذلك تونس، البحرين. على الرغم من أن الهيئة الناحية كانت محدودة، وأن سلطة الممثلين المنتخبة كانت مقيدة بالسلطة الاستعمارية، فإن ثباتهم وتوسع تأثير التراث الاستعماري في العملية السياسية والتطور الديمقراطي للمستعمرات ارتبط بتباين شكل المستعمر السابق، وينطبق ذلك على معظم البلاد الأفريقية والأمريكية الجنوبية وآسيا والدول العربية التي خضعت للسيطرة الاستعمارية.

(٣) تأثير المؤسسة العسكرية: والمقصود بذلك ليس فقط استيلاء هذه المؤسسة على الحكم كما حدث في بعض البلاد العربية. ولكن قبل ذلك تأثيرها ك نموذج في السياسيين المنتخبين. في اتجاه اختيار الجيش نموذجاً لما ينبغي أن تكون عليه مؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسة الحزبية. مما أدى إلى نوع من تجييش لبعض الأحزاب. وقد حدث هذا لبعض الأحزاب الثورية أو تنظيمات الرهف السياسي والاجتماعي في مصر قبل ١٩٥٢. وبعض الأحزاب اللبنانية والبعثة القومية. وبالرغم من أن بعض الأحزاب المعاصرة في بعض الدول العربية نشأت بمعزل عن ظاهرة الميليشيات وبعيداً عن أعمال العنف. ولم يكن بينها حزب ثوري يمثل الدولة عدواً يجب تحطيمه. فمن الضروري التمسك من تأثير هيكلها بالطبيعة العسكرية لرؤسائها.

- 4- Merdinsky H. "political participation", *International Encyclopedia of the social sciences* (New York: Collier Macmillan, 1988) P.253
- 5- انظر في هذا الصدد مؤتمرات المشاركة السياسية: السيد عبد الطيب غانم، المشاركة السياسية في مصر، دكتوراه، غير منشورة (جامعة القاهرة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (1979)، د. صلاح حسني، المشاركة السياسية للملايين (القاهرة، دار الوقت العربي، 1988)، د. حمدي عبد الرحمن، ثقافة المشاركة السياسية للملايين: دراسة ميدانية في قرية مصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الصادر للبحوث السياسية، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1 - 2 ديسمبر 1997.
- 6- عبدالمعز الحافظ، المستعربين والثقافة السياسية في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد 97، أبريل 1988، ص 88.
- 7- رعد صديقي طروس، لزجة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 97، أبريل 1988، ص 71 - 74.
- 8- Myken Wiener, "Political participation, Cases of The political process" In: Boley, ed, *Chiefs and Sequences in political Development*, *APSR* No.3, (September 1979) p.149
- 9- Ibid, P. 143
- 10- حول المشاركة الأجنبية والسفيرة الخارجية، عبد الطيب غانم، المشاركة السياسية في مصر، مرمع سيل فكتور، ص 97.
- 11- وحول النطاق المجتمعي للمشاركة انظر: الترحيب السابق، ص 149، 154.
- 12- وحول العنف والمشاركة السياسية انظر: د. محمد جواد رضا، طائفة العنف في المجتمعات المعاصرة، السهم سوسيو-سيكولوجي، مجلة عالم الفكر، المجلد 4، العدد 7، أكتوبر 1981، ص 117 - 120.
- 13- د. حسني توفيق، الانتخابات البرلمانية في مصر 1996، العنف الانتخابي وثقافة العنف، المستقبل العربي، العدد 77، أبريل 1996، ص 3 - 22.
- 14- Verba, Sidney "Who participate? What do They Say?" *APSR*, N. 87, 1983, pp. 363-318
- 15- حول تعدد هذه المؤشرات وانعكاسها انظر: كمال الحوفي، الثقافة السياسية في العهد السياسي المعاصر، مصر المعاصرة، العدد 744، يناير 1991، ص 147.
- 16- Samuel p. Huntington and Juan M. Nelson, *No Easy Choice: political Participation in Developing Countries* (London: Harvard university Press, 1976) P.12.
- 17- حول ماهية التصويت السياسي وثقافته انظر: د. حامد ربيع مقدمة في العلوم السلوكية (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1987) ص 147، 148.
- 18- Dennis J, "support For The institutions of Elections by Mass Public" *APSR* No.4, 1970, pp. 820-830.
- 19- Zuckerman, Alan S., and Darrell M. West, *The political Bases of citizen contacting: Across National Analysis*, *APSR* No 79, 1985, pp. 117-131.
- 20- حول ثقافة وسائل الاتصال والعمل السياسي و المشاركة السياسية انظر: د. محمد محمد أساليب، الاتصال والتغيير الاجتماعي: دراسة ميدانية في قرية مصرية (القاهرة، دار المعرفة 1997).

ومن ثم فإن هذه الدراسة تدعو إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الظلم بالتصويت. حيث إن التحول في التصويت قد يشهد على دراسة دور الدولة - خاصة الكبر منها - تلعب. خاصة. هذا وإن عملية المشاركة تزيد من الجدول السياسي Political sophistication والفاعلية السياسية Political Efficacy للأفراد. ومن المحتمل أن لهذه التأثيرات نتائج طويلة المدى بالنسبة للفرد. وفي هذا نتفق مع ما ذهب إليه (Jennings: 1987) من أن الشباب الذين أصبحوا في منطقتهم العمر العشرين في فرنسا وأوروبا ظلوا متفهمين عن الدين لم يهتجوا. وذلك بالنسبة لاتباعهم السياسية بعد ذلك بعشرين عاماً. وهذا ما يدعونا إلى القول بأن تعريف وتحديد هذه التأثيرات على المستوى الفردي والجماعي كما ذهبت (Jan Leighley: 1993) إلى التأكيد على استمرارها على مدار الزمن ليس إلا بداية نحو فهم نتائج المشاركة بمعناها العام.

وفي تقديرنا أن الإجابة عن السؤال «لماذا يشارك الناس؟» على الرغم من وجود الكم الهائل من الدراسات والأبحاث، وهي إجابة جزئية. فضع التأكيد على الدور الحيوي والمهم للحالة الاقتصادية/الاجتماعية هي وجمع هيكل مشاركة الأفراد في النظام السياسي. التي تجعل الأفراد ذوي المستويات العالية هم الأكثر مشاركة عن أولئك الذين يقللون. فإن نموذج التعبئة يقترح إجابة لذلك «لأن الناس يطلب منهم أن يشاركوا». وبالنسبة فإن كلا النموذجين يقدم تفسيرات بديلة بالنسبة «لماذا يشارك الناس؟».

والدراسة تطرح عدداً من الأسئلة المحيطة بحاج إلى المزيد من البحث والنزعة ترتبط بالأهمية النسبية للحالة الاقتصادية/الاجتماعية. التوجهات الدينية، التعبئة السياسية كميّات هي النشاط السياسي للأفراد. بالإضافة إلى المحفزات التفسيرية والمادية للمصالح لعملية المشاركة. ومثلها هذه المحفزات. هذا فضلاً عن أفعال المشاركة المختلفة التي تتوقف على نوع التأثير والبادرة المطلوبة.

وعلى هذا النحو يمكن القول - خلافاً - إن القيود التي اعتبرت تطور مؤسسات المجتمع في الدول الغربية والنامية على السواء أسهمت بدور هائل إلى جانب العوامل الاقتصادية/الاجتماعية والثقافية. هي التأثير سلباً هي عملية المشاركة السياسية الجماهيرية في هذه الدول.

ولذلك فإن الحد من تلك القيود، سعياً لتقوية مؤسسات المجتمع. يعتبر أهم و ربما أول خطوة باتجاه تدعيم دور المشاركة السياسية والتطور الديمقراطي في البلاد العربية. وفي تقديرنا أن ذلك يتطلب وقتاً وجهداً ومهارات فعالية المؤسسات Institutionalization هي طبيعتها هي حاجة إلى كل ذلك. وعندما لا تتوفر تقاليد المؤسسات مستقلة لا توجد مشاركة عميقة الجذور.

ولذلك فإن تأسيس وتطوير الديمقراطية داخل مؤسسات النظم السياسية العربية يحتاج إلى جهود كبيرة لتدعيم الاستقلال والوارد والمهارة التعليمية والحرية ليس فقط لهذه المؤسسات. ولكن أيضاً لمختلف مؤسسات المجتمع الوسيطة مثل النقابات المهنية والاتحادات العمالية وجمعيات رجال الأعمال وتعاونيات الفلاحين والاتحادات الطلابية ومطالعة الجمعيات الاجتماعية فضلاً عن تحرير وسائل الإعلام.

- Rosenthal, and John M. Hanra, Mobilization, Participation and Democracy in America (NY: Macmillan press, 1983).
- Schlossman key technique, Nancy Bernard Verba S., Loxley And The pathway Participation - 48
The Role of Resources, "Paper presented at the Annual Meeting of The Midwest political science Association (Chicago) 1981
- قدم عدد من الدراسات المنشورات الأولى ونشر الفروق في معدلات المشاركة من أفعالها دراسة - 43
• Andersen Kristi and Elizabeth A. Cook, Women Work and Political Attitudes, *APSR*, 29 1985, pp. 609-625
- Norman H. Nie, Verba S., Berry Brady, Kay I, Schlossman and Jane Jost Participation in America: Continuity And change, paper presented At The Annual Meeting of the Midwest Political Science Association (Chicago: 1981).
- حول درجة مشاركة وإيجابية شعلة الأقليات السياسي نظر - 42
• Uhlmer Carole L., Bruce E. Cain and D. Rodrick Kerner, political participation of Ethnic Minorities in 1980s, *Political behavior*, 11 1989, pp. 199-225
- Bibo Lawrence and Frank D. Colson, "Race, sociopolitical participation and Black Empowerment" *APSR* 84, 1990, pp. 373-383
- حول درجة وإيجابية المشاركة السياسية النظر - 47
• Berry Jeffrey M. Kent E. Perrosy and Ken Oldeman, "The political involvement in poor people, "paper presented at the Annual meeting of the American political Science Association (San Francisco: 1988)
- Micha Paul, "Black Environmentalism" *Social Science Quarterly* 71, 1991, pp. 744-765 - 46
Tolbert Ray A., *The disappearing American Voter* (Washington Dc: Brookings Institution, 1982).
- Martin Roberts B. Groups in Korean Election Model- Age, 35, 1991, pp. 759-776 - 48
• Abramson Paul R., and William H. Claggett, Race- Related differences in Self Reported and validated Turnout, *Journal of politics*, 46, 1984, pp. 719-738 - 44
- يعرف مفهوم الكفاءة السياسية « *political efficacy* » بمعنى أنه الإحساس من قبل الفرد بأنه يستطيع أو يمكنه أن يكون له تأثير في العملية السياسية، الذي يجعل التصور الإيجابي في أعزها مكاناً، و أن المواطن يمكن أن يذهب دوراً في هذا التصور، و الإحساس المتخالف الفرد بالكفاءة السياسية ينظر إليه باعتباره جزءاً من مجموعة التوجهات اللاعنفية (السياسية) و الإحساس العالي بالكفاءة السياسية يعتبر مطلباً مهماً للمشاركة السياسية نظر في هذا السند لا من
- Finckel Steven E., Background Effects of Participation and Political Efficacy A panel Analysis *APSR*, 29, 1985, pp 894-921, Finckel S.E., The Effect of Participation on Political Efficacy and political support: Evidence from a West German Panel, *Journal of politics*, 49 1987, pp. 440-460
- giovanni cap and philip E. Converse, Attitudinal sources of protest behavior in France: Difference Between In-Fire and After Measurement public opinion-Quarterly, 34, 1990, pp. 295-316. - 49

- 14- إن للتأخير الممنهج . كما ذهب Loughley . لهذا الكثراني يعطي إليها توضيح عندما يدرس الترهيب
 بتصور بيانات المصالح الخاصة بمشاركة الأفراد أو عدم مشاركتهم. فهو قائم سيدة لها والحد على حرية
 قُدمت لها و إنما استجابات بشكل إيجابي. ولكن بهذا نفس إذا قدمت هذه السيدة لها لم توفى على حرية
 هل يعود ذلك إلى أنه طلب منها ذلك و التمرات بشكل سلبي. أم أنها ببساطة لم يطلب منها ذلك. انظر
 - Loughley Jan E., Participation As A Stimulus of political Conceptualization, *Journal Of Politics*, 53, 1991- pp 197-211, Loughley Jan E., Attitudes, opportunities and incentives: A Field
 Essay on political participation, *political Research Quarterly*, No. 1 March, 1995, p. 147.
- 15- حول دور العامل الاقتصادي في عضوية الجماعات السياسية انظر :
 - Hansen John Mark, the political Economy of group Membership, *APSR*, No 79, 1993, pp.
 79-96, Goldwin R. Kenneth, One Billion Dollars of a Plumber: The Direct Marking of politics
 (NY) chatham House, (1988).
- 16- Roscannon Steven L. and John Mark Hansen, "Mobilization, participation and Democracy in
 America (New York L Macmillan Press, 1993)
- 17- Ibid. p 174.
- 18- Ibid. p 176.
- 19- Verba S. and Hannan H. Nor, Participation in America, Op. Cit. p 164.
- 20- Verba S. Nor and Jan Jan de Klerk, *Participation and political activity* : cambridge Cambridge
 University Press, (1988)
- 21- Davis charles, political Regimes and socioeconomic Resources Model Mobilization, Some
 Venezuelan and Mexican Data, "Journal of politics" 45 , 1983 pp 422-448.
- 22- ومن أهم هذه الدراسات التي اعتمدت طريقة تعبئة الجماعات المشاركة انظر
 - Kautke David, Organizing for Collective Action: The political Economies of Associations (New York,
 Aldine de Gruyter) 1990), Gilbert Christopher p., The Impact of Churches on Political Behavior: An
 Empirical Study (Westport: Green wood press, 1993), Harris Fredrick C., Something Wrong? Religion
 As A Mobilizer of African- American political Activism "Journal of Politics", 56 1994, pp.42-68
- 23- Bowman Lewis and G.R. Boyston "Recruitment Patterns Among Local Party officials: A
 Model and Some Preliminary Findings in Selected Locates" *APSR*, 60, 1966, pp.667-676.
- 24- Beck paul Allen and Kent Jennings, political periods And political Participation "APSR",
 74, 1979, pp.737-750
- 25- ولقد قدم هذه الدراسات انظر
 - Downs Anthony, An Economic Theory of Democracy (New York) Harper and Row Bros,
 1957), Muller Edward N. and karl- Dieter opp, Rational choice and Rebellious collective
 Action *APSR*, 60, 1966, pp.471-489
- 26- Ulmaner C.J. , Rational Turnout: The Neglected Role of Groups "Party Identification And
 Participation of Collective Action, "Journal of Politics, 53, 1991, pp.309-371.

- Whitley Paul F., "Rational choice And Political Prison Evaluating the Debate," *Political Research Quarterly*, 44, 1993, pp. 211-223. -47
- Samuel P. Huntington, with More Countries Democratic, *Political Science Quarterly*, No. 99, 1984, pp. 498-511. -48
- Larry Diamond, Lipset and Janbhar, *Building and Sustaining Democratic Governments in Developing Countries*, *World Affairs*, No. 1, Summer 1987, pp. 3-17. -49
- Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Society* (New Haven: Yale University Press, 1968). -50
- انظر في هذا الصدد - أحمد صادق صمد - تاريخ العرب الاجتماعية: تحول التفكير المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الديمقراطي (بيروت: دار الحديث، 1985). د. مطلوب للبحث. هذا التور في الإسلام مع المقارنة بعوائد الديمقراطية العربية والنظام التركيبي (الأكاديمية مؤسسة الثقافية اللبنانية، د. ح) من ص 14، 15.
- علي أومليل: الخطاب التاريخي: دراسة لجمعية ابن بطون (دار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1985) من ص 170، 171.
- أحمد مقلد: دراسة المؤسسات البرلمانية وتطورها في المراكز المتقدمة (الجزائر، 1981). وكذلك انظر محمد صادق طاهر: المؤسسة التشريعية في العراق - أحمد الزبيدي: مصر - المؤسسة التشريعية في العالم العربي - (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية) من ص 10، 11.
- أحمد ثابت الشحرور: الديمقراطية في العرب (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991) من ص 10 - 11.
- Samuel P. Huntington, *Political Order*, pp. 182-183. -53
- د. صلاح حسن سميج: أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي (القاهرة: المهرات للإعلام العربي، 1985). -54

الأبعاد السوسيوثقافية لنظرية القراءة

د. أحمد يوسف*

تقديم

إن التحولات العميقة التي شهدتها الدراسات الأدبية والنقدية والجمالية في العقود الأخيرة من القرن العشرين كانت ثمرة من مسار تطور الفكر الحديث والفلسفات التعاقبية والإنجازات العلمية، التي ما لبثت تروح المعتقدات رجا إلى درجة لتصل إلى الاعتقاد بأن العقل البشري أولئك على أن يستكشف قدراته الكاملة، ويعطي كل ما لديه من خلاقات خلقة.

وفي هذا السياق المعرفي لم يكن الوعي النقدي والفكر الجمالي في منأى عن هذه التحولات الجذرية، التي تركت آثارها الواضحة في طبيعة التنقي الأدبي، مختلفة أسئلة جوهرية تمططت عنها تصورات نقدية وجمالية شكلت ما يعرف بـ (نظرية القراءة) أو (جمالية التنقي).

إن الإشكالية الأدبية التي تواجه نظرية الأدب وعلم الجمال ونظرية النقد تنجلي في السؤال التالي: كيف قدم أعضا أدباء؟ وكيف تلقى القارئ القديم هذا النص أو ذاك؟ وكيف يقرأ التنقي المعاصر؟ هل تكون مستويات التنقي ودرجات الاستجابة واحدة أم متعددة؟ وما السر في ذلك؟ وهل هناك فوارق موضوعية تتحكم في هذه العملية؟ هل نستطيع وصف النص بأنه مبني بطريقة تمكن من التحكم الذاتي في فهمه؟⁽¹⁾

من الطبيعي أن تستدعي هذه الأسئلة حضور حقول معرفية متصلة ومنفصلة عن حقل نظرية القراءة، مثل تاريخ الأدب وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية، والفلسفات بعامة، وفلسفة الفن بعامة، والدراس النقدية وعلم أخرى، منها على وجه التحديد العلوم البيولوجية والرياضية.

(*) كلية الآداب بجامعة وهران.

إذا أردنا أن نحصر تلك الأسئلة المتنامية في سؤال مهم وجوهري ومؤداً هل عملية التلقي تتعلق باستجابة القارئ أم بفاعلية النص؟ أم أنها تقع خارج هذين القطبين؟ أمكننا بعد ذلك أن نضع أهدانا على جوهر الإشكالية المطروحة في حقل نظرية القراءة بتقريبها السياقي والنسبي.

فاعلية النص واستجابة القارئ

هل تاريخ النقد - منذ زمن بعيد - يفت إلى جانب القراءات السياقية، ويهمل العالم النصية إلا قليلاً، ولكن هذا التوسع ما لبث أن تغير مع الثورة السيميائية الحديثة، التي أحدثت تحولات متوجسة في طرائق التعامل مع النص، وأصبحت تدرك أن فعل القراءة متعلق بفاعلية النص.

وقد تطرقت المظاهرات المحادثة في تعجيد الداخل على الخارج تعجيدها لم يدع مكاناً للقارئ بوصفه القطب الثالث في نظرية القراءات. بيد أن القارئ بوصفه القطب الثالث في نظرية القراءة، بيد أن القارئ بوصفه القطب الثالث سرهان ما تحول إلى مقولة لبعض عليها لموضوع كبير، وبخاصة عملية البحث عن الألفاظ التي تجسد هذه المفاهيم، التي أصبحت أقرب إلى التظهير منها إلى التطبيق.

عالت المظاهرات النقدية إلى تحكم فاعلية النص بمبدأها وأخرت هيمنة القراءات السياقية التي كانت تفضدها الفاسيوليك داء الزمة الإنسانية سواء كانت مبالاة إلى تغليب الذات في بحثها عن دلالة النص، أم إلى جميع الحالات الخارجية، فالقراءة السياقية كانت تتطرق من أن المؤلف صانع المعنى، ولا سبيل إلى فهمها دون الوقوف على مقصدية المؤلف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الواقع بجميع موصفاتة، إن نظرية القراءات حسب منظور مدرسة كونستانتس، لا يمكن حصرها في دائرة القراءة التفسيرية للفظلة، ولهذا لم تحظ البيئية لديها بذلك السحر الذي تركته في أشباعها. وإنما كانت تسعى إلى الأخذ بمنطلقات الفلسفة الفينومينولوجية، التي تنظر إلى الوعي على أنه وهي شيء ما، حيث كان لاستجابة القارئ مكانة خاصة هي أدبياتها، ولكن ليس إلى حد التطرف إلى أحد الخطاب فعل القراءة، فلفد حكم «إيزر» منطلق التفاعل بين النص والقارئ.

أمام هذا الوضع طيفت مدرسة كونستانتس Constance الألمانية مقولة وودي آلن Woody Allen عندما أكون أمام اختياريين لا أتروء أبداً في اتخاذ الاختيار الثالث، وهو ما صنعه بالفضل وولف جاتج إيزر Wolf Gang Iser، إذ مال إلى فكرة التفاعل بين النص والقارئ، وبذلك تجاوز النظرة الأحادية التي تغلب، إما قطب استجابة القارئ، وإما قطب فاعلية النص. وعلى الرغم من الملاحظات التي أوردها أنها، فإن مقولة التفاعل بين القارئ والنص وجدت شيوها في الوعي النقدي الحديث.

فعل القراءة بين جمالية التلقي وجمالية التأثير

إن هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن إشكالية القراءة قد حُصِّصت، بل كان لابد من مواجعتها العديد من الإشكالات المطروحة، وبخاصة داخل السياق التاريخي للثقافة الأدبية والنقدية والجمالية.

ومن أهمها مقولات النوق والتأثير وحكم التذمعة وغيرها، ولكن أبرزها كان يعمل هي ضرورة التمييز بين جماليتين اثنتين: جمالية التلقي وجمالية التأثير، وهاتان الجماليتان تتماثلان من حيث المرجعية الثقافية الإنسانية التي يمكن حصرها في ثلاث ثقافات الحداثة: الجرمانية والأنجلوسكسونية والفرانكوفونية. وللأسف فإن الثقافة العربية تتقاطع أو تتنافى مع الغالب الأعم مع الثقافتين الأنجلوسكسونية والفرانكوفونية، ويغيب إلا قليلا المعيار الثر لهاتين الثقافتين المتمثل في عظمة الفكر الألماني وسمانه المثالي.

هناك فرق بين دراسة تأثير المثالي في أدبيات التجربة الشعرية العربية القديمة والحديثة، وبين طبيعة تلقي شعر المثالي، وهكذا تركز نظرية القراءة على العلاقة التي تحكم الطارئ بالتأثير الشعري، بدل الوقوف على جماليات شعر المثالي أو قارئه. صحيح أنه لا يمكن إهمال التراكيب المرفعية التي اعتمدت هذين القطبين، ومجمل البحوث التطبيقية التي أجرت في هذا المجال، وبخاصة في الثقافات الأخرى بذكر منها الأنجلوسكسونية والفرانكوفونية والألمانية والإيطالية والروسية والعربية.

أحكمت نظرية القراءة تصوراتها النظرية والتطبيقية في ألمانيا لدى كل من روبرت هانس يانوس Robert Hans Jans وهاينريش إيزر Heer وكلاهما يجمع بين الثقافة الأنجلوسكسونية (إيزر) والثقافة الفرانكوفونية (يانوس). تُضاف إلى ذلك الجهود المساهمة للشكلايين الروس، وشاعلم بعلاقة براغ وإرث ميخائيل باختين Michael Bakhtin ومدرسة تاركو الروسية. مما كان له أثر كبير في البنية الفرنسية (بروب Proust - باكتسون Bakhtin) ليحي سترانس (Levi-Strauss).

هناك - في المقابل - جهود المسيحيين الإيطاليين وعلى رأسهم بريثو Prieto و امبرثو إيكو Umberto Eco. أما في الثقافة الأنجلوسكسونية هناك تقاليد غنية واسعة تبدأ من التفيد الجسدي لدى كل من تي. إس. إليوت T.S. Eliot وريتشاردز Richards في إنجلترا، ولورمان هولاند Normand Holland وسيلفي هيش Stanley Fish وجونثان كيلر Jonathan في أمريكا، الذين بنى بعضهم تشكيلة ديريدا Derride.

تختلف نظرية القراءة لدى مدرسة كونستانتس الألمانية عن الإسهامات التي سبق أن ألحنا إليها لكونها يوجد لها مشروع واحد، وتعمل إلى التطوير أكثر مما تعمل إلى التطبيق،

الأسس السوسيوثقافية لنظرية القراءة

كما هي الحال بالنسبة إلى النقاد الذين يركزون جهودهم على دراسة كيفية استجابة قارئ ما لنص أدبي. ولنا مثال جيد يمكن للمرء أن يعالجه في كتاب (مقالات في النقد الأدبي) لـ أ. آ. ريتشاردز.

لا يكاد الدارس يظفر بوجهة نظر واحدة تجمع بين تلك الآراء، لأنها لا تستقي من معين مبرهني واحد، ولا تنطلق من أطر مرجعية مشتركة، لهذا يمكن وصفها بالنظرات بدل النظريات، التي توطئها أسس فلسفية وفكرية واجتماعية وأدبية، فهي لم تنح أصولها من مشروع ثقافي متماسك، وترتبط بينها اهتمامات واحدة.

لم يعد الوعي النقدي المعاصر يتعامل مع تاريخ الأدب تعاملًا كرونولوجيًا، لتعاقب فيه الوظائف الأدبية تعاقبًا زمنيًا متصلًا، بل أصبح ينظر إلى طبيعة ظلي النص من منظور الأصالة التي تشترط الفردانية والاختلاف والقطيعة التي يرافقها ميلاد النص المختلف، لقد حاولت جمالية التلقي⁽¹⁾ أن تربط القراءة التاريخية والنقائبات المعاصرة للنص الأدبي في فلسفة التأويل، وأن تعطي أهمية للحكم الجمالي القيمي الذي يرافق تلك اللحظة⁽²⁾، وبه يمكن معرفة نجاح العمل الأدبي أو فشله.

تتطلب النزعة الإنسانية التي تعيد الذات الإنسانية من الراي القائل بأن -الإنسان سابق نوعًا ما على تاريخه وشروطه الاجتماعية التي تتبع منه⁽³⁾، وهذا يلخص الصراع الذي دار بين جون بول سارتر⁽⁴⁾ وإيفي سترأوس، وهو يشير إلى تلك الصراع الجاد بين الماركسية واليهودية.

تأويل الأدبي خطاب متجدد

ومن هنا أمكننا النظر إلى تاريخ الأدب على أنه خطاب متجدد يتطوي على لحظات مشابهة من حيث القاطعة النصية، ومن حيث واقع التلقي، إننا أمام جدلية العيار والانزياح، فهذه التشابه تعمل

مشاهد التحول المستمر، وتبادل الواقع بين التمازج، فما كان انزياحًا يصبح بحكم الاستعمال التكرار معيارًا، والعكس صحيح، ولهذا كانت أطروحات ميشال فوكو حول التاريخ تقوم على مقولة الاتصال والثنائية بدل مقولة الاتصال التي تبتناها الفلسفة التقليدية للتاريخ، ولا غرو أن ينظر بولس إلى تاريخ الأدب على أنه تاريخ للتلقي، وبما أن عملية التلقي مستويات مشابهة بحكم الأبعاد السوسيوثقافية لنظرية الأدب، كان تاريخ الأدب خطابًا متجددًا، فهو خطاب منفصل أكثر مما يكون خطابًا متصلًا.

إن سيورة التحول في العمل الأدبي ترافق تلك الفرضيات التي تقدمها النصوص التلقني ليلج في عالم فسيح يفري وإنتاج العلى، ويذكي أن يقدمها تقديمًا مجانيًا بوصفها فاعلية معطاة، كما أنها - في المقابل - تعرض الانقياد إلى سلطة الخارج الرمزية، وعليه فإن دراسة

التقليدي بمعانيه الثابتة وذوقه الجاهز يتناقض مع فعل القراءة، وإن كان يقدم أدوات مساعدة لا ينبغي التكرار لها.

إن هذه التصورات بأسرها المطلقة، ويستولي على مجامعها وهم الحقيقة، مما يجعلها تعادي الاختلاف، وتضامع الوحدة بدل التعدد، وتختصر للرائع بدل العابر، وفي ظل هذا المناخ الثقافي اختلق النص الشعري الحدائي؛ لأنه لم يحتكم إلى عمود الشعر، واختار الحدأة المستعارة، وحاول أن يبرز شروعية هذا النص بالبحث عن أمثلة من التراث عادة ما انحصرت في الشعر العباسي (بشار بن برد - أبو نواس - أبو تمام - المتنبي - العصري) أو في الشعر الأندلسي (الوشحات).

إن الرغبة في البحث عن لحظة تنظم فيها هذه الحدأة المستعارة داخل سياق التراث هي شكل من أشكال إثبات حسن النية، وإبعاد تهمة التمرد والعصيان والعقود عن الشعر العربي الحدائي. إن المسألة - هنا - تتعلق بهيمنة المعيار الفني القديم على جمالية النص الحدائي، مما أثر في طبيعة التلقي، وفرض ذوقاً جديداً، وبلاغة أخرى، وبني أقل انتظار جديداً على انقضاء أقل انتظار سابق.

ليس من السهل تشييد تصور جديد لجمالية القراءة في ضوء شيوع فكرة المطلق داخل الوقائع التاريخية بعامة، والأدبية بخاصة، يُضاف إليها السعي الحثيث لتشكيل تاريخ أدب يستجيب إلى الروح القومية في زمن نشوء القوميات في أوروبا، وفي العالم العربي، الذي شهد حركات تحريرية، الأمر الذي يفسر الميل إلى كتابة تاريخ الأدب العربي سواء لدى المستشرقين أو المارسيين العرب، وفي ظل جمالية التلقي يمكن أن نعيد النظر في بناء تاريخ الأدب العربي انطلاقاً من مستويات تلقيه مع مراعاة وجهة نظر النقد الجديد، التي ترى بأن الأدب ما هو إلا تاريخ أشكالاً⁽¹⁾.

إذا تأملنا أدبيات هذه الكتابة نستنتج غالبية الاتصال على الانفصال من الناحية الزمنية. والمعيار على الاستعمال من الناحية الأسلوبية، والإشادة بالتعقيدات التاريخية الجامحة في تاريخ الأمة. ومن الطبيعي جداً أن يتمخض عن هذه النزعات القومية تاريخ أدب يستجيب لهذه الروح، ويحدد مسبقاً شروط التلقي، مما يضفي على قراءة النصوص الأدبية نوعاً من التطبيق الآلي للمناجذ المعطاة، متجاهلة في الطرائق المنهجية المتبعة، خاصة في الدراسات العليا والبحوث الجامعية.

ما زالت آثار النزعة التاريخية بمشاربها المختلفة توجه الممارسات النقدية لتاريخ الأدب، ثم حملت بعض الاتجاهات النقدية السبغية على ترسيخها، وبخاصة التهج الاجتماعي الوثوقي الذي توطئه الفلسفة الماركسية، وكذلك الانهيار بالنزعة الوضعية الضيقة. ولهذا ألفنا بالوس يعطي أهمية كبيرة لتحليل المضمون في حين لا يلقى لاهمه ميلاً إلى التحليل الشكلي؛ فقد أولى

عنايته الضامين النصوص التي كان يعالجها بغية استكشاف للقيم التي تتداخل معها، وذلك بغية مقارنة مستوى تلقي الأثر حوله بالقياس إلى أثر راسين. ومن هنا لاحظنا أن قراءة إفيجينيا لا «جولة» تنهي إلى أن الأسطورة تتضمن تلك الروح الألهية المتصاعدة التي نجسدت في الدولة الألهية القوية.

هيكزان القراءة النقدية

ظهرت الدراسات النقدية لظن اندثار أنظمة القراءة السبيلية وترحل مشروعها النقدي. ومن سرر الاتهامات التي سجلت على تنويع الوعي النقدي السبيلي نذكر بعض ما سيصلح لاحقا في فصول هذا البحث^{١٢}.

١. تراث الشكلانيين الروس^{١٣}.

٢. النقد الجديد^{١٤}.

٣. تأثير اللسانيات الحديثة^{١٥}.

٤. البنيويات.

وهكذا استبدلت القراءة النقدية - في ظل هذه الشروط الجديدة - الطارح بـ «الداخل» والشروح التاريخية والاجتماعية والنفسية بـ «الأدبية» والمعمار بـ «الوصفي» والمطلق بـ «النسبي» واليقينية بـ «الاحتمالية» إلخ. ساعدت هذه العوامل على تجاوز تلك المفاهيم التقليدية التي سرعان ما تجلت في معطيات أخرى. وأخذت مسارات متنوعة، مثل الدعوة إلى تحديد التطورات الجمالية والنقدية، والرجل إلى اصطلاح الفلسفات التأويلية، التي تنزعه عن الشروح الدراسية، وتحاول إعادة صوغ مفهوم الأدب وعلاقته بالمعطيات الخارجية، مثل علاقة الأدب بالفكر والتاريخ والمجتمع.

وفي هذا السبيل قدمت الكتابات التطهيرية لروني ويليامز Rolf Wollheim وأوسين وارن Austin Warren أمثلة تمثل هذه الصياغات الجديدة متأثرة بالتراث الشكلاني وإسهامات حلقة براغ، لتطوّر نقدا جديدا، وباشل بلورث أطروحات أرنست كاسير Ernest Cassirer - التي نشرت بعد وفاته - المولكات الفلسفية لشروح البنيوية قبل أن تصبح ليارا فكرية داخ صيته هي أوساط النخبة المثقفة في فرنسا، ولكن هذه البنيوية غطت عليها النزعة الصورية.

كان لابد من تبين مناهج الشكلاني المحدود - ولطبعها بنزعة تكوينية تعود جذورها إلى جون بياضي^{١٦} J.Paget، ونصبح ليارا بياضي بياضي الفكار الصوري على يد لوسيان جولدمان L.Goldman الذي استثمر فلسفة هيجل Hegel وماركس Marx ولو كانت Lucea ليداء علم اجتماع أدبي يسمو إلى التماسك بين البنيات الثقافية والإبداع الثقافي من أجل بناء رؤية العالم لا القصي صفرية المؤلف بوصفه قبرا يمثل شبكة اجتماعية معقدة لا يطرأها التصورات الرومانتيكية والتجريبية.

يدعوها لودويج فون بيرنثالتي Ludwig Von Bernthalffy⁽¹³⁾ إلى عدم فصل النظرية العامة للإنسان عن الطابع الإجرائي في أثناء تحولها إلى سيرة منهجية، مما يسمح لها بتابعة عملية انتقال الباحث من حقل اختصاص إلى حقل اختصاص آخر؛ فهي لا تتساق إلى تلك التحولات السطحية التي لا تفسر عمل المعارف. ومن هنا حاولت نظرية القراءة أن توسم نفسها على النحو الحركي الذي أشار إليه سابقاً لودويج فون بيرنثالتي، هناك تصور خاص للمدرسة الجشطالتيّة اللغوي المباشر لا يوصله نمطاً سيميائياً، وإنما هو نتيجة لعملية التحليل التي تقوم بدورها بتحويل حقيق لحالة الوعي⁽¹⁴⁾.

كما هو واضح لم يفتد الأدب علاقته بالتاريخ والمجتمع والثقافة، وهي المقابل يمكن القياس على علم النفس، حيث أصبحت قراءة هذه العلاقة قراءة مغايرة تجلت في عودة جاك لاكان J. Lacan لتفريد Freud، وتصميم جديد للبنوية النفسية، وربط العمليات النفسية بالثقة والكلام. هذا دون أن تغفل نظريات يونج Young التي شُهد على صرحها نورشوب فروي⁽¹⁵⁾ M. Therap Frey ما عرف بالنقد الأسطوري، الذي انكب على البحث عن الأنماط البدائية أو العلاج العليا في الأدب.

كل هذه الملامح كانت توحى بوجود أزمة نظرية حادة تحيط بجهاز المفاهيم الذي يحكم صلب متصورات القراءة. وما تكاد تلوح أفكار جديدة في الأفق حتى تحرقها المدمرة، فإذا تمكنت البنوية، ورسخت قواعدها في الفكر والنقد، وسقطت أغسيتها أشياءها سرعان ما ينقلب شعار فكري آخر يزعج سلطتها مثل: ما بعد البنوية أو التكوينية⁽¹⁶⁾ والأمر نفسه يتعلق بالحدثة Modernité وما بعد الحدثة Post- Modernité.

إن هذه التحولات المتسارعة في مجرى الفكر والفهم لم تسمح للوعي النقدي أن يتأمل ذاته تأملاً حاداً وعميقاً، على الرغم من أنه كان محفوظاً كل الحظ في نواضه على مرجعية منهجية دقيقة، لم يعرف في الغالب الأعم كيف يستثمرها استثماراً حتمياً، وتعلق على وجه التحديد في الثورة المنهجية التي صاحبت اللسانيات الحديثة، وأحدثت قطيعة إستيمولوجية مع النهج التاريخي والمفان في دراسة اللغة، ووضعت آليات عملية في مقاربة الواقع مقاربة محابطة وعلمية إلى ما حد ما.

لقد كان لها أثر جلي في العلوم الإنسانية والدراسات الأدبية، وأبرزها قراءة النصوص القديمة قراءة أصيلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن القراءات الفيلولوجية التقليدية، وذلك باستدعائها إلى الحاضر، وتبنيها مع العمليات الزمانية والمكانية التي تستفيد من تجاربها وتجعلها قابلة، للإسهام في بناء الحدثة أو ما بعد الحدثة المنشودة، كما هي الحال في العودة إلى سحر الكلاسيكي، الذي يهيمن على متخيل الحدثة، ويسم خطفها بعيسم المحلّية السحرية والحنين إلى القولكلز وأساليب العيش القديمة، وأنماط اللباس المعشقة والقضاء

الأبعاد المعرفية لنظرية القراءات

المنهج للطريقة، وهو ما يمجده النص الحدائي بتمثيل الماضي والشخصيات التراثية والوقائع التاريخية القديمة تمثلاً هنا يمكن أن نطلق عليه التناص الذي لا يفت عند حدود التقنيات الفنية، بل ينطوي ضمنياً على نزعة نقدية لخطاب الحدائق في الفكر الغربي.

ومن المنظر أن تلقى الحدائق المستعارة في المجتمعات التقليدية رجعاً حاداً: لأن هذه المجتمعات صاحبة التراكمات التراثية الضخمة لا تستوعب منطق خطاب الحدائق، سواء تجلى في أنماط الكتابة أو في الأنماط النقدية والنقائبة والسياسية وحتى الاقتصادية. ولا سيما أن دعاة الحدائق في الغالب يجهلون أو يتجاهلون هذه التراكمات التراثية، وإن هم كانوا على وعي بها. لم يحسنوا استثمار الأدوات التحليلية لتقديم تصورات مقبولة لخطاب الحدائق، وتجنب عقدة الانهيار التي شغلتهم إلى تبني لغة استغراقية غريبة لا تجلي في الأخير أي شأ.

وهذه حال كثير من المناهج النقدية التي خاطرت بطرحها هي بناء مقصورات للوقائع إذ لم تستطع بعد حل بعض المعضلات الجمالية والنقدية (الدائرية والوضوحية، الشكل والمضمون أو اللفظ والمعنى، وطبيعة الأدب... إلخ) وتوكلتها عارضة هي غموضها وعموميتها، أو كثرتها ما غطت الطرف عن الفصول بالتمجيبة النقدية التي لا تقف وراءها اختبارات منهجية وفكرية.

ويبقى النقد التاريخي والاجتماعي والفلسفي والغربي والتحليلي بشكل مشهد الوهي النقدي المرتبك، وإذا عاصرت الأسئلة المرحجة أحسن بالاختيار التكاملي للوهم، وجمع بين التحليل البنوي والتحليل التاريخي والاجتماعي جميعاً اضطرارياً لا اختيارياً، لا تبرره نظرية نقدية محددة، أو يتبنى دفاعهم غريبة عنه، ويدافع عنها دفاعاً لا يعرف كيف يفتح نفسه بها، بل أن يفتح بها غيره. والوضع هذا ليس وفقاً على الثقافة النقدية العربية، بل يمتد - حتى - إلى الثقافات الغربية نفسها.

إن نظرية القراءات مدينة إلى هذا الوضع الفكري والنقدي الذي حفرها على الخوض في هذه المسائل المطلقة وبناء نموذج لا يدعي الكمال، ولا يسقط في دائرة الانتقائية والتوضيحية، وهو مشروع يتطلب جهداً يقضا بالأسباب والعوامل التي تؤدي إليه. فكيف السبيل إلى عقد علاقات جديدة بين الأطروحات المتعارضة والتصورات المتناقضة دون العودة إلى تلك التكاملية السهلة أو التوضيحية المبسطة؟ إنها أسئلة غاية في التعقيد، وتتطلب وعياً نقدياً متبصراً وحاداً من أجل تركيب نموذج بين هذه الأطروحات الثنائية، ولن يتأتى هذا بيسر إلا بواسطة إسهامات فلسفية وفكرية وعلمية تقدم تحليلاً جديداً لهذه المعضلات المنهجية المطروحة، وبالفعل تواضعت نظرية القراءات على دعم هذه الفلسفات، ومن أبرزها:

الأبعاد الفلسفية لنظرية القراءة

نحمل هنا الأبعاد الفلسفية التي ارتكزت عليها نظرية القراءة في الفلسفة الفينومينولوجية، والفلسفة التطبيقية، التي نعتكها مدرسة هراكنكسوت، وإن كنا على وعي كبير بأنه من سوء الاعتقاد أن يظن المرء

بأن حضور الفلسفات الأخرى منعدم، بل نعالن حضورها في أدبيات الوعي التقني الحديث الذي يتسم نازرة بالتداخل والتغند المتجاوز ثارة الأخرى. ولهذا لاحظنا أن هاتين الفلسفتين ذات منشأ جرمانى أم ومزال بعد الفكر الفلسفي المعاصر من معيته الذي لا ينضب وهي التي شكلت الترجمة الفلسفية لأطروحات أصحاب مدرسة نظرية كونسطنس الألمانية.

١- الفلسفة الفينومينولوجية :

إن الفينومينولوجية مضمية على التصديد، إذ لم يسارع أحد إلى تقديم إجابة حاسمة وقاطعة عن سؤال: ماذا تعني الفينومينولوجية؟ هل قدرها كقدر كثير من المفاهيم الإنسانية التي ظلت تراوح بين كثير من المفاهيم والأطروحات، مثلكا مثل مفهوم الفلسفة نفسه.

هل ينبغي النظر إلى هذه الإشكالية نظرة إيجابية، لأنها تمثل وضعية مريحة، وتحيل على خصيصية التحول التي تساعد الفينومينولوجية على الالتفات من قبضة الحد الجاهل، والتعريف المطلق، والتعجز الوثوقي أم أن الانفتاح هي مقابل الانغلاق ما هو إلا شكل من أشكال انضواء الفينومينولوجية تحت الفلسفات التي تمجد الذاتية، وتبذ الموضوعية؟ وقد لا يكون الموضوع سليما إذا طرحنا من هذا المنظور لكون الفينومينولوجية تمثل تصورا متغيرا في النظر إلى الذات والموضوع. فالانفتاح صيغة من صيغ قابلية التحول، والانطراف في عالم الأفكار المتغير على الدوام.

نضعنا هذه الحيرة إلى تعبير طرلق البحث الفلسفي، واختيار أساليب منهجية مغايرة لما هو سائد. وأعل ذلك يجعلنا إما أن نختار قراءة مثل هذه الفلسفات وفق أدبياتها وقضاياها الكبرى، وإما أن نختار تناولها لدى كل فيلسوف من فلاسفتها، وعلى الرغم من أن هذا الاختيار الأخير فيه من التفصيل الرسمي ما يسمي إلى جوهر البحث الفلسفي، لكنه يسهم في إخراج الأساليب المنهجية من حيرتها.

كثيرا ما يعمد الباحثون الأمريكيون إلى هذا الاختيار: فلفهيم يقدمون الفينوية - مثلا - بإعلامها لا بقضاياها ومقولاتها، وذلك يستطيعون الإجابة عن سؤال: ما الفينوية لدى كلود ليفي ستراوس أو جاك لكان Lacan أو ميشال فوكو M.Foucault أو رولان بارت R.Barthes أو ما الفينومينولوجية لدى هوسرل Husserl أو هيدجر Heidegger أو سارتر

الأبعاد الفينومينولوجية لنظرية الفرابه

Sartre أو ميرلو بونتي M.Merleau Pouty أو إيجاردين Ingarden أو دوفرين Defrin أو أي فلسفة أخرى تعددت مشاربها، وثابتت مصادرهما؟

لم يستطع الفكر الفلسفي أن يتصور معاً ورثه عن الواقعية وموقفها عن الفلسفة بعامة، والياتفيريقيها بخاصة، مما لمزال نلاحظه الفلاسفة ومؤرخي المعرفة يصارعون من أجل نفي تهمة الفلسفة عن أعمالهم، فالبنوية ليست فلسفة، والفينومينولوجية ليست فلسفة... إلخ. وفرويد Freud ليس فيلسوفاً، وليفي سترائوس، وهوكو، وغيرهما ليسوا كذلك. الواقع أن الخطاب الفلسفي المعاصر يعاني مرضاً شاربها، ووهماً نفسياً، ويتحدث عن القطيعة بمنحدر L'imaginaire، يمين طيه خطاب الأخر، ويضع في محذور السكوت عنه.

صحيح أن الفينومينولوجية فلسفات متعددة أكثر منها فلسفة واحدة، مثلها مثل البنوية، فهي بنويوات، والسميائية سيميائيات، وهذه ميزة يخلص بها الفكر البشري الذي يعمل كل اتيل إلى الاختلاف والتباين؛ لهذا كله ركز دو سوسير De Saussure على طبيعة التباين في النسق اللساني، ومن هنا ألفينا النقد الفينومينولوجي قد نجاعل «السميالي التاريخي للعمل الأدبي ومواقفه وشروط إنتاجه وفراجه». كان النقد الظاهري يهدف إلى قراءات معانية شاملة للنص بعيداً عن التأثيرات الخارجية⁽¹⁾.

إن الذين يلتصقون تسمية وتسميتها الفينومينولوجية هم أولئك الذين يرونهم فهمهم في كتابات هوسرل، ويعتقدون أنهم وحيدوا على الحق كل الحق، ولكن الحق قد يكون غير ذلك لو هم وسعوا مداركهم، وظنوه لدى أشياخ فلسفة هوسرل، فقد يحسدون أن السعد التأويلي (الفينومينولوجية) يخلب على فينومينولوجية هيدجر، بخلاف الفينومينولوجية التي تحصر نفسها في الوصف الخالص ولا تتعدى إلى التأويل، ولولا هذا الواقع ما كنا نرى ذلك التنظيم الحاصل بين الوجودية والفينومينولوجية لدى سارتر وميرلو بونتي.

هناك من وجد ضالته المتهجية في مقاربة الفلسفة الفينومينولوجية انطلاقاً من مساواة خطاب هوسرل، ثم البحث عن تجلياته في الاتجاهات الفينومينولوجية الأخرى، وبذلك يكون قد تجنب الوقوع في إشكالية حصر الفينومينولوجية في هوسرل من جهة، والتفصح في تناول قصائدها من حيث أصولها وغروها من جهة أخرى.

والأصل هنا لا يعني سوى ذلك الجهد النظري الذي خلقتة فينومينولوجية هوسرل، وكان لابد من تحويل أجهزة مفاهيمها إلى إجراءات عملية تفس قطعاً كتيبة من الظواهر المدروسة، ومن أبرزها فعل القراء الذي يهتم بعملية الإدراك الجماعي بوصفه خبرة تصبح فيها القيم الفنية فيما جمالية، وينذارت (Inter-subjectivity) فيها القارئ مع النص للقراءة).

ولقووف على وجهة نظر الفلسفة الفينومينولوجية - كما تجلت في كتابات إيجاردين وأثرت في ياكوب ويزر تأثيراً واضحاً - من الواجب نقد البدائل الفلسفية للطروحة، منها الإيمان

الأدبي بنتائج العلم التي لا تسافر على حال. ثم تقديم نقد عميق للمواقف الفلسفية حيال فعل القراءة وعملية الإدراك الجمالي، وذلك ما تلخصه هي دراسة إنجلاردن لموضوع المثالية والواقعية وموقع النص الأدبي من هذه المثالية التي ظلت، تتنازعها ودعا طويلا من الزمن.

أرادت الفينومينولوجية أن تقنعهم تلك المجالات الخصبة التي تركها العلم. ولم ينفذ عليها بحجة أنها لا تحتاج إلى جهد لتوضيحها، فهي من التبداعات والمسلّمات التي لا يضر العقل طاقته وجهده من أحقاد. بل هي ركيزة لكل أبنية المعرفة وسائر الحقائق المعروفة. ومن هنا وجدتُ نظرية القراءة تبنى تلك الرؤى الجمالية الكلاسيكية التي كانت وهنية التصورات المعرفية، التي تفصل بين الذات والموضوع فصلا هعلا. ونحصر الإدراك الجمالي في أحد أطراف تلك الثنائية، إما هي البعد الذاتي، وإما هي البعد الموضوعي، وهكذا سار تاريخ النقد الأدبي على هذا القوال، فانقسم إلى نقد ذاتي أو نقد موضوعي. وضاع في تاريخ النقد الأدبي موضوع القارئ وخبرته الجمالية وطبيعة التقني لديه.

يتصور علم الجمال الفينومينولوجي القراءة بوصفها خبرة جمالية تتجه إلى النص وأمنيتها، أو ماهية تلك الأمنية النصية كما تتجلى في خبرة القارئ. والواقعة النصية ليست منفصلة عن القارئ وغير مستقلة عن إدراكه فهي حلول الذات في الموضوع أو حلول القارئ في النص، ولكن نظرية الأدب التقليدية وتاريخ النقد الأدبي حاولا تجاهل هذه المسائل الشائكة، واستسلم إما لمعطيات القراءة السباقية، وإما لنظريتهم القرائية المأجورة البائسة، معشّرين في ذلك العلم الحديث الذي صرف نظره عن الماهيات والمسائل اليتامى.

لم تحط منزلة الإنسان بالمعنى اللائقة. ولأسبغها في الخطاب التقني الذي فاقم دور اللغوي في بناء النص وإنتاج الدلالة. ويمكن النظر إلى البنيوية هي تاريخ الفكر الفلسفي والتقني على أنها صورة حبة لتراجع الروح الإنسانية واحتطائها من مصروح صنع التاريخ. فانحصر دور القارئ في التقني السلمي فنص موصفه معطى مطلقا.

تكتب القراءة تفسيرية على نقد أوهام القراءات السباقية، وحش القراءات المأجورة. وهذا النقد لا يطرح نفسه بديلا لهذا الاتهام التقني أو ذاته. وإنما يقدم أسئلة مثيرة حول نسيان القارئ أو تناسيه من عملية الممارسة التقنية والتفسير الجمالي. وهنا يظهر العبور أن علوم الإنسان التي تبلورت في القرن التاسع عشر تأدت بمركزية الإنسان. ولم يحاول الخطاب التقني أن يستفيد من معطيات العلوم الإنسانية يعني صرح القارئ، ويتجاوز إطار القارئ أو النص في ذاته.

لا يمكن الإغلاء من شأن المحاولات المخطوطة التي درست القارئ من وجهة سيكولوجية أو سوسبولوجية باستثناء بهار جورا P. Jorda وجاك لينهارت J. Lenhardt، ومقاربات أخرى لا تشكل بعدا نظريا صلبا. وكما بحاجة ملحة للوقوف على ماهية القارئ دون الانزلاق إلى المفاهيم المصورة الفارغة هي التصريح، وعدم الخضوع - أيضا - إلى التزايدات التجريدية،

الأبعاد المعرفية لنظرية القارئ

والأمر هنا يتعلق بمشهور نقدي لمهنية القارئ بعدها التداولي والمجرد في أن واحد: فالمعطى الصوري المجرد يضفي على القارئ طابعاً مثالياً لا يتحقق إلا في العالم الأعلالي، والمعطى التجريدي يضفي عليه طابعاً انتقائياً من الصعب اختلاء نموذجاً للتعميم.

لا تخرج مهنية القارئ عن الحد العياني الذي يتخذ الحس المباشر مرتكزاً له، بحاجة إلى تطبيق مبدأ الاستدلال في رسم مهنية القارئ طريق يضل الباحث أكثر مما يهديه إلى سواء السبيل. وكل من تحدوا عن القارئ المثالي أو النموذجي أو حتى الضمني لم يستطيعوا فككاً من هذه التصورات المثالية المجردة، ولم يميزوا بين القارئ بوصفه مهنية عيانية و واقعة مرهونة بالشروط الزماني والمكاني.

إذا تعلقتنا مع هذه التوجهات على أنها مثالب، فلأن العلوم الإنسانية انضادت انقياداً أصم إلى سحر نتائج العلم وطبقاتها بعداظهرها على الظاهرة النصية. وحصرتها في خبرة القارئ و وعيه، ونسيت أن وهي القارئ هو الضمان الوحيد لإحفاء الدلالة على النص وإنتاج معناه. ومن هنا يتبين لنا أن علم الجمال الكلاسيكي لم يدفع نظرية الأدب في النقد إلى الاحتكام هذا المجهول/المعلوم. ولا نضمتني اتجاهها قديماً واحداً مما يضوي تحت القراءات السياقية، ولعل من أهمها المقاربات النفسية ذات التوجهات التجريدية.

سبق أن أومأنا إلى أهم النظريات المعربة التي لم تراكب ميلاد القارئ. فلا لمعطيات اللغوية الصورية ولا المعطيات التجريدية أسست طموحات بضعة لهذا الكوليد النصي بوسفه مسلبة وبداعة. ونحن هنا لا نتطرق في وهم التعميم. وإنما نتحدث عن التشتت الأخرى لهذه العلوم الإنسانية. التي يهرها العلم الطبيعي. ولم ينج لها هذا الانهيار بناء حيازها للمفاهيم وفق طيهرتها الخاصة. واهتماماتها المختلفة وإشكالاتها المتميزة. وهذا ما حاولت أن تداركه في العقود الأخيرة من هذا القرن. وعليه يتبين لنا ذلك الانضطراب الخفيف الذي حلل النظريات الجمالية، وخلخل أبنيتها التقنية منذ تطبيق المنهج الفيلولوجي إلى آخر اتجاه من القراءات السياقية.

إن أزمة علم الجمال الكلاسيكي ونظرية التفوهم هي أزمة العلوم الإنسانية بالأساس. وإذا كان هذا شأنها في الفكر العربي فما بالها في الخطاب العربي المعاصر؟ وكل النقاش الذي حاد حول نظرية النقد أخطأ سبيله عندما انصرف إلى الإعراض عنها. ولم يمس جوهر الإشكالية.

إن هذا الجوهر يكشف عن فقر إبستمولوجي مدقع في مقارنة فضائنا العلوم الطبيعية وتأثيرها في العلوم الإنسانية. إنها لم تفكر في ذاتها، وتتأمل خطاياها، وتراجع أطرها المعرفية، وإنما استولى على مجامعها الانهيار بالعلم والإيمان بنتائجها إيماناً أصم. وحتى بطرائقه المنهجية، وكان الوقائع الإنسانية مرادفة أو مطابقة للوقائع المادية. كل ذلك جعل مدرسة فرانكفورت تنقد هذه التصورات. وليني صرح النظرية النقدية - ولأسيما - أنورنو Adorno وهابرماس - Habermas. وتقدم نقداً لهذه النزعة. شكل هذا النقد فيما بعد مشروعها النظري.

٢ - مدرسة فرانكفورت :

تعرف هذه المدرسة بالنظرية النقدية، ومن أبرز أعلامها:

(أ) ماكس هوركهايمر (Horkheimer Max) (١٨٩٤ - ١٩٧٦)^(١٧).

(ب) ثيودور أدورنو (T. Adorno) (١٩٠٣ - ١٩٩٦)^(١٨).

ترك هذا الفكران تأثيرهما الواضح في فلسفة مدرسة فرانكفورت إلى جانب هابرماس. ترك هابركوز ووالتر بنيامين أثرهما في أدب هورم وأرست بلوخ ويورجن هابرماس. حيث بدأت بمراجعة فلسفة هيجل، ونقد مفاهيم الهوية التي جعلت النظرية النقدية تتحول للعرضة إلى ظاهرة بشرية من خصائصها التعدد، واستلزم ذلك نقد النمط التنطقي الذي ارتكزت عليه.

ويعد أدورنو من أكثر أعلام فرانكفورت، الذين عملوا على تشكيل مبدأ الهوية^(١٩)، وأرسوا أسس مفهوم المنطق الذي حاول ماركوز أن يجد له مكانة في الجدل الهيجلي. «إن انشقاق الجدال المنطقي من داخل الهوية لا يتقن من أهميته، فهو يفرض نفسه في الواقع على أنه تفتح منحرف داخل الهوية/الذاتون التي عليه أن يفسر نفسها ويطلبها في الوقت نفسه»^(٢٠). يضاف إلى ذلك أن النظرية النقدية حملت حملة شعواء على تحويل العقل إلى مجرد آلة، وهذا ما أدى بها إلى نقد **النزعة الوضعية**، والفلسفة البراجماتية، ويمكن هنا أن نجد الضوابط المنطقية في مدرسة فرانكفورت خلاصتها من ذلك التصور الأوحى للمعنى بمعنونه الوضعي.

شكلت كل من الفلسفة الماركسية والتحليل النفسي، وفلسفة التاريخ وعلم الجمال محطات وفقت عندما النظرية النقدية لتجعل منها مرجعية نظرية، بعد أن عرضت للتحليل والنقد، حيث نجد فيلسوفها مثل هابرماس يصور الماركسية داخل نظرية التواصل الاجتماعي، ويمكن القول بأن هناك أوجهاً عدة للماركسية تعاملت معها مدرسة فرانكفورت، ولا سيما بعد أن شرع الفكر الماركسي في مراجعة جهاز مفاهيمه، بدءاً من جورج لوكانش ولوسيان جولدمان. ومن هنا ندرج ذلك التحول النقدي لدى والتر بنيامين^(٢١). «إن كانت النظرية النقدية بوصفها مسمي لإعادة بناء الماركسية - فهو لبجل أبنسور Miguel Abensour سبيلاً من دون مخرج»^(٢٢).

لقد رأينا أن مؤسسي مدرسة فرانكفورت كانوا قد تنكروا على كبار علماء النفس الجشطلتيين، ولا سيما أن علم النفس انفتح على القضايا الاجتماعية، وأصبح لعلم النفس الاجتماعي منزلة خاصة لدى أصحاب النظرية النقدية، وقد سيجمونه فرويد حينما لهم، خصوصاً أن إريك فروم بدأ بطرق موضوعات غير معهودة منكم تجلى ذلك في مؤلفه «الخوف من الحرية». وكذلك الأمر بالنسبة لماركوز، الذي كان يعد فلسفة التحليل الفرويدية «جزءاً هاملاً في التفكير الاجتماعي للعدالة الاجتماعية»^(٢٣)، ويحتج هابرماس في البحث عن مكانة التحليل النفسي ضمن دائرة التأويل منذ الداعي إلى جادامير.

الأبعاد الفلسفية لنظرية القراءة

انكبت مدرسة هراكنفورث على نقد العقل الأدائي فالعقل صار أداة بعدما استطاع أن يحول الطبيعة إلى أداة. ولهذا حرص هوركنهايمر وأدورنو على إبراز وجه التناقض بين نزوع العقل إلى التحرر من جهة، ووقوعه في البربرية من جهة أخرى، ومن هنا طين «العقل ليس فقط مرحلة التحليل بل إنه موضوعه كعقل يدخل في أزمة مع نفسه في قلب التاريخ»^(٣٧). وهي بذلك تقدم نفسها على أنها علم مقدي للمجتمع والأنظمة التواصلية. إن الفلسفة النقدية تسلم بأن العقلنة أصبحت محاربة التطور البشرية، غير أنها استعمادية أكثر مما هي تحررية^(٣٨). وذلك لأن منطقها لا يسلم بعدما الاختلاف، ويترتب عالم عليه مطلق.

أسهم أدورنو في بناء الفلسفة الجمالية. فأنشئ على الفن، ورأى فيه عاملاً يساعد على الصالحة في عالم تلوث بعددية التلويح^(٣٩). فقد أتاح له حبه ومعرفته للموسيقى^(٤٠) أن يتحول إلى أحد المنظرين في علم الجمال المعاصر، حيث أثر تأثيراً نسبها في جمالية التفكي، التي شاركته نظره إلى نقد الوجه المبني للفن في المجتمع المعاصر. بيد أنه يرى أن سحرية الفن لا تحد مشروعاتها إلا إذا طمعت الضمور، وليس الجمال غاية في ذاته^(٤١).

٢- علم الاجتماع الألماني: كانث أوت-أول - R. Mead - في نيكيه في لومين R. Lomax

٤- النظريات السيكولوجية وبداية علم النفس المعرفي :

ساعدت هذه التيارات الفكرية والفلسفية نظرية القراءة على فهم العلاقة التي تجمع بين البيئية والتأويلية، وبين الصورة والتاريخية، وبين البلاغة القديمة والبلاغة الجديدة، وبين الذات والوضوع، أو بين الشكل والمحتوى. كما أن تحليلها لجعل الأسئلة المطروحة أمام من إنجازات البحوث العلمية داخل الحقول المعرفية المختلفة. وكذلك من الأسئلة الاجتماعية والثقافية لمجتمع الحداثة، حيث بدأت الاحتياجات الطلابية في الجامعات الغربية نهر التقاليد الأكاديمية الثابتة، وتعرض على الفكر أن يدخل معركة التغييرات الاجتماعية، كما حدث في الستينيات في فرنسا (ماي ١٩٦٨)، إذ أسقطت البيئية من عليها، ولوحظت على حوران جامعة السوربون عبارة (الويل للبيوي).

وبالمثل حدث ذلك في الجامعات الألمانية، هيدات الروح الطلابية تتطلع إلى متاح فكري معادي التحجر، وبمشت الخطر إلى سلطة المؤسسة، وهو ما أفضاه في كتابات بارت المتعددة على كل ما هو أكاديمي، سواء على الصعيد النهجي أو على صعيد اللغة الواصفة. إنه عهد ما بعد ريمون بيكر R. Pictet الذي يمكن وصفه حسب ما عبر عنه بـ: عصر لغة التحويل.

نظرية القراءة وخطاب الحداثة

يشبه هذا الانعطاف الحاسم - إلى حد ما - موقف جبران من لغة الرافضي (إنكم افنكم ولي نفسي)، أو موقف صلاح عبدالصبور وعبدالمنعم حجازي من العقاد (لغة الشعر ولغة النشر)، يمثل هذا

الصدام الحضاري بين الأجيال حركة التطور الطبيعية التي تظهر درجة توترها في عالم الأفكار والمفاهيم. أكثر مما يظهر في عالم المادة والأشياء.

لقد بعدت الشقة بين التبعية للثقافة ذات المستوى العالي من التكوين والتعليم وبين بقية الطبقات الاجتماعية الأخرى ذات المستوى التعليمي المنخفض. أصبح خطاب جاك لاكان - على سبيل المثال لا الحصر - متعذرا على الفهم حتى لدى أهل الاختصاص. وكذا الأمر بالنسبة لأعلام البنيوية والسميائية والتأويلية. وأسماء استعمالاتهم لحمولة معرفية مستمدة - كما سيأتي بيان ذلك لاحقا - من المسائلات العامة والحقول العلمية الخاصة.

هل معنى ذلك أن على نظرية القراءة أن تأخذ في حساباتها هذا الوضع السوسيوثقافي المتميز، وأن من بوجود تراتبية اجتماعية جديدة يمكن أن تشكل مجموعة اجتماعية خاصة، تقوم بوظيفة الجماعات العاصية في الهيمنة على الناحية الثقافية والفكرية والأدبي، وفرض أنماط استهلاكية في حقل الإنتاج الثقافي والإعلامي؟

بذلك نكون قد قطعنا مرحلة (المادة لا تقول ما ينبغي) فالخطاب لا ينبغي له أن ينزل إلى هذا المستوى من القراءة. هي زمن أصبح منفتحاً على ما فوق الحداثة *surmodernité*. ويتوق إلى المعاصرة الفكرية المستمرة لهنتج أساطيره الحديثة. وهل معنى ذلك أن البناء الثقافي والأدبي يعيش (رأسمالية احتكارية) و(إمبريالية) بحكم الهيمنة شبه المطلقة على وسائل الإنتاج الثقافي والإعلامي والتقدم التقني في مجال المعلوماتية والذكاء الاصطناعي والمطابع، التي ما فتئت تأتي بالابتكارات نحو الأخرى.

إن ما يقلق النخبة المثقفة أنها لا تستطيع فككاً عن ماضيتها الثقافي. ولا تعلم بتحقيق الطبيعة على النحو الذي نجده في المجالات العلمية. فماراثا نورد في كل نظرية أدبية وجعالية مفاهيم أفلاطون وأرسطو وهيجل وكانط وفيرهم. وماراثا - أيضا - عندما نحدث عن صياغة نقدية عربية تعود مرة أخرى إلى الجاهل القديمة بن جعفر وأبي هلال العسكري والجرجاني (القاضي وعبد القاهر) والشرطاني والسكاكي وابن رشيق وغيرهم.

كل ذلك بخلاف النظريات الرياضية المعاصرة التي لا تحتكم إلى إقليدس أو أي رياضي قديم، إلا ما تعلق بتاريخ الرياضيات. فمن الوهم أن نطلق مفهوم الطبيعة الإستيمولوجية تطبقها لها على الخطاب الثقافي والفكري. لهذا ينبغي الأخذ بالاحتياطات المنهجية عندما

الأدب المعاصر في نظرية القراءة

نشعده من مفهوم (النظرية) هي القراءة. وعن (نخبة القراء). وهي كلها معضلات في طريق بناء تصور نظري محكم للمفاهيم للقراءة.

فمن غير اليسير إنجاز نمط واحد يكون نموذجاً يحتذى به القارئ في أثناء مغامرته النص. ذلك لأن طبيعة التلقي وشروطه تختلفان من زمان إلى زمان. ومن مكان إلى مكان. ومن ثقافة إلى ثقافة. ثم إن نظرية القراءة لم تكن رائجة قبل عام ١٩٦٥ على النحو الذي هي عليه الآن. وبعد هذا التاريخ توالى البحوث في مجال اللسانيات والأدب والفلسفة والفن. وعقدت المؤتمرات والملتقيات لدراس أمر القراءة وجماليات التلقي. فاستند تأثيرها إلى الثقافة العربية عن طريق الترجمة تارة والدراسات تارة أخرى. وتكفلت بعض الجلات العربية (إذاً منها بين جمهور القراء والمختصين. ومن أبرز هذه الجلات مذكر على سبيل المثال لا الحصر) مجلة فضول (مصر)، دراسات سمبائية أدبية لسانية (المغرب الأقصى). الفكر العربي المعاصر (بكتابات معاصرة (البحران)، عالم الفكر (الكويت)، علامات في النقد والنص الجديد (السعودية)، نجيلات الحدادة (الجزائر).

لقد أتجزأت العديد من الرسائل الجامعية في هذا الشأن. وطبقت ملامح التغيير لترسم في أسلوب التعامل مع النص. سواء أكان شعراً أم قصة أم رواية أم مسرحاً. ولم يعد تاريخ الأدب يكتب على النوال العهود. وبطريقة إسجائية الوقائع والأحداث المشحونة بمعطيات من التصوُّص. بل أُنشِئت آثار هذه التحولات بأداة في مقيدة للنظر العربي لأوربيل على صعيد النهج واللفظ. إن لغة النقد قد امتزجت بلغة الإبداع. وشهدت القارئان حولية عجيبة شبيهة بـ (ثقة الدجل). حيث لم تسلم من سخط السامعين. ولم تلق الفبول الحسن لدى النقاد التقليديين. وكثير من الباحثين الجامعيين المحافظين. لأن هذا التوجه في المعارضات النصية أفرز رطانة أسلوبية يستعصي فهمها حتى لدى أهلها. وشجع (أشباه النقاد) على التكاثرة والادعاء دون أن تكتمل أدواتهم النقدية. وتصبح ملكتهم النقدية. ولكن هذا التوضع عام في كل الأزمنة. ولا يمكن التماس عليه.

قد يبدو للملاحظ أن تماسك اللغة ووحدة النهج ورصانة الأسلوب لدى طه حسين والمقاد والبشير الإبراهيمي وغيرهم. يبدو أن كل ذلك ارتبط بالطموح الذي كان يحدو هذا الجيل في تحقيق مجتمع منفتح ومتقدم. وأمة واحدة متماسكة. ولما ابتكر هذا الطموح. وخاب مسعاه. وبدا حلم المستنيرين وهما وسراباً حفر كل ذلك الوعي النقدي على تغيير لغة الخطاب ووحده. ونالاً تغيير الرؤيا والنهج.

لعل ما يفسر حقيقة الرغبة في تبديل آليات التفكير هو الاقتناع الكامل بالنخلة عن الأيديولوجية. ولهي الفرائعية نبها مرناً. ولكاد هذه الظاهرة تكون مفعلة من سمات الثقافة الإنسانية المعاصرة التي لمعت الثبات والجمود. وتلتصم بالتحول والتغيير. ولعل ذلك على

وجهه الخصوص في أدبيات التفكير الغربي المعاصر، وبما فيها من خلال هذه (الكلمات) التي لم ترق إلى درجة المصطلحات وهي كالتالي:

أ - الموت: موت المؤلف⁽³⁴⁾ - موت البنيوية⁽³⁵⁾ - موت العلامة⁽³⁶⁾.

ب - النهاية: نهاية الحضارة - نهاية الأيديولوجيا - نهاية التاريخ.

ج - المابعدية: ما بعد المجتمع الصناعي - ما بعد البنيوية - ما بعد الحداثة - ما بعد الفلسفة.

وهي كلها مؤشرات إلى الأزمات الحادة التي تعرض الوحي البشري في صنع مصيره على النحو الذي يشهده. لهذا ألفت الأزمات الفكرية بطلانها على نظرية القراءات من بعيد أو من قريب، وأصبحتنا فهد حازمون بالبحار ذوق الأجيال القديمة ونظريتهم الجمالية وطرق تعاملهم مع النصوص الفنية، وصبرنا نلظر إلى الواقع الاشتراكية على أن فيها من الطرح الأيديولوجي والسياسي أكثر مما فيها من الأدبي والفني إبداعا ونقدا، وبالمثل ظهر عجز البنيوية وكثير من التيارات النقدية؛ مما ترك أزمة حادة في الوحي النقدي، وهذا السؤال إلى الآن من جديد: كيف نفكر نعض أدبيات السؤال على بساطته حيز النقد والدراسات، وما زال يحيرهم، بل سيظل يذوق المنظرين، هل القراءات تعلق لم إسقاطاً يرى توفيق أن فعل القراءات تعلق بضبطه **النسق**، وتحكمه آليات التفسير والوصف⁽³⁷⁾.

من هنا مال الخطاب النقدي المعاصر إلى التطوير أكثر من ميله إلى التطبيق، ومما يند من الهبات والكتائب التي يؤخذ عليها، أن نظرية القراءات كلفت كنهس أو سد الفراغ الحاصل في النظريات الجمالية والنقدية، التي لم تخرج عن أسوار الدراسات الأكاديمية والبحوث التقليدية، وكذلك جمود المناهج التنظيمية المعيارية التقنيية، التي لا تسهم في تطوير الطاقات الخلاقة على المعتاد الشجود، بل تعمل على خنقها بالحفظ والتنسيق، وتشكيل ذوق جاهز، وهم عاجز عن إنتاج النص، وشعور بعدم القدرة على التفاعل الحي مع النص.

إن الإحساس بالقردي لدى القارئ دفع ببعض الدراسات النقدية إلى الوقوف ضد هذه المناهج التنظيمية والبحوث الأدبية. فكانت على مراحل متفاوتة، حيث شرعت في إدخال المنهج الفيلولوجي الواقع مع الصناعات الاشتراكية، إذ شرة من عمل تحقيق المخطوطات التراثية تحقيقاً علمياً بتطبيق النقد التاريخي، الذي قام ببعض تلك المخطوطات، ولأسيما بعد عودة بعض البعثات العلمية من الجامعات الغربية، وهي تحمل تصورات متباينة للفن والأدب والفن، ولكنها لم تنتج وعيا نقدياً متطوراً، لأن صراعها كان ذاتياً وهامشياً، إذ لم تعمل معها مشروعاً ثقافياً يأخذ بأسيباب التقدم القردي وبجسائس الثقافة العربية، وعليه لم يقصر إلى استخلاص نتائج إجرائية يكون لها الأثر المحدود في دفع الوحي النقدي إلى الإبداع، وظل الصراع الصدامي بين الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة لا يبرح المحاطة والجمود، أو الاستقراء والاستقراء، صحيح أن سلطة الآخر الأكبر ظلت تهيمن على الخطاب النقدي المعاصر، سواء أكان هذا الآخر الأكبر متعللاً في الموروث أم في الغرب للتقدم.

لم يبق الفكر العربي على تجاوز أسئلة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورهافة واقع الطوطوي وعبد الحميد بن باديس، كما أنه لم ينفذ جيدها إلى أطروحات الذين يُصنّفون في خانة (التكوير والتقدم) و الحداثيون الذين حبل سعيهم وهم يلهجون بالخطاب العلمي والعلماني في واقع اجتماعي لا يقدم خطوة إلا إلى الوراء.

من الطبيعي ألا يكون العلوم الإنسانية حظ والفر في تقديم مقاربات علمية وموضوعية للإشكالات المطروحة، لهذا كله ظهر عجز القراءات السبائية التي ضيقت حضور القارئ، واستبدلته بمقولات مستعارة، على الرغم من أنها أحدثت شرخا لا ينكر في مسار تلقي العمل الأدبي، كما كان سائلا لدى القدماء، وأضحى لدينا تاريخ أدبي تتفاوت المتاحج التقليدية في تقديمه. دفع النقد العنيف الذي وجه إلى الكتابة التقليدية إلى تغيير جمالياتها وأساليبها وروايتها للعالم: نذكر منها جماعة الديوان التي تناولت شعر شوقي وتكر المفلوطي بالنقد والتجريح، ودعوة طه حسين إلى استعمال النقد التاريخي منهجا في بناء تاريخ الأدب، وثورة جماعة أبولو على الأساليب التقليدية في نظم الشعر، وكذا مسوخة جبران وأبي القاسم الشابي ورمضان محمود في وجه الجمود والتقليد.

كل هذا لا ينبغي أن يدبر له الدارس شهرة، لكن ماك القراءات السبائية كشف عن عجز في مواجهة النص، وإضلال مقام القارئ في عملية تلقي، وعدم القدرة على التواصل إلى كتابة تاريخ لتجربة الشعرية المعاصرة بدراسة بلاغية الجيدة، أو استحداث رؤية فقهية معاصرة لتطبيق هذا البتني، مما لا ريب فيه أن هناك محاولات جادة تتميز بالأسالة والحداد، عبر أنها لم تلق لفتاح الملائم لاستثمارها، فبقيت مجرد جهود فردية سرعان ما طمسها ثقافة التسيان السائد، وطورتها الأحداث، لأن العرجة السليمة لتفعل الثقافي في المجتمعات العربية تأتي في الحضيض الأسفل مع شبه التدهار وجود إستراتيجيات علمية وثقافية معيدة لدى إلا ما ندر، يضاف إليها غياب الحوار المسؤول من أجل بناء مشروع المجتمع التوخي. وهذا يؤدي إلى حثيثة ضحواها أن إرادة الإنسان وظافته في المجتمع العربي، معقدة وغاية، فكيف السبيل إلى الاعتماد بالقارئ؟

موقوفات التلقي في أدبيات النقد العربي المعاصر

لا يظهر الباحث بشيء إن هو عاج بالدراسات النصية التي تهتم بإشكالية فهم النصوص، سواء من منظور الميثاق العام، أو من منظور النص ذاته بشكله ومحتواه، أو من منظور القارئ بطلان ما هو عليه

الأمر في الدراسات النصية الغربية، التي انكبث في السنوات الأخيرة على دراسة آليات فهم القارئ للنص⁽³⁾، مركزة على البنى المعرفية، وتنظيم الذاكرة، ودور الخطاطات (Schöman) ودور الخلفيات المعرفية السابقة. وهذا ما يمثل الانشغالات الكبرى لعلم النفس المعرفي.

كان لهذه الدراسات الأثر العمود في التوجيه التربوي، ومساعدة الطلاب على فهم النصوص، وإنتاجها وفق تصورات علمية محددة، وهذا ما نعدمه في منظر المراجع، وإعداد النصوص، ودفع الطلبة إلى تطوير معارفهم، وتنمية قدراتهم الأدبية، وتعميقهم على التفكير النقدي، متجنبين في ذلك التطور، وحشو الأذهان بالمطلوات، والحوالي. فإن هم أقبلوا على قراءة النصوص انوا أنفسهم عاجزين عن إدراك ما يقرأون، و تلك منقصة مردها إلى غياب النهجيات التعليمية *didactic*، مما أدى إلى تكدس عضول القراءة الناشئين، يضاف إلى ذلك ضعف الروابط بين النظرية الأدبية وبقية المعارف الأخرى، واستثمار تنقلها في بناء تصور علمي لنظرية القراءة، والإقبال على مناقشة إشكالاتها وقضاياها الشائكة، والإسهام في توسيع قواعد المؤسسات العلمية داخل الوسط الجامعي أولاً، ثم تعميمها على المجالات الاجتماعية الأخرى ثانياً، والتخلي عن الأساليب التقليدية في مقارنة النصوص، سواء أكانت شروحاً أم تصوراتاً أم تأويلات.

إنها تملأ كتب الأخبار والصفحات التاريخية، وشرح الآثار الشعرية والثروة باستقراء تلك الحلولات الأسيلة لدى القدماء (الجاحظ، وعبدالقادر الجرجاني، والقزويني، وغيرهم)، التي تحتاج إلى تعديل وطبوع، داخل منصوصات القراءة الحديثة، ولأسباب البلاغة العربية القديمة التي يمكن أن تشكل معطى أساسيا في مقاربة تحليل الخطاب، وتجديد منطلقات الأدب *Ludwig* في النصوص إن هي حضرت للمحصن النقدي ومواطن الأدبية، والتجديد الجملي والتحليل الضرورية.

ومن أهم هذه المنصوصات النظرية ضرورة الانتقال من الاهتمام بالمصاح إلى الاهتمام بالقارئ، أي الانتقال من الشعرية الشفهية إلى شعرية الكتابة التي أركبت الأجناس الأدبية وقواعدها الكلاسيكية، وكذلك توجيه المرس النقدي إلى تأمل خصائص الواقع والاستجابة، بدلا من الوظائف على المقارنة المحلية، أو الأسبغة الخارجية لإنتاج النصوص.

هذه كلها مقدمات تقضي إلى عالم نظرية القراءة، وإقبالا ما أصبحت الكتابة العربية الحديثة في تفكير التقاليد الأدبية الموروثة، وظهر عصرها هي بناء ذوق جديد، وأقل انتظار غير مسمود، وإذا أخذنا التصورة الشعرية العربية نموذجاً لذلك، وأقبلنا ميسارها من حيث التلقي، لوجدنا سلطة الشعر التقليدي مازالت تحتفظ بنفوذها لدى القارئ العربي، وهي المقابل عدم قدرتها على صوغ حداتها للخروج من سلطة الأخر وسعده.

إن الشعرية الحديثة لم تغير كثيرا من تقاليد القراءة العربية القديمة، ولم يتراجع أمامها سلطان الذوق العام الذي شيدته البلاغة العربية القديمة، ولم تسهم إسهاما نوعيا في تقديم بديل منطوق الأفاق الانتظار الجديدة، وتعميق القراءة على الاستجابة لجمالياتها، وهذا لا يتم إلا وسط التحولات الثقافية والعرفية والاجتماعية، وداخل مناخ يشجع على التغيير والتقدم، وهو ما نعدمه في الثقافة العربية المعاصرة إقبالا.

الأسس السوسيوثقافية لنظرية القراءة

ليست هناك أسباب نهي، الطريق لهذا التغيير المأمول لتقبل الجديد، وهو أمر غير يسير أن تقتنع به الذهنية الثقافية العربية، انطلاقاً من عليه الواقع في الثقافة العربية التي انتمشت فيها نظرية التفكي. فقد تطورت في وضع من الحياة الألمانية الأدبية والسياسية بطلب عليه طابع الصراع، ومن ثم احتلت مكانها في المجال النقدي من خلال أشكال معقدة من الحوار والتحد مع المناهج والتقاليد الأخرى. وهي لم تجد نفسها مضطرة إلى رفض الاتجاهات المناهضة بالإعلان من تقادرها وتقصيرها بحسب، بل كل عليها كذلك أن تدعي نفسها، خصوصاً في مراحلها الأولى، الثورة والجدة⁽¹⁾، وذلك ما لم تتوافر عليه الثقافة العربية المعاصرة.

إن أدب الصراع - بالمفهوم الأخلاقي - في الثقافة النقدية العربية لم يرق إلى المستوى الذي يصبح فيه فاعلاً ومؤثراً ومثمراً، بل تحكمه مظاهر ذاتية لا صلة لها بالوعي الثقافي والتخطيط المقروء في الغالب الأعم. لأن النظرية الأيديولوجية تفديه أكثر مما تؤطره النظرية العلمية. لهذه الأسباب لم يستجيب الوعي النقدي العربي استجابة شاملة لراهن الأسئلة المطروحة، وظل غارقاً في المشكلات الموروثة، والتخلفا التامشية للريقة.

هل يمكن تعميم فعل القراءة برسم تطويعها هذا ما فعلته المقاربات البنيوية عندما تصورت القراءة على أنها مجرد فعل لغوي. قد يضع بين يدي النقي أدوات إجرائية من أجل تحصيل تعليمي، ولكننا إذا حصرنا إستراتيجية القراءة في عدم القدرة (الحدود) فإننا نتجز هذا أكبر من الشبهة المعلوماتية من القراءة، نجد أننا لا نستطيع البتة الإحاطة بفضاء الدلالة، والافتراق منها دون فعل القراءة، فالتأويل والدلالة ثمار مشروعها، والهدف الأسمى إستراتيجيتها.

بقي أن نتساءل عن ضرورة تحديد مفهوم القراءة بإضافة صفات لها، هذا ما فعله في الثقافة النقدية المعاصرة، سواء أكانت عربية أم عربية، فإذا كانت بعض هذه الصفات من قبيل التعرف اللغوي، أو جرياً وراء اصطلاح المصطلحات البراقة التي لا تمل على معدن أصيل، بل طارحها بطلانها، فإننا نحصر القراءة في إحدى الصفتين اللتين تتجاوزان إطار الوصف في ذاته. لتغدو مصطلحاً قادراً على تقديم مبررات المعرفة، وعليه لا يمكن الوقوف على إشكالات نظرية القراءة دون فهم أبعادها السوسيوثقافية ومرجعيتها الفلسفية وتحديد جهازها المفاهيمي، وهذا كله يدفعنا إلى نقد خطاب الحدالة والتفكيك، ألبتة بوعي نقدي متبصر ومدرك بأهمية علم اجتماع المعرفة بدماء والإنسانية بخاصة.

- بول - اوران أسون: مفهومة فرانكفورت - ترجمة معاذ حبيب - المؤسسة الفلسطينية للدراسات والنشر - لبنان - ط 1 - 1990.
- ليزلي إيغلستون: الفارسية والنقد الأدبي - ترجمة هاجر منصور - منشورات دار عبير المغربية - ط 1 - 1996.
- روبرت هوب: نظرية النقي - ترجمة عمر الدين إسماعيل - منشورات النادي الأدبي الثقافي بحداد السعودية - 1995.
- محمد نور الدين الفقيه: الحداثة والتواصل في الفلسفة العلمية المعاصرة - نموذج هابرماس - أفريقيا الشرق - المغرب - ط 1 - 1999.
- أحمد يوسف: الشكليات الروسية - مجلة كتابات معاصرة - بيروت - ج 29 - ط 1 - 1999.
- ليزلي إيغلستون: الشاعرية والهرمينوطيقا ونظرية النقي - ترجمة محمد عطفي - مجلة علامات - مكتبات المغرب - ج 2 - العدد الأول - ربيع 1998.
- فرانصالح فريش: هل العلم والتمسك بالصدق - مجلة فكر وفن - ألمانيا - ج 88 - السنة الخامسة والمئويون - 1997.
- نور زويوب فواي: تطويع البلد - ترجمة معجم الدين صبيحي - دار الكتاب العربي - ليبيا - 1996.
- بولان بارث: فرضي السيميوتيكيا - ترجمة: عبد السلام بن عبد السلامي - دار بوشال للنشر - الدار البيضاء، المغرب - ط 2 - 1987.
- جان بياجيه: البصيرة - ترجمة: طرفة عيسى - منشورات دار عبير - لبنان - ط 1 - 1990.
- جان بول سارتر: معاد التفكير - ترجمة: جورج طرابيشي - دار الآداب - لبنان - ط 1 - 1997.
- ليزلي إيغلستون: نظرية الأدب - دكتور تيبه منشورات وزارة الثقافة السورية - دمشق - 1998.
- روليه وريانا وفوسان واوين: نظرية الأدب - ترجمة معجم الدين صبيحي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - لبنان - ط 1 - 1987.
- Albert-Louis Hignel: Rencontre avec le monde philosophique, la découverte du monde, Paris, 1984.
- Adorno T. W. Philosophie de la nouvelle musique, Ed. Gallimard, Paris- 1962.
- Adorno T.W. Dialectique négative, Ed. Peyot, Paris, 1980.
- Adorno T. W. ' sur la théorie esthétique Ed. Klincksieck - 1976.
- Bertalanffy Ludwig Von : Théorie générale des systèmes, Trad. Jean- Benoit Chaboud, Ed. Dunod, Paris, 1985.
- Cixous Jean Petrus : Hystérogénèse du sexe, Ed. PUF, Paris.
- Dechamps A. J : La compréhension et la production des textes (Monographies de psychologie) Ed P. U. Québec - 1988.
- DGuze, F. Histoire du structuralisme tome I - Ed. La découverte - Paris, 1984.
- Adorno T.W. philosophie de la nouvelle musique ED Gallimard, Paris - 1962.
- Eco Umberto : Sémiotique et philosophie du langage, Trad. Myriem Bouzouas, Ed. P.U.F. paris, 1991.
- Jans H.R. Pour une esthétique de la réception - trad. Claude Milhaud - Préface Jean Starobinski - Ed. Gallimard - Paris, 1978.

- Jean, H. R. Pour une herméneutique littéraire. Ed. Gallimard, Paris, 1982. -
- Jean Wolfgang . L'acte de lecture, théorie de L'effet esthétique. Ed. Merguès
Éditions Michael . La production du texte. ED - Seuil, Paris, 1979. +
- Todorov, Tzvetan' Poétique de la prose - Ed. Seuil - Paris, 1971 -
- Préface. Jean Starobinski - Ed. Gallimard - Paris, 1978. -

ARCHIVE

- 1- Michel Riffaut, La production du texte, ED. Seuil, Paris, 1979, P.11.
- 2- H.R. Jauss, Pour une herméneutique littéraire, Ed. Gallimard, Paris, 1982, pp. 13, 14.
- 3- H.R. Jauss Pour une esthétique de la réception, 1978.
- 4- تيري إيجتون، نظرية الأدب، ترجمة: نادر دويهي منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٥، ص: ١-٦.
- 5- جان بول سارتر، دفاع المثقفين، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، ط ١، ١٩٩٢.
- 6- روسية ويليامز وأولسن وأيزن، نظرية الأدب، تر: محيي الدين صبيحي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ط ١، ١٩٥٦.
- 7- هذه المناقشات شكلت من أطروحتنا التي أجريتها ما بين جامعة حازك-طرح العلوم الإنسانية باستراسبورج وجامعة وهران، مخطوط موجود في مكتبة الجامعة، والذي لا يسمح القيام بهذا التوسيع في هذه القضايا النظرية والتطبيقية.
- 8- انظر أحمد يوسف الشكلاوي، الروس، مجلة كتابات، معاصرة، بيروت، ج ٢٦، ص ٢٠٠٠.
- 9- انظر ميشال هابرس، النقد الأدبي ومدارسه الحديثة، ترجمة: إسماعيل عياشي ومحمد يوسف، دار الثقافة، لبنان، ج ٢، ١٩٦٠، وكذلك مقدمة وعطيفة لرولان بارث.
- 10- أحمد يوسف، الترجمة الأدبية والمطالبي النقدي، مقال لبيت النشر بمجلة النص الجديد.
- 11- انظر قصيدة، ترجمة: عارف نبيسة ونشيط أوزي، منشورات دار عويدات، لبنان، ط ١، ١٩٥٠.
- 12- Thoma générale des syntèmes, Trd. Jean- Benoit Chabrol, Ed. Dunod, Paris, 1983, P.78.
- 13- Jean Peirce, Cosmida, Morphogenèse de l'art, Ed. PUF, Paris, 1978.
- 14- يظهر نور شوب هراي، شرح الهند، ترجمة: جاسم فريس، منشور [دار الكتاب العربي]، ليبيا، ١٩٩١.
- 15- تيري إيجتون، الظاهراتية والهرمينوطيقا ونظرية النص، ترجمة: محمد عياشي، مجلة علامات، مقالين، العرب، ج ٢، العدد الأول، ربيع ١٩٩٥، ص: ١٠.
- 16- كتب الترويات في بداية عهدنا حيث جمع بين الأدب ونظم الشعر والفلسفة، حضر أطروحتنا حول كتابات مساهمة في تباين ملكة الحكم العقلية ١٩٩٩، وأما جمعية أ بولوك معهد الدراسات الاجتماعية، صدر استاد كرمي، الفلسفة الاجتماعية، عام ١٩٩٩.
- 17- اعتدلي منذ سفره إلى فلسفة كتابات، وكان مؤلفا بالتوسيفي، الذي بيور كهايم، عام ١٩٩٦، ونيل من الحسنة والظاهرية، وهذا ما يفسر اهتمامه بنظم العمل، فقد حضر أطروحتنا- كيركسكارد، بناء الجمالية، نولي بلكة العهد بعد وفاة نور كهايم.
- 18- Yvon T.W. Acherno, Dialectique négative, Ed. Payot, Paris, 1980.
- 19- بول - لوران السون، مدرسة فرانكفورت، ترجمة: سعد حوب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ط ١، ١٩٩٠، ص ٢٥.
- 20- انظر تيري إيجتون، الفلسفة والنقد الأدبي، ترجمة: جابر عصفور، منشورات دار عين القرية، ط ٢، ١٩٩٦.
- 21- Miguel Abensour, Entretien avec le monde, 1 - philosophes, la découverte / le monde, Paris, 1984, P.282.
- 22- بول - لوران السون، مدرسة فرانكفورت، لوا سعد حوب، ص ١٠٦.
- 23- المرجع السابق ١٩٩١.
- 24- محمد نور الدين أبلان، العدالة والتواصل في الفلسفة الحديثة المعاصرة نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق

- ١٠ - القريب، ط ١ - ١٩٩١ - ص ٢٩.
- ١١ - فرانز فانيش: هل العلم والقيم متضادان؟ - مجلة فكر وهي - ألمانيا - ج ٢٥ - السنة الخامسة والعشرون - ١٩٩٢ - ص ٩.
- ١٢ - Voir T. Adorno: Philosophie la nouvelle marque, ED. Calmann, Paris - 1962 - P. 130
- ١٣ - Voir T. Adorno: Sur la théorie esthétique Ed. Klincksieck - 1976 - P. 30.
- ١٤ - رولان بارت: درس السيميوتيكيا - ترجمة: عبد السلام بن عبد الحلي - دار لوطيان للنشر - الدار البيضاء - المغرب - ط ٢ - 1٩٨7.
- ١٥ - Dorel, F. (1981) Histoire du langage - ١٩٧٨ - ونظر في مايو ١٩٧٨.
- ١٦ - structuralisme tome I-Ed. La découverte - Paris.
- ١٧ - Umberto Eco, Sémiotique et philosophie du langage, Trad. Myriem Bouaziz, Ed. P.U.F, PARIS, 1993, PP 17,18.
- ١٨ - Voir Todorov, Tzvetan: Poétique de la prose - Ed. Seuil - Paris, 1971.
- ١٩ - A.J Derrida: La structure du événement - من كتاب: البري، حياته، ميشال - Ed. P.U. Québec - 1988.
- ٢٠ - روبرت هولمز - نظرية الخطاب، ترجمة: هرايدين إسحاقين - منشورات النادي الأدبي الثقافي بجدة - السعودية - ١٩٩١ - ص ٦٢.

ARCHIVE

نقد أسطورة الديمقراطية : هذه دولة الإكراه دولة الديمقراطية

د . عماد طوزي شحيمي

ملخص

يصعب على الوعي السياسي العربي السائد أن يستوعب عدوية نقد المسائل التي لم تتحقق لديه . أو التي هي موضوع أسطورة فكرية عنده . ذلك أن منطق التفكير أو منطق توصيف الواقع كما هو . من دون إضافات الوظيفية أو التعامل الأخلاقي . ليس من المناهج المعتادة في الفكر العربي . وأهل الأخطار يكمن في أن هذا الوعي الحساب بلوحة التماسيرية والمنطق البوليبي يعتبر كل نقد الديمقراطية أو لأي مشروع سياسي أو فكري بمنزلة نيل مؤامراتي أو ساعثي ... الخ من المشروع بأسره .

إن عقلنا السياسي والثقافي السائد منذ قرن تقريباً لا يستطيع أن يتقبل لغة التفكير التي تقوم على تفكيك المشاريع البعيدة ، لأن الشك ينهد باليقين ، والأفكار الكبرى والمشاريع السياسية والفكرية الجذرية تحتاج دائماً إلى أكبر قدر من القناعة والإيمان . وأقل قدر من التفكير والشك ؛ لأنها تعمل سمة التمنية . وهذا ضروري بطبيعة الأحوال . لكنه ليس معرفياً ؟

إن وظيفة المعرفي الشك : الشك الذي يبحث عن الأقصى في المعرفة . وليس الشك بالمعنى الوسواسي ، أو مجرد الانتقاد بطريقة خالف تعرف ، ومن هنا تنبأت ضرورة تفكيك مشاريعنا التي تطرح منذ زمن ، لكي تصل بها إلى وعي واقعي مطابق للواقع وأكثر عمقا .

(*) استاذ الاقتصاد في جامعة دمشق

نقد أسطورة الديمقراطية

وليس من الضروري أن يكرر المرء هنا، لنيل شهادة حسن قراءات من الآخرين أو ضمن سلوكه، أنه مع الديمقراطية أو ضد الفساد أو بدعم المجتمع المدني، ذلك أن المعرّفي لا يحتاج إلى أكثر من أن يُقدّم نفسه كما هو، صانعاً للرؤى الصائبة، وليسنا بحاجة إلى التأكد مجدداً على أن المعرّفة لا توضع بين ثنائية إيتا... وإيتا المقنونة الديمقراطية إلا ديموقراطية عبر أكثر من خمسين عاماً قد انتهى إلى ما نعرف اليوم، إذن، المطلوب اليوم ليس أن نبيع شعارات لجمود أنها نقيض المطلوب أن نعرف إيجابيات مشاريعنا وسلباتها، نعرف الإيجابيات كي ندفعها ونعرف السلبات لتتجاوزها ونزّهل القدم على أرضية سليمة

خلال خمسين سنة كان الفكر العربي يركّز على الإيجابيات إلى درجة الأسطورة، وتسبب السلبات أو غيّبت عنه، هي موضوع الديمقراطية، قصداً أو بحسن نية، والبحث الذي بين أيدينا يدعي أنه انتقل إلى الضفة الأخرى من النقد، أي إلى تسجيل سلبيات أسطورة الديمقراطية، النقد الذي هو بناء على البناء، وليس لنا لكل شيء.

نحن نطرح في السلبات لأننا نرفض الوسائط الفكرية للريضة الرؤوس، كما كل الأيديولوجيات، وظهفنا أن نستقرّ الواحة في الرؤوس ونبحث التناقض لأن الاسترخاء يؤكد الاسترخاء، والوسادة تدع إلى النوم، إن مشروعية معاشنا أنه لا يحمل صفة التسييس ولا صفة التفتت، فليست بصدور مشروع فكرياً سياسياً معشياً لأننا ندرك أن المعرّفي، لأنه غير أيديولوجي بمعنى الوهم التكاملي ليس شقيقاً، وإن يكون.

نحن أكثر ما نشعر أن نجد قارئاً يقبل بتحريك مستنقع المسالك من المعرّفة والأيديولوجيات والسلطات، ذلك أن أفضل مشروع فكري هو عتبة على طريق المعرفة، وظهف فإن وظيفة هذا البحث أنه يقدم توصيفاً للواقع، وليس تفتتاً له، ولا يدافع عن دولة الإكراه ضد دولة الديمقراطية، لأن لا هدف سياسياً له، ولأن ليس لمة من هائل برهمن الديمقراطية، وضرورة ما يبرهنه الوهم.

الدولة الإكراه

على الرغم من أن معرّفة الإكراه تقع موقفاً سياسياً على مصالح المواطن العربي وخصوصاً الفقير، إلا أن إخراج الرؤوس من الواقع باعتباره خطراً معشياً وخطراً، يستدعي الاعتراف باعتباره يهرس نفسه علينا سواء أبقينا به أم لم نبق.

إن من المثالب التي أتت بها تجربة عصر الأنوار أنها أفاقت «العلل الطبيعية» على الخاصية والخاصة بعضها ليس مصدرها، ولعل الحق يكمن في النقد الذي وجهه هردر ومن ثم هيجل، عندما رأوا، «أن من الخطأ النقد من قاعدة زمنية وفكرية مختلفة».

وقد جاء الفقيه الهيجلي، باعتباره نحلطاً ونحواً، بما، ليؤكد لنا على أهمية استنباط ما سوف ندعوه منهجياً: «التمثيل»⁽¹⁾.

ونعني بالتمثيل ذلك المنهج الذي يستجيب استجابةً بالعلم الفيزيائي للواقع، فيعيشه داخلها دون أحكام الرغبات والشاغل والنفذ المسبق، ويضع حسابات ذلك الواقع التاريخي في سياقها ليكشف عما إذا كان بالإمكان أفضل مما كان، أي أن يكون التوفيق التقني مثاليًا من (هضم) التجربة السائدة واستيعابها باعتبارها ضرورة بالعلم التاريخي، وباعتبار ما يحدث في الواقع إنما تستجبه طبيعة الأشياء، أو روح العصر⁽²⁾، التي يجب أن تدرك ويدرك أن من الضرورة الانصياع لها، فلكي تطبقنا الطبيعة يجب أن نطبقها.

ولكي لا يذهب البعض في اتهامنا بأننا قد غالفنا كثيراً في إبراز دور المبدأ أو الروح أو الواقع على حساب قوة الإرادة، فإننا يجب أن ندكر الإزديين كم هي متكونة تحرية النفس الإزدي أو الفعل الإزدي في التاريخ، ونذكر أن إزادية ماركس نفسه كانت محدودة عندما أكد أن مهمة الإزدي هي تقصير فترة العمل والتخفيف الآم الولادة، وهذا ما فعله حزبا من ماركس، لكننا نريد أن نضع التمثيل قبل الإرادة، لأن في التمثيل ههنا لا يمكن للإرادة أن تعمل من دولة.

وهنا نقول إن أي فعل سياسي لا يمكن أن يكون ههنا حقيقة من دون الدولة. على اعتبار أن الدولة هي مآل مؤسسي، لم تسلط الحزب والأهالي، محلولة كانت أم واقعية أو شبه واقعية، إن تجاوزها، حتى أن الوهم الماركسي، إن زوال الدولة مع زوال الصراع الطبقي، قد تم توسطه بدولة تمثل ديكتاتورية البروليتارية.

لكن كل دولة هي في الحقيقة محتكر الإكراه وهي تعريفاً محتكر المعصاة لأن أي دولة لابد أن تمنع المعصاة الاجتماعية والسياسية، وتعارضه بأشكال متنوعة تبدأ بالإكراه السياسي والاجتماعي المباشر (الإكراه)، أو غير المباشر (الضبط)، كما تقوم بالإكراه الاقتصادي، ما دامت المعصاة مصالح اقتصادية لقلة معينة. وعليه فإن لا دولة من دون سلطة ولا سلطة من دون تسلط، لكن الإكراه هو الشكل البديهي (والفعل الهدائي)، وكلمة تطورت اليات عمل الدولة انطلقت من الإكراه المباشر إلى ذلك غير المباشر.

وينتهي سمة الإكراه سمة غالبة على الدولة حتى هي تعوذها الذي سطره بدولة - القانون - إذ إن القانون - كما هو معروف - يكتسب في بعض ألسانه إلى قسمين: الأول القانون المدني وهي توسط الدولة بين المتنازعين، وهذا شكل من مبرور التطور إلى دولة - القانون - والشأن هو القانون الجزائي، وهي تحتفظ الدولة بالحق العام، فعلى أو أسقط للتنازعون حقوقهم، فإن للدولة حقا إكراهية، هو الحق العام.

ومن المهم التأكيد هنا على أن سمة الإكراه تبقى في لبّ بنية الدولة، ومن الوهم، كل الوهم، أن يتصور المرء أن أي نظام سياسي يخلو من الإكراه: إذ إن هناك الكثير من الأمثلة التي تؤكد

نقد أسطورة الديمقراطية الحديثة

أن الإكراه المضمحل تحت الرماد في الدول الديمقراطية ذات الإرث القانوني سرعان ما ينبعث كالنار عندما تتهدد الدولة، ولعل من الضمير الوطني الذي تعرضت له حركة الطلاب في أوروبا، خصوصاً فرنسا العام ١٩٦٨، ما يؤكد كيف أن الدولة الديمقراطية سرعان ما تكشف عن أنيابها الإكراهية إذا لم تفلح الضبط، أو إذا هددت الحرية... الدولة.

والها هنا تمثل واقع الدولة وصليبة الإكراه في بلدها، سيساعد على فهم كيفية التعامل مع هذا الإكراه، دون عصاب لفظي، وبالتالي يمكن اقتراح الوسائل الواقعية الممكنة للتحول من الإكراه إلى الضبط، ومن العنف إلى القانون بدلاً من التسلط، والنجاح على واقع الإكراه واستبداله الذهني الرضوي بالدولة، أو بدولة غير إكراهية البتة.

إن من مميزات مجتمعنا العربي أنها مجتمعات غير حديثة، بل ما قبل حداثة، الأمر الذي يجعلها تحول الحرية إلى قيمة كونية بل وتراثية هي أهميتها دون أن تدرك أنها مشكلة فلسفية ووجودية لا حل لها. وأن الديمقراطية شيء والحرية شيء آخر، مما يجعل الحرية وعلى مستوى ضيق، أحد تحديات النظام الديمقراطي، لكنها حرية مشروطة بالدولة والنظام الاقتصادي والعلاقات الدولية والإقليمية السائدة، وما يسمى بالأمم القومية^(١).

من خلال مراجعة عميقة للنظريات المعروفة عن الدولة ونشأتها وتأسيسها، نلاحظ أن أوساطو عرف الدولة ككائن معطى شكل طبيعي، ولم يعرف نهجاً آخر في تشكيل النظام الاجتماعي، بمعنى أن التفكير في الدولة لاحق على تأسيسها، حتى أنها قد تكون طريقة ذهنية في التفكير السياسي لفترة طويلة من الزمن، ولكن الكشوف الجغرافية قد بينت أن هناك شعوباً^(٢) على سطح الأرض لا تعرف الدولة، بل تعيش في مجتمعات يمكن تسميتها مستقرات قروية وفي مجموعات قبائل.

ولا يمكن بحال من الأحوال أن نقبل ما يراه عالم الاجتماع الأمريكي ليستر. ف. فورد، من أن الدولة هي نتاج استعمال صفري للذهن البشري، أو أنها ظاهرة عظيمة أنتجها عقل واحد، أو عقل قليلة متعاونة معه.

كما أن النظريات الإدارية الاختيارية في تشكيل الدولة، كذلك التي عرفناها عند جان جاك روسو، لم تكن أكثر من محاولة لصياغة الانتقال من الإكراه إلى الضبط، ومن دولة الإكراه إلى دولة القانون، بمعنى أن نظرية العهد الاجتماعي هي لاحقة على تأسيس الدولة، وأن مجرد استخدامها باعتبارها تحليلاً تاريخياً لتشكيل الدولة، لا يشكل أكثر من طريقة تاريخية.

كذا، فإن النظرية الإدارية الميكانيكية، التي ترى أن ابتداء الزراعة قد جلب معه الفائض في الإنتاج، مما مكن من الانصراف إلى العمل النهي الهنوي ونشوء تخصص العمل الذي أسمر بتخصصه النهي عن نشر، وحدات اجتماعية مستقلة التامة ثقافياً وتربيعاً فيما يدعى الدولة؛ هذه النظرية التي دعا إليها عالم الآثار البريطاني جوردون تشابلد^(٣) بتأسيس متميز على للركسية لتعرض اليوم لنقد شديد، إذ إن ابتداء الزراعة لم يجلب معه ثقافتها الفائض، فهتود

الأمازون - على سهيل الشمال - نظرية، يعملون في الزراعة، لكنهم على الرغم من ذلك لم يكونوا ينتجون فائضا، وقد بدأت بعض قبائلهم، منذ زمن ليس بالبعيد، التبع فائضا فاعلا، استجابة لطلب المستوطنين الأوروبيين الجديد. لقد زعمت هذه القبائل نبات الفانيوك بكميات كبيرة لأسباب تجارية تجارية، وقد حدث الصائغ التوقع. إن واقعة كهذه تظهر أنه كان يوسع هؤلاء، من الناحية التقنية الباحث، أن ينتجوا فائضا، لكن ما كان ينقصهم هو تلك الميكانزمات الاجتماعية الضرورية التي تشكل حافزا دائما لاستعمال الوسائل المذكورة¹³.

ثم إن هناك نظرية أخرى لإرادة نشأة الدولة هي (فرضية الري لكارول هينفوجل) وأنا أظنهما على النحو التالي: في بعض النواحي البعثة أو شبه البعثة من الأرض، حيث يضطر الفلاحون إلى بذل جهود ضخمة من أجل الحصول على نتائج متواضعة باستخدام وسائل ري غير متطورة وغير كافية. وجدت مجموعات منهم في مجال زمني معين، أنه من مصلحة الجميع التنازل عن بعض الحريات الفردية لمصلحة تكوين وحدات سياسية كبيرة من هذه المجموعات التنازل تكون قادرة على تطوير نظام فعال للري يجعل العمل الزراعي سهلا نسبيا، وذا نتائج أفضل على مستوى الحصول، والجماعات التي قامت بإنشاء نظام الري المعقد ذلك وإدارته. هي التي أنشأت الدولة. يد أن فرضية هينفوجل هذه وأصبحت أخيرا **صعوبات حالت دون التسليم بها** إذ أظهرت الأبحاث الأثرية في ثلاث جهات اتخذها هينفوجل شواهدا على فرضيته الفاشلة (هي بلاد ما بين النهرين، والصين والمكسيك) أن الدولة ظهرت فيها قبل التفكير في حلها فحدث وتطور للري. لذلك يمكن القول، إن «نظام الري، لم يلب ذلك الدور الكبير الذي يسميه ته هينفوجل في مجال نشأة الدولة.

إن هذه النظرية هي نشأة الدولة. والمطريات الإزادية المشابهة. تقع عاجزة أمام مسألة أساسية في هذا المجال: إنها مسألة العنف. فمن الثابت - تاريخيا - عجز الوحدات السياسية الصغيرة المستقلة عن رؤية مسوغات معقولة للتخلي عن حريتها والخضوع لسلطة مركزية. لقد كان هناك دائما قسر خارجي مرغم في مجال التوحيد والتضخم السياسي، وتستطيع مراقبة ظاهرة «الإرغام» هذه عبر التاريخ من الوحدات القروية الصغيرة، وحتى الإمبراطوريات الكبيرة، ويمكن لنا أن نلاحظ ذلك عبر التاريخ كله من دون استثناء واحد؛ ولذا يكون علينا أن نعرض عن الفرضيات الإزادية في ظهور الدولة باحثين عن نقطة بداية أخرى¹⁴.

لقد أظهرت الدراسات التاريخية التي عرضها كايرو أن المطريات التي تعتمد فرضية القسر والعنف، أساسا لنشأة الدولة هي أكثر إقناعا وثباتا على المحك التاريخي والأثري. خصوصا الحرب التي شكلت - باعترااف الكثرين - محورا لتشكيل التاريخ، فقبل خمسة وعشرين قرنا قال هيراقليطس إن الحرب هي أم الأشياء كلها. وقبل أقل من قرون من الزمان دوس هوبوت سيمس بشكل عملي وقصدي في نشأة الدولة، كذلك فعل لودفيج جوميلوفيتز، وجوميناف، والتيليوهر، وكذا فعل فرانتز أوبنهايمر.

نقد أسطورة الديمقراطية،

لقد لعب الإكراه أو العنف، كأشد أنواع الإكراه تجلياً دوراً أساسياً في ظهور الدولة. وهذا ما قدمته لنا المواد التاريخية والأثرية التي تشكل الدلائل على الحضور الطاهر للعنف والعنف في المراحل المبكرة لنشأة الدولة في بلاد ما بين النهرين ومصر والهند واليابان واليونان وروما وأوروبا الشمالية والواسط الأفريقية ووسط أمريكا والنيرو وكولومبيا، حتى أن إدوارد هينكز قد برهن على أن كل الوحدات السياسية ذات المنحى الحديث نشأتها تنصر أو حرب هي معركة ما. كذلك برهن جان هاسيناناس على أن ظهور الدولة بعد الأخرى هي الواسط أفريقية قد تم بطريقة العنف والقتل. وإذا كان بعض الأنثروبولوجيين قد ذهبوا أن شعب المايا القديم قد أنشأ دولة بغير عنف، إلا أن الرسوم المسطرية التي وجدت في بويو ناميكال، قد أكدت على المشاهد الحربية وشغف المايا بتعذيب أسراهم، كما لاحظ ميغاليل كو أن جماعات المايا الكلاسيكية كانت تهوي العنف والحرب^{١٢}.

إن هذا الإكراه جزء بنيوي من تركيبة أي دولة وهي نشأتها الأولى، وعلى خلاف ما تقول به الماركسية هنا تبنى رأي مارسيال جوشييه هي بحثه حول أصول الدولة، الذي يعتبر فيه أن الانقسام الاجتماعي ليس محصلة لضرورة مادية إكراهها نمو المجتمعات هي لحظة معينة من تاريخها، فهي البدء كان الانقسام: ذلك أن الرابطة الاجتماعية لم تشكل إلا من خلال التثاقب عبر سلطوي قام على الانشغال.

وهذا التصور يطرح حداً لا حد من رتبة من الدولة إنها أن نشوبها قد نشأ عن تقسيم العمل الاجتماعي القاسي بنشوب جهاز متخصص لإدارة شؤون المجتمع، كما يصبح حداً للتصور الماركسي الذي يحلل وظيفة الدولة من منظور اقتصادي صرفاً^{١٣}.

ولا بد أن نخلع هنا مع بهار كلاستر، الذي اعتبر أن الاشتراكية سياسي قليل أن يكون اقتصادياً، وأن التثاقب الدولة هو الذي يحدد ظهور الطبقات، الأمر الذي يكشف مدى الوهم في تصور اجتماع بشري من دون سلطة.

لقد عرفت التجربة السياسية الإنسانية الإكراه مع كل تحولاتها، إلا بدأت بالتصوذج العسكري المتمحور حول شخص الملك أو الفرعون.

وشكل الحكم المطلق والكنهوت النموذج الأول للنظم في الإكراه فيها جعل وجود الكهنة شكل ضماناً أولى للإكراه لكنه انتقل خطوة إلى الأمام في القرون (من ١١ إلى ١٣) عندما أصبح دينياً، مما أدى إلى رفع سمة القداسة عنه وجعله مادة للقد والتجاوز أيضاً. هذا شخصاً بعد أن كان عليها مثالياً.

عصاب الكلمات هو الذي يدفع كل الذين يتناولون موضوع الإكراه بشاعرية أو مواقف ذاتية، لكن هؤلاء - وهنا مقارفة سيكية - هم الذين يتناقون بالوضوعية، كأن ليس من الوضوعية أن يصف الله الواقع، أو ليس من الوضوعية (بالمعنى الواسع) أن يتم تحليل

مفهوم الواقع ملموس، يكفي أن نقول عند العربي: (إكراه). حتى يستدعي كل مفهومة الواقع واللاوعي من كراهية المصطلح إلى الحد الذي يجعل الوحي أسيرا لرد الفعل النفسي.

من هنا نشأت (ضرورة) الإكراه الضرورية بالمعنى الفلسفي، وهي الضرورة التي يطرأها الواقع في سياق تحققه دون أن يعبر، أي الواقع، أي اهتمام بواقعنا به، فنحن لاحظون على الواقع لا تؤثر فيه بقدر ما نصفه ونضع بناء على وسطنا له (مشاريع) للتعامل معه.

لا يعني في هذا السياق أنك عندما نصف الواقع أنك تتجاه (بالطلق) لكن شرط التجاوز هو الاعتراف، والانصياع للشرط السائدة، ومن ثم التعامل عليها إشعارها، فلا نتجاوز بالمعارضة لحدود المعارضة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بإنكار الشرط الذي أنتج الواقعة. إن كايوس الوحي اليأس للمتلقي العرب أنهم يتفقدون واقع الإكراه باعتباره مردولا، ولا يشرهون أنه (واقع) بقدر ما هو (ضرورة)، فلو لم يكن واقعا لما وجدوا أنفسهم تحت وطأته، ولو لم يكن ضرورة لما كان واقعا، إن الواقع لا نساأنا وإنما فيها لكنها تطبق منا الانصياع لها كي نتجاوزها من الداخل، هنا لا بد من التأكيد على أن التجاوز من الخارج وهم، نعم، فإن نتجاوز الواقع يعني أن تكون في بناء وهي سياق حراكه الداخلي، والدليل على ذلك أن كل الصراخ والصوت والمصاغة التي دفع البشر ثمنها طالما هي تعد الإكراه في صورة مختلفة، لم يدفع هذا الإكراه للتحويل من شكله المباشر إلى شكله غير المباشر، إلا عندما كانت شروط: (خفية أو جارية أو كلاهما) لاستحداث هذا التغيير، ويقدر ما تتضمن الذات (الظاهرة) بقدر ما يتدفع المتفنون (للتعبير) الفرسي، بحيث يتوهمون أن التغيير قد تم كحسيبة (الضاللات) الذين تجاوزوا الإكراه طارحيا، أي، للتفانين الذين (زأوا) على حكايمهم كي يدفعهم إلى الديمقراطية... والتغريب في الأمر أن التضخم يتحول إلى تظهير وإلى دعوات وإلى إثبات أحزاب... تمتين الديمقراطية دعوات الحرية وتتحيل أنها تستطيع أن تفعل في الواقع ما تريد دون التدخل في موازين قوى هذا الواقع، أي هي (ضرورة) هذا الواقع.

والأغرب هنا أن من الذين يدافعون عن الحرية، تطهيرا مضادا للحرية، الماركسيون، الذين يتسبون أن ماركس ذاته هو الذي قال: «من الأفضل التضلع مباشرة إلى الواقع بدلا من الاكتفاء بتعليق» وهو الذي قال: «نتمتع علينا أن نخرج رؤسنا من الواقع لا أن نخرج الواقع من رؤسنا» وهو الذي قال: «إن الطبقات الطارئة التاريخ» وهو الذي يرى بمرور كامل الاستعمار¹¹ باعتباره تحديرا للشعوب الإقطاعية... إلخ. وكان على ماركس أن يقول ما يريد، وعلى الماركسيين أن يتقبلوا الواقع (المضاد) دون الاعتراف بضرورات الواقع المعيش، لقد نكل الواقع التحليل الواقع المعيش.

ولعل من الغافرة هنا أنه مع شخصنة الإكراه دينويا، فإن ذلك قد ساعد على دخول مرحلة «الظلم» لأن المواطنين لم تعد قوانين الله التجسدة في الكنيسة. (وهنا لا بد من التنويه إلى دور الكنيسة في تحويل الناس المفلتئين إلى مضمبوطين، وهو دور إكراهي يلزم في التجربة الأوروبية).

نقد أسطورة الديمقراطية

ونلاحظ هنا أنه ومنذ القرن (الثاني عشر) كانت الأنظمة قد انضمت (بالاندروج حتى القرن السابع عشر) الأجهزة الإدارية والقانونية وأقامت قاعدة الوظائف القانونية: (الاكاديميك، ثم العلمانيين من الطبقة الوسطى والارستقراطية، ومن الجنود والبرقزقة والفكرين المسيحيين، ومن ثم من عموم الطبقة الوسطى. وهذا ما لم يجر بدوره لتكون الدولة - الإكراء طريقاً إلى الدولة - القانون والدولة - المؤسسات. وهذا السياق الثلاثي مترابط إلى حد كبير فلا يجوز اعتباره سبباً ثلاثياً منفصلاً، وهو سياق مترابط متعطل إلى حد كبير، لكن السمة الغالبة هي سمة الإكراء في المرحلة الأولى. أما سمة القانون أو المؤسسات فتأتي مع تراجع هذه الإكراء لمصلحة المصلح.

وعنا لابد أن نعود إلى أن (الآن توريين) لا يعطينا عندما يعتبر أن الدول التي حكمها أسر ملكة تحولت إلى ديموقراطيات. لأنها اعترفت وتوكلت في المزج بين المركزية والاعتراف بالتنوع. كما يؤكد أرنست روتن أن الأسرة المالكة (الكاسيان) قد جعلت فرنسا طيلة ٨٠ عام على ما هي عليه اليوم. إذ إن التماهي بين مصلحة الملك أو (المالكة) ومصلحة الشعب - كما حدث في بريطانيا (تيدور، وهرسا (الهاربون)، وأسبانيا (الهابسبورج)، والسويد (الغزاس)، والبرتغال (الافيزيس) قد جعل تنظيم حقوق الخلافة نوعاً من تنظيم استقرار الدولة. وبما - مفهوم المهادنة التي جدها بوبين العام ١٥٧٦ بأنها سلطة الدولة المطلقة والدائمة. وقد ساهم في إنجاز مرحلة من أهم مراحل دولة الإكراء (بمد القسطنطين الثاني - إقامة المهادنة والاستقرار، وزرع جنين القوانين والمؤسسات). التحول في القبول العام من الديمقراطية الملكية إلى الأوتوجارشية التي ربطت سلطة الملك بالله: مما انعكس توسعها في السلطة السياسية وإقامة إمكانات اقتصادية خلقت دعائم أقوى سلطة الدولة - وعليه فإننا نرى هنا مع تارد بأن (التماهد) لم يكن الرابطة الأولى، بين الإدارات الإنسانية، في تشكيل الدولة الحديثة. بل كان الاثنان ينفذ مشهور هو الأساس. وقد تفاعل مع زرع الدولة التي سمعت بسمة الإكراء النفاذ القيام بعدد من الإجراءات القانونية، وذلك منذ القرن (السادس عشر) تمكنت بإلغاء اللاتينية وتوسيع فواصين العلاقات مع الأفراد.

وهنا يجب التأكيد على أن الثاوث (القدس) لقيام الدول المتطورة. وهو:

دولة الإكراء - دولة القانون - دولة المؤسسات

لم يكن مساراً منقطعاً أو منفصلاً وفق رؤية ميكانيكية للمراحل فقط، لكنه كان مترابطاً كالثاوث (ضروري) لقيام أي (دولة) بالمعنى الحديث للكلمة لكن سمة كل مرحلة كانت إما طفيفة الإكراء، وإما يبرز القوانين مدلول العمى للمؤسسات. لكن أحداً لا يمكن أن يتصور - بمداجة - أن هنالك قسمين مرحلياً للدولة في سيرة تطورها، (والسمة) لا تلغي تواضع العناصر المختلفة، وهي تشير أي (السمة) إلى الغالب في السلوك السياسي، وإلى بؤرة الاهتمامات التي تتنافسها التيارات والمعطيات السياسية.

إن إبراز بعض المفكرين (الموضوعيين) أن «الغضب كان فاعلة التاريخ». يشير بوضوح إلى دولة - الإكراه في عملية تطور الدولة، حتى أن وجودية - ماركسية كـ «سيمون دوبوفوار» تقول: «من المستطع معارضة محدد ما بأنه يعني الجريمة والاستبداد، ذلك أنه من دونهما لا يمكن تحرير الإنسان...» إننا لا نستطيع أن نتجنب ذلك الجدل الذي يذهب من الحرية إلى الحرية من طريق الديكتاتورية والاستبداد».

إن هذا القول يدعو إلى الإكراه لكنه يمتصها¹⁴، ويطراء قراءة واقعية الأمر الذي يجعلنا نقول سلفاً: إنه إن يكون مقبولاً الأخذ به من أولئك الذين يحملون بالانشغال عجائبي، أو الذين يرون بين السطور السابقة عملية تبرير لفكرة السيد المستعبد، أو لطلاق فكرة الاستبداد، إذ إن الأمر لا يبدو أن يكون توصيفاً واقع هو عملياً منجز بالفعل، فحين هنا لا نذهب إلى دولة - الإكراه، لكننا نقسمها، وهي قد تحفلت فعلياً، والطلبات الارتقاء بها بدلاً من لصيا.

إن تشكل الدولة، هي صورتها الأولية، لا يكون إلا عبر سلطات تطور وحدة المجتمع السياسي القومي، وتداخل عنها ضد المخاطر والشكولات الخارجية والداخلية، كما تعني بها أيضاً من حيث ماضيها ومستقبلها، ومن حيث استمراريتها الترابية، والحماة والقطاع عن التذكاة الجماعية، وإقامة عنصر (القوة) باعتبارها مرجعاً للوجود وأداة له هي أن هي مرحلة الدولة - الإكراه بالذات.

إن دور دولة الإكراه يتلخص في إقامة (القوة) داخلياً وخارجياً، أي في إحاطة المواطنين وضبطهم، وهي رسم حدود الدولة بالمعنى القومي. وهي تامل البنية الاقتصادية التحتية، وكان اليمد الأخير له مخزون مهم، ذلك أن الدول التي مارست فيها الدولة، لا الطبيعة الحاكمة، التحديث الاقتصادي والتدخل التوازني فيما بين التراتبيات المجتمعية هي التي ظلت فيها الديمقراطية ضئيلة وظلت عليها الحركات الثورية (كما حدث في أمريكا اللاتينية مثلاً)، بمعنى أن دور دولة الإكراه يجب ألا يتألي في التدخل الاقتصادي خارج حدود الهيئة البنى التحتية، وإلا فإن هذه الدولة ستفقد القدرة على الانشغال إلى المؤسسات، وبالتالي إلى الديمقراطية (باعتبار أن أساس الأخيرة الاقتصادي يكمن في اقتصاد السوق). فالإكراه بمعناه الضابط اجتماعياً هو وظيفة صليبة لدولة الإكراه. أما الإكراه الاقتصادي فهو الذي يعهد لأرتكاس دولة - الإكراه إلى دولة مصاصات اقتصادية خلف واجهة سياسية، وهو أمر يحيل دولة الإكراه إلى مادة بين المافيا عند أي انتقال صريح إلى الديمقراطية، وهو ما حدث فعلياً في تركيا وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق، وتتمديد روسيا الحالية، حيث تشكل المافيا الشكل الأكثر حقيقة بالمقارنة مع تسلط مصاصيات كانت تمارسه رموز الدولة الإكراهية. ويجب أن نذكر هنا أن القلو هي دور دولة الإكراه كآرثي على الدولة نفسها، ولم يعد مقبولا التفاحسي عنه في سياق حركة كراة الفاج (الديمقراطية) التي تحاول أن تكيف العالم على هوية

بعد أسطورة الديمقراطية

(الديموقراطية) السياسية بعد نشوء نيلشور النظام العالمي الجديد، بعد أن كشفنا نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على هوية (الدولة) كهوية سياسية، وثمّت عملية تصميمها ببطء وهدوء، منذ ١٩٤٥ وحتى مطلع السبعينيات، حيث تم القضاء على قلوب القوى المتغلطة من عقائدها، ذلك أن هذا القلوب يعرض هذه الدولة إلى العقوبات الدولية في سبيل أخطائها التي هي سياق الباطنة هي دور الإكراه، أو إلى تكبيلها بحيث تفقد دور الإكراه فتتضيق الإرت الأولى لطيفام الدولة وترتكس فيما بعد إلى ما يشبه نقطة الصفر.

وإذا لاحظنا أن البعض يرى أن دولة الإكراه قد وصلت إلى مرحلة اعتداء السلطة على الدولة^{١١١}، فإننا نرى أن هذا الاعتداء هو مؤشّر من مؤشرات استقطاب دولة الإكراه لأغراضها، وبالتالي البدء في عملية نهش ذاتها، على الرغم من أن علينا ألا ننقل من أهمية أن كل دولة هي بناها التكوينية الأساسية (سلطة)، ولا سلطة من دون تسلط. ولكن تنمية البعض شيء من الدقة، اعتداء السلطة على الدولة، يجب أن تكون دقيقة، فلا يجب اعتبار ضبط الناس سطوتها ونعت علاقات صارمة في إطار مواجهة عدو خارجي، أو تعطيط حدود الدولة، بما يمكن اعتباره اعتداء من السلطة على الدولة لأن هذا الفعل هو بالأصل جزء من سياق دولة الإكراه. لكن القلوب عيه إلى حد اعتقال شعب بأكتله إنما يمكن أن دولة الإكراه (بسملة الإكراه العالمية) يجب أن تحدث انتقالاتاً بنسورويها نحو مرحل أخرى، وألا فإنها ستقتل إرثها لترتكس إلى ما قبل الدولة، ذلك أن هذا الانتقال هو إلى سمة الوحدة لصيانة إرث (الدولة). وإذخالها مصادر التطور.

ومن الواجب التنبيه على أن عناصر القوى الداخلية هي دولة الإكراه إذا وصلت إلى حد التشابك والتعقيد، ما يجعلها (مراكز قوى)، بدلا من أن تكون (موازين قوى)، فإن هذا الوضع سيؤول إلى عدم وجود خيار للتحويل إلا التحول العنيف نحو سمة الدولة الأعلى، ولكن كلما بقيت هذه القوة في حدود (الموازين) ولم تشكل مراكز، كان بالإمكان إحداث انتقال سلمي: حيث إن التحول العنيف قد يؤدي إلى ارتكاس من جوهر الدولة، وبالتالي إلى التضرير السياسي والاجتماعي، التمثل في الحروب الداخلية الأهلية والإثنية والعرقية والطائفية... أو إلى التضرير الأمني والاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات المحكومة، وهي كل الأحوال سيكون على هذه الدولة أن تعيد تبني بعض وظائف دولة الإكراه من جديد، (إن لم نقل أنها قد تعيد بنامها في لحظة تاريخية تعود بها إلى نقطة الصفر، وقد تبني في هذا السياق نهجاً فاشية أو قومية متطرفة، أو ما قبل قومية متطرفة لإنجاز هذا الدور). وهي كل الأحوال فإن الانتقال السلمي ضروري جداً للحفاظ على استمرارية سياق الدولة وتسميرها لاحقاً باتجاه الديمقراطية. الأمر الذي يتطلب دائماً من الدولة الإكراه أن تكون دولة بلا مراكز قوى، أي أن تبني في حدود موازين القوى القابلة للتبدل دون إحداث اهتزاز شديد في استقرار النظام

(حيث الاستقرار هو واجب دولة الإكرام الأول). ولعل هي كاريزما الدولة ما يشكل ضمانا عدم تحول (الموازنين) إلى (مراكز) ذلك أن مركز الثقل يمتنع التوازن. ويحيل المركز إلى موازين توازنية مؤقتة.

وهنا لابد من التوجه إلى أن الدور الكاريزمي بقدر ما هو ضمانا لمرحلة أفضل لاحقا بقدر ما يشكل خطر ارتكاسة إذا تحولت الكاريزما إلى لاهتالية سياسية، أو إلى ضرب من (نيرونية) معاصرة، أو إلى هي أصرت على عدم الانتقال في لحظة استفاد مهام الدولة - الإكرام لأعراسها، فتحوّلت من كاريزما المشروع كاريزما إلى استبداد ديكتاتوري خارج سياق التاريخ.

إن التحول ليست ذات سياق (خطي)³⁷. قد يتصور البعض ونحن نحذر من أن يتحول التاريخ، أننا نقدم تحليلا أو وصفة على شكل آلية قانونية، بل نصر على أننا نوصف واقعا دون الصعي إلى استخلاص نتائج قانونية، بل قد يبدو الأمر أننا بمنزلة تفكير بصوت عال. ونعرب سياسي خارج السرب القانوني الناموسي في طم الاجتماع السياسي. على اعتبار أن فكرة القانون الاجتماعي أو السياسي منسوبة لدينا، استعملوها، نعرف مدى مخاطرة العلم الناموسي في حقول الاجتماع والسياسة والتمس والتاريخ... إلخ. وعليه فإن التوصيف يعني وضع إحدائهم الواقع واحتمالاته المختلفة. يصبح أن في بعض التوصيف، لكنه حين لتوافق باعتبارها واقعا يجب تمثله قبل تقديم الانتقال به في انتم اتهام بدلا من الإغراق هي نفسه.

إننا نقول إن الانتقال إلى الديمقراطية هو أمر ضروري، وربما كما قلنا سابقا، سيأتي ضمن عملية الديمقراطية كحركة سياسية مبررة، لكن الانتقال يجب أن يكون في سياق التطور بالدولة وليس بالإطاحة بها، ويعني أن يتم المرور أو الاكتفاء - على الأقل - بعضهم مراحل دولة القانون ودولة المؤسسات قبل الشروع في دخول الديمقراطية كمشروع سياسي. هنا نحذر من أن الديمقراطية هي مشروع سياسي وليست مجرد فعل (حرية) كما يتوهم كل الناس العاديين وجل المثقفين، إنها (نظام سياسي) كأي نظام سياسي آخر، يجب أن يأتي على حامله (سياسية) وهي هنا الدولة... وليست الحرية... ففكرة الحرية لا تضمن البعد الديمقراطي باعتبارها. كما سنرى - بشرط النظام بالمضي السياسي والتنشيل وفكرة التوافقية.

مسؤولي الديمقراطية

مستبدون هم:

من الصعب أن بقدر القارئ (العادي) كيف يسوغ مثقف لنفسه يتحدث عن مسؤولي الديمقراطية، هي الوقت الذي تبني فيه هذه

المسألة مطلباً ومعادلة ومقدماً. وفي الحقيقة تذكرني هذه المفارقة بين قدسية المطلب وضرورة تقديمه بشجيرة لي مع استاذ مادة الإيستيمولوجية هي جامعة دمشق الذي بدأ درسه بعدم

نقد أسطورة الديمقراطية

مطالبتنا بظلمة علمية، ولذا تعجبت من ذلك أجنبي هسبا، لأنهم لو عرفوا العلم، هزأهم لن يقدموه. وبالأحرى نحتاج إلى العلم ولا يجوز أن نعلمهم كيف يتعمقون العلم، لأننا لم نصل إلى مستوى بعد⁽¹⁾. هي الحقيقة الكشفت مبكرا كيف أن تسييس القضايا هو تعطيل للعلم. إذا ما بلغت حدود التسييس مبعلا تعموا هدفه تحويل الناس إلى مجرد قطع متلاحق. إذ إن المعرفة الحقيقية هي تلك التي لا تقي لتسجل ما لها وما عليها، أما أن تسجل ما لها وتخلي ما عليها (على طريقة هيتاغورث هي فضيحة جبر العدد). فهذا ما ليس من الحقيقة، بل إنه ليس نصف الحقيقة لأنه حياته - بكل ما تحمله الكلمة من معنى - للمعرفة.

منذ البداية، نعاود التأكيد أن الديمقراطية هي نظام سياسي، ومن دون هذا النظام، كعامل يأتي بها ويصونها، لا يمكن - فعليا - أن نحيل إمكانات تحقيقها لفعل سياسي.

إن الخطر ما يمكن تسجيله القومي الديمقراطي الزائف، أنه يبدأ من الديمقراطية باعتبارها مطلباً، والمطلب يتحول بها (أي بالديمقراطية) إلى أسطورة خلاص، والأسطورة تبني على المحاسن وتترك الزمائم في عيون الفارز الهارد، الذي هاجسه المعرفة، وهنا بالذات يمارس (الأسطوريون) لعبة استئثار الإستمولوجيا، فهم لا يتحدثون عن مساوئها، ليحرفوا المواطن عن رؤية الحقيقة، فمثلا عن كونهم لا يعرفون هذه المساوئ، فالديمقراطية أسطورة والأسطورة مقدسة ليست قابلة للخطأ ولا مساوئ فيها.

وهي صلب الإشكالية، إن الذين يتحدثون - موهبي أو من أوفه - عن كون الديمقراطية مهدى للفعل السياسي، يتعمقون - من سبلاتها الخسب - أن إنقاذكم أن الديمقراطية نظام بالمعنى السياسي. وكما أن نحدثها لا يكون إلا على حاملة نظام وحيد هي (الدولة)، ونحن نسجل هنا أن الديمقراطية نهاية وليست بداية، وأنها قد تكون بداية بقدر ما هي نهاية (تخلط وحول)، أي بقدر ما نستطيع أن تكون خاتمة مسار الدولة من الإكراه إلى القانون إلى المؤسسات، ومن ثم هزأها، تمهيدا لمسار لاحق... للدولة أيضا⁽²⁾.

وإذا كانت الديمقراطية، تقلل في بلادنا العربية، باعتبارها (ولو نظريا) أيديولوجيا، أي وهم رؤية نظرية شاملة وكافية وأخيرة، فإن وعي التطويل إليها لم يتجاوز - فعليا - مجرد أساطير إضائية، تبدأ بالإطاحة بالدولة، أي دولة ومطلق الدولة، برسوما، ونحليل مبدأ تداول السلطة وتفعيل المجالس النيابية (كل ما سبق لا علاقة له بالدولة)، وإطلاق حرية المواطن في القول والفعل... هنا يتم خلط الديمقراطية، كنظام سياسي، بالحرية. وعليه فإذا كانت الحرية مسألة فلسفية لم تتحل ولم تحل... ولن تحل، فإن الوهم المسحوي الذي يربط بين الحرية، مطلق الحرية، والديمقراطية، يساهم في تعقيد الصورة المسحوية الفلاسفة الأسطورية للديمقراطية. ويضفي عليها سمة (الخلاص) المسيحي - والمهدي للفقير، الأمر الذي يرفع من درجة (الأسطورة) ويرخي على الواقع أستاذنا من الوعي شديد التزييف.

والخطورة هي الأمر أن منطق الديمقراطية سابق الذكر، ينطلق من مقومات فكرة الخلق، فهي تأتي بلا (مقدمات)، وإذا تهيأت المقدمة تصبح اللازمة هيوطاً مطلقاً أو وحيداً للنتائج، فالشروط بلا معنى وبلا ضرورة. وهنا تبدو الديمقراطية شرطاً سابقاً لكل شرط، فمن دونها لا شيء ومعها كل شيء. وبهذه الاختزالية الخطيرة تبدو الديمقراطية (واحدة) بتماهي كل فعل سياسي به، وكل فعل وجودي وجماعي يتخذ شرعية وجوده واستمراره عبره، إنها مفتاح الفتح، فهي وهم أعظم من هذا.

وكيف تبدو (الواحد) شرطاً لكل شرط أو شرطاً بلا شرط مصبق، أليس في هذا نالبيه للديمقراطية ودفعها إلى مرتبة المحرك الأول أو الذي ليس كمنته شيء؟

إن أخطر ما نتج عن الديمقراطية في شكلها سابق الذكر أنها تقدم نفسها على أنها مطلب بلا عقل، فلا منطق يسوقها، وهي تركيب بلا أطروحة ولا نقض: فلا جدل يحكمها، وهي متوافقة للمطلق باعتبارها مطلقاً، وهي البداية والنهاية، بلا سابق، ثمرة برسم الفلفل. وباعتبار الديمقراطية هنا تقتضي على العقل مرتين: مرة بتوصيفها غير الواقعي ومرة أخرى إذ إنها تقيم (تأبى) بصرم كل قانون لها، فالافتقار منها رديئة. والحفر مصرفها فيها مؤامرة، والخطأ موقفه نقدي منها رسم سطوي معابر التي لتجلياتها الأولى، ورفضها على هواها خروج أثم عن (خطأ) الجماهير وعن القداسة (البيروقراطية).

وهي أحسن الأحوال، وإذا ما تمكنا من الاقتراب ولو قليلاً من حقيقة ما، ينقلب علينا مثقفون بأن وهنا بالقرابور، وكيف يقبل (أكتف) (أنني) أن يتد جنيته لم يكتمل أصولاً، والمسؤال الذي نطرحه بالفضائل، كيف تقبل استمرار حمل بحسن مشوه ما دنا قانون على تحليل جيناته وصيغياته وإعجاضه أو معالجته بالهندسة الوراثية لو في أسوأ الأحوال إعادة العمل من جديد.

إنها صيغة صعبة التبول وإلى أبعد حد من جعل الديمقراطية مقدساً، وهي تعادل معادلة موجودية معقدة كل من حاول الاقتراب من أي مقدس لدى أي شعب من الشعوب.

واعلم من الخطر ما تبين به أنه استقدام الديمقراطية بالأسلوب المطلب، فضلاً عن فديتها، أنه يتم لنا نموذجاً آخر مشابهاً لاستخدام التقنية بطريقة التسليم بالنتائج: فهي تحول مستخدمها إلى أداة بل إلى تروس في المكينات، وتجمعهم - أيضاً - يستخدمونها بشكل آلي: بلا عقل أو إحساس لها، وهذا ما يفسر للاستقطات لجوارب الديمقراطية الكولونيالية/الاستعمارية، مطلع الخمسينيات ونهاية الأربعينيات مبكراً. وكيف ساهمت باعترائها، فضلاً عن سياق التشوير لاحقاً الذي أعطى مشروعية لإنفاطها، في أن تكون فعلاً لا لنا إنما علينا. وهي نذكرنا بالفرد الذي أقامه الفيلسوف الفرنسي حاستون بلشائر بين الحلم اليولي وحلم اليقظة⁽¹⁾، حيث الثاني هو فعل الذات، أما الأول فهو فعل كائن آخر، وعليه فإن الديمقراطية الكولونيالية غدت فعلاً للآخرين في مقدرات سياستها، حيث غابت الذات عن حفل العمل. إنها ديموقراطيتهم وليست ديموقراطيتنا. ولهذا لم تصمد كثيراً.

بإدراك حقيق يجب القول إزاء موضوع الديمقراطية، إننا يجب أن نعي أن الديمقراطية (نظام) سياسي، وأن النظام يتألف من (Order) بمعنى الأمر والتثريب، أي أنها تتوحيح لتأمر الأمر والتثريب، وعليه فإن هذا الأمر يتأمر ما هو أمر وتثريب يتأمر ما هو واقع المحاسن والتساوئ معاً، إنه أكثر مذاهب الحكم واقعية، ومن واقعته يتألف الحكم عليه بأنه قابل للخطأ. وهذا يوضح لنا ضرورة تبني واقعية موازية في التسمي نحو الديمقراطية: إذ إن هذا التسمي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن لا حل سحريا وفعاليتها مع الديمقراطية، إنها كما يقول تشوشال «أقل النظم سوءاً». ولكنها لن تحل الأمل في انقلاب يغير كل شيء نحو الأفضل من كل شيء كما أن هذه الواقعية تدفع باعتبار الدولة طريقاً إلى الديمقراطية إلى واجهة المطلب الديمقراطي. فمع الدولة يكون الأمر والتثريب هي شكلهما البدائي، وبالديمقراطية يتحقق الإنقاص للتزايد لعصف الأمر، واختلاط التثريب. لكن الدولة والديمقراطية عدان الفصيان يتراجع بينهما الأمر والتثريب وبغياض أحدهما يكون كل منهما هي وضعية مازقية. ولكننا يجب أن نعترف - قبل كل شيء - بأن هذا النظام ببعديه سابقني التدكر لا يكون من دون الدولة، الأمر الذي يجعل كل وهم بديمقراطية من دون مسار الدولة المتعلق ثلاثياً... ليس مجرد وهم، بل وهما ضاراً للقاءة ومضراً لكل من يتبادر.

في وهم الديمقراطية تأتي إلى موضوع تصور الديمقراطية (كإفراط في الحرية)، أو إفراط في الحصول على حرية الحرية (أفراطاً)، وهذه تصور التأكيد على ضرورة الحد من التماسك بين الحرية والديمقراطية من ناحية فلسفية، على اعتبار أن مشكلة الحرية هي أكبر بكثير من مشكلة الطول أو الفصل الحر. وعلى اعتبار أن الديمقراطية والحرية هي وضعية احتواء رياضي بحيث تكون الديمقراطية أحد تجليات الحرية، وليس العكس كما هو مألوف. لكن القضية الأخرى تتمثل هنا في أن وهم ربط الديمقراطية بالإفراط في الحرية بنفسه إدراك أن الديمقراطية هي أحد الأشكال الأساسية لضبط الحرية وفرضتها. كما أنه إذا كان الهدف الجوهرية من الديمقراطية هو تحقيق العدالة والمساواة، فإن الإفراط في الحرية يؤدي إلى إفراط في اللامساواة، وبالتالي إلى استبداد ضمني، وعليه أيضاً كاستبداد طيفاً أو استبداد وسائل إعلام، أو استبداد لوبي... وهذا ما يفسر الدعوات الأيديولوجية في نزوة عصر الأيديولوجية (منذ القرن التاسع عشر إلى سقوط الاتحاد السوفييتي) من أجل ديمقراطية اقتصادية واجتماعية، أو ديمقراطية مركزية وأخرى موجهة. ذلك أن هذه الدعوات كانت نعي خطورة الديمقراطية البرجوازية في تشبيه الإنسان وهي استخدام أدلة. ولكن مع سقوط الاتحاد السوفييتي والإجهال على الأيديولوجيات (الحدرة) من الديمقراطية بمواجهها «الليبرالي»، تلك استخدام مفردة الديمقراطية كأنها الخلاص الذي لا نقاش فيه. على طريقة «نهاية التاريخ»، (فرانسيس فوكوياما) أو حتى «صراع الحضارات»

لصومائيل هانتينغتون. وفي كل منهما ضرب من نزعة هيكلية وأخرى ماركسية اقتصادية تضمنية أو عقلية لتبرير واقع ما يسمى اليوم بالموالدة. وكل ما في الأمر أن غياب الضد يبرز نتيجته باعتباره مطلقا.

ولكن إذا كانت (شرعية) النظرية الماركسية التي تحفظت على الديمقراطية لصالحه الاقتصاد ونأمين مستقبل الإنسان أو لصالحه الإنسان (الزوج)... إلخ. هذه الشرعية أخذت شرعيتها من نقد جدي لمثالب النظام الديمقراطي التبراري. فإن سقوط النظام الاشتراكي والمراجع التنسيقي (لما يسمى بمصدر الأيديولوجيات) لا يعني الاستغناء كلية عن العناصر العملية في الديمقراطية.

سواء أعيدت إلى أصلها الحساسية من النقد الماركسي الذي غلاه الفيلسوف ويات كاتبه الذي سقطت. فإن القول بأن نظام اقتصاد السوق باعتباره الخط اللوازي (الخطي) اقتصاديا للديمقراطية السياسية يزيد من العبودية الإنسانية على المستوى الفردي. ومن الناحية الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي. وعلى رقم ما تلفت كلمة الاعتماد المتبادل ودولة السيادة منه. هذا القول التحليلي يبقى صحيحا إلى حد ما، ويستحق أن يوضع في سلة فاتحة الحساب. فلكل أن البعد المطلوب اليوم من هيئة الدولة عبر الديمقراطية واقتصاد السوق ليس ضمانا للديمقراطية السياسية والمشاركة الآن هيمنة المال والإعلام والتكنولوجيا... تلفت كاحتمال وهيب يأخذ من الأسفل بكتف الهيكل ما منحته إياه الديمقراطية بالشفاف. والسؤال هنا يشمل. وبمنتهى الواقعية الصادقة. إذا أقررتنا بالتقال (جنتل مانر). أن الديمقراطية يجب أن تهي هيمنة دولة الإكراه. وإذا تطورنا مع الذين يستطيعون الموقف إلى درجة المطالبة بإلغاء هيئة الدولة إجمالا. فمن الذي سيحل محل هذه الهيمنة؟

إن أخطر ما في الأمر أن الدعوات السالفة نحو الديمقراطية لا تستند إلى أنها نظام. وأن النظام يستمد جذوره هنا من الضبط والإكراه معا. (بالنسبة اللازمة في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة) هذه الدعوات لا شأنا نفسها: من سيحل محل النظام. ومن سيبرم مكان الهيمنة؟ تلك القبيلة الانفرادية التي عندما تنحدر بغياب الهيمنة ستختلف إشكالا أكثر خطورة. يشمل في نشوء صف اجتماعي قد يرتكس بالمجتمع السياسي إلى ما قبل (السياسي). وما قبل الدولة. لأنه وبغياب الدولة تغيب وساطتها في تنظيم العنف الاجتماعي والهيمنة عليه. وجعله في الحدود الدنيا أو تبيعه أو تحويله. وعندما يغيب الضابط ينقلب التوازن الاجتماعي ويولد مبررات (السياسي). كقول حضاري وشمسي. ويصبح الغالب هو السائد. وبما أن لا غالب في الحراك الاجتماعي. فإن السائد الوحيد هو التعرق الجماعي. أو اعتداء المجتمع على الدولة بصورة الأكثر سواد. ومع غياب إرث الإكراه الضابط للحيلولة وغياب الرابط القومي. فإن الديمقراطية تكون إلى اعتماد الأمن. وهو جزء من سيورة نجر القابلية والجريمة... وعنف الطوائف.

هنا يجب أن نفهم أن الديمقراطية تشكل «كاشفاً» عن الطراز الرفيع لواقع المجتمعات، وهي تسرع في عملية الكشف الاجتماعي وإبراز التناقضات (أعني تناقضات ما قبل الدولة المعاصرة) إلى السطح. أعني أن الديمقراطية عندما تُنقل إلى مجتمعات لم تصبح فيها أية الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، يحلها مشاكل الأليات وصياغة مفهوم واسع للمواطنة والمشاركة، والتحقق القومي باعتباره البديل الأعلى عن أي تحقيقات كينونية كالانتماءات الدينية أو الطبقية (وهي في آخر تحليل انتماءات قبلية مرتكسة) أو النبلية أو العشائرية. وترسخ الشروط الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتقاليد البرجوازية والنمو الاقتصادي، والتعرض للتطوير والنمو في معدلات التعليم، ونمو الطبقة الوسطى وإزهاق السياسي والديموقراطي (بالعنى الإيجلي للمصطلح) والاستقرار السياسي للتأني عن كل ما سبق... إلخ. فنقول: إذا نقلت بغير تلك الشروط فإنها «ستؤدي إلى تعميق ومأسسة التسييمات العرقية والإقليمية القائمة»^(١٧)، وستصبح بلا رحمة صخرة المجتمعات التي تعمل فيها، بدلا من أن تجعلها - حسبما يتوهم البعض - وبشكل آلي - حضارية. إذ إن الانتماءات ما قبل القومية سرعان ما تجد وسيلة للنمو والتحقق والبروز في أصالة الديمقراطية على أرضية لا قومية. لأن الانتماءات الصغيرة خصوصا الكينونية تجد مرتسما الأبرار هي لعبة الديمقراطية، والأمنية على هذا كثيرة:

فقد نال الحزب الكينوني في انتخابات عام ١٩٢٢ ٨٧٧٧٩٨ صوتا من أصل ٢٩٢١٣٠٠٠. و٢٨٨ مقعدا نهائيا من أصل ٦٨٢. وعندما قرر هنتر بعد بضعة أشهر إقامة نظام الحزب الواحد هب الشعب الأديبي ليمحضه التأييد، حيث نالت القائمة ٢٩٦٥٨٢٢١ صوتا. ولم تلقَ معارضة إلا من جانب أقل من عشر الناخبين (٢٢٩٨٢١٩ صوتا)^(١٨).

والأمر ذاته يتكرر مع الناشئة، فعندما قرر الدولشي «تقييد الدولة، تحت شعار: «كل السلطة للناشئة، جعل مؤسساتني بيرتاجيه السياسي في استفتاء ١٩٢٩ على ٩٨.٢٪ من أصوات المقترعين الذين بلغت نسبة مشاركتهم إلى الناخبين المسجلين ٩٨.٣٪^(١٩). إذن فالديموقراطية كشفت المجتمع وأسرارته الصارية والأمر نفسه يتكرر عندما كشفت الديمقراطية ما حدث في هايتي التي أرسلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية العام ١٩٩٤ اثنين وعشرين ألف جندي باسم استعادة الديمقراطية، إذ كان من نتائج ذلك أن كشفت انتخابات ١٩٩٨ أن ٥٠ فقط من أصل من يمثل لهم الانتخاب قد شاركوا في التصويت. مما عكس كم هو هذا المجتمع غير مبسّس وغير له بهذه الديمقراطية، التي تعني في المصطلح حكم الشعب.

والأمر يتكرر - بشكل آخر - في النموذج الليباني، حيث لم تستطع المشاركة العائلية في التمثيل الشعبي بالسياسة والديموقراطية المفروضة بتقاروا دولي منذ تركيبة ١٩٤٣، أن تمنع تحول المجتمع السياسي على مدى أكثر من خمسين عاما إلى طوائف مقننة بحيث

عن كيان أو (خصة) في التركيبة السياسية، بل ويعان ذلك باعتباره حقاً سياسياً لتقلبه الديمقراطية الأمر الذي كشف هزال نظام الديمقراطية على أرضية ما قبل قومية. أي على أرضية غياب المشاريع القومية (الكبيرة): الأمر الذي يفسح في المجال أمام ظهور المشاريع الصغيرة، التي تجد لنفسها حرية التعبير والتشكيل السياسي عبر الطوائف، وهذا لا يعني أن الأنظمة الديكتاتورية تلغي الأسماء ما قبل القومية، لكنها تسمع تعبيراتها، ما دامت لا تمتطوح - هي ظل غياب البعد القومي - أن تحولها إلى امتدادات من الفوج العاشرة. الأمر هنا ليس في الفاضلة هي تعبيرات ما قبل قومية عبر الديمقراطية أو إبطالها كالتجمر تحت الرماد في الأنظمة النهيمنة، إنما في زبجان مخطوط ظهورها العلن، وفي زبجان مخطوط ناكبة التحول الأكلي بالديمقراطية نحو مجتمعات متحضرة.

وتكثف الديمقراطية الهندية اللقمة على مساحتين (جغرافية وبشرية) كبيرتين هزال الديمقراطية المتفولة على التحامل الكولونيالي الاستعماري، حيث تلبس ولاية «مهارا» غارقة في القروض دليلاً مساعداً على مدى التمدد الحضاري بالديمقراطية الهندية، وهي الديمقراطية التي شهدت انتخابات سياسية لرؤساء وزارات وسياسيون كبار بما يمسك الواقع الاجتماعي الذي تغطيه صورة الديمقراطية الاستغناء في اتحادهم في ١٩٦١ (لا بد نصف سكانه الـ ٨٠٠ مليون اميون، 37٨ منهم تحت غبة القمر، كل وقت، شطوط فيه أثيراً عذبة بموجب القانون أن تظل مفعول قرار قضائي (على الرغم من استقلال القضاء) يظل عضويتها في البرلمان، بعد ثبوت ارتكابها مخالفات أثناء حملة ١٩٦١ الانتخابية، والأمر لا يتوقف عند هذه المقارفات بل يتعداها إلى صعود الأصولية الهندوسية، حيث إن حزب مهارا جاشنا الهندوسي التطرف يعتبر أن الديمقراطية تعني حكم الأقلية، وهم هنا الطائفة الهندوسية، ويهدد بالتالي بأشع طائفة سياسية في التاريخ البشري في بلد ضخم العدد، سكانه يعتنقون سبع ديانات، ويتكلمون ثمانية عشرة لغة دستورية، وينوزعون بين أكثر من أربعين إثنية ولغوية^{١٣}.

ولعل صورة الديمقراطية «الكاشفة للتمزق المجتمعي» لتضخ أكثر في تجربة جنوب أفريقيا، التي أصبحت مع الديمقراطية إحدى أكثر المناطق عنفاً بلا حروب على وجه البسيطة؛ حيث وهذا إبيانات مؤشقة فإن معدل الجريمة قد قفز سنة اضعاف نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية (مع أن فارق عدد السكان والمساحة لا يشارن)، ويضيق روسيا بخمسة اضعاف، وهناك سنة حراس أمن مسلحين في مقابل شرطي واحد للدولة. كما تعرضت العملة لدهور كبير ويواصل للعلمون الهرب من البلاد، وتحولت نسبة البطالة إلى الإزداء لتصل إلى نحو ٢٢٪، صحيح أن كل هذا لا يبرر نظام الأبارتيد العنصري، إلا أن الديمقراطية من دون إرث سياسي تفعل أكثر مما هو الأمر عليه، كما هي الحال في روسيا.

نقد أسطورة الديمقراطية

التي انطلقت إلى عصابات، بعد أن غالت دولة الإكراه في دورها وتجاوزته إلى حد تخضع الدولة، حينما أسست وبعمق للأ دولة أساسها المافيا. والديمقراطية يصفق الغرب عبرها ليهتمون عندما يعتلي دبابات المظالمين على نظام حورياتشوف باسم الديمقراطية والبرلمان. وينفضون النظر عن حله للمرللان بعد أقل من سنتين لأنه أراد إصلاحات لشعله. مما يشرح كيف تكون الديمقراطية استغاثية، وهي ذاتها الديمقراطية التي جعلت شعبا بالكملة تحت خط القصر وأفضل وأشب فيه لا يتجاوز نصف دولار أمريكي. إلا إنها كشفت عيوب النظام السابق وعبوب المحتج بأسره. وهي - ولو إلى حين - تكومسه.

ولا تنابع تعرية مفهوم العربي المتألف للديمقراطية نقول: إن العالم العربي يعيش إشكالية في مفهومه للعقلية، حيث يتم الخلط بين الغالبية المجتمعية والأغلبية السياسية⁽¹⁾ البرلمانية: فالأولى مضادة للديمقراطية وتؤدي إلى طغيان الديكتاتورية على خلاف ما هو متوخى من حيث سيادة الغالبية السياسية المنبئة على أساس البرنامج والفكر السياسي. ولابد هنا من التحذير⁽²⁾ من أن تصور الديمقراطية من دون حاملها السياسي أعني الدولة (النظام الأمر، القرائب) وغير تعبيراتها السياسية على المستوى الأدنى للمثل بالأحزاب، النقابات المجمع القضي، وعن دون إرث عميق ومشجتر لهذا المستوى الأدنى (وهذا يعني ضرورة إطلاق هذا المستوى سرهما والفعل على فعله وفتح أفقائه)، الذي يتوري دلاء غير ثابت بأحد نسيجه من الأيدولوجيات والمطالب الآنية والسياسية المباشرة والجزئية وليس على الفكرية ولا على المبادئ الطارئة والحسنة والمصالح الاقتصادية، من دون هذا الإرث تتحول الديمقراطية إلى فعل يعكس المستوى العمودي الأكثر تحجرا، وهو المستوى الطائفي والشارقي والطائفي والديهي والمناطقي والحقاقي وهو مستوى أكثر من ثابت، بل إنه مشجتر من العمل ويضعف هي زمن الحزب السياسي. عندما يعيب مد الأحلام الكبيرة والتأثيرات المستوى الأدنى ونحزبه الضعيف. وعندئذ شقلب الديمقراطية إلى ارتكاسا

فإذا كانت مهمة الديمقراطية أن تكمل ما أنجزته الدولة من تعيين الوعي المرتبط بالوطن. وبما يتحول إلى (فيمية) عصرية تصنع كل المواطنين في حالة تسافر أمام الدولة وإزاء الوطن. على ديمقراطية المستوى العمودي مسترتكس بالوطن إلى تحرير يعكس ما قبل الدولة، وسترتكس بالوطن إلى جذره الكهنوتي.

وهذا كما نميز بين مستويات عدة للانتماء كالانتماء بالكيونة، وهو الانتماء المقروض مع الولادة والانتماء بالوطن، وهو انتماء يفرضه العمل أو الكلى، والانتماء بالممارسة، وهو الانتماء الذي يفرضه الفرد على سلوكه بالوعي، فإن ديمقراطية المستوى العمودي هي ديمقراطية الكيونة، ديمقراطية الأكثرية المجتمعية، اللاألمية واللاوطنية، وديمقراطية ما قبل الدولة، ديمقراطية المقبول بيدا: الذين لا حول ولا قوة لهم، ديمقراطية من لا يملكون الوضع ولا السلوك ولا الوعي، إنها فضلا عن كونها ديمقراطية لا حضارية ولا تعمدية ولا عصرية، فإنها تعود للانتماء على نفسها إغاثي ذاتها.

أوهام الديمقراطية التمثيلية

إن الطوفان في تآليه فكرة الديمقراطية التمثيلية، وفيها من حيث إمكان الحصول الأكثر فيها، يحمل ضرباً من الوهم الإصلاحي، فالمثليون يحملون ضلعاً صعباً لا ديمقراطية، لأنهم أقرب إلى طبقة

أوليها حاشية، وهم أقلية بالضرورة، ذلك أن ضرباً من الاستقلال والاعتماد أيضاً، عن التاجين سرعان ما يحدث لحظة وصول القاض إلى سدة الواقع النهائي، وهم لا يملكون الاتصال مرة أخرى بأحدهم إلا عندما يقترن برصد التجديد، الأمر الذي يطرح علينا سؤالاً غاية في الأهمية وهو: هل الديمقراطية حكم للأكثرية أم أنها حكم للأقلية النيابية التمثيلية تحت وهم الأكثرية؟ ثم كيف يمكن أن تتحدد هذه الأكثرية بعض في المجتمعات العربية التي تضم عروبيكا مثلاً وإثيا وعشائرية وإثنية، أي هل ستتحدد هذه الأكثرية على أرضية الأكثرية المجتمعية أم على أرضية الأكثرية الوطنية؟ ومن الذي يضمن ألا تتحول الأكثرية المجتمعية بصورتها التوزيعية إلى أكثرية سياسية، بل متى يمكن أن يتحول المرء من انتمائه ما قبل الوطني إلى انتماء وطني حقيقي، إن كل تلك الأسئلة تطفح عاجزة عن أن تحدد وبدقة التمايز المطلوب بين ما هو وطني وما هو اجتماعي من مراحل ما قبل الدولة بالنظر الحديث.

وكل ما سبق يجعلنا نسمح لنقول أن هذا الإدراك للديمقراطية إنما هو فعلياً للأكثرية، أم أنها ضمنان للأقلية؟ ذلك أن الأكثرية (Majority) هي الأشد والأقلية (Minority) هي القاصر، والقاصر هو الأولي بالرعاية⁽¹⁾.

فالديمقراطية هي النظام الذي تعترف فيه الأكثرية بحقوق الأقلية، على اعتبار أن ما هو أهلي اليوم، قد يتحول إلى أكثر في غداً، على أن ندرك إدراكاً دقيقاً بأن القصد هنا بالأقلية والأكثرية ما هو بالمعنى السياسي الوطني للكلمة، وعلى اعتبار أن حامل الديمقراطية المؤازر للدولة هو التحالف الفرعي وكلاًهما، أي الديمقراطية والقومية مسؤولان عن المواطن.

ومن هنا فإن الوعي الديمقراطي يجب ألا يقوم إلا على الارتباط المتبادل بين الوحدة التي يجسدها النظام التمثيلي البرلماني، والتنوع السياسي، وهنا بالطبع يجب التأكيد على أن الديمقراطية هي ذلك الاعتراف، ليس فقط بالحقوق السياسية، إنما هي اعتراف بحق الإنسان كحرف، بالانتماء الكينوني، والتثالي، وهذا ما لا يمكن ضمانه في المجتمعات العربية ما لم تضمن سلباً نطاق المواطنة، التي تتميز بين الانتماء إلى الوطن كالانتماء لولي وبقيّة الانتماءات الأخرى، وبذلك لا تحلّ الأهمية على الأولي، الأمر الذي يضمن حق الإنسان في التعبيراته المختلفة عن انتمائه الكينوني دون أن يتعارض ذلك مع الانتماء الوطني والسياسي، ومن دون أن يحدث ذلك الاختلاف، الذي كثيراً ما يحدث في فترات الجزر السياسي، وهنا يكون احترام

نقد أسطورة الديمقراطية

الأقليات يتضمن إلى حد كبير إلغاء فكرة الأكثرية ذاتها، وهذا كله يتطلب شقين هما الثقافة الديمقراطية، والتركيبية المؤسساتية، هي الوقت الذي تتعدد فيه الثقافة الديمقراطية بذلك الجهد المبذول للجمع سابق الذكر بين الوحدة والتنوع، ولا ضامن لحقوق الأقليات إلا في إطار القانون، إذ إن فكرة الديمقراطية لا تفصل أبداً عن منطق الحقوق، مما يحولنا بدوره إلى الثالوث القدسي للوصول إلى الديمقراطية من دولة الإكراه إلى دولة القانون إلى دولة المؤسسات، فالديمقراطية ليست صفة تمثيلية للحكام فقط، إنما هي ذلك التكامل بين أبعادها الثلاثة: «احترام الحقوق الأساسية، الوطنية، الصفة التمثيلية»، فالارتباط المتبادل بينها هو الذي يكون الديمقراطية⁽³⁾.

وما دامت مخاطر الاختلاف بين الأكثرية السياسية وتلك الاجتماعية، قائمة إلى حد كبير هي المجتمعات الموزايقية وهي عموم المجتمعات العربية، التي لم ينضج فيها الحراك السياسي ليتوضع في قمة الهرم، فإن الدعوات الديمقراطية يجب ألا تقف فوق حقيقة أن المواطنة شرط مسبق قبل التوجه في المستوى الديمقراطي، على أن ندرك أن «المواطنة تستدعي الوحدة الاجتماعية التامة». كما تستدعي الوعي بالانتماء، لا إلى مجرد مدينة أو دولة قومية⁽⁴⁾، إنما بالوعي ما قبل القومي أيضاً باعتباره جزءاً من الهوية العامة للشرد والجماعات، على أن يوضح كل انتماء في فاعليته.

الأوضاع المتغيرة بالديمقراطية والفساد

(أزمة الفساد، مدخل إلى أزمة السياسة والفساد)

في سياق أسطورة دور الديمقراطية، ومع تنامي صعود الدولة العربية الحديثة، ومع الحضور الدائم للوعي الأخلاقي، الذي وافق

جميع الأيديولوجيات السياسية، وهو وعي يستمد جذوره من اللاوعي الجمعي النازيطي الذي انتهى إلى ضروب من وجدانية سياسية نافذة، فإن ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري، التي استفشحت في بنى الدولة العربية المختلفة، قد استدعت تقييدها، هي محاولة لإيجاد نظرية (أرضية) لمشكلة مستفحلة تمس الحقوق وتطول الأخلاق، وتهدد مستقبل الأجيال، وهي هذا بدأ ذلك الاستعداد، بمنزلة ما يسميه هرويد الثابت القهبيدي، هي محاولة هي بمنزلة حلالة الروح عندما تجد الجموع البشرية أن حاضرها ومستقبلها هي خطر.

لكن البارز هنا أن صفة القذاسة الأخلاقية التي تعزل بها الأيديولوجية الدينية قد اتسعت بدورها على الديمقراطية، فصورته المسألة لدى العديد من المثقفين كان الخلاص الديني (الأرضي) ممثلاً بالديمقراطية هو البديل عن خلاص متعال تحمله الأيديولوجيات الدينية.

وهي الحقيقة إن هذا ليس أكثر من وهم إضافي يضاف إلى مجموعة الأوهام المفروطة عن الدور السحري للديمقراطية.

صحيح أننا لا نكر - سلفاً - أن هي النظام الديمقراطي من النيات للرقابة والمحاسبة، ما يكفي لجعل واقع الفساد أقل فساداً وأكثر قدرة على السيطرة مما هي الحال في بقية الأنظمة السياسية. إلا أن هذا لا يبرر إضفاء القدرات (الخلاصية) للديمقراطية. في هذا الوطن.

ومن هنا تأتي مشروعية دراسة الفساد في واقعه كضرورة بالحق الفلسفي، أي دراسة الضرورة بما هي جملة الأسباب التي دعت، وكانت قد حتمت، إلى ظهور الفساد وتناميه.

وبهذا ومن خلال وهي الضرورة يمكن تجاوزها، أو على الأقل البدء في خلق مجتمع سياسي واقتصادي وإداري متضاد الأمر الذي يجعل دراسة ضرورة الفساد بمنزلة دراسة (تكميلية) مهمتها رسم خارطة التناقضات السائدة ووضعها.

لكننا لن ندعي أننا سنقدم نظرية في الفساد. بقدر ما لن ندعي أننا سنقدم وصفة سحرية مضادة للفساد عليه. وإذا ما دلت دراستنا (البارة) في بعض التواضع وضعية أو تسعى إلى إيجاد الحلول؛ فلن سبب ذلك هو الطبيعة الخاصة للموضوع. إضافة إلى عدم قدرة المحلل، مهما أراد الابتعاد عن ورج حل الوعث، على أن يكون كذلك. وببلى أن هدف البحث هنا هو: رسم الخريطة، وعلى كل صاحب اهتمام أن يأخذ منها وصيغته التي يلزمه بها دوره الذي اختار في الحياة.

إن أول موقف يواجهنا هنا أننا نميل - فعلاً - إلى الانساق مع الطروحات الخبولة وقليلة الظهور، التي ترى ضرورة ألا يترك أمر مواجهة الفساد للوعاظ (الوجدانيون)، ولتقاولات الصراوات الفكرية، لكننا - وبالطوة نفسها، لا نميل - سلفاً - إلى حصر الظاهرة في البعد الاقتصادي من خلال الدعوة إلى اقتصاد سياسي للرشوة^(٣٣). كما أننا لا نميل إلى اعتماد النزعة التبريرية للفساد، والمفرقة في برامجياتها، باعتبارها أهون الشؤور. كما يرى هانتينغتون^(٣٤). مع أن فيها من الواقعية السياسية ما يجعل المرء، إذا أراد الموضوعية فعلاً، أن ينظر إليها بعين الاعتبار، أو أن باعتبارها مادة لتفسير على الأقل.

ويجب أن نؤكد أن تشخيص أسباب الفساد لا يفضح لقانون وضعي، كما لا يلزم بعلاقة خطية (linear)؛ تفحصي بأن تكون مخدمات بعينها، وبالضرورة تصير، بكل حالة سياسية، نحو الفساد، علاقات الاقتضاء التطفلي، لا تنسلخ في هذا الحقل، وعلاقات الارتباط الطردوي أو العكسي باعتبارها علاقات خطية لا يمكن استخدامها هنا من دون أن يكون في ذلك عيب شديد بالواقع؛ فإن نقول إنه كلما انخفضت درجة المشاركة السياسية تزايدت احتمالات ظهور الفساد وحده، فإن الأمر يكون أقرب إلى مقاربة مقارفة، ولكن لو اتفينا مفردة الاحتمالات لكان الأمر قانوناً خطياً غير مقبول؛ لأن الدول التوتاليتارية والثورية تزيد المشاركة السياسية

عبر التعبئة، وهي من أكثر الدول حسدا، ومن الخطئية الساذجة القول «إن بيئة النظام السياسي يمكن أن تكون ذات علاقة طردية أو عكسية بالفساد السياسي: إذ إن بيئة معينة يمكن أن تساعد على ظهور الفساد، وبيئة أخرى يمكن أن تقلل من ظهوره»^(٣٢).

ويدعو الاضطراب وانحيا في أغلب الدراسات التي تتناول الفساد وأسبابه، إذ أن الدراسات نفسها تنسب إلى رسم قانون خطي، ثم تعود لتؤكد على أن مفهوم الفساد مفهوم مركب يتطوي على أكثر من بعد واحد^(٣٣). وأن العلاقة الارتباطية بين الأبعاد الاجتماعية والفساد قد لا تصدق في بعض الحالات، بمعنى أنه ليس من الضروري أن ينشأ كل معض للفساد من عدم المساواة أو العدالة، كما أنه ليس من الضرورية أن يؤدي غياب الثقافات الطيفي الحد بين الأفراد إلى إلغاء الفساد، حيث يصعب وضع نظرية عامة في هذا الشأن^(٣٤). وهنا تقوم رسالة المؤلف بتدعيم القول بأن الواقع يثبت وجود شبه التجاذب في حالات متكررة إلى نزائل الظاهريين مما، أي عدم العدالة لكل صلوحتها والفساد^(٣٥)، لكن هذا لا يعني أن وجود العدالة الاجتماعية يلغي الفساد، ولكنه قد يحد منه الأمر الذي يجعلنا نؤكد خبر مرة أن وظيفة البحث هنا إنما هي إعطاء صورة ما تستدعي عدم الربط بشكل خطي بين سمة وأخرى، أي أن البعد الوظيفي النوعي يشرح نفسه علما منهجيا لا اعتبار الفساد سمة والديمقراطية سمة أخرى، ونحتاج الدول من أيضا، بحيث إن التفاعل بين هذه البنى لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء حقيقة الاستقلالية النسبية لهذه البنى على الرغم من أنها تعيش واقع الانضمام للتبادل، والفهم النوعي، سائر الفكر، حيث هي النماذج الأولية لظاهرة الفساد من خلال ضرورتها النوعية واعتمادها للمنهجية، وليس من خلال قوانين منطقية واقتضائية مثل القول «إن الفساد السياسي يكون أقل في الدول التي يرتفع فيها معدل الاستقطاب الطيفي»^(٣٦).

البنية الخاصة أو طبيعة الفساد

تؤكد جميع الدراسات أن الفساد ظاهرة عالمية، وينسب سياسي واقعي إلى اعتباره ظاهرة بشرية مرتبطة بالصالح وهو كالشر، من غير الممكن مكافحته، إنما يمكن منع ضرره عبر القانون^(٣٧). وتقول دراسة إن ظاهرة الفساد قد عرفت منذ أن عرف الإنسان المجتمع السياسي للعلم، حيث ظهر في بابل القديمة وفي روما وفي الحضارة الهندية في القرن الثالث قبل الميلاد، وفي العصور الوسطى في أوروبا وفي مناطق مختلفة اليوم في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وتركيا والمكسيك ودول العالم الثالث^(٣٨). حتى أننا نستطيع القول إن الفساد شعبة (ملحقة) بأي نظام سياسي، فمن السلطة السياسية ثمة تسلط، ومن كل تسلط ثمة ضيق.

لقد بين تقرير نشرته إحدى الصحف الأمريكية في أغسطس 1993 أن الأمم المتحدة تهدر نحو 100 مليون دولار سنويا بسبب الفساد والتهجير وسوء الإدارة^(٣٩). ووصل في عام واحد عدد المتهمين بالفساد في فرنسا إلى 100 وهي إيطاليا 3266 بينهم 1926 مدبر مؤسسة

و ١٠٧٢ مديراً محلياً، و ٢٤٧ برلمانياً، منهم وزراء ورؤساء حكومات سابقون، فيما ارتكب في روسيا ٩٠٠ ألف جريمة فساد في عام ١٩٩٢، واعتقل بمعيتها ١٨٢ مسؤولاً حكومياً، منهم نائب وزير التجارة الخارجية، وشهدت فرنسا صراعاً انتظالياً حاداً حول الفساد في الدورة الانتظالية للعام ١٩٩٢، حتى أن الرئيس فواتسوا ميتران قد اضطر إلى القول، في معرض دفاعه عنه فساد حزبه، إن ٢٨ نائباً^(٣٦) من الاشتراكيين وحظلائهم قد اتهموا بالتورط في فضائح فساد، بينما بلغ عدد المتهمين من أحزاب اليمين ٢٠ نائباً، أي بفارق فئتين لصالح الحزب الاشتراكي؛ وربما إن تكون فضائح الفساد الدم الملوّث هي ألمانيا، ولا الفضائح المالية التي أحاطت برئيس وزراء اليابان الأسبق هي الأخيرة.

ووفقاً لتقرير وزارة التجارة الأمريكية في نهاية العام ١٩٩٤، فإن الشركات الأمريكية قدمت رشاً غير قومية في عام واحد ما يقارب ١١ بليون دولار في التعاقدات الدولية وتوليّون دولار في سوق المشتريات السنوي في البلدان النامية، وارتفع عدد الصفقات التي تشير إلى الفساد الرسمي إلى أربعة أضعاف بين العامين ١٩٨٤ - ١٩٩٥، في وقت تناقصت فيه حصص الفساد لتحتل موقعا إلى جانب التحليلات الفيدرالية بشأن الرشوة في شركة (I.B.M.) في الأرجنتين وأزمة الهابان في ابتزاز أموال للخطرات والقذووس، وردود الأفعال الضعيفة حول شقيق الرئيس المكسيكي السابق كاروس دي جورتي في عمليات غسل مفاصل العطب والتهب والانهايات في فضائح (وايت ووتر) و(أودر لاجيت) بشأن الفساد الضخم في الحملة الانتخابية الأمريكية للعام ١٩٩٦، ومع انتشار المحرمات والتحقيقات إلى بلجيكا وفرنسا وألمانيا والبلدان الإسكندنافية وإسبانيا وسويسرا، كان يلق في السجون الكثير من رؤساء الوزارات الأوروبية وأعضاء مجالس الوزراء، والبرلمانيون والقيادات الحزبية ورؤساء المنظمات وسكرتير عام سابق بحلف القاتل، وواجه ثلثان من الرؤساء السابقين في كوريا الجنوبية تهماً تتعلق بالفساد^(٣٧).

وأشار تقرير نشرته (الفاينانشال تايمز) في مايو ١٩٩٢، ووضعه أحد مؤسسي (الشفاف الدولي ضد الفساد)، الذي أسس في دولين وحتم سبعين شخصية من المختصين، أن الضرر الذي يلحق بالقطاعات العالمية الثالث من جراء الفساد، لا يقتصر على خسائر هذه الدول مورداً من موارد العملات الأجنبية المتدفقة، بل تكون مشاريع ذات قيمة في هذه الدول قد حُرمت من هذه الموارد^(٣٨). وقد تعجبت ظاهرة الفساد حيث حرمت العامة على تقديم ٢٥ من ٢٠٠ ألف دولار لأي مسؤول تقل مكانته عن الراس الأعلى في الإدارة المعنية، وإذا قدمت الشركة ٢٥ من مليون دولار فهو سعيها الاطمئنان إلى أنها قد حصلت على دعم مدير عام، وإذا قدمت مبلغ ٢٥ من عشرين مليون دولار فيمكن اكتساب وزير، أما مبلغ ٢٥ من ٢٠٠ مليون دولار فهذا يعني شراء رأس السلطة^(٣٩).

وأمام تقادم هذه النظرة أخذ الاقتصاد (الخطي) حجماً يناهز بحجمه الذاتي الناتج العام الإجمالي والخاص لمجموع دول العالم الثالث⁽¹⁾، وإذا سرتنا على ما تحاول الأبحاث الخطية رسمه، فإن بعضها يحاول أن يربط الفساد بالدول التوتاليتارية أو النامية، والبعض الآخر يجعل الفساد أكثر ارتباطاً بالنظم الديمقراطية منه في النظم الأرستقراطية، على اعتبار أن الحكام الأثرياء في النظم الأرستقراطية يكونون أقل عرضة للفساد، بينما يكون الحكام في الديمقراطيات أكثر عرضة لهذا الفساد⁽²⁾، إن هذا يجعلنا نقول إن جميع النظم السياسية عرضة للفساد، وما دامت ثمة مصالح أو علاقات قريى أو لولزم اجتماعية وبيعة بين الأفراد، وما دامت التحولات السياسية والاقتصادية تنود إلى ظهور مصادر جديدة للثروة أو فئات وشرائع اجتماعية جديدة لها مطالب لا يستطيع النظام السياسي الاستجابة لها، تضعف أو تعطالة مؤسساته، أو لا يستطيع النظام الإداري أن يواكبها نظراً لتسارعه تقاليده أو لظلم قوانينه، فإن ثمة ضياعاً.

إن فكرة المطالبة أو (التصور الذاتي) تطرح نفسها علينا بشدة في معالجة ظاهرة الفساد، فمشهورات الواقع باتت أكثر تسارعاً، من فورة المؤسسات والقوانين والقوانين والأعراف الاجتماعية على التزامن معها. والمطالبة هنا تجسدها (أربعين الأول) عملية التغيير، والثاني: السير على ما نرجت عليه الواقع **المسافة** والتقييم بقوة الدفع الذاتي، أو قوة التصور الذاتي لأفريق، ولهذا فمطالبة الزعيم السياسي أو الاجتماعي أو الأخلاقي سواء أكان سياسياً أم اجتماعياً أم إدارياً أم فاعلاً أم مؤسسياً (كلية) ما يكون السبب الذي يقف خلف ظهور الفساد كظاهرة مرتبطة بالمصرية.

في الحقيقة نحن نكفل مع الدراسات التي تظهر أن المصرية والتحديث يتصاحبان بالفساد، لأننا نرى أن تسارع التغيير سيواجه بالمطالبة سابقة الذكر، الأمر الذي يجعل القوى الحيوية ضمن المجتمع والاقتصاد والسياسة مروعان ما نجد وسائل إغراقية أو إكراهية للالتفاف على تعطيل المصرية.

وقد لا تكون هذه المصرية إيجابية بالمعنى الحقيقي للكلمة، إذ قد تقدم سطحية بقدر ما يعتبر البعض أن تقل جميع القيم والنتائج المصرية أمر ضروري، كما قد تنمى في السلبية إذا كانت تعمل تحت شعار حرية الاتجار لتقديم خدمات سيئة وفاتكة للشعوب، لكننا يجب أن نعترف بأن بعض الدراسات لا تعطى عندما نرى أن الفساد في مجتمع معصون ليس - تماماً - نتيجة انحراف السلوك في المبادئ التي عليها، بقدر ما هو نتيجة انحراف المبادئ عن الأنماط الموضوعية⁽³⁾ وهو ما نراه تجسدها الفساد الذي يقوم بين المصرية والواقع السائد، ما يظهر على صورة (المطالبة).

ولكن هذا التحليل لا يجوز الذهاب به إلى حد التعميم المفرط، لأنه يستند على قاعدة تسود بعض الأدبيات الفلسفية من هومز إلى ماركس، ولتعتبر الأخلاق أو الأنماط الموضوعية للسلوك متغيرة باعتقادي الواقع والزمن، وهي قاعدة قد تصدق في بعض قواعد السلوك أو الأخلاق، لكنها لا تصلح عن

أن تتحول إلى (ما صدق) لهذه القاعدة فيما يتعلق بالقيم الكبرى. فالسوق مدانة في كل الشرائع والقوانين وألعاب السلوك منذ القدم وعلى الرغم من محاولات (الشارب) هي روسيا قبل ثورة 1917 القب عليها لتأمين مولود الثورف إلا أن إرثاتها قد ظهرت على أيدي الثوار أنفسهم في قوانين وشرائع الدولة السوفييتية. حتى أن هناك من يرى نفسه يعترف بأن التساؤل حول المظاهر القديمة يؤدي إلى زعزعة شرعية كافة المظاهر. ويمنع الصراع بين البائد الممصرة والتقليدية. فربما جديدة للأفراد كي يتصرفوا بأساليب غير مقبولة حيال هذه البائد⁽¹¹⁾. وهذا يعني أن القيم تحظى بقوة على الانتماء والعودة إلى الصورة الأولى. في كل مرحلة يتم الانقلاب عليها. بالأخذ في الاعتبار بعدها الزمني للتغير: لأنها تستمد شرعيتها من (الأقصى) أي من لقل الأعلى. والغباء. والكمال والعدل. وهي مطالب رافقت الإنسان في كل أيديولوجياته من الأسطورة إلى الفلسفة إلى الأدب. كما يجب التوجه إلى أن الطبقة الوسطى هي أكثر الطبقات قدرة على جعل والتطوير للأخلاق تم بالعلم الأيديولوجي. الأمر الذي يجعل صفوف الطبقة الوسطى. في حالة تصادم شديد بين قدر مدفع ولراء قاحش. مقدمة لتحويل الحالة الأخلاقية ونوسانها بين مطلب أقصى يتجسد في الثورات الأصولية. ممارسة السياسية لهن في الحائرين لا تتجاوز محتوي.

وعلى الرغم من أننا نعترف بأن السياسة لها أخلاقها⁽¹²⁾. وهي تختلف عن الأخلاق الجماعية. إلا أن التنفيذ الشخصية الراجعة التي تعهد الصلة بين الاجتماعي والسياسي تجعل من الصعب ألا يندلق المفهوم (التي). وعلى ثلاثة جوانب لهذه على الرغم من تغيرات الواقع الجديد. إنها عطالة الأمبرواتية من ناحية. وقدرتها على الاستمرار بعيدا عن أي محتوى اقتصادي أو اجتماعي أو مرحلي.

وعليه فإننا لا نستطيع في سياق فهمنا للعلاقة بين الأخلاق المسائدة أو القديمة ومتطلبات العصر. أن نضع الأولى أسيرة للثانية. مع أن الأخيرة تسعى لكي تفعل ذلك. لأن قدرة الأولى على الاحتفاظ بمحتواها على الرغم من التغيرات والعودة للتأثير في ثقافة راجعة هو أمر لا بد من الاعتراف به. وهو ما يفت. فعليا - وراء الحملات الدائمة على الفساد. وما يذهب إلى حد انبثاق أصولية سياسية. الأمر الذي يجعل حل مشكلة الفساد ملحا في انظم السياسة كافة.

لكن المصونة تسهم فعلا في الفساد. لأنها -تخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة. مما يجعل العلاقة بين هذه المصادر والسياسة لا تحددها المبادئ التقليدية. فيصبح الفساد - بهذا المعنى - محصلة مباشرة لشوء فئات جديدة لها مواردها وتريد أن تكون فاعلة داخل الإطار السياسي⁽¹³⁾. إلا أن الأمر لا يمكن تلخيصه بهذه الكلمات فقط. ولابد من إبراز الوجه الآخر للمساءلة. إذ إن هذه الرؤية تقفل التساؤل الشرعي عن أحلية هذه الفئات. وبعضها خطر على المجتمع. في أن يكون لها دور سياسي. وتضطرب مثلا على ذلك. تحار الخطرات. الذين يسعون للحصول على السلطة السياسية والحماية الأمنية والحصانة البرلمانية.

نقد أسطورة الديمقراطية

فالتفسير المجرد - قد يكون صحيحاً بشكل عام - إلا أنه يغفل حقيقة أن معاناة التغيير قد تكون ذلك فذلكه أكثر من التغيير ذاته. كما أن الفصل قد يكون وسيلة لاستبعاد فئات اقتصادية قوية ومعمرة وعلى بساط أو على بعض النظام السياسي السائد، كما قد يكون وسيلة لاستبعاد الفئات الجديدة داخل النظام السياسي عبر وسائل مختلفة. لأن النظام يعجز عن تكيف نفسه بالسرعة التي تسمح بالشرعية المستمرة. ما دامت شرعية أي نظام تقدير وفقاً لموازين القوى القديمة والناشئة حديثاً. ولتقال على ذلك قائم في بعض البلدان العربية التي شكل فصوص المعسكرين إلى سدة الحكم فيها تعارضاً مع البرهوزانية العرفية. وكذلك شكلت الفئات الاقتصادية حديثة النعم تعارضاً مماثلاً مع هؤلاء المعسكرين، خصوصاً ممن حملوا مشاريع انقلابية بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، مما جعل الفساد جسواً بين طبقتين جديدة وحديثة وبين فئة اجتماعية - سياسية محدثة لابد أن تجد نفسها، ما دامت في السلطة السياسية. هي صف هاتين الطبقتين اقتصادياً. وإن نحد الطبقتين سابقاً الذكر أنفسهما في رعاية المعسكرين سياسياً، وهو الأمر نفسه الذي جعل الفساد جسواً بين من يمتلك زمام السياسة في أفريقيا، وأولئك الذين يسيطرون على الثروة⁽¹⁾ الأمر الذي يتجسد في فسادين متلاقين: فساد الفقراء الذين وجدوا أنفسهم في السلطة مسحروها للمال، وفساد الأغنياء الذين يحتاجون إلى السلطة من أجل قوة مضاعفة لحماية أموالهم. والواقع أن حدة هذين الفسادين تتجلى في أن كليهما يحكم بالضرورة، والسيطرة السياسية من دون اقتصاد عقيم، والاقتصاد من دون سلطة كالنعم بلا عطاء ولا يستقيم ولا يتحرك، والضرورة هنا بكلمة هي: «السلطة فساد في وضعية الاحتياطي، والمال هو فساد حيث تتركز وموجه سلطاناً».

نعم إن صيغة المعصرة الأولى تقصد إلى حد ما، وراء النزعات الثورية - وعلى التوازي معها تلك الأصولية! إذ إن منشأ الرغبة في الانقلاب على مظاهر التغيير والفساد اللوازي لها، يدفع نحو الثورة أو نحو السطو الصالح. وهي مظهر من مظاهر (التوسلجي) النيورثاني المنعصب التي في مراحل حكمها الأولى على الأقل. تدعى بمعاداتها للفساد - وهذه مفارقة - تأثيراتها مشابهة لتأثيرات الفساد نفسه، إذ إن كليهما يهدد سيادة الدولة، فالفساد يستعمل الأهداف الخاصة بالأهداف العامة، والثوار يعملون قواعد السياسة والعدالة والقانون لتحقيق قانون أعلى (ثوري). لكن المفارقة الأخطر هي أن المفارقة الأولى تحمل نفسها تحول الثوار إلى سياسيين، وبالتالي إلى (لاعبرين) في لعبة السلطة السياسية والاقتصاد والتحاليفات... والصالح، وبالتالي فما انقلبوا عليه سر على ما يحدون أنفسهم في اجتهد أنهم هذه هي الضرورة!

إن سيورة المعصرة تنصف عموماً بالتمركز الاقتصادي، سواء بيد الدولة أو بيد فئات اقتصادية معينة. وهي لا تفسح في المجال أمام الارتقاء المالي، وهناك يكون من الأسهل انطواء السياسة طريقاً للارتقاء الاقتصادي، الأمر الذي يجعل السياسة طريقاً إلى الفساد

الاقتصادي. فيما نلاحظ أن هنالك بعض الدول يكون فيها من السهل عالياً الارتشاء المالي، بخلاف نظيره السياسي. فيما يؤدي الارتشاء الأول إلى شراء المناصب السياسية، وهذا ما يجعل منجحة شعاع الفساد كغيب من الاقتصاد إلى السياسة⁽¹⁴⁾. ولنا أن نلاحظ، أيضاً، أن منجحة شعاع الفساد تتعبر على الأغلب من الحراك المفتوح إلى الحراك المغلق، أما إذا كان الحراك السياسي والاقتصادي مغلقين على شكل طبقات محددة (Candies)، فإن منجحة شعاع الفساد ستقتل بين الطرفين. وهذا هي تدبيرنا أخطر أنواع الفساد.

لقد بينت تجربة إنجلترا في القرن السابع عشر وأواخر القرن التاسع عشر، وكذلك أمريكا في القرن التاسع عشر أن نسبة الفساد في الحياة العامة قد تزامنت مع تأثيرات الثورة الصناعية، وهو فساد ناتج من توسيع التنظيم الحكومي، مما يرى فيه البعض إيجابيات لتعمل في تحفيز التطور الاقتصادي، وسيلة لتجاوز القوانين التقليدية أو التنظيم البيروقراطي. وعلى سبيل المثال كان أعضاء الهيئات التشريعية في الميغدييات والتمانيات من القرن التاسع عشر، في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك أعضاء المجالس المحلية في المدينة، يقبضون الرشاش من شركات المسكك الحديدية والإنتاج الغذائي والصناعي، مما أسهم في تسريع مجلة النمو الاقتصادي الأمريكي. وكذلك نجد ما يشبه ذلك في فترة حكم كوبنشتيك في البرازيل، حيث كانت نسبة عالية من التزيم الاقتصادي تتم بموازاة نسبة عالية من الفساد البرقاني⁽¹⁵⁾، لكننا لا نشعر أن نسبة التزيم أكثر من (مؤشر) للضرورة، الأمر الذي يعني إعطاء صورة (واقعية) عن (البنية) الاقتصادية والسياسية التي توافق العصرنة، حيث قلنا إن من طبيعة هذه البنية أنها مزعجة، بالأصل، للفساد، بل ومفتوحة عليه إلى أبعد حد، وهو ما يجعلنا نعتبر أن العصرنة هي المناخ الأبرز للهيئ لمزيد من الفساد.

لكننا نختلف مع هانتينجتون الذي يعتبر أن مجتمعاً غير فاسد نسبياً (مجتمع تقليدي)، قد يرحب بقدر معين من الفساد، ويعتبره ممهداً بيسهل الطريق إلى العصرنة (معتزلاً في الوقت نفسه بأن المجتمع الذي تفسد فيه الفساد، يكون غير قابل لأن يتحسن حاله بتناغم الفساد)⁽¹⁶⁾، إذ إن نرحب هذه المجتمعات بالفساد لا ينبع من إدراكها لضروراته، كما أن الفساد فيها لا يتعارض، في بعض تلك المجتمعات، وليس في كلها، مع القيم المسكدة التي لا تشجع على الالتزام بقيم ومعايير الآراء التؤسسي، كما هي الحال في زامبيا وغانا وسيراليون وصفلي⁽¹⁷⁾، حيث تشجع القيم المسكدة على تقديم الخدمات الاجتماعية لنوعي الشوري والعائلة، وتمثل هذه الخدمات في التوظيف والبعثات العلمية، حتى إن أدت مخالفة القانون⁽¹⁸⁾.

ونعتبر حالة صفلية نموذجاً واضحاً لدور القيم المسكدة في دعم الفساد وتحقيقه، حيث يكون الفرد شديد الارتباط بأسرته ويلتزم بعائلته، الأمر الذي يستوجب معارضة كل القيم الجديدة التي تعالّف قواعد النزاهة المالي وصولاً إلى حد

ممارسة العنف، ولهذا فإن خدمة الأقارب من موقع السلطة أمر لا مبرر عنه، وذلك على العكس مما هو الأمر عليه في الدول الأوروبية¹⁴ والأمريكية التي تنفكت فيها روابط الأسرة.

وعلى صعيد آخر فإن هذا الواقع لا يمكن تعميمه يمثل هذه الخطيئة، إذ إن الدول الإسلامية والعربية بشكل خاص، تعاني فسادا مستشرياً، فزامن - ربما بالصدفة هذه المرة - مع عملية العسكرة، إلا أن القيم الاجتماعية التي تحدث على الروابط الأسرية وتقف دافعاً وراء بعض مظاهر الفساد العائلي والعشائري والقبلي والديني والمطائفي... والحموية وتقديم الخدمات، لا تبرز هذا الفساد على صعيد الرشاوي، أو أن تكون الخدمات على حساب صحة المجتمع، لأن في الإسلام تحريماً واضحاً للرشوة، وأيضاً اعتبارها مجرد عترة الأمر الذي يخلق ضغطاً أخلاقياً وشخصياً على الفاسد، سواء من قيم المجتمع السائدة، أو من الأنا الأعلى. بما يجعل قضية حل مشكلة الفساد أكثر من مشكلة رافعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لأن الأيديولوجيا الأخلاقية تفيض هي الحكم، وهذا ما يفسر الارتكاس الحالي في بعض هذه الدول إلى الأسوأ بكل أشكالها وأنواعها، لأنها تجسّد للأخلاق الملتزمة بالفساد، وفي أحسن الأحوال بديل عن الأوضاع السائدة، لأنها لم تجرب أو لم يسهل لها بالانكشاف من خلال فعل الممارسة بدلاً من الاكتفاء بالتظهير، صحيح أن الضغط الأخلاقي لا يمنع الفساد، لكنه يهيم نفسه سقفاً مطلقاً على الدول والأفراد.

وهي الحقيقة، ربما قد يكون للعسكرة دور في توفير أحد عناصر مناع الفساد في تلك الدول، إلا أن المشكلة الفعلية تكمن في نشوء النظام السياسي العربي على قواعد ما قبل قومية، وما قبل مفهوم الدولة بالمعنى المعاصر، وهو ما انعكس في بنية النظم نفسها، التي غدت الحموية والوساطة فيها جزءاً من امتداد الظواهر ما قبل القومية في الدول حديثة النشوء، كما أن الجذور ذاتها قد انعكست تعادها على السلطة السياسية وعلى دور ما، ما انعكس في المزيد من التمرکز باتجاه الأصول، إن الملاحظة في الفساد السائد في الدول العربية تكمن في أن الفساد جزء من البنية لكن الأيديولوجية السائدة تقف في وجهه، الأمر الذي يطرح حالة طاعنة فيما يسمى (بالتوازن الحيوي الداخلي ذاتي الفعل) البنية، فهي فاسدة بغير ما هي تراعي ضرورة الفساد في البنية، وهي تحت سبيل الأخلاق بقدر ما لم تستطع قيم البنى الفاسدة أن تكون قواعد ثابتة ومعترف عليها للسلوك.

ومهما كانت النتائج الإيجابية للفساد في سياق تحقيق العسكرة، فإننا نراها نتائج مترتبة بشكل عردي وليس قيمياً، بمعنى أننا نستطيع أن نلاحظ في كل حالة، مهما بلغت من سوء الإيجابيات إذا أردنا ذلك، أو أن نقول، بأنه من غير المنطقي اعتبار الفساد دافعاً للعسكرة، بغير ما هو ملازم لها بمعنى (العسكرة) التي تحكم البنية.

إذن، لضعف البنية السياسية الرافضة للمعاصرة جميع الظروف المناسبة لارتفاع حدة الفساد، ويحاول البعض تبرير ذلك باعتبار أن الفساد يقوم بدور مشابه لتطور اللوبيات (جماعات الضغط) في الدول المتقدمة، إلا أن غياب المؤسسات السياسية عن الدولة النامية، أو ضعفها، لا يمحّل التحليل دقيقاً، لأن الفساد هنا هو فساد هزلي أو عسكوي، وليس طاعلة مدنية تهدف لترسيخ مؤسسة أو حزب من أجل المساعدة على تجاوز معوقات المعاصرة.

هنا نأتي إلى إشكالية الأوهام الديمقراطية، فالأهمية ليست حلاً عاجلياً لمشكلة الفساد باعتبارها مشكلة نهوية، وعليه فإن الديمقراطية هي غياب إرث عريق لتلازم المؤسسات واتساع حرية المشاركة، ففسح في المجال أمام الزيد من الفساد (كما هي حال روسيا ورومانيا)، وهي الأخطر هي حال تجذر التمازج السياسية التي تجعل فيها استبدادية دولة الإكراه محل الدولة عموماً، أو التي جعل فيها استبداد حاكم فاسد مكان الدولة ككل، كما هي حال هايتي في عهد (دوفالتيه) والتيليبين في عهد (ماركوس) ولوفندا في عهد (عيني أمين) وأفريقيا الوسطى في عهد (بوكاسا)³⁷، إذ إن أخطر أنواع الفساد وأكثره انحطاطاً هو الفساد المعلن لكبار المسؤولين، كما هي حال المكسيك التي حولت نسبة كبيرة من القروض الخارجية الممنولة لها، إلى حسابات شخصية لكبار المسؤولين³⁸، وكما هي حال الرئيس **زياس في كوتيا (1991 - 1995)**، الذي كانت زوجته توفز بالجائرة الأولى للبايبيبي في كل مرة، وهنا لا يتم التفرقة بين المال العام والمصلحة الشخصية للحاكم، وعليها أن نلاحظ أن هذا التفرق قد احتاج إلى زمن طويل في أوروبا وتحقق تدريجياً في المرحلة الحديثة من تاريخها، وهو ما لم يتحقق إلا مع المعاصرة.

ومن عناصر الضرورة في فعل الفساد، طبيعة المجتمع، وبالتالي طبيعة المجتمع السياسي التي تنشأ عن الطبيعة الأولى، ذلك أن المجتمعات اللورائية لا يمكن إلا أن تعكس في بنية المجتمع السياسي، إذ إن طلب العدالة يستلزم التدخل في بعض الأحيان عن سلطة النظام السياسي لسلطة تدخل خارجي للسلطة، فبعض التراكيب الاجتماعية اللورائية (القبلية، العشائرية، القبلية...) في المجتمع السياسي، يجعلها دوراً ما تدفعاً لاحتمال أن تطرح الديمقراطية في نموذجها الانتخابي بهذا التوازن، ذلك أن الديمقراطية تنهض بشكل سطحي على أنها انتخاب الكفاءات، إلا أن الوصول إلى هذا المستوى لا يكون متوافراً بالشكل اللازم دون تحقيق تراكم طويل في مفهوم الوطنية، مما يجعل هذا الشعور يلقب على مستوى العارضة إلى انتخاب التراكيب اللورائية لمصلحتها وليس إلى توافر بهم - فعلاً - الكفاءات مما يجعل التراكيب الأقوية خارج دائرة الفعل السياسي، خصوصاً إذا كانت في دائرة انتخابية لشكيلة موزايقية اللون.

وإذا كانت الديمقراطية هي حكم الأكثرية وأعداء الأقلية بالعلم الوطني، فإن الديمقراطية السالفة والمثالية على أرضية محتومة مشبعة بمعامل ما قبل قومية ووطنية، سرعان ما تتحول إلى الأقليات اللورائية واستبداد الأقليات الأخرى، فهي إذ ترسي كتلا مجتمعية إثنية أو دينية أو طائفية... على حساب كل أخرى، فإنها تكسر الفعل لما قبل قومي ووطني بدلاً من أن ترتقي به.

ولهذا وبقدر ما تستدعي الاعتبارات الوطنية الشرائك جميع الفئات المجتمعية. فإن بعض الدول هي مرحلة دولة - الإكرام، وبالرغم من توافر النوايا الصادقة - أحياناً - للتدفع باتجاه دولة القانون، فالمؤسسات تجد نفسها أمام ضرورات الشرائك خارجي ملهم للمجموعات الصغيرة، في وقت يبدو فيه لبعض هذه الدول أن التفاضل من بعض مظاهر الفساد لدى هؤلاء والذي اقترانهم (ميوعة) من أجل ترسيخ الاستقرار السياسي ولو إلى حين - وهي بعض الأحيان يكون ذلك التفاضل جزءاً من لعبة الميكانيكية التي تطالب الحاكم بأن يمسك الأضواء على القاعدة حتى لا يكونوا هاتزين على تجاوزه أو الانقلاب على الاستقرار. وهذا ما عرفته تجارب مثل أوغندا وكينيا.

والحقيقة أن ثمة الاستقرار السياسي هي مرحلة دولة - الإكرام غالب جداً من حيث الفساد. ولكننا يجب أن نؤكد أن الفساد جزء من أي نظام سياسي، وثمة مستويات نوعية للفساد مقدر تطور النظام نفسه، لكن دولة - القانون، وبالتالي تفعيل المؤسسات ضرورياً، وحدها التي تستطيع أن تضع حداً لفسادها ونحوه إلى قاعدة. إننا يجب أن نعترف أن العدل التوسلتي بين عدي الفساد والقتل العليا هو من طبيعة الأشياء، فضرورة الفساد هي الطريقة لتسديدها في إطار العدل؛ والتفويض هنا هو استتصاء الوجدان الأخلاقي محققاً عن تحقق مطلق للقيم، (وهو مطلب لا يمكن الحكم عليه بالتحقق فعلياً) ولكن العدل هنا ليس عدلاً هيجالياً أو ماركسياً. **ينتهي بذلك مرفوع جديد**، إنه عدل باشلاز وهاميلان الذي يجعل التفاضل بين الفساد والأخلاق الأعلى والقيمة والتفويض حقيقة جدلية صراعية لا تنهي إلا أن طموح الديمقراطية يسير دائماً باتجاه شر الحبل نحو الأخلاق كسر كما يستطيع.

ومن خلال إدراك ضرورة الفساد والأخلاق في نماذجهما الصراعي، فإن على المجتمع أن يعتار بينهما، فيما على الإرث الديمقراطي أن يدفع تدريجياً نحو المزيد من تطبيق الفساد.

وهم وسطحية الفهم الفاذل للمجتمع المدني

يعكس مصطلح المجتمع المدني، المستخدم في الوعي السياسي العربي المساعد، لعبة المصطلحية وتلازمها مع لعبة القداية. وفي وقت هزمت فيه التجارب السياسية لاعتبارات كثيرة، خصوصاً التجارب

السياسية خارج الدولة، فإن مصطلح المجتمع المدني سرعان ما بدأ بالاندياج في أوساط المثقفين. باعتباره بديلاً عن العلاقة مع الدولة، وسيلة لتسمية أخرى للديمقراطية، وهذا بالذات تبدي الوهم والعيث الفكري، إذ إن المصطلح بات يستخدم كأنه بمنزلة حزب سياسي ضعيف أو بمنزلة مواجهة دائمة مع الدولة، أو بمنزلة اختصار للعبة الديمقراطية.

وعما يعكس كم هي مفارقة تاليه الديمقراطية وتقديم المجتمع المدني، أن الفقد الأكثر بروزاً للفكرة المجتمع المدني قد جاء ممن هو خارج إلحاح الديمقراطية، بل ممن يتخذونها (لعبة) في إطار وعي شعولي بالارتباط هذه الفكرة بفكرة الدولة¹⁸، أما أغلب الدراسات التي

تجلبنا بإحلالية المفاهيم الأيديولوجية: كالثورة، والديمقراطية، والمجتمع المدني، والتحرر، فهي لا يمكن أن تخرج خارج معادلة يوتوبيا القدامى؛ فالأشهاد التي لا تجريب، والتي تلج الفكرويات في المطالبة بها، هي التي يفاني الفكر في إبراز قبحها⁽¹⁴⁾.

تقد انبرى للتضخيم العرب إلى استخدام هذا المصطلح مع غياب الأمل في التجارب الحزبية بالديمقراطية معاً، فقالوا في إبرازها كان أسنان حالهم أنهم يستخدمونه «حصف طروادة» بهدف إزالة الدولة والابتكالي بالديمقراطية، وهذا الفخ التوهيمي سرعان ما عكس الصعالة الفكرية التي تلف وراء هذا الاستخدام؛ إذ إن هذا التصور قد أسقط حقيقة المجتمع المدني، وهو مجتمع على اتصال حقيقي بواقع الدولة، وأنه وليد تفصيل الوحدة الاجتماعية والسياسية⁽¹⁵⁾، وبالتالي فهو الوجه الديمقراطي لعلاقة المجتمع بالدولة، وبالتالي فهو لم يتم - أبداً - في سيرورته التاريخية إلا باعتباره مفصلاً في علاقة الدولة بالمجتمع، وليس بالمقابلة بين الدولة والمجتمع، ولا اعتبره نتيجة مفالاته، دونكوشوية بينهما.

ولعل في تجربة روسيا وأوروبا الشرقية ما يفيد في حسم المسألة، إذ إن هذا (الانتقال) لواقع منتجات المجتمع المدني من أشباه مؤسسات غير متصلة هي التفصيل بين الدولة والمجتمع قد خلق ماخيا سياسية ومجتمعية أطاحت بالدولة ولم تقع المجتمع المدني؛ وهنا لابد من التنبه إلى أن مظاهر تحول المجتمع إلى (غول) هي اختصار من استبداد الدول التوتاليتارية، لأن الإطاحة بالدولة لحساب وهم تحقيق سبوع الديمقراطية، وتأسيس أسبق للمجتمع المدني، سرعان ما أظهرت التبن المجتمعية الأكثر تطاماً، سرعان ما استمدت كجوى ما قبل التحديث، إذ إن أخطر ما في الأمر هنا أن الدولة والديمقراطية باعتبارهما من مشعات العدالة السياسية، عندما تفهمان طين الظروف الذي يسود، ولو كان انتقاليا، سوف يبرز، إلى حد كبير، القناع اللادعائي، بل الأعين فواتنا على السنوي الحضاري في المجتمع الأمر الذي يؤكد أن «نزعة أمثلة المجتمع المدني في مقابل تقيح الدولة، لابد أن تصعو على مجتمع أكثر شراسة من الدولة»⁽¹⁶⁾.

إن هناك، وهما يتصور بأن القواحة مع الدولة ستفضي إليها إلى قيام المجتمع المدني، أو أن (كسر) الدولة سيؤدي إلى هذا المجتمع المتشود، وهو وهم سلاح للقاية؛ لأن هذا المجتمع لا يتوم خارج العلاقة مع الدولة، لأن أصوله تكمن في العملية السياسية، أي هي الدولة نفسها. وهذا ما يعني أن استقلالية المجتمع المدني هي استقلالية نسبية، لأن هناك ضرباً من (الاعتماد المتبادل) بينهما تفرضه الطبيعة الوسيطية للمجتمع المدني بين الدولة وعموم المجتمع، بل إن الأمر ينبغي لنا للتأكيد على أنه ما لم تتم الإجراءات النهائية لسيادة الدولة، وهذا جزء من مهام دولة - الإكرام، فإن المجتمع المدني لا يمكن أن يقوم، بل إن قيامه سيكون لهدها (الظلم) الدولة نفسها، وليس عاملاً يساعداً لها أو قواماً على التوسط بينها وبين المجتمع.

إن الديمقراطية المطلوبة هي ديمقراطية عاطلة وليست ديمقراطية لا عقلانية مطلوبة سلاجحة، وعليه فإن وهي سلباتها هو المقدمة الأولى لتحليلها.

- ١- راجع فكرة التمثيل في الدستور.
- ٢- على الرغم من أن التشهير السابق يحدث أحياناً لدى بعض المفكرين، على اعتبار أساسها الجهلي، لكننا يجب أن نذكر أن فكرة طبيعة الأشياء، عند ابن خلدون، وسيبويه الأندلس، عند مونتسكيو، وروح العصر عند هيجل، أو الطبيعة البشرية عند ماركس، كلها تتوافق إلى حد كبير.
- ٣- في كثير من الأحيان تتطور الدولة القبلية وحقوق الأفراد عندما يتصل الأمر بعلاقات دولية ووظائف لتصل بالأزمات الديمقراطية، ولعل اجتماع الوكيل أو القائد بحق التطور أو استصدار أوامر بطي مقنات لأسباب الأمن القومي، كل ذلك من مظاهر (الكوالقية) في العربة، وما يمكن أن الإفراد يفتي مشغولاً في الدولة.
- ٤- L.F.WARD Dynamic Sociology, Appleton, New York, vol 2p 224.
- ٥- V.G.Childe, Man Makes Himself, London, 1936p 82-83. عن المرحل الخامس، ص ١٩.
- ٦- روبرت كاي ريزو - نظرية في نشأة الدولة، الفكر العربي، العدد ٢٢، السنة ٢٠٢٠، ص ٩.
- ٧- المرجع السابق.
- ٨- المرجع السابق، ص ١٠ - ١١.
- ٩- جاكسون فونيهوب، أصل الدولة، الفكر العربي، السنة ٢٠٢٠، العدد ٢٢، ص ٢٥.
- ١٠- وهذا موقفه من الاستعمار الغربي للبرابر.
- ١١- راجع فكرة التمثيل والتفويض.
- ١٢- قبل ذلك الأستاذ جورج طرابيشي في مقالاته على موضوع الاتحاد الماركسي، الذي جمعني مع الأستاذ أحمد عبيد الله، الاتحاد الماركسي، مجلة الجزيرة الثقافية ٢٠٢٢، ص ١٩١.
- ١٣- في المخطوطة التي أعيدت من قبل الأستاذ كمال يوسف حليمة، ولا بد من الإشارة الخطية هي إسقاطات سطحية هذا على الوجود.
- ١٤- وقد اكتشفت لاحقاً أن هذا الأستاذ لم يكن يعرف شيئاً بالعلوم والمثقفين أن يجهل بهذا هو الذي جعله يتدبرها عبر شبكتها.
- ١٥- هنا يجب أن نذكر أن الديمقراطية هي الدولة لأنها نظام، وهي لتسيب المواطنين بشيء من صوابها ومساوئها، بقدر ما تكفل أمراً في الدولة، فهذا ليس المواطن إنما الدولة، مع أنها تدعي نظرية على ذلك.
- ١٦- راجع بهذا الخصوص أطروحة في التكنولوجيا بعنوان الهيجل عند جاكسون بالسلان، جامعة دمشق، أو النسخة المنشورة في دار طلائع، دمشق، ١٩٩٩.
- ١٧- ROBERT KAPLAN, Was Democracy Just a Moment, The Atlantic Monthly, November, 1998.
- ١٨- جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٧٢. نقل عن Y van Rensselaer, La République contre le Despotisme, Paris, Poin, 1996.
- ١٩- المرجع السابق، ص ١٦٧ - ١٦٨.
- ٢٠- في ثقافة الديمقراطية، مرجع سابق، نقلًا عن كرومبولف، جاكسون الديمقراطية في الهند، Paris, Fayard, 1998.
- ٢١- نعيم نعيم روز العالمية من العالمية، والأطرية، بعض الأفكار الأساسية.
- ٢٢- راجع مؤسس معاصرة جورج طرابيشي بعنوان «إشكاليات الديمقراطية» في: القدس العربي، العدد ٢٩٧٩، ١٩٩٩/١٢/٢٦.
- ٢٣- راجع مقدمة (إلهام) مؤلف كتاب المرأة في العالم الإسلامي، دار الطليعة، ١٩٩٨.

- ٥٤- آلان توريس، ما هي الديمقراطية، ترجمة حسن شيبسي، دار الساقي، لندن الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ١٠.
- ٥٥- المرجع السابق، ص ١٢٠.
- ٥٦- د. زكريا طوار، مساهمة نظرية في دراسة الاقتصاد السياسي للثروة، دراسات عربية، العدد ٦/٨ - السنة الثالثة والثلاثون، مارس/أبريل، ١٩٩٧، ص ٨٩، ٩٠.
- ٥٧- Samuel Huntington, Modernization and Corruption, Arnold Harberstein, Public Corruption, N.J. Transaction Books, 1983, P.62 راجع أيضا: سموايل هانتونج، النظام السياسي لجنومات، مطبوعة ترجمة سميرة طار عبود، دار الساقي، ط ١٩٩٢، ص ٩٩ - ٩٢.
- ٥٨- إفرام بدر المير، ظاهرة الفساد السياسي، الفكر العربي، العدد ٥١، السنة ١١، ١٩٩٢، ص ٢١.
- ٥٩- المرجع السابق.
- ٦٠- هناك وجهات نظر تقول بأن الفساد كالرشوة ينبع من التفاوت الهائل بين ثراء فاحش وهش مرطع. وأن الرشوة هي إضافة ترويع للثروة وإعادة توازن جنوبي، بسبب أن القسط المدفع والتمرد الضعيف على الثورة يدفعان بالثاني إلى إيجاد التوازن عبر الفساد بأمواله كلها. وليس فقط عن طريق الرشوة.
- ٦١- المرجع السابق، ص ٢٢ - ٢١.
- ٦٢- روبرت ر. القورد «الحزب والتمتع» (شيكاجو، راتونا كاني 1997) ص ٢٩٨.
- ٦٣- د. شارل الأسد، الكفاح العربي، ١٩٩٩/٢/١، ص ٢٥.
- ٦٤- Leslie Palmer, Bureau-rat Corruption and its Political Corruption, London, Kennedy - as Michael Clark, France Press, 1981, P.103
- ٦٥- الجرائد، لندن، ١٩/٨/٩٨
- ٦٦- د. طاهر شندور، عصر الفساد، دراسات عربية، السنة ٢٠، العدد ١٠/٩، ١٩٩٥، ص ١٢ - ١٣.
- ٦٧- ROBERT SLIKEN -CONTROLLING THE GLOBAL CORRUPTION EPIDEMIC, FOREIGN POLICY SUMMER 1997
- ٦٨- د. طاهر شندور، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٣.
- ٦٩- الجرائد، لندن، ١٩٩٢/٥/١١
- ٧٠- INSTITAU L'ECONOMIE SOUTERRAINE PARIS HAUTEITE 1989 P.13
- ٧١- THEODORE LOW, PUBLIC AFFAIRS, NO.2 SEPTEMBER 1981, P.6
- ٧٢- سموايل هانتونج، النظام السياسي لجنومات، مطبوعة، مرجع سابق، ص ٩٨.
- ٧٣- المرجع السابق، ص ٢٩.
- ٧٤- د. هداد طوري، شعبي، الدولة وفق الحكم، دمشق، ١٩٩١، الفصل الثالث.
- ٧٥- سموايل هانتونج، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٨٠.
- ٧٦- م. مكشوراني، مطبوعة في الفساد - أكلية السوسيولوجية، عدد ٩ يوليو، ١٩٩١، ص ١٩١.
- ٧٧- يقول هانتونج، في السياسة الأمريكية ظاهرة لاكتة وشالمة، إذ إن الوزير والمستشار فيشهر مائة منظر إلى الخطي من مركزه من أجل النهوض بأعباء مملكته. راجع النظام السياسي لجنومات، مطبوعة، مرجع سابق، ص ٨٦.
- ٧٨- المرجع السابق، ص ٩٠.
- ٧٩- المرجع السابق.

- Stephen Riley, *The Land of Warring Princes. Political Economy, Corruption, Inequality and Politics in South Korea*, London, Francis Pinter, 1983, p.299-304 in Clark, op.cit.
- Ronald Smith -Philip Davis, op.cit p. 332.
- Gerald Caiden and Naomi Caiden, «Public Administrative corruption Public+ administration corruption review», vol 37 no. Newy-gene (1977) p.p. 302-304
- Rupert Jackson and Carl Rosberg, «personal rule theory and practice in Africa-comparative politics vol 16 no 4, (July) 1964 pp431-434»
- حرية الصحافة الكويتية، 1981/8/20.
- راجع بهذا الخصوص كتاب المجتمع المدني دراسة نقدية، د. عزمي مفارق مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، حيث نقض عقل مفاهيم هذا الكتاب ونعتقد «بما يجب أن (موجهة) مشاركة في هذا النقاش تتأخر من ثلاثة عوامل: عقله الفلسفي، والمعالجة في اللغة الديمقراطية، وإزالة الفكر المدمر، فالدولة الديمقراطية ولا المجتمع المدني، وهذا المفهوم الجديد، ربما لا يتفق به ديموقراطية، وهذا أدعى أن تصبح الأنظمة السياسية التي التحزب دولة الإكراه، هناك في الكلمة الديمقراطية وفي الاستقلالية للمجتمع المدني، شكل يتغير نسبة، حتى يجهل هذا الفهم.
- عزمي مفارق الفهم السابق، ص 71.
- عزمي مفارق الفهم السابق، ص 72.

ARCHIVE

الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية

د. رندة الياسي الزهري*

ملخص

إن التحديات والتغيرات الخارجية التي تواجهها المنظمات عموماً، والشركات العربية خصوصاً، في العصر الراهن تُلحظ إلى حد كبير وفقاً لهيكلته في السابق. فالعولمة (Globalization)، والخصخصة (Privatization)، والمشاركة المحلية والعالمية، والابتكار، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، والاتحادات والانتماءات، والتغيرات التكنولوجية، والتحول إلى أنظمة السوق الحر... الخ، كل ذلك يؤثر في الأساليب التي تتعامل به المؤسسات، وهي أدائها، وإنتاجيتها.

فتتح على أبواب القرن الحادي والعشرين نعيش في اقتصادات غير ملموسة. اقتصادات المعلوماتية التي تعتمد على السرعة، والخيال، واللون، والابتكار، والإبداع. لقد أصبحت اقتصادات العصر الكبير، والاستفادة من معنى الخبرة والتعلم أقل منفعة للمنشآت التي ترغب في تحقيق مزايا تنافسية، لذلك لم يعد بإمكان المنظمات الاعتماد على المركزية، والتسلسل الإداري الهرمي الذي تعرضه البيروقراطية الإدارية، لأن الاقتصادات الحديثة ببساطة هي اقتصادات الانتقال السريع للمعلومات. إن الإبداع يدعم قوة أي منظمة في لعبها مع المنظمات الأخرى. أما الإدارة التقليدية فقد أصبحت غير ممكنة في الوقت الحالي لما لها من عواقب وخيمة؛ فهي تحول الأفراد العاملين إلى بيروقراطيين، وتسلبهم قدرتهم على الإبداع والتفكير. وهذا لا يتماشى مع معطيات هذا العصر، ولكن مع ذلك علينا ملاحظة أن الكثير من الأعمال الروتينية هي أي منشأة مستغل دائماً موجودة، مما يسمح للبيروقراطية أن تظل مجرّاه.

(*) استناداً لمساعدة في جامعي دمشق والكلمة العدد 1.

إن التغييرات الحاصلة في البيئة الخارجية تجعل الشركات المبدعة وحدها قادرة على تحقيق النجاح، ويتطلب ذلك من الإدارة العليا جهوداً مكثفة، تدعم من خلالها العملية الإبداعية التي تبدأ عادة من الداخل. وكلما كانت المنظمة أكثر إبداعاً تعلمت أكثر، وإن أي تأخير في دفع العملية الإبداعية سيؤدي إلى خسارة في فرص التعلم. وبالتالي فقدان مراكز تنافسية. وخصص موفية أساسية للشركات، وينبغي على المنظمات العربية - بناء على ما سبق - الاستعداد والتهيئة لمواجهة التحديات؛ ولا يكون ذلك إلا عن طريق الإبداع والابتكار اللذين يشتران أمام بيروقراطية متأسلة من الصعب تجاوزها.

ويبدو أن بعض الاتجاهات الاجتماعية والإدارية بنحو نحو اللامركزية، والحد من البيروقراطية التي تفسع وتعمق مع اتساع أعمال الحكومة، ولا يكون ذلك إلا بتقليص دور القطاع العام في بعض النشاطات، وإننا نشهد تحول عدد من الدول العربية بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ خصوصاً في مجال الطيران، والكهرباء، والهاتف... ومن التغيرات الأخرى الجارية الآن إقامة شبكة معلومات (الإنترنت)، ويتطلب كل ذلك إحداث تغيير سريع، ولكن الأهم هو سرعة التقدم التقني، والتغير الاجتماعي، ويبدو أن معدل التغيير الحاصل يتقدم وفق متوالية هندسية عوضاً عن متوالية حسابية. فمن الخطأ التفكير في أن التغيير هو شيء قد بدأ في منتصف القرن التاسع عشر بل إن التغيير والتقلبات السجالية قد بدأت منذ الثورة الزراعية في الخمسور القديمة. ومع الثورة الصناعية، وعصر النهضة الأوروبية، وأصبحت البيروقراطية الحديثة متوافقة في نهاية القرن الثامن عشر، لأنها كانت الوسيلة المناسبة للتعامل مع التغييرات السريعة الناجمة عن نشوء الحكومات الوطنية، والاقتصادات الصناعية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى استعراض آلية الإبداع والابتكار في ظل البيروقراطية من خلال التعرض إلى مفهوم البيروقراطية بما في ذلك نظرية ماكس فيبر، وصفات البيروقراطيين، وذكر أهم اتجاهات

البيروقراطية وسلبياتها، والاتجاهات الحديثة البيروقراطية. كما يهدف أيضاً إلى تعريف الإبداع، والتعرض إلى أهم معوقاته، والسبل الممكنة لإدعمه، والأساليب المناسبة للإبداع. ويتصور هذا البحث حول استعراض دروس مستفادة من تجربة بعض المنظمات اليابانية التي ابتكرت منتجات جديدة في ظل بيروقراطية إدارية، وسيلقدم أخيراً بعض الحلول والمقترحات التي تناسب بيئة المنظمات العربية.

أهمية البحث

لعمد أهمية هذا البحث إلى ضرورة تفهم المخاطر والتحديات المحيطة بعالمنا العربي والعمل على مواجهتها بفعالية وكفاءة. ولا يمكن ذلك إلا بعد تحديد أهم القروض والتحديات الموجودة في

البيئة الخارجية، ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تتحلى بها المنظمة داخليا، والتي تميزها من غيرها من المنظمات. ولا يخفى على أحد منا الأثر الذي يحدثه التقدم التكنولوجي، والخصخصة، والمؤلة، والنافسة، والأساليب الإدارية الحديثة... في منظماتنا العربية. إن معظم الشركات العربية تعاني، وستعاني صراعات وتوترات سببها الرئيسي عدم الاستعداد، وعدم وجود الرؤية الكافية لإحداث التغيير الداخلي. إن هذه الشركات تسعى في تقديم منتجاتها إلى تقليد الغرب، واستخدام أساليب إدارية لا تتوافق والبيئة العربية، لذلك يكون نصيبها القليل. إن الجهاز الإداري العربي، سواء في القطاع العام أو الخاص، قد اعتاد بيروقراطية معينة، يصعب عليه التكيف عنها في المدى القصير على الأقل.

ويكتسب هذا البحث أهميته من كونه ضروريا ومفيدا لكل باحث، ومدير، وفنان، وموظف، وحتى القارئ العادي لما يستعرضه من معلومات تساهم ولو إلى حد ما، في فهم ضرورة الإعداد الجيد لمواجهة خطر المنافسة الخارجية، خصوصا أن هذه المنافسة ستزداد حدة مع انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة، وتغيير فلسفتها الإدارية، والاتجاه نحو الخصخصة، وفتح الأسواق أمام منتجات البلدان الأخرى. وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وإزالة الحواجز والموانئ التجارية أمام المستثمرين. ورفع العملية عن المنتجات المحلية.

مشكلة البحث:

كثيرا ما يقال إن البيروقراطية تكلف مصر عشرة في وجه الإبداع. وإذا ما ذكرت البيروقراطية، أو نعت شخص ما بالبيروقراطي فيتلجأ إلى الأذهان بماء الإجراءات، وفلة القرونة، وكثرة التعقيدات.

إذن ما البيروقراطية؟ وما إيجابياتها وسلبياتها؟ ولماذا أسسها واستخدامها؟ إن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتعلق من واقع نعيشه، ومن قرن جديد نحن على أبوابه، ومعتقدات راسخة يصعب تغييرها. ومنظورات حاصلة علينا من تجاربنا، والمسائل المطروح هنا: هل يمكن للشركات العربية وهي تروج تحت وطأة البيروقراطية، أن تلعب بالإبداع والابتكار، وتقدم منتجات جديدة تستطيع معها منافسة المنتجات الأجنبية؟ وهل التغيير ضروري لإحداث ذلك؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن الموازنة بين التحديات

الإبداع الإداري في البيروقراطية

الحاصلة في البيئة التخاوجية، ولتجنب إحداث تغيير سريع ومفاجئ، من شأنه أن يخلق مشاكل ومعضلات أكثر من ذي قبل؟ وما الإبداع؟ وهل يشتمل الإبداع على تقديم منتج جديد، أم يستدعي شمول كل ما له علاقة بالإجراءات والأفكار الخلاقة والأهم من كل ذلك، ما طبيعة العلاقة بين البيروقراطية والإبداع؟ وهل يمكن توظيف البيروقراطية في خدمة الإبداع؟

سيحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة لتحديد آلية البيروقراطية التي يمكن تطويرها لتتوافق مع متطلبات البيئة، والبحث في الوقت نفسه على الإبداع والتغيير لتحقيق مزايا تنافسية تساعد المنظمات على النجاح والبقاء في السوق.

البيروقراطية

ظهرت البيروقراطية منذ أكثر من (٢٥٠٠) سنة، لكنه يمكن القول إن المصطلح ذاته حديث بعض الشيء، ففي القرن الثامن عشر اشتقت البيروقراطية من الكلمة الفرنسية التي تشير إلى القماش

الذي يغطي المكاتب الحكومية، واستخدمها الليبراليون في القرن التاسع عشر في تقديم القوانين الصارمة، والاضطرار الإداري، وسوء الإدارة في الحكومات الفاشية (ساندروز Sanders ١٩٩٧)، ويرى علي (١٩٩٢) أن المصطلح الأول من مصطلح البيروقراطية Bureau يعود إلى الفرنسية يعني «الزود الدائن» الذي يقابل مع الكلمة. وإلى استخدمت لاحقاً للإشارة إلى أعضاء المكاتب التي يعمل عليها رجال الدولة، والمصطلح الثاني Cratit يعني القوة والسلطة، وأورد رجب (١٩٩٩) أيضاً معنى مشابهاً لمصطلح البيروقراطية المرافقة من مقطعين: الأول وهو المكتب، والثاني وهو السلطة، أما القريب (١٩٩٤) يذكر نقلاً عن عبد الكريم مرويش أن الأصل الإغريقي لمصطلح البيروقراطية يعني القوة، وهي في الفرنسية مكونة من مقطعين: الأول يعني «المكتب» والثاني «الحكم» أي «حكم المكتب».

والبيروقراطية معانٍ مختلفة، تختلف باختلاف الفئة التي تستخدمها، فهي تعني عند رجال الأعمال «مجموعة الموظفين النظاميين بالعمى المحدد الذي تمل عليه الخدمة المدنية، وبصفة خاصة في وظائفها العليا» (لبنيف ١٩٩٤: ١٠١، ١٠٢)، أما في الوقت الراهن فإن كلمة البيروقراطية أصبحت مرادفة للروتين، والمعجز الإداري في الإدارة. وأورد الباحث عدداً من الملاحظات الخارجة للبيروقراطية كالفساد، والرتابة، والسلطة، والتميز، والقواعد، والكفاءات، والهرمية، وهي موجودة في القطاعات الحكومية والعسكرية والمدنية كافة، بل هي موجودة في القطاع الخاص أيضاً.

إن للبيروقراطية هي رأي موسى (١٩٩٥) تعريفيان: الأول سياسي، ويعني تمركز السلطة بيد فئة تهيمن على الإدارة، والآخر سوسولوجي، يظهر التدرج في السلطة والابتعاد عن التعيين، وعرضها طاهر (١٩٨٤: ١٠) نقلاً عن مالكس فيبر بأنها «الجهار الإداري الذي يتركز في أيدي

أفراد وسميهم يعلمون بمعرفة تكنيكية فائقة. ويستنتج الباحث أن الأفراد الرسميين هم الذين هيئتهم الإدارات العليا في تلك المراكز اعتدوا منها أنهم قادرون على تطبيق القواعد والقوانين، وإذا لم تطبق القوانين بشكلها الصحيح فهذا عائد إلى الأفراد.

إن استخدام البيروقراطية قديم قدم الإنسان، فقد كانت هناك علاقات معينة تحكم الأسرة، وعلاقة الزوج بزوجه، ثم تطورت لتشمل حكم رئيس القبيلة لعشيرته. ولم يكن هناك آنذاك قوانين مكتوبة، ولكن الأسر كانت شفهية وتتخذ على الفور، وقد عرفت التنظيم الإداري حضارات عدة كالحضارة السومرية، والفرعونية، والبابلية، والصينية، واليونانية (الغريقية)، والرومانية. أما في العصر الوسيط فسادت العلاقات الإقطاعية، وتزامنت نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر مع ظهور مبدأ التخصص، وبدأت البيروقراطية بالانتشار مع بداية الثورة الصناعية، وتوسع الحكومات، وزيادة دخلها القومي، وتصميم الإدارة فيها. وذكر علي (١٩٧٧) أن أهم القوى الخارجية التي أسهمت في نمو الجهاز البيروقراطي هي: تطور التنظيم الصناعي، وتدخل الحكومات عبر من القوانين والتشريعات، والأزمات الاقتصادية، والتهاج بعض الدول الطريق الاشتراكي.

وكان لمحمد (١٩٨٣) رأي آخر وهو أن أصول البيروقراطية تعود إلى أفلاطون الذي رأى أن العدالة لا بد من أن تأخذ مجراها، وأن الدولة عليها أن تعمل على تحقيق هذه العدالة، ولن يكون ذلك ممكناً إلا عندما يكون هناك توازن بين قدرات الشخص ومهامه، والوظيفة التي يشغلها، وربما تعود أصولها أيضاً إلى أرسطو الذي وجد أن الدستور هو أفضل وسيلة للحكومة في فرض حيلته خبره، وإلى مكيافيلي الذي حث على مركزية الحكومة.

نظرية ماكس فيبر Max Weber

لقد طور عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) النموذج البيروقراطي، وكان يعرف بالإطار المنطقي - القانوني (ماكينا McInerney وبيش Booch ١٩٩٥)، ويمتيز نموذج فيبر منطقياً لأنه

يحدد تحديداً دقيقاً أداء معظم الأنشطة في أي مشروع، وهو قانوني لأن الأعمال مبنية على مجموعة القواعد والإجراءات الموضوعة مسبقاً لكل وظيفة أو عمل. ويرى الفيلسوف (١٩٩٥) ومحمد (١٩٨٣) وعلي (١٩٧٧) أن فيبر قسم السلطات في أي منظمة إلى ثلاث وهي: السلطة البطولية التي تعتمد على الصفات الشخصية للقائد، والسلطة التقليدية المتوارثة من الألقاب، والسلطة الرشيدة المستمدة من القواعد والإجراءات التي تعطي الشخص الشرعية في ممارستها. ومن صفات نموذج البيروقراطية الذي طوره ماكس فيبر أنه مثالي، لأنه يلقي الضوء الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات.

أشار كل من الطحيم (١٩٩٥) والليف (١٩٩٥) وعلي (١٩٧٧) إلى أن البيروقراطية كانت نتاجا للتغيرات التي تأثرت من الثورة الصناعية، ونجم عنها ظهور التكتلات الصناعية التي حولت المزارعين إلى عمال، وأصبح التوجه نحو الإنتاج بكميات كبيرة، إن ما أرادته فيمر هو وضع هيكلية مثالية، واضحة المعالم لمنشآت الأعمال، هذا إلى وجود نظام يؤمن الاستقرار والتوازن. واعتبر الطحيم أن النظرية البيروقراطية مبنية أصلا على نظرية نيوتن Newton التي تفترض أن «العالم ومكوناته هو نظام آلي Mechanistic، وهو يدعو إلى القول إن العمليات الطبيعية كالهيئة قابلة للتفسير بتوافيق الفيزياء والكيمياء، وإن لكل فعل رد فعل» (الطحيم ١٩٩٥: ٥١). وأشار الباحث إلى أن البيروقراطية تستند أيضا إلى نظرية X لـ «ماك جروجر» MacGregor التي تصف الإنسان بالكل، والشر، ويسعى نحو تحقيق أهدافه الخاصة. لذلك وضع ماكس فيبر نموذج العنقاني الذي يمتنع بقوة على فرض الرقابة في التنظيم.

إن الهدف من بيروقراطية فيبر هو تقديم خدمة، والابتعاد عن الأهواء، والأهداف الضمنية، وهذا يؤمن «الدقة والسرعة، والمعرفة، والاستمرارية، والوضوح» مع الخضوع الكامل للرؤساء ذوي القوة والسيطرة القانونية، (الليف ١٩٩٤: ١٠٤). ويورد طاهر (١٩٩٤) نقلا عن كارل فريدريش Carl Friedrich أن البيروقراطية هي الفرد كانت نتاجا لثلاثة عوامل، أولها تقوى الكنيسة واضع سيطرتها، وثانيها الدور الذي لعبه الجيش، وثالثها ظهور الحكومات ككل واحد من هذه المؤسسات أدرك دور «أساسها هي نظرية البيروقراطية، وذلك لأن كلا منها يتطلب وجود جهاز إداري ضخم يقوم بتكليف أعدائه، ويقتله من تقديم خدماته للناس، وبين أيضا أن النظام السلطوي يعتمد في أساسه على عبودية قائده التي تؤثر بدورها في مستوى العلاقة بينه وبين مرؤوسيه، «إن طبيعة الإدارة نفسها تتميز بوجود سلطة الإداريين التابعة من سلطة مكائهم وتموئها، وليس سلطة متميزة بسنهم، أو بنسبهم، أو بمقدار ما يمتلكون من ثروة أو حكمة، وهم هي هذه الحالة لا يخدمون الشعب بمقدار ما يخدمون مكائهم النامية للسلطة نفسها» (طاهر ١٩٩٤: ١٢). وبعبارة أخرى: إن الإداريين يغيثهم مجلس القيادة، وعليهم الالتزام بالقوانين والأنظمة، ويورد علي (١٩٧٧) في السياق نفسه أن هيبر يبين أن السلطة تعني ممارسة شخص ما قوته على الآخرين، وأنه من الواجب على الأنبياء الامتناع لأوامر: مما يسهم في دعم الاستقرار والثبات النسبي للمنظمة.

إن أهم معالم البيروقراطية التقليدية هي: (١) تعريف الواجبات والمسؤوليات تعريفًا دقيقًا، (٢) التخصص، (٣) السلطة الراسية، (٤) إطاعة الأوامر، (٥) الاعتماد على الخبرة المستمدة من المعرفة التنظيمية، (٦) التعويل الأمثل للقوانين، (٧) الإدارة الموضوعية، (٨) التكافؤ حسب الترتيب ومسؤولية العمل، (٩) الترقية حسب الأقدمية أو الأداء كما يقدرة الرؤساء، وليس وفقًا للورثة أو المعرفة، (١٠) الفصل الواضح بين ملكية المنظمة وإدارتها، وإنه

إن الواضح أن التنظيم البيروقراطي يعتمد كلياً على القواعد، والإجراءات، والتهام المعرفة تعريفها واضعاً، كما يعتمد على العلاقات، والمسؤوليات التي ينبغي أن تكون واضحة مسبقاً لكافة العاملين في المنظمة. إن هذا النموذج، كما افترضه فيبر، منطقي وموضوعي لأنه خل من نزوات الأفراد، ورغباتهم، وأهوائهم، وتفضيلاتهم، كما أنه يقدم الثبات والاستقرار للمنظمة الأعمال- وراي سانتروز (١٩٩٢) أن البيروقراطية هي عبارة عن إدارة الأقسام والفروع في منظمة ما، وذلك باستخدام التعليمات المكتوبة، والإجراءات المركزية. إنها تمثل الهيكلية التنظيمية هي المؤسسات الخاصة والعامة.

صفات البيروقراطي

تربط صورة البيروقراطي في معظم الأحيان بعدم تحمله مسؤولية عمله؛ فهو غالباً ما ينحو باللائمة، في تبرير قصوره، على قوانين الشركة، أو على السلطات العليا فيها، ولكن نادراً ينفذ

البيروقراطي، عاتقاً في وجه التواصل الفشل بين الأطراف المعنية من موظفين وعاملين وزبائن ومتطلباته إلى الذين يقومون بالعمل الحقيقي، ويسمون ما تريد المنظمة تحقيقه هم المبرسون في المدارس، والمسابقون، والبيكراتيون في وكالات النقل، والمهندسون وظائف البناء في منظمات الإنشاء والتعمير، وهناك الخطوط الجوية في الطيران، إنهم أحد الأطراف، وهي الطرف الآخر هناك الزبائن أو المشترون الذين تمثل حاجاتهم ورغباتهم السبب الأساسي لوجود منظمات الأعمال التي يؤمن منظمتها بفكرة «الزبون دائماً على حق». ولكن البيروقراطي ينفذ حجر عثرة في عملية الاتصال بين تلك الأطراف.

ذكرت زيتلين Zeilin (١٩٩٧) أن القليل من البيروقراطيين يقرّون أنفسهم بأنهم بيروقراطيون، وتصدر عنهم غالباً العبارات التالية: «دعونا لا نعمل في أي شيء» أو «هي العجلة التداية» أو «من المفروض الأخذ في الاعتبار المواقف قبل القيام بأي مبادرة». ومن صيغاتهم أيضاً رفض التغيير، والبطء في التنفيذ، والاعتقاد أن أي تغيير هو ضروب من ضروب التهور.

إن البيروقراطي كما راء نيسكانن (موسى، ١٩٩٥، ١٥٩) «ليس مجرد شخص يعمل بطريقة روتينية آلية، كما أنه لا يستهدف دائماً تحقيق الصالح العام وحده، ولكنه، مثل أي شخص آخر، يسعى إلى زيادة منفعته الخاصة». ويكون ذلك أساساً من خلال العمل على زيادة حجم ميزانية المكتب أو الإدارة التي يديرها، ويعتقد نيسكانن أيضاً أن البيروقراطي يمتلك سلطة احتكارية وتقديرية مهمة؛ وذلك لخصوله على معلومات لا تكون غالباً متاحة للآخرين. إنه إن العلوم أن البيروقراطية تزيد المنظمات الكلية بشكل أكبر بكثير من الإنتاج المحقق.

الإدارة الإدارية مع نهج البيروقراطية

وجد النقيب (١٩٧٦) في دراسة أجراها عن البيروقراطية وصفات الشخص البيروقراطي في لبنان، أنها تبعد كل البعد عن البيروقراطية التقليدية لغيرها وأعاد ذلك إلى عدة أسباب أهمها: أن القيم (العائلية، والاجتماعية، والثقافية، والفلسفية...) تؤدي دورا بارزا في حياة الشخص البيروقراطي أكثر بكثير من الخبرة، والقدرة التي يتمتع بها الفرد. أضف إلى ذلك المكانة الاجتماعية التي يحظى بها البيروقراطي، وأثر البيئة الاجتماعية المحيطة التي تؤثر بدورها في حياته العملية. فرأى الباحث أن هذا ينطبق على المواطن العربي عموما - لأنه أسير العائقة التي تفرض عليه سلوكيات معينة، مقابل تقديم الرعاية، والعمالة، وبناء عليه، فإن البيروقراطي يعمل معه هذه السلوكيات التي تجعله يعتمد من تحمل المسؤولية، والتخالف القرار، أو المبادأة فبعض دائما إلى الاستعانة برئيسه طالبا الحماية، واستتج أيضا أن المشاركين في الدراسة يتذمرون من الروتين على الرغم من اعتقادهم أن سبيل النجاح هو الالتزام بالقوانين والأنظمة، وحين له أن البيروقراطيين اللبنانيين اليسوا، أدلة طبيعة في يد السلطة، وهذا يناقض نموذج فيبر. ويثبت النتائج أن البيروقراطي يزداد مع تقدم العمر تعلقا بالسلطة والقواعد، وأنه كلما ارتفع مستوى التعليم قلت نظرة احترام الذات عند البيروقراطيين أنفسهم. وهذا ما أكدته دراسة أحمد وأخرون (١٩٨٠)، التي أبرزت أن الشخص البيروقراطي هو الأكبر سنا، والأقل تعليمًا من غيره.

إيديولوجيا البيروقراطية

رأى ساندرو (١٩٩٧) أن البيروقراطية تنصف بثلاث صفات وهي: (١) التفرج الهرمي للسلطة، إذ تتوافق المركزية مع البيروقراطية في تعريف المسؤوليات وتحديد التوجيهات بوضوح، فالمستويات الإدارية

للتفرجة تسمح بالتسيارية الخلط القرارات، ويتخذ كل مستوى القرارات ويتخذها بسرعة، ومن دون حصول أي جدول، وذلك لوضوح نطاق سلطاته ومسؤولياته، وتنصحب في هذا الهيكل التنظيمي الخطوط الفاصلة بين المستويات الإدارية المختلفة، ويشير إلى من المسؤول وأمام من؟ ويساعد ذلك في انتقال المعلومات من الأعلى إلى الأدنى مشراكا بتعبئة مرشدة Feedback من الأدنى إلى الأعلى، وتحقق بالتالي كفاءة الاتصال. إن البيروقراطية تناسب المنظمات المفسمة هي المنظمات الصناعية الحديثة إلى أجزاء وفروع، إذ يستمد من تقسيم العمل إلى وظائف بسيطة ومتكررة، ويمكن القول إذن أن الهيكل التنظيمي البيروقراطي المقترح هو مؤشر إلى الاستقرار والثبات، ومن صفاته عدم التغيير، (٢) التقسيم الإداري ويتناول الفصل بين الشخص البيروقراطي والوظيفة التي يشغلها، إن هذه الصفة الموضوعية التلاشيكية كانت الأهم في التطبيق بين أوجه البيروقراطية كلها: فلا تتخذ القرارات وفقا للمعارف، أو بما يقدم الأصحاب، ويحقق الحسوبيات، بل لما فيه مصلحة للظيفة، فتتم التوجيهات والتفويض بناء على الجدولة وليس على أساس تقديم

طبعة الصديق أو قريب- (3) القوانين البيروقراطية: إن تطوير القانون، أو القاعدة الإدارية تتكامل مع البيروقراطية اللاشخصية، والقوانين، والقواعد الإدارية، والإجراءات لا تتواءم أي مجال لقنوات والأهواء، والنفرة الشخصية، فهي إذن ضمان لمعاملة الموظفين، والمزبون، وحتى المواطن العادي معاملة عادلة، ولتحد من تحكم التجار، أو البائعين، أو البيروقراطي.

إن أكثر نقاط القوة في البيروقراطية، على الرغم من سميتها السيئة، هي أنها تقدم مستويات إدارية واسعة المعالم، متخصصة، وبإمكانها غلبة المشاكل، والتشجيع على القيادة، تفهيد عن استقرار المؤسسات العامة، والخاصة كما ذكرت مور Moore (1988).

أما موسى (1996) فيقول: إن أهم إيجابيات نظرية فيهر أنها تقوم على الوضوح، والاحترام، وتنبهض التكليف، وزيادة الإنتاج والأداء، وإلى كل من رجب (1999) وبور الله (1997) أن البيروقراطية تضمن استمرارية العمل واستقراره، والمساواة، ودعم القيم والسلوكيات الرسمية المؤسسية.

ومن الإيجابيات الأخرى للبيروقراطية ما ذكرته شامان (1998) في أنها وسيلة لتسيير الجهود، وتعميد المسؤوليات بشكل يساعد على تحقيق الأداء، فالقصور بالبيروقراطية هو ليسير الأمور وليس تعقيدها، ولكن الفعاع أعمال الحكومات والقطاعات وتعديها أدى إلى إساءة استعمال البيروقراطية، وإساءة فهمها، وتعدي الباعثة السبب في ذلك إلى صروب الأفراد من تحمل مسؤولياتهم، وتنسبهم بالوائح والأنظمة، وتحم كل ذلك في رأيها عن عدم وضوح حدود مسؤولية الفرد، ويورد ذلك إلى المسؤول حدود مسؤوليته، فالفهرد يظهر من مسؤولياته لأنه لا يعرف حدود سلطاته، فيفصل التنفيذ الحرفي بالوائح والأنظمة والقوانين والتعليمات، أما السبب الآخر فتعزوه شامان إلى العامل التربوي الذي يعود إلى نشأة الطفل في المنزل إذ ينمو معتمدا على والديه: فيتهرب من تحمل المسؤولية، ويرافقه ذلك حتى عندما يعمل في أي وظيفة.

وأكدت أخيرا نتائج دراسة أحمد وزملائه (1990، 1996) أن مطاردة البيروقراطية هي ظاهرة سلوكية تتأثر بالثقافة الإدارية والفنسي، الذي يسود محيط العمل، وأنها، أي البيروقراطية، ليست وليدة الأنظمة والقوانين والثوابت.

معايير البيروقراطية

إن الضبط الذي يمارسه النظام البيروقراطي على الفرد يلتزم بالقواعد والإجراءات، يوجد حالة من الانضباط الدائم بالوسائل المستخدمة في سبيل بلوغ الأهداف، وتصبح الوسائل أكثر أهمية من

النتائج أو الأهداف نفسها، وقد يكون أيضا حالة من الارتباط بالقواعد والإجراءات التي تصبح لاحقا جزءا من الشعور أو الطغوس للتعارف عليها هي النظام. أضف إلى ذلك أن إصرار بعضهم على نيل حقوقه كغاية، والاستمتاع بالمكانة المرموقة التي يستمدونها من

الليبرالية الديمقراطية في الفكر البيروقراطي

الوظيفية، يعيق تقدم الاهتمامات الأخرى، ونموها، وتوسعها. وتواجه المنظمات في مثل هذا الوضع موضوعاً خطيراً عندما تريد التغيير الذي يصبح مرغوباً رفضاً قطعياً. وتتاسب البيروقراطية في الغالب للهام والأعمال البسيطة، والمتكررة التي تتميز باستمرار مع مرور الوقت. ولكن عندما تصبح المهام معقدة وخاضعة للتغيير، عندما سيهم التحول من البيروقراطية الكلاسيكية (ماكينا وبيش 1996) - وأورد الطنج (1996) في السياق نفسه أن «الجمود الداخلي» الذي تعانيه البيروقراطية يجعل المنظمة مقسمة إلى إدارات والمهام لكل منها تنظيم خاص به - فالتكامل يعمى نحو تحقيق أهداف القسم أو الإدارة التي يعمل بها. وهذا يعني تجاهل الأهداف العامة، كما يعمل الأفراد على تفسير القوانين والتعليمات بما يحقق لهم منافع شخصية. ويظهر، على الرغم من كل ذلك، أهمية اتخاذ القرار النهائي بيد الإدارة العليا. وتتمثل مساوئ البيروقراطية من وجهة نظر سلطان (1990) في فرضها «الجمود والإستاتيكية». وفيما الاهتمام «بالعلاقات الإنسانية غير الرسمية» التي تنشأ بين الأفراد، وينقل عن جيمس تومسون James Thompson رأيه في أن البيروقراطية لا تأخذ في الحسبان اثر البيئة التنظيمية، مما يقتصر قدرتها على رؤية المستقبل، أضف إلى ذلك عدم مرونتها مع متغيرات الأمور. ويذكر سلطان (1990، 72) أن «بيروقراطية شبيهر ولبنة التحضارة والمجتمعات المستعمرة الغربية. ومن ثم فهي لا تتناسب مع الأنماط السائدة في الدول النامية». ووجد سلطان أن الفشل في إدارة مشروعات طاء والمقاييس اللائق به يكون أكثر بكثير من المكائنت والحوافز التي تقدم إلى العاملين في ظل البيروقراطية. وأحد يؤدي بدوره إلى انخفاض روح المبادرة، والمخاطرة، والقدرة على الإبداع والابتكار. والتحديث.

أما هيلجسين Helgesen (1996) فقد وصفت المنظمات البيروقراطية بأنها تضع عملية انتقال المعلومات من الأعلى إلى الأدنى ضمن حدود وأطر محددة، تمر عبر سلسلة من المستويات الإدارية، ومن الواضح أن الاتصال الأفقي غير مرغوب فيه. وينصب اهتمام الشخص في مثل هذه المؤسسات على المركز الذي يشغله بدلاً من إنجازاته. ويوصف الهيكل التنظيمي بالركزية التي لا تُشعر الإنسان بقيمته، أو حتى يحقّه في حرية التصرف ليصبح الشعور السائد هو شعور بالضعف.

وعندما تحاور براون Brown (1996) مع جيمسورد والهزاميث بينشوت Gifford & Elizabeth Pinchot مؤلفي كتاب «نهاية البيروقراطية ووبداية المنظمات العقلانية The End of Bureaucracy and The Rise of Intelligent Organizations»، ذكرا أن البيروقراطية تطلب الأفراد قدرتهم على التفكير المنطقي لأنها تعتمد على المركزية المطلقة، والالتزام بالقوانين، وتتمثل القيادة، والخصيص، والفهم بالأعمال العيادية، والتسويق الذي تفرضه الإدارات العليا على الإدارات الأدنى. وتتميز البيروقراطية عندما يتطلب الموقف من العاملين استخدام

إبداعهم، وحكمهم، ومبادئهم هي أسرها - إن استخدام البيروقراطية يتطلب كثيرا من الوقت لاتخاذ القرار، ونقل المعلومات مما يؤخر عنصرها أساسيا في فشل عدد كبير من المنظمات التي لا تستغل الوقت بالسرعة المناسبة. إن البيروقراطية كما رآها المؤلفان تعجيب الرؤية عن مستقبل المنشآت فيما يتعلق بالوسائل البديلة التي يمكن للمعاملين أن ينظموا عملهم من خلالها بنجاح. ومن الملاحظ أن البيروقراطية تناسب الشركات متوسطة الحجم التي تكون أعمالها روتينية، والتيها لا تتغير، وأصولها مستقرة.

ومن سلبيات البيروقراطية الأخرى التي أوردتها رجب (١٩٩٩) أنها تقرب الفرد، وتضعه ضمن قوانين ولوائح مما يؤدي إلى أعطال كثيرة، وتظهرت في اتخاذ قرارات مهمة، وشعور بالملل، وتكرار الطبع (١٩٩٥) في هذا الخصوص، أن البيروقراطية اعتمدت على مبدأ العقلانية، متجاهلة بذلك حقوق العاملين في الإدارات الدنيا وحاجاتهم.

إن البيروقراطية تخلق فجوة بين ما يجب القيام به وفقا للأنظمة والقوانين وبين التجاوزات التي تكون في الغالب ضرورية لنهضة الهيئة التي تعمل ضمنها المنظمة. أصناف إلى ذلك زيادة في عدد المستويات الإدارية التي تشمل الإدارة الدنيا هي الإدارة العليا، مما يؤدي إلى هدر في الوقت، وزيادة في التعقيدات، كما يظهر الضعف في الميزة الشخصية للعاملين، ويتم تجاهل حاجاتهم، وخسائسهم الفردية، مما يسهم في تخيبيات كفاءتهم، وغالبا ما يكون نظام الاتصال غير فعال، تاهيك عن عدم قدرة المنظمات البيروقراطية على متابعة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية من تطورات تكنولوجية، ومناخية، وتغير في حاجات المستهلكين (أنور الله، ١٩٩٢).

وعلى محمد الدول النامية - اعتبارا من (١٩٨٥) أن أهم أسباب المعجز في متابعة المشاريع التنموية يعود إلى الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يتصف بالجمود، وتقصصه الشاغلية، والكفاءة، والتدريب. لذلك إذا رغبت هذه الدول في تجاوز اقتصادياتها القائمة على اليد من التغيير، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات المختلفة، وخصوصا الاجتماعية (من عادات، وتقاليد) التي ستعرض التغيير. ولا يمكن أن يحصل هذا إلا بتغيير الجهاز الإداري البيروقراطي، والاستعانة بأجهزة تسهم في تعزيز عملية تعامل المنظمات والحكومات مع التغيرات الداخلية والخارجية.

إن الرقابة والإشراف اللذين تفرضهما البيروقراطية يحرزان من انحراف السلوك الفردي عن القوانين والأنظمة، مما يتطلب زيادة في الرقابة، وهذا يؤثر بدوره سلبا في كفاءة التنظيم. ويظهر التناقض جليا في مبادئ النظرية البيروقراطية التقليدية بين مفهوم التدرج الهرمي للمستويات الإدارية، والاعتماد على الخبرة والتدريب في الظهور للموظفين كما رآه أحمد وآخرون (١٩٨٠)، ولدى دراستهم للبيروقراطية في المملكة العربية السعودية، وجد أحمد وآخرون (١٩٨٠) أن المفهوم السليم المرافق للبيروقراطية هو السائد بين موظفي الدولة، وأن

الأجهزة الحكومية التي لا تقدم خدماتها مباشرة للمستهلكين هي أقل بيروقراطية من غيرها من المنظمات. وبين الملاحظين أن الفئة الكبيرة من الموظفين السعوديين المشاركين في الدراسة لا تشارك في اتخاذ القرارات، وإن شاركت فإنها تتخذ القرارات الروتينية، لذلك فإن القرارات المتعلقة بالتغيير وتطوير العمل تتخذها الإدارات العليا.

الاتجاهات الحديثة للبيروقراطية

أشار رجب (١٩٩٩) إلى أن النظرية التقليدية للبيروقراطية قد أخذت منحى متناقضاً إلى أن جاء الباحث «ستشكوم» وحاول أن يمتحج البيروقراطية أمجاداً جديدة تركز فيها التنظيم الإدارية على

التخصص، وكفاءة اليد العاملة كأساس لتوزيع العمل. وأن يكون هناك جزاء في مقابل كل عمل يقوم به الفرد. مع ضرورة وجود أهداف واضحة، ويمكن للبيروقراطية أن تفي على مبادئها الأساسية، ولعمل على تطبيق التوائح والقوانين، وشتمد عن الاستجابات الشخصية، ليؤمن العاملون كل حسب مؤهلاته وشهادته وخبراته. ويكون الفصل بين الإدارة والملكية، أما الاتصال فيتبني أن يكون رسمياً بين الأقسام تلاقياً للمرضى، مع ضرورة الالتزام بالتسلسل الهرمي فيتخذ كل مستوى القرارات الخاصة به.

أورد كل من المنيف (١٩٩١)، والشمس (١٩٨٠)، وعلي (١٩٩٩) عدداً من النظريات الحديثة التي تشهد البيروقراطية التقليدية التي كان أبرز روادها روبرت ميرتون Merston، وسمولزنيك Selznick، وجولدنر Goldner، وكروزير Crozier، وداونز Downs، وبليز كنسون Parkinson، وبيرتر Peter، وحامون Gamon، وبلو Hlau، وبينيس Bennis، وبراكاز Drucker. وركز الأول على ضرورة إشراك العنصر البشري في السلوك البيروقراطي، وحسن على أهمية رقابة ذلك السلوك، ورأى أن سلوك الفرد في ظل البيروقراطية التقليدية محكوم بالأنظمة والتشريعات والقوانين، لذلك يبقى ثابتاً وجامداً، وأن السبب الحقيقي لفشل البيروقراطية هو التصميم الذي انتهجه ذلك النموذج؛ فما يصلح في موقف ما ليس من الضروري أن يناسب المواقف والحالات كافة، وإن الإدارة العليا تعمل على تحديد الواجبات والمسؤوليات وسلطات العاملين، وتعرض عليهم الرقابة الدقيقة مما يضعهم موضع الاتهام، أو حتى المدافع عن النفس مما يبعدهم أكثر فأكثر عن الهدف الحقيقي. وإن درجة العلاقات الشخصية بين العاملين في المنظمة الواحدة تتضائل بناء على ما سبق. لتبقى محصورة في نطاق العلاقات بين المكاتب فقط، ولتحكمها القوانين والتوائح التي تصبح أمراً طبيعياً وهذا يساعد طبعاً في جمود السلوك الإنساني الذي يخدم أهداف التنظيم البيروقراطي.

أما «سولزنيك» فيرى أن الرقابة التي تفرضها الإدارة العليا تطلب مزيداً من تشويش بعض الميّنات والمسؤوليات، مما يترتب عليه زيادة خبرة العاملين في التنظيم. ويقلص هذا بدوره من التباعد بين الأهداف والإنجازات الحقيقية فعلاً، ومع ذلك فإن التشويش يساعد في ظهور التسيّسات والتخصّصات الفرعية، والصراع بين الأجزاء، مما يعمل حجم الهدوء بين الأقسام والفروع. وهذا يعزّز بدوره التباعد عن الهدف المنشود. فموضنا عن تحقيق التعاون والتسيق يهتم كل قسم بتحقيق نجاحه، ويلوّل أهدافه بفرض النظر عن الاتجاهات العامة للمنظمة وأهدافها.

إن اعتماد البيروقراطية التقليدية، في رأي «جولدبرغ» على القواعد والوائح، وعلى الرقابة، يساعد في تحديد إجراءات العمل، وإمام الأفراد بخصائهم إلى هذه القواعد والتعليمات. فمن المتوقع أن تقل حدة التوتر والصراع بينهم. على الرغم من أن هذه القوانين توضح الحد الأدنى من العمل المطلوب إنجاز. وإذا رفض أحد العاملين تحميل المسؤوليات والقيام بتلبية أهداف المنظمة، فإن هذا سيجعل نوعاً من عدم التوازن، وستتمثل الفجوة بين هدف المنظمة في زيادة الإنتاج، وما هو محقق فعلاً، وهذا يكون غالباً دون المستوى المطلوب. إن زيادة مستوى الرقابة يجعل الأفراد يعتقدون أنهم موضع استغلال، ويولد هذا ضربة من ضروب التوتر والصراع المستمر بين أعضاء التنظيم.

يشعر العاملون في ظل البيروقراطية أن مواهبهم وقدراتهم مكبوتة، ويعلمون من التروتين، ولا يتحملون المسؤولية، وليس لديهم أي انتماء. (أنظر لفرانك-وايتون). فضلاً عن أن السلطة المتمركزة في يد فئة قليلة من الإداريين؛ وكل هذا يقتل من الإيجابية. إن مصدر التروتين كما يراه «كروزيير» هو تأثير جماعة العمل في الفرد. تلك الجماعة التي تفرض نظامها على أي عضو جديد فيها. فالتروتين والتعميد في النموذج البيروقراطي من العناصر المتشابهة التي تدور في «حلقة مفرقة» أو هي «حلقة جهنمية». وأشار كروزيير إلى أن الذين تتمركز بأيديهم المعلومات يعتقدون بها غالباً لأنفسهم، ولا يعمرونها إلى الإدارة العليا مما يجعلها تتخذ قرارات غير مناسبة، وبعبارة عن الواقع. ومما يزيد التشكلات والتعقيدات أكثر هو انكزال البيروقراطيين على القوانين والوائح والأنظمة بشكل يعيق تنفيذ أي عملية إنتاجية.

إن الاتجاه الحديث للبيروقراطية، كما حددته «وانز» قد ابتعد عن النموذج الأصلي لها عندما أدخل فيه العلاقات الإنسانية، والاتصالات غير الرسمية، مما نجم عنه تحريف للمعلومات التي تصل إلى الإدارة العليا التي لا يصلها إلا النتائج والإنجازات الباهرة التي حفظتها الإدارات الدنيا بعد غزوة المعلومات لشبكي مصفاة خالية من الشوائب والإحباطات. ونتج عن ذلك بقاء القدر الوفيّر من الموارد غير مستغل. وانخفاض في القدرة على وضع رقابة على المولوك البيروقراطي، وتؤدي خاعية الرقابة والتسيق بين الفروع والزياد حجم التشتت، وتعتمد الأجهزة البيروقراطية وتشخيصها. وراى أن الأسباب الكامنة وراء نجاح التنظيم

البيروقراطية وحداثة البيروقراطية

البيروقراطي أو عقلته تعزى إلى عوامل خارجية، وتتمسك داخلية، ولا حظ لهذا أن المنظمات البيروقراطية تسعى إلى التوسع والنمو، لذلك تخلق بعض الوظائف وتُسحِّد وتوظف أخرى (أحمد وآخرون ١٩٨٠).

وضع فونز فرضيات ثلاثة تمحورت أولاها على أن الشخص البيروقراطي يحاول أن يجني أكبر منفعة ذاتية ممكنة لنفسه مادام يقوم بأدوار صعبة في كل يوم، وكل دور يولد لديه طموحات وحاجات أكثر. وينبغي في رأيه -وبناء على ما سبق- أن تكون النافع العامشية المحققة أعلى من لتكاليفها. والفرضية الثانية تقول إن لدى البيروقراطي أهدافا عامة وخاصة، يسعى إلى تحقيقها جميعا إلى جانب مع مصالح المنظمة التي يعمل فيها؛ لذلك يحاول أن يشكل شبكة من المعارف عبر اتصالاته المتعددة ليعم حتى بعد انقضاها من وظيفته الحالية، فيحقق بذلك مصالحه الذاتية عن طريق توظيف التنظيم غير الرسمي لخدمته. لذلك رأى الفونز أن الأشخاص البيروقراطيين أنواع: فمنهم «المنطق» الذي يسعى إلى تحقيق مكانة عالية، وأجر مرتفع، ويهتم بتحقيق مصالحه الشخصية، وآخر «مقاوم التغيير» يكون ضد أي تغيير محتمل، والغبور الذي تكون الغيرة دافعه إلى تحقيق أهدافه وأهداف التنظيم، والدينامي الذي يعمل على تحقيق أهداف اجتماعية لا علاقة لها بالمنظمة التي يعمل فيها، وسرجل الدولة الثاني الذي يتحمل المسؤولية العامة، ويعمل على تحقيق ما فيه خير المجتمع، وقد يكون البيروقراطيون ذوي «حواسل مختلفة» أي أنهم يحاولون تحقيق الأهداف المرتبطة بالمنظمة بالصناعة العامة لأن نجاحهم وإخلاصهم شامل لجميع الخير» (الفونز ١٩٨٠: ١١٥). أما السلمي (١٩٨٠: ٦٠) فذكر أن للبيروقراطيين خمسة أنواع هي: «المنطقون، والمحافظةون، والتحمسون، والمقاومون، والديناميون».

أما الفرضية الثالثة فتتعلق بطريقة تأثير العلاقة المتبادلة بين ما تقدمه المنظمة من منتجات وخدمات إلى المجتمع، وبين تصميم هيكلها التنظيمي الذي ينعكس على سلوك الموظفين. فمن أهداف المؤسسات البناء في السوق، أو التوسع فيه مع زيادة الموارد، ويسعى الموظفون إلى تحقيق مكانة اجتماعية، فحتاجهم من نجاح المنظمة، والعكس صحيح. إن الأفراد معايرة أخرى يحققون مصالحهم الذاتية (كالأجر، الوظيفة أو المرتبة الأعلى، والحواسل...) عن طريق تقديم خدماتهم إلى المنظمة التي يعملون فيها.

إن ازدياد حجم المنظمة وأعمالها يزيد العبء على منوريها، مما يدفعهم إلى تعيين نواب لهم، وهؤلاء بدورهم يعينون نوابا، وهكذا دواليك، حتى يصبح هدف المدير الرئيسي هو توجيه النصيح والإرشاد إلى مساعديه، علما بأن الشخص البيروقراطي يفضل أن يكون لديه عدد كبير من المرؤوسين، وإن كان ما يحدث حسب «باركسون» عند الإشراف على عدد مرتفع من العاملين هو أنهم يقومون بأعمال لا علاقة بها بالهدف الأصلي للمنظمة. وقد أكد «دراكاز»

(١٩٩٨) أنه من الطبيعي، مع توسع المنظمات وكبر حجمها، أن يزداد عدد الإدارات فيها؛ مما يؤدي إلى ظهور التناقض في الأهداف بين الإدارات الفرعية التي تراول أعمالها بطابع شخصي لإبراز نفوذها على الإدارات الأخرى. وبجس أهداف المنظمة العامة.

أما سيتر، فيعتقد أن كل شخص في التنظيم يمتلك حدا معيناً من الكفاءة والقابلية عند تربيته. فالوظف، يشرفي أيا هي ظل البيروقراطية التقليدية. ولكن ذلك لا يعني أنه على قدر من القابلية أو الكفاءة. وذكر المنيف (١٩٩٦، ١٢٠) أن «التربية حسب الترشيد البيروقراطي ترتبط بانقضاء مدة قانونية أكثر مما ترتبط بدراسة عملية لمستوى الكفاءة، أو الفعالية عند الإداري المراد تربيته، والذي ينادي دائماً أنه قد انتهى ألفة القانونية للتربيع من دون النظر إلى كفايته».

وقد توصل شامون إلى نتيجة مفادها أن البيروقراطية تزيد من التفاعلات، وهذا يقلل بدوره من الإنتاج، وأن «العمل غير الجدي» يلغى على «العمل الجدي» هي ظل البيروقراطية التقليدية.

إن التزام الموظف بالقوانين والقوانين والتنظيمات يضعف روح المبادرة والإبداع لديه. وهذا يقلل بدوره من إنتاجيته. ويرى نور الله (١٩٩٢) نقلاً عن بلو أن رفع أداء المنظمة لا يتم إلا بأختيار موظفين على قدر من الكفاءة، والعمل على تدريبهم وتزويدهم على تحمل مسؤوليات صعلهم من دون الخضوع إلى ضوابط لينة. كما استعرض نور الله (١٩٩٢) آراء «مينيس» هي الأسباب المؤدية إلى زوال البيروقراطية، وأوجزها بأنها نتائج التقدم التقني والزيادة للمشاكل الإنسانية. بما هي ذلك الانشاع في عبء الموظفين، والسياسات الجوفية حاجات المنظمة وأعدادها من جهة، وحاجات العاملين من جهة ثانية. إن التحول إلى نظام جديد أصبح أمراً ضروريا لأنه يسهم في إشباع رغبات العاملين، والاعتماد على الرقابة الذاتية، والتمارز. ويستلزم هذا عيكلاً تنظيمياً أكثر مرونة، وستصبح القواعد والقوانين معدومة كي لا تعيق بلوغ الهدف. أما الاتصالات فتستكون في كافة الاتجاهات، وستعطي نظم المعلومات باهتمام المنظمات بشكل أكبر. وستشجع النظام الحديث على تحمل العاملين مسؤولياتهم المردية، وسيادرهم في حل للمشاكل.

الإبداع الإداري

الإبداع عبارة عن تقديم شيء جديد لتحديد ماهيته تبعاً لفرع المعرفة التي ينتمي إليها؛ أي أنه القيام بشيء ما بطريقة جديدة غير مألوفة (الطبيب، ١٩٨٨). ولعله من اللزم الإشارة إلى ما أورده روبنس في حديثه

عن الإبداع يشوكة أنه مكون من: الشخص Person، والعملية Process، والضغط الاجتماعي المزاوول على الشخص Pressure، وللتنتج Product، (عبد الحميد، ١٩٩٨). أما روبنز Robbins (١٩٩٤: ١٠٥) فيعرف الإبداع بأنه «القدرة على جمع الأفكار بطريقة فريدة لإيجاد ارتباط غير عادي بينها». وعرفه كل من شرمهورن Schermhorn، وهنت Hunt، وأوسبورن Osborn

الإبداع الإداري ودوره في التطور التنظيمي

(١٩٩٥، ٢٠٠٥) الإبداع الإداري بأنه «القدرة على تقديم إجابات جديدة لمشكلات مطروحة، واستغلال الفرص المتاحة». إذن فالإبداع ليس إلا رؤية الفرد لطاغرة ما بطريقة جديدة. لذلك يمكن القول إن الإبداع يتطلب القدرة على الإحساس بوجود مشكلة تتطلب المعالجة، ومن ثم القدرة على التفكير بشكل مختلف ومبدع، ومن ثم إيجاد الحل المناسب.

وهي هذا السياق أورد ذهاب وآخرون (١٩٩٥) أربعة مداخل للإبداع التنظيمي (أو الإداري) هي: من وجهة نظر علم النفس الذي يهتم بالعمليات النفسية التي تحدث في الفرد، ومن وجهة نظر اقتصادية واجتماعية، ومدى توافر بعض السمات الشخصية فيها، أما الإبداع من وجهة نظر اقتصادية فيتركز في المنافسة بكفاءة وفعالية أكبر، وفي توافر المواد مع العمل ضمن هيكل تنظيمي مناسب. أما بالنسبة إلى علم الاجتماع، فينتقلص عناصر الإبداع في خصائص الهيكل التنظيمي، والبيئة التنظيمية، وإن الإبداع في قائمة المطالب محصلة للتصراع والمساومة من وجهة نظر الباحثين في مجال السياسة.

إن الإبداع قد يكون نتاج تقديم فكرة أو عملية، أو اكتشاف، أو أي قيم مضافة، أو منتج، أو خدمة جديدة. ويعدّ الإبداع الإداري بأحداث التغيير والتحديث على سبيل المثال، وينجم عن ذلك تغيير في الأنشطة وأداء الأعمال. واستعرض ذهاب وآخرون (١٩٩٥) من خلال مراجعتهم للأبحاث السابقة وجود عدد كبير من أنواع الإبداع فعلها المبرمج، وغير المبرمج، ومنها ما يتعلق بالعملية، وآخر بالمنتج، ومنها روتيني، وغير روتيني، ومنها بطيء، والسريع، ومنها ما يتطلب تغييرات سريعة - شاملة أو بطيئة - هامشية، ومنها فني، وأكثر إداري، ومنها ما يشغل الأهداف والهيكل التنظيمي، وخدمة الزبائن. ولكن أهم أنواع الإبداع التنظيمي قدرته على حل المشكلات، واتخاذ القرارات، وقبول التغيير، وحل المطاوعة، وتشجيع المنظمة للمبدعين.

وذكر كل من عيسى (١٩٩٩) وإبراهيم (١٩٧٨)، نقلاً عن هاريس، أن عملية الإبداع تتألف من ست مراحل تبدأ في تعريف المشكلة، ثم جمع المعلومات عنها، والتفكير العميق فيها، ووضع عدد من الحلول البديلة، فالمعمل على التحقق منها، ثم تطبيقها. ويظهر العمل الإداري فيها في سرعة الانتقال من المرحلة الأولى إلى الرابعة. أما عبد الحميد (١٩٩٥) فياخذ من «الأسس» مراحل مشابهة للإبداع، ولكن بتسميات مختلفة: الإعداد، والاختيار أو الاختصار، والإشراق (أي إثارة أفكار جديدة)، والتحفيز. ولكن عدداً من الباحثين لا يعتقدون بوجود مثل تلك المراحل، فالإبداع ليس نمطاً، بل إنه عملية داخلية تنبثق في أوقات ومراحل مختلفة.

فهم خاتمة الإبداع إلى مستويات مختلفة: الأول الإبداع التعبيري Expressive Creativity، وتكون فيه الأساليب والكفاءة على قدر قليل من الأهمية، والإبداع الإنشائي Productive Creativity، وهو الذي يرتبط بتطوير آلة أو منتج أو خدمة، والإبداع الاختراعي Inventive Creativity، ويتعلق بتقديم أساليب جديدة، أما الإبداع الابتكاري Innovative Creativity

فيشير إلى التطوير المستمر للأفكار والنظريات الموجودة سابقاً، وينجم عنه اكتساب مهارات جديدة، والنوع الأخير من الإبداع ما يسمى بإبداع الانبثاق Emergence Creativity المثار حدوثاً لما يتطلبه من وضع أفكار وافتراسات جديدة كل الجدة (عبد الحميد، ١٩٩٥).

إن الإبداع ظاهرة متعددة الجوانب لم ينفق الباحثون في إعطائها تعريفاً عاماً وشاملاً (الحقياني، ١٩٩٧). ولكن مراكار (١٩٩٨) استنتج أن يحدد نوعين للإبداع والابتكار: الأول يشمل تجديد المنتجات أو الخدمات، والثاني يتناول المهارات المطلوبة لتقديم تلك المنتجات؛ فالنوع الثاني لأي منظمة هو أمر في غاية الأهمية، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحديد أهداف الابتكار؛ لأن بعض الشركات قد تنفق مبالغ طائلة في منتج ما ثم يرفضه المستهلكون أو لا يستحسنونه. ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أنه ينبغي على الشركات التوقف عن العملية الإبداعية؛ لأن سمعة المنظمة ونموها يتوقفان إلى حد كبير على النتائج التي تقدمها.

السمات الإبداعية

ذكر هيمس (١٩٧٩) أن هناك بعض السمات الشخصية التي يندعها الباحثون، وقالوا إنها تؤثر في الإبداع وهي: أن يكون الشخص ذا ثقة عالية بالذات، والإبداع نحو العمل، وأكثر تقبلاً للمخوض.

وأقل التزاماً بالقوانين والأجوبة. وفي ذلك الشخص أيضاً: مرونة، ساعات طويلة في عمل متواصل، ويتصف بدرجة عالية من الدافعية، والرسالة والرواية، والبساطة على المشكلات، والاستقلالية، والتفاني. وأضاف الطيب (١٩٨٨) إلى هذه السمات القدرة على تكوين ترابطات، واكتشاف علاقات جديدة، لذلك فإن وجود بيئة تنظيمية مناسبة للإبداع ضروري بالإصلاحات الإدارية، ونواظر الإمكانيات والقدرات، ومن ثم الوقت.

وقد أورد كل من الحقياني (١٩٩٧) وسلامه (١٩٨١) وإبراهيم (١٩٧٨) أهم العوامل المساعدة على القدرة الإبداعية وهي: الطلاقة: أي القدرة على تقديم أكبر قدر ممكن من الأفكار الخلاقة، والمرونة، وتشير إلى تمديد الحالة الذهنية حسبما يتطلبه الموقف، والحساسية للمشكلات، ويرتبط ذلك بروايتها هي موقف مدني، والأصالة هي التفكير وحروها عن المألوف، وراي إبراهيم (١٩٧٨) أن الإبداع يظهر بدرجات مختلفة عند الأفراد، لذلك نشعر الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية بين الأشخاص، وذكر أيضاً أن للتوابع أثراً في العملية الإبداعية؛ فعندما ما يكون مثلاً عوامل خارجية كالحوافز والكانات الدافئة، وإن كان للعامل القوي أثر ثانوي لدى معظمهم فإنه يساعد، على الأقل، في تأمين احتياجات العمل ومشتقاته؛ ومنها ما هو شخصي يسهم في استمرار الشخص في البحث والتفكير بفعالية الوصول إلى تفسير منطقي الظواهر التي تتطلب تفسيراً منطقياً، ويرفض البداهة والظهور.

الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية

والسلطة الاستبدادية أو «السلطوية» التي يحكمون بها، وتتولد لديهم حاجات لاكتساب المعارف والمهارات. وتحقيق التوازن بين التوتر وضبط الذات، إن سبب نجاح المبدعين في عملهم هو تحقيق التوازن بين مخالفة الأنظمة والقوانين التي يفرضها عليهم المجتمع، وبين محاراة الواقع والاتصاف له.

ومن للاطلاع أن الإبداع سمة مكتسبة وليست مورثة من الآباء، تؤثر فيها التربية الفزيائية، واقتصادية، والتجارب، والاستقرار، والرغبة في التغيير، والعمل على التخلص من قيود الزمان والمكان (عيسوي).

ورأي رويبر (١٩٩٨) أن لدى معظم الأفراد قدرات إبداعية كامنة يمكن استنطاقها عند مواجهة أزمة ما، ولكن عليهم أولاً التخلص من العقد النفسية والتربيت الذي أحاطوا أنفسهم به، ثم إن عليهم أن يتعلموا كيفية التفكير في المشكلة، وحلها بطرق مبتكرة. وقد أشار الباحث إلى دراسة خلصت إلى القول إن أقل من (٢١٪) من بين (١٦١) رجلاً وسيدة لديهم قدرات إبداعية غير عادية، وأن (٢١٠٪) كانوا مرتفعين في الإبداع، و (٢٦٠٪) كانوا نوعاً ما مبدعين.

تعريف الإبداع

يشير الإبداع الإداري أو الإبداع التنظيمي «إلى قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة، وهو عبارة عن عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكرة أو عمل يتميز بقدر أكبر من

الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات، ويمكن تطوير هذه القدرة الإبداعية وتمييزها حسب قدرات الأفراد، والجماعات، والمنظمات، وإمكاناتهم» (الهييجان، ١٩٩٩، ص٨). ومن المارقة أن نتائج دراسة الذهب وآخرون (١٩٩٥) أشارت إلى أن ارتفاع درجة الرسمية، والعمودية، والمركزية، تؤدي إلى ارتفاع مستوى الإبداع.

وإن ما يشجع على الإبداع هو وجود بيئة اجتماعية مناسبة تسهل تعاون الأفراد، وتتميز من الناحية البناءة، ويتلخص أن يشارك كل ذلك مع وجود نظام فعال للموافقات والمكافآت. وإن العلاقة بين العامل والشرف في المنظمة تؤثر في درجة إنتاجية الأول وإبداعه. ولا بد من أن يكون المناخ التنظيمي مناسباً يسمح بوجود «الخطأ النزيه» من دون أن يرافقه نقد أو تأنيب، وقد يساعد الجو الديمقراطي، والاعتماد عن الاتصال الرسمي للقيود بين المستويات الإدارية المختلفة، على الإبداع والابتكار (سلامة، ١٩٩٤، وإبراهيم، ١٩٧٨). إن تشجيع المنظمة لمعاملتها على الإبداع يكون بطرح أسئلة جديدة، وتفسير قنوات الاتصال بين المستويات الإدارية، ومشاركة الأفراد كافة في تحديد المشكلات، واتخاذ الحلول المناسبة، والبحث عن الخاطى، وتقديم الفوائد الدعم الكافي لفرؤوسهم. (كلين Klein، ١٩٩٠).

وإن تقديم الفكرة الدعم الكافي ليعطي منظمة ما ليدعموا أفكارهم الجديدة، لا يتم إلا عبر وجود إجراءات، وممارسات، وفهم تتناسب مع التغييرات الحاصلة في البيئة الخارجية والإداعية. فالإبداع يتطلب التعلم، والتعلم يعني الإبداع (كار Cast، 1999). وينبغي على القائد أن يتحمل مسؤولية إبداع مرؤوسيه وتعلمهم. ولا يمكن له أن يوكل هذه المسؤولية لآخرين. إن الإبداع مطلب ضروري، كي تحافظ المنظمة على مزاياها التنافسية، وهذا يحتم عليها التغيير. وإن الشركات التي تشجع عاملها على المشاركة في العملية الإبداعية سواء في تطوير المنتج، أو في تقديم أفكار شوقية، أو في وضع إجراءات وقواعد تسهل تسهيل العمل، أو في تطوير أساليب جديدة لتقديم أداء العاملين، أو في وضع حلول تناسب المشاكل القائمة، إذا تواهر كل ذلك، فإنه يمكن للمنظمة المنافسة بفعالية وكفاءة أكبر.

ويمكن للعلاقات الإنسانية التي تربط بين الأفراد أن تعزز من الإبداع طالما أنها مشتركة للظواهر والمعارف بين الناس. فقد يروج أحدهم لشخص آخر بفكرة ما تتطور لتصبح شيئاً جديداً؛ كما أن للاتصال دوراً أساسياً في العملية الإبداعية بما في ذلك الاستماع الفعال، وتقديم التغذية الراجعة باستمرار (رسل Russell، وإيناييز Evans، 1989).

مفهوم الإبداع

يعني عقلياً العنصر الذي يخلق الأفكار الجديدة، جمعها في التفكير، تعود مسبقاً إلى المراحل المعقدة والاشتمال. ولدى ذلك إلى الاستمالة المستندات والأفكار المثولة الباقية، وإعطائها طابع القداسة (صالح، 1999).

وقد قام الهيجان (1999) بدراسة أعدتها على (٦٨) منظمة حكومية سعودية وجد من خلالها أن الإبداع الإداري لا يمكن أن يأخذ مجراه ما لم يكن هناك بيئة تنظيمية تصاحبه في ذلك.

وقال إن من أحد المعوقات التي تواجهها المنظمات هي البيروقراطية بالذات وأشكالها المختلفة وما يرافقها من جمود، وتعقيدات، واتباع حرفي للوائح والقوانين، أضف إلى ذلك عدم وضوح الأهداف. إن كل هذا يخلق عائقاً في وجه الإبداع والابتكار. ومن خلال استعراض البحوث الدراسات والبحوث سابقة على صعيد بعض الدول العربية كمصر، والأردن، والسعودية والعراق، تبين أن أهم معوقات الإبداع في عالمنا العربي هي: الخوف من الفشل، وتجنب المخاطر، والاعتداد على الأمور، وعدم توازن الحرية، ومقاومة التغيير، وجمود القوانين، والخطط الداعم الجماعي، وغياب التحفيز، والتوبيخ العلني، والعقاب في حال الفشل. كما أن للإبداع قيمة ضئيلة من وجهة نظر البيروقراطيين. وقد ورد أيضاً في دراسة سلامة (1981) أن من أهم معوقات الإبداع الخوف من الفشل، والالتزام المطلق بتنفيذ القوانين، وشكائاته.

وقد أشار عيسى (١٩٧٩ : ٢٠٥) في حديثه عن العلاقة بين الانصياع أو المجالاة، والقدرة على الإبداع إلى أن الانصياع سمة تتكسب من خلال التعامل الاجتماعي الذي يمر به الفرد ابتداءً من عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة. ويسلم مع بعد ذلك طوال حياته في المجتمع الذي يعيش فيه. والمجتمع يقوم بعملية ضغط مستمرة على أفراد لكي ينصاعوا لقيمته ومعاييره وأسلوبه في التفكير والسلوك. حتى يكون هناك درجة من التوافق بين أفراد المجتمع الواحد. وهو أمر لازم لعملية التواصل الاجتماعي. ولكن هذه العملية المهمة التي يقوم بها المجتمع لعمل في عكس الاتجاه المرغوب فيه. والمفيد لتنمية التفكير الإبداعي.

إن قد يضر المجتمع. والنظرة باعتبارها جزءاً من المجتمع، بالتفكير الإبداعي لدى الأفراد العاملين. وذلك بالتراسم بالفتواتين والتولج الجامدة. فاعلمك عن أن الفرد المبدع قد يضطر. في كثير من الأوقات، إلى التغلب عن أفكاره لينصاع للأوامر الصادرة إليه مما يحل لديه نوعاً من التوتر والقلق. الذي قد يكون بدوره ملجأاً وضرورياً في المراحل الأولى من الإبداع على أن يصاحبه وجود بيئة تساعد على الإبداع.

تحديث الطيب (١٩٨٨) عن دور السلطة الإدارية في إعاقة الإبداع لدى الأفراد. خصوصاً عندما يستبعدون عن المشاركة في إيجاد الحلول. والتخاذل القرار. عندها لا يكون إبداعهم إلا أحد حلين، إما أن يتحولوا إلى أنظمة لا مبالين. وإما أن يدخلوا في صراع مع الإدارة العليا. وإن ثقافة الإدارة بأهمية إشراكهم فيها أكثر من أن يكون لديهم الشعور بالإيجابية. والانفعال. والإبداع. وإن من عوائق الإبداع ما سببه إرهابهم (١٩٧٨) أفراد الجماعة التسلطية، هي تعطيل القدرات الإبداعية لدى الأفراد. كذلك أثر المنظمات الهرمية للتسلطية. التي تقيد الأفراد. وتشعرهم بضيقهم. وسلبيتهم. وتغني لديهم الشعور بالمسؤولية. وهذا ما أكدته الحقباني (١٩٩٢) عندها قال إن مجموعة العمل. والانتفاعات. وتعد الطيافة. والتدريب. والحوافز. والأنظمة والإجراءات. والاتصالات. والمعلومات أثرا كبيرا في العملية الإبداعية.

أهالي التفكير الإداري الجماعي

إن هناك عدداً من أساليب الإبداع التي يمكن للمنظمات اختيار أحدها بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المراد حلها. ابتكر الأسلوب الأول أوسبورن Osborn ويسمى بالمصفى الذهني Brainstorming عند إيراهيم (١٩٧٨).

إن الشروط الأساسية اللازم توافرها لنجاح هذا الأسلوب هي تجنب نقد أي فكرة. وتشجيع استمرار أكبر قدر من الأفكار. والعمل على تكميلها. لأن كل فكرة تولد فكرة أخرى. ويتطلب هذا الأسلوب أن تجتمع مجموعة ما من الأفراد. ويطلب رئيس الجلسة تقديم أكبر عدد ممكن من الأفكار القوية والواقعية مع تجنب النقد. وفي الم دون الأفكار فكرة فكرة ليختار الأصعب منها.

أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب المجموعات الشكالية أو الصورية Nominal Groups الذي أوجده داليوك Delbecq وغان مو فان Van de Ven (هيجنز Higgins، ١٩٩١). يعتمد هذا الأسلوب عن تناول العلاقات بين أفراد المجموعة؛ وإن الهدف الأساسي منه هو التطبيق من حدة سيطرة أفكار أحد أفراد المجموعة على أفكار الآخرين، وأهم الخطوات المتبعة: (١) أن يسجل كل فرد على حدة أفكاره على قصاصة من الورق حول المشكلة التراد محللتها، (٢) ثم يعرض أفكاره التي يدونها رئيس الجلسة، ولا تناقش الأفكار حتى ينتهي أفراد المجموعة كافة من سرد أفكارهم، (٣) ثم يفتح النقاش ويمنع النقد، (٤) بعدها يقوم كل فرد سراً بتقييم الأفكار المقروضة، ومن ثم يستعرض رئيس الجلسة الأفكار التي استحوذت على الاهتمام الأكبر ليعاد التصويت مرة ثانية للوصول إلى قرار نهائي (النهار، ١٩٩٥).

أما أسلوب دلفي Delphi الذي أوجده دالبي Dalbey (هيجنز، ١٩٩١) فلا يتطلب أن يكون الأعضاء في مكان واحد؛ وهو عبارة عن سلسلة من الأسئلة تُرسل إلى عدد من الخبراء ليبدوا أراهم في مشكلة ما، كل على حدة، ثم تصاد الإجابات لتصنف، وترتب حسب توافق الآراء والأفكار، وتعاد مرة أخرى إلى المشاركين. وتكرر الخطوات السابقة حتى يتفق الجميع على الحلول المطروحة.

وهناك أساليب أخرى تشجع على الإبداع والتفكير الجماعي منها: حلقات الجودة Quality Circles، وإدارة الجودة الكلية Total Quality Management، تقوم الأولى على اجتماع مجموعة من العمال المتطوعين لمعالجة مشكلة ما، ويؤسسون بأنشطة الإجراءات المناسبة لحلها، أما الثانية فهي عبارة عن فلسفة إدارية تهتم بتحسين المنتج باستمرار من خلال فحص الإجراءات التنظيمية ليكون الهدف الأساسي إرضاء المستهلك، وليصبح جميع الأفراد العاملين في المنظمة الوالدة مسؤولين عن تحقيقه (روينز ١٩٩٨).

العلاقة بين البيروقراطية والإبداع الإداري

نحدث النفس (١٩٧٦) عن العلاقة بين الإبداع والسيطرة والبيروقراطية في لبنان، فمضى أنه من الضروري الاعتماد على التجربة في محاولة إيجاد بدائل وحلول، وأن قلة الإنعاش سيعزز من

الجمود والبيروقراطية وعدم القدرة على مواجهة التحديات. وأورد محمد (١٩٨٢: ٧٠) أن فيسر جاء على ذكر الصراع بين الإلهام الذي يشير إلى ابتكار أو تجديد نتيجة قوى ثقافية تظهر في المجتمع، وتتحكم في مساره، وبين الروتين أو النظام الدقيق الضاغط على أسس معروفة، وخطة محددة من قبل. وأكد فيسر أهمية دور القادة في العمل على التغيير، والتخلص من الجمود، ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أن يتفوق الابتكار أو التجديد على

الإبداع الإداري مع نهج البيروقراطية

«التنظيم العفوي» خصوصاً عندما يرسل القائد فيعمل خلفاًه على تطبيق النظام والقواعد التي فرضها. وهنا تعمل جذور البيروقراطية التي هي أحد مظاهر النزعة العفوية. إن الإبداع يتطلب غياب الرقابة، والقدرة على التنبؤ، وركوب المخاطر، بينما تسعى المنظمات البيروقراطية إلى ضبط الأنشطة، وتعريف الأدوار والإجراءات، وتجنب الأخطاء بغية الوصول إلى النتائج المرجوة، وإن مما يؤسف له أن الإبداع يعاقب في بعض الأحيان، ويتكافأ الانحدار عنه (كلين، ١٩٩٠). وعندما تصبح الإجراءات البيروقراطية المطبقة في إنتاج منتج هي الغاية النهائية التي يلتزم بها الأفراد، فإن هذا يشكل حجر عثرة في وجه الإبداع، وعندما يقاس نجاح العاملين بمدى التزامهم على إكمال المهمة الموهود بها إليهم، فإن ذلك يشكل عائقاً آخر للإبداع. وعندما تصدر من الرؤى إشارات معينة تدل على أنه دائماً على صواب، وأن طريقته هي المثلّية حينئذ سيتوقف أكثر الناس إبداعاً عن تقديم الأفكار الجديدة حتى لا يخسروا وظائفهم.

تعمل البيروقراطية على تشجيع النهج طريق مخططة في التفكير انطلاقاً من مقولة إن كثرة العقول، تعطي نتائج أفضل، (كلين ١٩٩٠). وإتته لمن المعروف أن البيروقراطية تتسبب في تكوين صفوف عريضة من القوى العاملة، والجموعات، والمستويات الإدارية التي تعمل على تقييم أعمال المستويات الأدنى منها وأفكارها، لذلك من المتوقع أن تكون النتائج أكثر عقلانية. مع العلم بأن الفكر النقابي، حسب وجهة نظر البيروقراطية، لا يعمل وحده، ولا يمكن أن يكتب له النجاح مهما كان مبدعاً. لذلك يسعى البيروقراطيون في شتى أنحاء العالم لتحقيق مايرهم الخاصة، إلى إيجاد وظائف، أو أساليب، أو مهام جديدة يتبنون من خلالها من تحقيق مصالحهم الذاتية فيجلبون إلى الإبداع والابتكار (التيه، ١٩٩١).

إن الإبداع ليس بالشيء السهول، وهو لا يعرف الحدود، بل يخترق القوانين والقواعد، ويهدد نفوذ البيروقراطيين الذين يضعون حدوداً لقبول الإبداع من خلال فرض سيطرتهم على المنظمة وحضارتها. إن الإبداع والموضوع مصطلحان متضادان، فلا يمكن تشجيع الإبداع أو تنظيمه، وإن البيروقراطيين يتأدون مبدئياً بأهمية الإبداع، وبضرورة، ولكنهم في الواقع ألد الناس رفضاً لأي فكرة جديدة، أو تغيير مرفق. وإن الشخص الذي سيواجه الكثير من العوائق، وعدم الموافقة إذا لم تكن البيئة مناسبة (ستراوس Struss، ١٩٨٨).

يبدأ الإبداع من قسم الإنتاج في رأي بيل Bell وبرنهام Burnham (١٩٨٩): لأن تصميم منتج جديد يتطلب عيلاً تنظيمياً جديداً لا يمت بأي صلة إلى التنظيم الهرمي التقليدي الذي فرضته البيروقراطية، ويتطلب هذا بالطبع مشاركة كافة العاملين من مستويات مختلفة في الإبداع، مما يقتضي تغييراً عاماً، وشاملاً، وقبولاً من الجميع، وبذلك أيضاً أن تكون هناك ممارسات معينة لاستقطاب العاملين، ومكافأتهم بما يناسب إبداعاتهم وابتكاراتهم، ولا يفتنى على أحد أهمية التزام الإدارة العليا بكل ذلك، وضرورة إعداد جميع الأفراد للتغييرات

الجديدة والتحسينات، ولا يكون ذلك ممكناً إلا بإشراكهم في العمل وفي اتخاذ القرار؛ عندها يلاحظ أن التغيير يتطلب التدريب والتعليم. ويتطلب الإبداع والتغيير، على سعيه المنظمة، القليل من التنظيم الرأسي، والقليل جداً من ممارسة السلطة والقوة، والابتعاد عن التخصص، وتعددية الواجب والكفاءات. مع الاعتماد على الجدارة والمعرفة الشخصية، ومسؤولية الأنظمة والكوادر. وما ينبغي أن يبقى ثابتاً هو الثقة بين الإدارة والمعلمين، والتركيز على ضرورة التغيير المرافق للإبداع وأهميته.

الإبداع في ظل البيروقراطية - ديمتري هسكتة هو التجربة اليابانية

إن إنشاء نظرية على تجربة الصناعات اليابانية لمشروعات تسامعنا في فهم آلية إدخال الإبداع والتغيير إلى المنظمات البيروقراطية. فلكي تستمتع تلك المنظمات إدخال الإبداع في ظل

البيروقراطية المتأسسة في المجتمع، وبين صفوف الإداريين والعاملين، أوجدت إدارتها العليا في النظام الأول موقفاً داعماً هاماً وشاملاً للتغيير. ودعم الإبداع والابتكار على مستوى الأنشطة ككل، وقامت في الوقت نفسه بتقديم منتجات (مشروعات) جديدة للمستهلكين. ما كان لكل ذلك أن يتم عن طريق تصميم أنظمة أفضل، أو إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية، ولكنه ترافق مع إمدادات ودراسات تسويقية مسبقة. فبين أن أي منظمة تحتاج إلى الموارد، فالمعلومات والأفكار، والمواد الأولية، والمالية، والبشرية المشتركة بين المستويات الإدارية كافة. وقد كان من الطموري في المرحلة الثانية تغيير مواقف العاملين في المنظمات لجعلها أكثر إيجابية، وخصوصاً مواقف متطذي الفراز تجاه الأفكار الجديدة ومبدأ التغيير؛ وكان هدف كل ذلك تقديم دعم للمنتجات الجديدة. وعمدت تلك الشركات إلى تشجيع التعاون بين مختلف الأجزاء والفروع في المنظمة الواحدة ليشمل العاملين في إدارة الإنتاج، والتوزيع، والتسويق. وعلم حراً... إن مثل هذا الدعم الواسع واجه صعوبات عدة، خصوصاً أن الحضارة التنظيمية - المكونة من المعتقدات والقيم والأعراف - ذات الجذور العميقة عززت وجود العواجز والصعوبات في مواجهتها مثل هذا التغيير؛ فلم يكن تغيير الوظائف متصاحبا بمشاركة في الموارد. وتعاون بين الأقسام والفروع فحسب، وإنما ترافق أيضاً مع وجود نظرة إيجابية نحو التغيير ومحاظرة؛ عندها فقط أمكن تقديم أفكار ومنتجات جديدة، (كريبج 1990، Cragg).

أما العبرة الأخرى التي يمكن الاستفادة منها هي التجربة اليابانية، فهي تساعد في فهم آلية الإبداع والبيروقراطية؛ لقد وجدت هذه المؤسسات أنه ليس من الضروري أن تنفد البيروقراطية حصر عشرة أمام الإبداع والتغيير، بل يمكن توظيفها بفاعلية لتعزيز عملية الإبداع، وهذا ما قامت به فعلاً. فكثيراً ما يقال إن البيروقراطية تزيد من التكاليف،

الديمقراطية مع الديمقراطية

وهي منظمة لوقتها، ولكن تجربة الصناعات اليابانية للبشريات أثبتت عكس ذلك؛ فقد طوّرت البيروقراطية فأصبحت وسيلة رسمية لتنظيم العمل، ووضع الإجراءات والأنظمة بغية بلوغ الأهداف، وتحقيق الاستجابة للإبداعية والتغيير. وعمدت تلك الشركات - عندما نجحت في تقديم منتجاتها المبتكرة - إلى تحديد متطلبات المواد الأولية، (المدخلات)، وتحديد حاجات المستهلكين ورفعتهم في الحصول على المعلومات حول المنتجات، بالإضافة إلى تطوير المعرفة التقنية في صفوف العاملين، وتشجيع الأفكار الخلاقة - مع إبقاء بيئة مناسبة، وأنظمة عمل تُسهّل في تمييز الترابط بين التغيرات السابق ذكرها - إن مثل هذا التصميم والتفويض لا يمكن أن يحدث فجأة، بل لابد من الترتيب والتهيئة لحدوثه؛ لذلك أوجدت المنظمات اليابانية مبادئ تأخذ في الحسبان تحقيق السيطرة البيروقراطية - أي استخدام القواعد والإجراءات من أجل توجيه الأعمال وسلوك الوحدات التنظيمية والأفراد (كروغ، ١٩٩٥).

إن مثل هذه الوسائل البيروقراطية، التي كانت وما زالت تستخدمها المنظمات اليابانية لمشروعات، تعتبر مفيدة ليس في التغلب على نقاط ضعفها فحسب وإنما في تعزيز استقرارها، وانتشار المعرفة بأجزاء المنتج المطور على نطاق المنظمة ككل - إذن يمكن التفكير في التعديل والإبداع على أيهما مفتاح لحل مشاكل كثيرة تفرزها المنظمات خصوصاً عندما توظف الإجراءات والقواعد بكميات هائلة (أخويل للمدخلات) الأفكار إلى منتج.

أما دو روساريو De Rosario (١٩٩٢) فتأورد تجارب عدد من الشركات اليابانية المختلفة وهي: شركة نيبون للهاتف Nippon Telegraph & Telephone، وشركة التبغ اليابانية Japan Tobacco، وشركة سكك الحديد اليابانية Japan Railways، التي كانت ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص، والتي دفعت ضحية البيروقراطية؛ لأن إسهام الحكومة في رأس مال الشركات جعلها تتدخل في اتخاذ القرارات المهمة، وكانت إدارة تلك الشركات هي لزمة بين الجهات الحكومية التي لا تريد التخلي عن سلطاتها وأحققتها في اتخاذ القرار. وبين مطالب المساهمين الذين أرادوا تحقيق الأرباح، ومطالبية الربائين بتقديم خدمات أفضل، ومع تدهور فلسفة الحكومة واتجاهها نحو التخصصية، كان المستهلكون هم المستفيد الأول من هذا التحول، خصوصاً أن الأسعار أصبحت أقل، والخدمات أفضل، والمنتجات أكثر شوعاً، إلا أن تلك الشركات واجهت منافسة حادة بعد أن كانت تتمتع بسلطة احتكار السوق. وأصبح التغيير في الإستراتيجيات ضرورياً، فأنقذت وحدات أعمال غير رابحة، وبحث عن موردين يقدمون معدات ومواد أولية بسعر أقل، وقد كان ذلك مصنعياً عندما كانت الشركات تحت سيطرة القطاع العام. وبعد أن كانت الشركات مفيدة في شراء مواردها الأولية ومعداتة من المنتج لو المورد المحلي، أصبحت تبحث عن موردين في بقاع مختلفة من العالم، وتحقق بذلك وفراً في

التكاليف، وزيادة في الأرباح. كما ظهرت تلك الشركات من إستراتيجية مواردها البشرية، فتخلصت من العمالة الفائضة التي تشكل ضائبا مصدرا من مصادر البطالة الفنية، وجمدت التعيين، وحولت الفائض من العاملين إلى وظائف استغلالية لاحقا، كل ذلك ساعد في تحسين أوضاع الشركات المالية.

نقد البيروقراطية

إنه من المعروف أن تطوير أي منتج يختلف من منظمة إلى أخرى، إلا أن العديد من الخطوات الشائعة هي سبيل تطوير أي منتج، كجميع المعلومات الأولية عن حاجة المستهلك، والتصميم، وتسميته، وتطوير

شكله الخارجي، وتجربته، والتخطيط للترويج، والتسويق، تكون مشتركة بين المنتجات. ويتطلب كل ذلك السرعة، والتأكد من الوقت المناسب للانطلاق، بعد مراعاة الإدارة العليا وموافقتها بالطبع. إن الإجراءات معقدة، ولكن يمكن جعلها أكثر فاعلية عن طريق التنظيم، والتجربة والخطأ، واستخدام مناهج مختلفة، لوصف فيما بعد إلى تصنيفها ضمن إجراءات مفهومة توجه في سبيل تطوير منتج آخر: وهذا لا يعني على الإطلاق أن الإبداع مفهومي، ولكن هناك بعض الأطر المعيارية يمكن للإبداع أن يأخذ مجراها فيها، ويكون دائما بتقديم منتج جديد هو هدف في حد ذاته، ولا يحصل ببعض المصادفة، وإن كان المصادفة أحيانا دور في تطوير منتج جديد. لكن ذلك ينبغي على المنظمات الاستفادة من هذه المبادئ واستغلالها أفضل استغلال.

إن الهياكل التنظيمية الرسمية، والأنشطة، والإجراءات كلها تقدم على النطاق التنظيمي العام الثبات الذي تحتاج إليه المنظمات، خصوصا عندما تكون الجهود المبذولة هي تغيير مواقف العاملين، والحضارة التنظيمية جوهرية (كريع، 1998). ولكن التحدي الصعب بالنسبة إلى المنظمات يكمن في تشجيع الإبداع والتغيير، والحفاظ في الوقت نفسه على استقرار المنظمة، ويكون ذلك الاستقراء ضروريا لمنع تحول التغيير إلى فوضى. لذلك ينبغي على الإدارات العليا في المنظمات أن تشجع الإبداع، والتغيير المرجح والأرباح باتجاه متعدد، وعليها أيضا أن تحدد بدقة نوع التغيير التنظيمي الذي تحتاج إليه، ومن ثم توظيف البيروقراطية بأشكالها المختلفة ليلوئ ما تصبو إليه.

أورد الطحيم (1998) عددا من البدائل للتنظيم البيروقراطي أهمها، التنظيم المفتوح الذي يقوم على تشجيع القدرات الإبداعية والابتكارية Innovative - Creative Abilities وعلى النظم أو التكيف Adaptive، لارتباط بالذكاء، ويعتمد هذا التنظيم الجديد من الروتين، ويهتم أكثر بتعبئة مواهب العاملين وقدراتهم ليقود العامل صاحب مهارات متعددة عوضا عن تخصصه في مجال واحد، ويسهم في تحقيق التفاعل بين الأفراد، لتصبح العلاقات أكثر

الإدارة الديمقراطية

شخصية وإنسانية من سابقتها. ستتولد مع سرعة التغير الحاصل الحاجة إلى كثرة عدد الممارس- والاجتماعات- التي تحتاج إلى قدر من التنسيق والتعاون بينها... لأن تلك المجموعات تعمل على أساس متشابه الأجزاء (عضوي) Organic بدلا من العمل بصورة روتينية خالية من التفكير (آلية) Mechanical. (الطيسم 1998: 59). وأضاف الباحث نقلا عن لورنس ولورش Lawrence & Lorsch أن حاجة المنظمات الحديثة إلى النظام المفتوح يأتي من الحاجة إلى الاستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة. ومن ضرورة إيجاد إستراتيجيات تستطيع أن تتوافق مع حالة عدم التأكد الحاصل في البيئة.

واقترح كاسون Carson (1997) في السياق نفسه أسلوبا جديدا يساعد المنظمات في تحقيق أكبر قدر من المزايا التنافسية، والمحافظة في الوقت نفسه على المرونة المطلوبة تجاه التغيرات الحاصلة في السوق، ويكون ذلك من خلال تصميم هيكل تنظيمي يهتوي على العدد المناسب من المستويات الإدارية لطبيعة أعمال المنظمة. وتعرف فيه الخطوات الفاصلة للسلطة والمسؤولية بين هذه المستويات، بما في ذلك العلاقات الرأسية والأفقية، ويوجد نظام رقابة معهم في تطوير مهارات العاملين، ويضبط العملية الإنتاجية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إن التنسيق بين قدرات المورد ومزعلاته، ومتطلبات العمل الخاص بكل مستوى أمر ضروري، ولا يمكن لكل ذلك أن يتحقق ما لم يتم الاستعانة بمبدأ الفرق التي تدار ذاتيا، وإعطائها الحرية في التخطيط والتفكير.

أما فيما يتعلق بالمشاركة التطبيقية فيلبي أن توجد فيها مجموعة من القيم والبادئ التي تحث على الإبداع، وعلى تحسين مستوى الأداء (الطوب، 1988). ويلبي أيضا تعميق آلية الإبداع بإنشاء منهجية تتحيز وهنأ الأنشطة الوظيفية كلها. ويتطابق النهج الديمقراطي اللامركزي، وتشجيع العلاقات الإنسانية، وإعطاء أولوية للبحث والتجريب وإيجاد التكامل والتفاعل العضوي بين الأجزاء المختلفة في المنظمة. وإعطاء أهمية للقيادة في تشجيع الإبداع. وقد يتطلب هذا وجود الثقة بين الإدارات المختلفة، وتبني النظام المفتوح الذي يضمن التفاعل الإيجابي بين البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة. ومن ثم ضرورة استمرار مراجعة الهياكل التنظيمية وتحديثها.

وهناك حل آخر يسهم في تغيير واقع المنظمات البيروقراطية؛ إنه التحول إلى شركات عقلانية كما ذكر جيفرورد وإليزابيث بينشوت في حوارهما مع براون (1991) "على سبيل المثال يوجد في الشركات العاملة في مجال الحواسيب Computers شبكة من العمليات تشجع على الإبداع. وعلى تقديم خدمات أفضل للمستهلك؛ ويتم كل ذلك من خلال التعاون بين العاملين في جو من القناعة البناءة. إن وجود البيروقراطية في مثل تلك الشركات سيضر بالعملية الإبداعية، والانتقال السريع للمعلومات، خصوصا أن بطء العمليات الذي تتطلبه

البيروقراطية سيسمح بدخول شركات أخرى منافسة. ولكني تتيج للمنظمات العقلانية. ينبغي أن يفتح عاملوها حرية اتخاذ الإجراء المناسب. وهذا يتطلب بالطبع معارف جديدة، بما هي ذلك رؤية موحدة. وجهات متعددة. ودعم للمجموعات التي تدار ذاتيا. ويسمح كل هذا لأعضاء المجموعات بالتواصل مع بعضهم بحرية. ويدفعهم إلى مزيد من الإبداع والابتكار.

أما الحل الذي تقترحه مور (1988) فلتغلب على البيروقراطية الأشخاص. فيكون بإشراف البيروقراطيين في برنامج تدريبي يفتح عنه ارتفاع في مستوى التعلم من خلال التجربة. ويكون أحد أهداف البرنامج التركيز على التعاون بين المديرين والعاملين. والعمل معا على إيجاد حل مشترك للمشكلات. وتقديم الأفكار الخلاقة التي تناقش جماعيا. وأنه من المتوقع أن يتبنى البيروقراطيون، نتيجة ذلك التدريب سلوكيات جديدة. تسهم في تحقيق التفاعل مع الآخرين. وتشجعهم على الابتكار والإبداع. أما جولدمبرج (Goldberg 1992) فتقترح أن المنظمات ذات النظام الثرن هي وحدها التي تحفز على الإبداع. وتشجعه. وتشجع الأفكار الجديدة بتقديم مكافآت التحمل المخاطر.

إن تنفيذ الحلول التي سبق ذكرها يقتضي استخدام وسائل تدبير ممكنة التطبيق كتنظيم عدد المستويات الإدارية. خصوصا الإدارات الوسطى. مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تنفيذ السيطرة في بعض الأحيان. ولت تجاوز بعض المؤسسات الذين يمكن حلها وصل بين الإدارات العليا ومطوري المنتج. لا ينبغي أن يميل المنظمات في جعلها أسلوب التغيير. وينبغي إجراء تعديلات تنظيمية. ليكون الروتين مشجعا على التعاون الوظيفي. ولكن تكافئ الأنظمة العمل المبدع. ومن الواضح أن الخطر سيورول عندما تصبح القواعد والإجراءات أكثر مرونة. مع الإبقاء على المراجعة والتغيير مستمرين لذلك فإنه من المفترض أن تعدل القواعد والإجراءات وتراجع. وتلك هي الطريقة المثلى لتحفيز الأشخاص والشركات على الإبداع.

وهناك وسيلة أخرى تتم عن طريق تحويل البيروقراطية الشخصية إلى بيروقراطية آلية. يقوم بها الحاسوب. كما أشار إلى ذلك هاراري (Harari 1996). أي تحويل البيروقراطية إلى أنظمة معلوماتية ليحل الحاسوب محل الشخص البيروقراطي. فيتمكن الحاسوب أن يقوم بعمليات عدة من نسخ. وتدقيق. وبحث. ومراجعة. وإدراج. وتنسيق. وتجميع. وتصنيف. وإرسال... إلخ. وأسرع بكثير مما يقوم به العنصر البشري لذلك فإن الاعتماد على الحاسوب سيحرر العاملين من البيروقراطية التقليدية. ويوفرهم لعملية الإبداع والابتكار. وخدمة المستهلك بشكل أفضل.

إن مشاركة المستويات الدنيا في اتخاذ القرار هي أحد اتجاهات الإدارة الحديثة. لما لها من تأثير جوهري في فعالية إدارة المنشأة. والسبب الواضح لذلك. كما أشار هيكشر (Hockcher 1996). هو أن البيروقراطية وصلت إلى طريق مسدود. ولكن ينبغي الاستفادة من التصورة

الإدارة الديمقراطية مع البيروقراطية

الواقعية التي أثبتت أن تطبيق المشاركة لم يحقق الشيء الكثير. وهذا ما افترضته عدد من الباحثين والإداريين: فنادوا ما نجحت المشاركة في اختراق جدران البيروقراطية. وقد كان لتحريض العمالة وإعادة هيكلة المنشآت آثار عكسية. إن التغييرات، من وجهة نظر مديري الإدارات الوسطى، رأتها من حدة البيروقراطية. كما أن السياسات التنظيمية، على الرغم من قلة التكاليف الناجمة عن تحريض العمالة وإعادة الهيكلة، أسهمت مؤقتة في تحقيق التوافق والاستحسان بين الإستراتيجيات والهياكل التنظيمية، فإنها لم تعزز في الوقت ذاته مرونة الأنظمة: وإن ما حصل هو العكس تماماً: إذ ازدهرت الحواجز بين الأفراد. لذلك اقترح هيكشر (1998) ضرورة بناء مجموعات قادرة على إدارة نفسها ذاتياً، وتشجيع التفاعل والاتصال بين الأفراد، وإعطائهم حرية التصرف: لذلك كان لابد من التركيز على الهدف، والتحدث بصديق وأمانة عما يحدث من أخطاء ونجاحات على صعيد المستويات التنظيمية كلها، وإقامة علاقات جيدة، مبنية على أسس وروابط مبنية بين الأفراد.

إن التغيير والإبداع لا يمكن أن يحدثا إلا إذا اقتنع متخلفو القرار بأن هناك خطراً خارجياً في الأفق. وهذا يتطلب تغييراً داخلياً. خصوصاً أن شركات الفرد مستثمرون حول العمليات عوضاً عن الوظائف. وكثيراً ما يكون الاعتماد على قيادة شخص واحد. وعلى رؤيته. وشجاعته ضرورياً لإحداث التغيير: هؤلاء القلة الكارزماتيون هم وعددهم الذين يستطيعون تقديم طرق وأساليب مختلفة يقتنع بها الأفراد (روجرز Roger, 1988، سترواس, 1988).

إن يمكن للمنظمات المتكيفة العمل في النظام الذي تتغير. والضمن المستقبل. لابد من ضبط الحاضر، والاستناد إلى التغييرات الحاضرة، ولا يمكن تحقيق الإبداع إلا من خلال تأمين بيئة مناسبة تسهم في التغيير من الذات بحرية، وأهم هو تشجيع الأفراد على تقديم أفكار جديدة، ووضع ضوابط لإجراء التغيير من دون إلحاق أي أذى. وبث جو من الطمأنينة للتقدم. والحض على التعاون. وتغيير الثقافة والمعرفة، في ظل أنظمة وإجراءات مرنة.

هذه البيروقراطية في المنظمات العربية:

إن، ما الحل المقترح الذي يتناسب بيئة للمنظمات العربية في ظل التغييرات العالمية الخارجية والداخلية بعد التعرف على سمات البيروقراطية التقليدية. نجد أن العديد من المنظمات في

ظل ظروف ونحديت خارجية عديدة، تستلزم إلى إعادة هندسة نفسها من دون التحلي كلياً عن إطار البيروقراطية في الوقت القريب: أي أنها ستحدث تغييرات جذرية في أدائها التنظيمي. وهي عملياتها الإدارية - المستخدمة وسائل تقنية جديدة، وستغير منهجها الإداري، وإستراتيجياتها، وسياساتها بما يحقق تحفيز الكفاءة وتحسين الأداء، وتقديم منتج أو خدمة أفضل للمستهلكين. وهناك وسائل عديدة يمكن استخدامها في إعادة البناء

مثل تغيير الخريطة التنظيمية عن طريق إعادة هيكلة الاتصال بين الخطوط والمستويات الإدارية لجعلها أكثر سهولة، كما يمكنها الاستفادة بمبدأ المجموعات ذات الإدارة الذاتية التي ينبغي أن يكون لها دور هام في الهيكل التنظيمي، وخصوصاً عندما تصمم المجموعات جيداً، فإنه من المتوقع أن تتفوق في أعمالها. ولابد من أن تزود بقدرة على إشراك الأقسام الأخرى، والعمل على تشجيع الأفكار والخطط لدى الأفراد العاملين في فروع وإدارات متنوعة؛ وذلك باستخدام الأساليب الإبداعية الملائم ذكرها. إن مشاركة البيروقراطيين في المجموعات سيساعد على توسيع آفاقهم، وعملهم أكثر ولاء للمنظمة، وليس لمجموعة عملهم فقط. وإن تطبيق القرارات اللامركزية، وتوضيح السلطات والمسؤوليات للمستويات الأدنى، واستبدال المركزية الإلكترونية بالمركزية الشخصية عن طريق استخدام الحاسوب؛ وذلك لمراقبة الأداء الذي كان يقوم به البيروقراطي. كل ذلك من وسائل إعادة هيكلة بيروقراطية منظمات الأعمال.

وينبغي أيضاً أن تعمل شبكة المعلومات التي تربط بين كافة الإدارات والأقسام والفروع على تمهيد لقائل الأشخاص، والعمل على رفع مستوى أدائهم بمعالجة وكفاءة أكبر؛ وإنجاح كل ذلك لابد له من أن يتوافق مع إعادة تنظيم الشواهد والقوانين ومراجعتها باستمرار. إن كل هذا لا يتحقق ما لم تدعمه الإدارة العليا وتقرره، وما لم يوافق وجود حضارة تنظيمية تساعد على التغيير والإبداع. إن مستويين الفردي لا يتقبل التغييرات السلوكية، بل هو في حاجة إلى تدرج في التغيير؛ لذلك كان التخصص من البيروقراطية يهبطها في المراحل الأولى من التغيير أمراً يكاد يكون مستحيلًا. لهذا ينبغي أن نسلم بوجود عقبات كثيرة تواجه المديرين والقادة، ويهبط هناك سؤالان أساسيان يحتاجان إلى إجابة وهما: هل يمكن للمنظمات أن تعيش بعد عملية الإصلاح؟ وهل ستغير الهندرة من حياة المنظمة الاعتيادية؟

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن عدداً لا بأس به من الأقطار العربية بدأ يستعد فعليا لمواجهة المنافسة العالمية؛ فقد صدر، على سبيل المثال، عن رئيس مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية قرار بتشكيل لجنة تضم عدداً من الأعضاء لدراسة واقع الاستثمار. وهناك لجنة وزارية تعمل على «تعديل القانون (قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١) لتساعي كل المصوغات التي تُعد من التوظيفات الخارجية سواء كانت بيروقراطية أو مالية أو قانونية». (أزمشلي، ١٩٩٩). وقد أشرت صحيفة الحياة في عددها رقم ١٣٣١٦ بتاريخ ١٨/٨/١٩٩٩ إلى حصول إحدى شركات القطاع العام في سورية على شهادة «أيزو» للجودة، وهي شركة «سيرونكس» لجميع أجهزة الرافعي بعدما التزمت بمعايير الجودة العالمية، وأضافت أن هناك ما يعادل ٥١ شركة حصلت مسبقاً على شهادة «أيزو». وقالت إن حدة المنافسة التي ستواجهها شركات القطاع العام والخاص السورية ستؤدي

الإصلاح الإداري في البيروقراطية

خصوصاً بعد الانطلاق الذي تم مع لبنان على إزالة الرسوم الجمركية بالتدريج، والبدء بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، ويعد أن يُوَلِّح الانطلاق مع الاتحاد الأوروبي على خفض الرسوم الجمركية.

ونختتم بالقول إن الشركات العربية ستضطر إلى تقديم بعض الخصميات والتنازلات لكي تبقى في السوق. فالمنتجات الأجنبية ستغزو أسواقنا العربية قريباً، إذا لم تسخّ مؤسساتنا منذ الآن إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتنويعها، وتخفيض الأسعار، فإن إمكانها الضعيف هي وجه المنافسون الأقوياء. إن التحديات التي تواجهها مضاعفة أهميتها لتحديات داخلية، وتتطور هي ثنائي الجانب السلبي من البيروقراطية، وتحديات خارجية مفروضة على واقعنا. ولكن الحل الأمثل في هذه المواجهة يكمن في دعم الشركات للإبداع، وتحفيز العاملين، وتوجيههم بهذا الاتجاه، وإن يتم ذلك ما لم ترافقه إعادة هندسة للمنظمات لإجراءاتها، وإن كان هذا يناقض مفهوم البيروقراطية. إلا أنه على المدى القصير يمكن تعديل بعض الإجراءات واللوائح والأنظمة، والهياكل التنظيمية، والاتصالات لجعلها أكثر مرونة، ومن ثم اعتماد هندستها عندما يتفق الجميع على أهمية ذلك.

ARCHIVE



أولاً : باللغة العربية

- إبراهيم، عبد الستار (١٩٧٩) أفاق جديدة في دراسة الإبداع، وكالة المطبوعات، الكويت.
- أحمد، محمد هادي، راشد، علي، عبد الهادي، عبد السلام حسن (١٩٨٠) الجوانب السلبية للبيروقراطية في المنطقة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- لزماني، سمير (١٩٩٩) سورية: العنة بوقراطية شرس وأفق الاستثمار، الحياة، عدد ١٢٦٨، ٢٦ يوليو، ص ١١.
- بري، محمد بن، عبدالله، نوبختي، محمد بن إبراهيم (١٩٧٢) مفهوم التصرفات الإدارية، مكتبة الصيقل، الرياض.
- الجشتاني، نوكتي بن عبد الرحمن (١٩٧٧) أثر المفاهيم التنظيمية في الإبداع الإداري، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- براكار، بيتر (١٩٩٨) ممارسة الإدارة، ترجمة مكتبة جرير، الرياض.
- نهاب، عثمان نايه، طهيسر، فهد عيسى، نهاب، فلاح نايه (١٩٩٨)، التوافق بين الفلسفة الإدارية وكل من السلوك القيادي والتركيب التنظيمي، وأثره في الإبداع التلقائي العربية للأدارة، المعهد المتكامل، قطر، العدد الأول، ص ٥٩، ١٤٨.
- ربيع، مصطفى (١٩٩٩) البيروقراطية: سمومها وسيلاتها، مجلة الدول السعودية، مارس، ص ٦٠، ٦٠٢.
- سلامة، محمد أحمد (١٩٩١) مشكلة النمو القوي، الإبداعية، دور الأماشي، دراسة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في جامعة قطر، العدد التاسع، ص ٣٩١.
- السلطان، فهد بن صالح (١٩٩٠) البيروقراطية وإدارة التنمية، النشر، الرياض.
- السلطان، فهد بن صالح (١٩٩٨) إعادة خدمة الصلاحيات الإدارية (الهدرد)، مجلة جريدة في مشاريع وتقنية الإدارة، النشر، الرياض.
- السلمي، علي (١٩٨٠) تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت، الكويت، الطبعة الثانية.
- شامس، أمل بنت سلامة (١٩٩٨) البيروقراطية... هل هي السبيل المفضل، العدد ٢٧٢، أغسطس، ص ٢١.
- صالح، أحمد عيسى (١٩٩٩) مشكلة التفكير في العالم العربي الشرق الأوسط، عدد ١٢٦٨، ٢٦ يوليو، ص ٩.
- الطيم، عبد الله بن عبد الصي (١٩٩٨) التطوير التنظيمي، دار الفوانج للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى.
- الطيب، حسن أمش (١٩٨٨) مصادر تنمية التجارب الإدارية في إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري، مجلة معهد الإدارة العامة في الرياض، عدد ٨٩، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر، ص ٦٠، ٢١.
- ظفر، أحمد جمال (١٩٨٤) البيروقراطية في الخليج، ذات السلاسل، الكويت.
- عبد الحميد، شاكور (١٩٩٥) علم نفس الإبداع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- علي، علي عبد الأمير (١٩٧٧) البيروقراطية والإعداد الاجتماعي في العراق، مطبوعات وزارة الإعلام، العراق.
- عيسى، حسن أحمد (١٩٩٩) الإبداع في الفن والطب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم ٢١، يناير.
- عيسوي، عبد القوي (بلا تاريخ) سيكولوجية الإبداع، دراسة في تنمية السمات الإبداعية، دار النهضة العربية، بيروت.
- محمد، محمد علي (١٩٨٢) البيروقراطية الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- المنجد، إبراهيم عبدالله (١٩٩١) تطور الفكر الإداري المعاصر، النشر، الرياض، الطبعة الثانية.
- موسى، أحمد جمال الدين (١٩٩٨) البيروقراطية... إلى أين؟ العربي الكويتية، العدد ١٤١، السنة الثامنة

J. Polym. Sci.: Part A: Polym. Chem.

إبراهيم بن محمد بن علي (1495) إمام الفوائد البشرية والسلوك النظمي، مشهورات جامعة دمشق، دمشق.

المصدر: جليل (1999) الترويج لعلية والاتحاد: معهد الاتحاد العربي، طرابلس، ليبيا.

الطبعة الأولى، ١٩٨٢ / الطبعة الثانية، ١٩٨٤ / الطبعة الثالثة، ١٩٨٦

مدرس : مازكا (١٩٩٩) :٢٢٢ (أولاد الجزيرة) الجزيرة التي يمر بها المنطقة التي ذكرها حول المعطيات العمل

المصادر: ١- كتاب تاريخ العرب منذ القرن الثاني للهجرة إلى القرن الخامس عشر للميلاد، ج ٢، ص ٤٧٠.

مستشارات فيدرالية من أجل تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى

المادة 10: يجوز للمحكمة أن تأمر المدعى بالتعويض عن التكاليف القضائية التي يتكبها الخصم في حالة خساره الدعوى.



ثانياً ، باللغة الإنجليزية

- Bell R. R. , Baskman, J. M. (1989), The paradox of manufacturing productivity and innovation. *Business Horizons* Vol. 32, No. 5, September-October, pp. 58-64.
- Brown, T (1994) The rise of intelligent organisation. *Industry Week* Vol. 243, No. 3, March (7), pp. 34-21
- Carr, C. (1994), Empowered organisations, empowering leaders. *Training & Development*, Vol. 48, No. 3, March, pp. 39-44
- Chasen, K. (1997), Creating the regualate organization. *CMA magazine*, Vol. 71, No. 8, October, pp. 34-26
- Craig, T. (1995), Achieving innovation through heterocracy: Lessons from the Japanese brewing industry. *California Management Review* Vol. 38, No. 1, Fall, pp. 8-36.
- De Rosario, L. (1992), Private Lessons: Japan's former state utilities are weighed down by bureaucratic control. *Pan Eastern Economic Review* Vol. 135, No. 36, July, pp. 58-51.
- Goldberg, B. (1997), Paths of development. *European Governance* vol. 14, No. 2, February, pp. 12
- Hamel, G. (1996), Lay the groundwork for the heterocracy. *Management Review*, Vol. 85, No. 9, September - October, pp. 57-60
- Heckscher, C. (1995) The failure of participatory management. *Action The Board*, Vol. 32, No. 10, November - December, pp. 16-21.
- Helgesen, S. (1994), Beyond teams. *Action The Board*, Vol. 32, No. 8, September, pp. 42-48
- Higgins, J. A. (1994), *The Management Challenge*. MacMillan publishing company, New York.
- Klein, A. R. (1990) Organizational barriers to creativity - and how to knock them down. *The Journal of Services Marketing* Vol. 4, No 4, Fall, pp. 69-76
- McKenna, E; Birch, N. (1993), *The Essence of Human Resource Management*. Prentice Hall International (UK) Ltd. London
- Moore, S. D. (1988), Internal consulting makes bureaucrats creative. *Management Review* Vol. 77, No. 5, May, pp. 43-45.
- Robbins, S. P. (1988), *Organizational Behavior*. Prentice Hall International, Inc. New Jersey
- Rodrigues, C. A. (1988) Identifying the right leader for the right situation. *Personnel* Vol. 65, No. 9 September, pp. 43-46
- Ruseff, P., Evans, R. (1989), *The Creative Manager*. Unwin Hyman. London

- Sanders, R. L. (1997). The future of bureaucracy. *Records Management Quarterly*, Vol. 31, No. 1, January, pp. 44-52.
- Schermerhorn, J. R.; Hunt, J. G.; Osborn, R. N. (1997). *Organizational Behavior*. John Wiley & Sons, Inc. New York.
- Strauss, N. (1988). Turning conformity into creativity. *Director*, Vol. 42, No. 5, December, pp. 42.
- Zetlin, M. (1997). Coping with red tape levers. *Getting Results - for the hands-on Manager (SPM)* Vol. 42, No. 2, February, pp. 6-7.



قوة العلم العربي : بعد الوباء العربي الفانم

د. عدنان مصطفى

قال الله عز وجل:

﴿ يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ وَالنَّاسِ إِنَّ اسْتِعْمِلْتُمْ أَنْ تَلْعَنُوا
مِنْ لَحْظَةِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَانْقَضُوا لَا تُلْعَنُونَ
إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءَكُمْ كِتَابًا
(القرآن الكريم، الرحمن ٣٣ - ٣٤)

تقديم

ظن الكثير من أمم الأرض، والمستعملة منها خاصة، أن انحصار غيوم الحرب الباردة
المشينة (the cold war)، التي دأبت حدثها على تصاعد بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي
خلال معظم عقود القرن العشرين الأخيرة، سيضع أمام بقائها أفاق نماء وتقدم جديدة. وقد
اتبقت هذا الظن من حقيقة أن أليات صراعات القوة بين الاتحاد السوفييتي القارط وحلفائه
من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى، استمدت طاقة شعركها ليس
من مصادر المعسكرين المتصارعين فحسب، بل من مصادر بقاء وتماء البشورية جمعاء على
كوكب الأرض. ونظرا لأن ألية التحكم في مسيرة هذا الصراع كانت بيد قوة العلم والتغنية
المتاحة لدى المتصارعين، كما كانت الحال دوما في أمر كل الصراعات التي سجلها التاريخ
على هذا الكوكب، منذ أن خلق الله عز وجل السموات والأرض، فقد اتبقت الاستثناء أنف
التذكر من الأمل بأن الكثير من المصادر الموظفة لتعزيز قوة البحث والتطوير العلمي هي العالم
المتقدم (عالم الشمال) سيتم ترشيد قدره ووجهة صرفه بما يقدم إلتقاء الإنسان وبيئته على
هذا الكوكب من عواقب الحرب الباردة القارطة. وإسفاه، لم تلجج أجم الجنوب كثيرا بهذا
الحلم. فقلد:

(*) أساء في البرية، زهر الخط، والفرقة المعبدة الأمير (مؤرخة) دمشق، ١٩٧١.

(أ) فاعلمنا غضب طبع النظام العالمي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وهي مؤنصر قمة الأرض الثانية (زيردي، جانيرو، 1992) خاصة، وقباصه بلنح ناز ملقت جديد عليها، بالنت اليوم نعرف بالحروب العالمية الدافئة (the warm war) (ميسطفي، 1992 و 1993، 1).

(ب) أعللها فتح مضارن السلاح الكفص لدى مواقع المتصارعين في الحروب الباردة، وبيع مخزوناتها بشكل مكشوف للمتصارعين الجدد في الحروب الإقفيمية الدافئة اليوم في إطار الحروب الدافئة (حروب الخلقان العربية، حروب أمريكا اللاتينية، حروب أفغانستان، الحروب الأفريقية، وحروب البلقان).

(ج) وأنعلها استمرار أمم الأرض لتقوية، أعضاء النظام العالمي الجديد، في البحث والتطوير بهدف ابتكار أسلحة نوؤ جديدة لتقل وطبيعة الحرب الدافئة، وبأن في مقدمتها ما يمكنها مثلا من:

(1) إسباغ نفوذها على الأسواق التعموية العالمية، وإضاحتها لهذه الحقيقة: يقول تقرير نادي روما الأخير: "تواجه فكرة السيادة التي أعلنها الحكومات كافة، كفكرة مقدسة، تحديا مهما لا يعود غلط إلى نمو التجمعات الإقفيمية. والحقيقة أن كثيرا من الدول الصغرى لا تمتلك بالفعل سوى قدر ضئيل للعاية من سيطرتها على شؤونها. وذلك نتيجة قرارات يتم تتخذ خارج أراضيها، مثل تحديد أسعار السلع أو أسعار الفائدة، أو نتيجة اضطرارها إلى تعديل سياساتها الاقتصادية للحصول على تمويل من جانب صندوق النقد الدولي" (نادي روما، 1992، 1).

(2) تغيير البنية المدنية للقرن بما يشبه بنية أارة هذا العالم حسب توجهات نفوذها (POWER) السياسية والاقتصادية. وفي هذا الصدد يقول تقرير نادي روما الأخير أيضا: "ولطه من الأهمية يمكن أن نؤكد هنا أن السلام لا يعني مجرد غياب الحروب، وأنه حتى من دون الحروب فإن النزاعات سوف تستمر وإن ظهرت طبيعتها. فهناك على سبيل المثال: الحروب التجارية وأنظمة الحكم الشمولية والاستعمار الاقتصادي. ومن للتأكد أن عدم النكاظ في توزيع الثروة بعد من أقوى الأسباب التي تؤدي إلى إشعال النزاعات وكثيرها خفاء" (نادي روما، 1992، ب).

(3) استبدال الأصول الحضارية لأمم الأرض، وخاصة تلك العتيقة والمهزاة منها بقولها ومعدلاتها الإنسانية كالحضارة العربية - الإسلامية مثلا، ويؤكد تقرير نادي روما ذاته هذه الحقيقة بقوله: "من الواضح أن هناك غيابا تاما للتقيم التي كفلت في الماضي نوعا من التماسك للمجتمع والتناسق والانسجام بين أفراده. وقد حدث ذلك في بعض الأحيان نتيجة اعتماد القوة في النظام السياسي وهي القائم عليه، ويريدو أن دولة الرفاهية، بالرغم مما حظفته من مزايا اجتماعية وأمن اجتماعي قد أدت إلى تناقص الشعور بالمسؤولية والاعتماد على الذات لدى العديد من الأفراد..." (نادي روما، 1992، ج).

وهي مناخ عاصف كهذا، لا تناس لأمم الجنوب علمة الأمة العربية خاصة من المبادرة للبطاع من وجودها، والسعي الحاد لتعزيز بقائها ولماؤها بشئ الوسائل الفاعلة، التي يأتي في مقدمتها:

البحث عن أبعاد وجودها الضائعة. كثرة العلم لديها. ونظى وعاء التطلّفات عن مكونات هذه القوة وإنهاض بقايا المعرفة التحيّة من الضاهي والفاء (مصطفى، 1998). وعلى هذا الاعتقاد سيهتم البحث هذا بإثارة هذا الواجب من خلال أبعاد ثلاثة: (١) تقويم قوة العلم في عالم الشمال وفتح العين على سبيل تعزيز قوة العلم العربي (٢) مضاهاة الجوانب الرئيسة لعقيدة البحث والتطوير لدى مدارس العلم الشمالية مع تلك التي سادت في مدرسة العلم العربية الفاصدة (٣) إيداء الطليعات عصرية حول تفعيل آليات البحث والتطوير في الوطن العربي (عالم الفكر، 199٨).

أولاً : البحث والتطوير المتقدم : ملامح ملحة

١-١ : ملخص

عند قياس شدة قوة العلم لدى أمة من الأمم، لا بد من التجوّه إلى فعل هذه القوة في مسيرة الأمة الحضارية. ولا ريب في أن هذا الفعل

قابل للكشف حتماً من خلال تقويم عطاء البحث والتطوير ضمن أقل التنمية الوطنية لهذه الأمة. وعملية الكشف ليست عملية تماماً، بل يمكن تحييدها بشكل مبدي من خلال التعرف على رأي الحرم الجامعي الوطني الناجي (Surviving university) في شأن إستراتيجية البحث والتطوير قابلة للتطبيق في إطار معطيات وجود المجتمع من حوله. ويمكن البدء بعملية الكشف هذه من خلال طرح تساؤل: «بماذا

- هل بمقدور العلم والتفنية لتأمين مساعدة المجتمع في توفير الكفاية من الماء والغذاء والصحة والطاقة والرعاية والتعليم والمعرفة البدية والزوعية الحضارية؟» في حين يقول ثانيهما: «هل البحث العلمي والتطوير التقني المستهدف التحقيق في الإستراتيجية المنشودة ضروريان بيناهما التحديّة الملحة أو الضرورية حقا على لعب دورهما في مواجهة حاجات الأمة الأساسية؟».

وعلى رغم الدور المعقد الحساس للعلم والتفنية في التنمية، تشير حقائق التنمية العلمية والتفنية في العالم المتقدم (أي عالم الشمال) إلى الرد على هذين السؤالين بالإيجاب حتماً. وهذا يعني حقا أن البحث والتطوير يشكلان في هذا العالم مصدرا ثرا للثروة الوطنية التي لا يطاقها التشوب الذي نشهده في حال مصادر الطاقة التقليدية (كالمصادر الهيدروكربونية صومعا، والبتروول والغاز الطبيعي خصوصاً). وإزاء هذا الإدراك، يبدو من المفيد لعملية التماس المثارة أننا نتحدث عن الملامح الرئيسة لوطن قوة العلم في التطبيق.

٢-١ : البحث والتطوير وطريق إنتاج القوة (Source of Wealth)

عند التساؤل في القرن العاشر الميلادي عن طبيعة العلم المنشود في مدرسة العلم العربية، قال المعلم الثاني أبو النصر محمد الفارابي: «نحن بحاجة إلى علم يتعامل ضمنيا مع التأثيرات

الجارية في الطبيعة، علم يظهر كيف جاءت هذه التغيرات واسبابها، مما يمكننا من استنباطها هي نمذ التغيرات الطارئة، وفي تحقيق رقيتها بإخصاصها، أي علم للفعل والانفعال... (ثوراندايك، ١٩٩٠). ولا ريب في أن مقصود الفارابي من الانفعال هو الانشغال المخلص بالبحث عن الحقيقة وفق نواظم السلوك (code of conduct) للتيمة اليوم في البحث العلمي ضمن الحرم الأكاديمي الشمالي أو خارجه (مصطفى، ١٩٩٦ - [١]). في حال أن المظهر المعصري لمقصود العلم الثاني من الفعل هو الإفادة من البحث العلمي والتطوير التقني في توفير مصادر قوة هذا الفعل. وأذكر هنا لحظة مميزة من تاريخ حياتي، في لحظة وراعي جديتي عند سفرني لجامعة بحثي العلمي في بريطانيا، حيثما توجهت جديتي إلى الله داعية وفاتكة:

« أسئلك ليد الله، سائلة إياه حلت قدرته، أن يثب التراب في يدك ذهباً، فتواك عليه، وكنت أتسائل مع رفاق بحثي البريطانيين وقتئذ عما ألهم جديتي، وهي الهندية الصروفية المعروفة، أن التراب - بل السيليكون مثلاً - رقيق البندوي في الصحراء، يمكن أن يتحول بالبحث المخلص من المعروفة إلى ذهب مالي، بل يمكن أن يتحول هذا إلى ثروات مستبورات، وشرايح إلكترونية ودورات إلكترونية متكاملة وحواسيب إلكترونية قادرة تقوى قيمتها الذهب الصروفية وربما كان هذا الإلهام المعصوي الحق هو ملهم مجلس إدارة شركة بيل للهاتف (Bell Telephone Laboratories) في الولايات المتحدة (وهو مجلس علماء حكماء كبار) بنيتي بحث جون باردوين ووالتر برينتان وويليام شوكلي حول تقصي حقيقة الأثر الترانزستوري، الذي توج في عام ١٩٤٦ بكتف ملايين هذا الأثر، ففتح باب التطور التقني المعصري على مسرعه، وعلى هذا الفتح المبين، تتبارى معظم الشركات الدولية في الإتفاق على البحث والتطوير لتعظيم أرباحها، كما فعلت شركة بيل للهاتف الأمريكية. وبإلقاء نظرة على الجدول الأول، نتبين قدر الثروات الطائلة التي تقوم الشركات العالمية الرائدة باجتنائها اليوم عبر إنفاقها المناسب على البحث والتطوير. ويذكر أن الصافرات البترونية للبول أعضاء - منظمة الأنظار العربية المصدرة للبترول - O.A.P.E.C، بلغت عام ١٩٩٤ حدود (٨٣) بليون دولار أمريكي، نجد أن شركة جنرال موتورز الأمريكية قد صدرت ما قيمته (٢١، ١٤) بليون دولار أمريكي، ومن هذه العتلة، نتبين أن عوائد البترول العربية جميعها تعادل تقريباً (٣، ٢٨) من عوائد شركة جنرال موتورز الأمريكية، حيث تولد الموائد الأخيرة ليس من مكائن طبيعية ناضبة كالبتترول والغاز الطبيعي، بل من مكائن البحث والتطوير المتجسدة والمتعاطلة المعطاء ضمن هذه الشركة. ولو فسرنا ثانية عوائد الصافرات البترونية لدول الأوابيك مع مبيعات أدنى الشركات العالمية المتخصصة للتقنية وهي شركة هوجيستو اليابانية مثلاً (التي بلغت العام ١٩٩٤ حدود ٣٩، ١ بليون دولار، نجد أن نسبة مبيعات هوجيستو تعادل (٣٨، ٢) من مبيعات الدول العربية الأعضاء في أوابيك، ومع أن عائدات الأنظار العربية الأعضاء في منظمة الأوابيك تنمو مع الزمن مسرعة بذلك قدر الاحتياطي العربي البتروني الزائد - فإن عائدات الشركات العالمية العشر الأولى مثلاً (التي بلغت

العام 1991 حدود 992.51 بليون دولار) تقاسي سريعاً، معظمها في الوقت ذاته قدر الاحتياطي التقني لدى عالم الشمال. وباعتبار أن هذا البحث قد أعد جزء منه ضمن القطر العربي السوري، نجد من الضيد مقارنة ميزانية القطر الإجمالية (بشقيها القومي والاستثماري) للعام 1991 (وهي تقريباً في حدود 1.8 بليون دولار أمريكي) مع قدر إنفاق شركة فوجيستو اليابانية على البحث والتطوير (وهو 2.57 بليون دولار أمريكي) فنجد أنه يعادل (19.73) (الشكل 1، 2، 3)

الجدول الأول، بيان إنفاق الشركات الدولية العشر الأولى على البحث والتطوير - 1991

الشركة	الإنفاق على البحث والتطوير (بليون جنيه إسترليني)	مبيعات الشركة (بليون جنيه إسترليني)
جنرال موتورز (الولايات المتحدة الأمريكية)	3,098	93,19
دايملر - بنز (ألمانيا)	2,872	38,08
فورد موتورز (الولايات المتحدة الأمريكية)	2,749	73,71
سياتلي (الولايات المتحدة الأمريكية)	2,601	88,61
سيمنز (ألمانيا)	2,000	71,77
إي بي إم (الولايات المتحدة الأمريكية)	2,000	12,73
ماتسوشيتا (اليابان)	2,127	17,77
فوجيستو (اليابان)	2,570	9,96
إي بي إم (الولايات المتحدة الأمريكية)	2,007	18,7
إيه بي إم (اليابان)	2,007	28,01

المصدر: (Competitive Edge - Journal, UK, 1994)

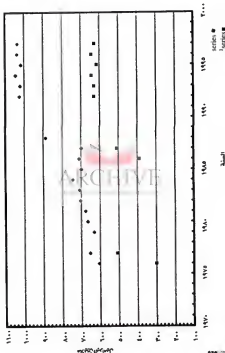
١-٣: البحث والتطوير مصدر للقوة (Source of Power)

إذا كان منطلق القياس الذي اعتمدناه في الخطوة قد أخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية للبحث والتطوير، وذلك لتسهيل رؤية عطاء البحث العلمي في مسارات بناء ونماء البلدان القوية على هذا الكوكب، فإن منطلق قوة ونفوذ أمة الشمال قائم أصلاً على:

(أ) امتلاكها زمام مسيرة تقدم البحث والتطوير عموماً.

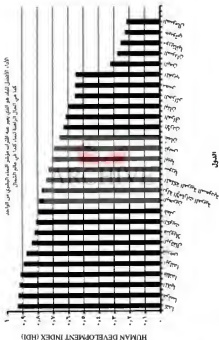
(ب) الحلول دون فلاح أمة الجنوب في صنع تقدم ما ضمن بعض مسارات خاصة بها في البحث والتطوير خصوصاً، وغير مثال يمكن إبراده هنا هو أمر البحث والتطوير في مجال الطاقة النووية، بشقيها القومي (الكهرونووي) والعسكري (السلاح النووي). وفي هذا الصدد، لم يعد

المشاكل الأولى: ميدان المعطى (نمو استراتيجيات البترول العربية والتعديلية حتى عام 2000) (بلازيون البرازيل)



المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة

الأفضل ذلك هو التمسك بما تقره منظمة الصحة العالمية، أي تطبيق نهج الوقاية من الأمراض المعدية.



خافيا بعد، أنه منذ عقد الثمانينيات من القرن المصوم، تمكنت الأمم المتحدة من امتلاكه كيان كامل ومعتمد وأمين وسالم للصناعة الكهربائية. لكنها حالت بشقي الطريق من ديسمبر حزيران من قبل الأمم التامية، والعربية منها بشكل خاص (مصطفى، ١٩٩١ - ١) متذرة بمناطق نقافي يقول: (١) إن الأمم التامية غير قادرة على إدارة مثل هذه الصناعات، وإن تنس لبعضها القدرة المالية والعلمية والتقنية في هذا الشأن فهي (٢) غير قادرة على التنفيذ بتطوير استخدامها سلعيا، الأمر الذي يحالف عزيمة انتشار السلاح النووي و(٣) إن تمكنت دول محيطية لدى عالم الشمال، مثل إسرائيل، من حيازة التقنية النووية وشغها الشرير خاصة، فهذا أمر مبرر بل ضروري للدفاع عن النفس، وليس ثمة من لم يطلع اليوم آخر مجريات الإشكالية التسليح النووي في عالم الجنوب غير المحظي. وكيف تقوم الدول المحسكة بناصية النظام العالمي الجديد بتفصيل الأبعاد المؤثرة لهذه الإشكالية بهدف تغيير طبيعة الأشياء في بنية وجود أصم الجنوب المنصعطة (كاثوليك والباكستان) لتصبح طبيعة بشكل مطلق إزاء خطة التغيير العيسواسياسية التي رسمها نظام الطلام هذا. وفي هذا الشأن، أيضا، لا يمكن البشة إهمال حقيقة أن النظام العالمي الجديد وأغب اليوم في نشر سلاح التطرف الديني - العربي، الذي أطلع في تكوينه بهيئة دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية المحتلة، عبر القارة الآسيوية، وذلك بعد أن عرست هذه القارة التنمية - وعبر تاريخ البشرية الحديث - على روع هذه الظاهرة اللاحضارية والتشكالي شجاعة شقي، وليس ثمة حاجة للتفكير كثيرا لمعرفة الغرض الكاسي وراء هذا النشر. بعد الهدف الذي أوصع هذه القارة على حاوية عدم استقرار سياسي متجدد، وذلك بعد أن تمكنت الأمم الآسيوية من استيعاب معظم اضطرابات التضميم الاقتصادي، الذي بات يحل بها من كل جانب نتيجة فعل الاستعمارين القديم والحديث في

بناها التدمية والعشورية، وربما يعزى توجه النظام العالمي الجديد المشار لنا إلى:

١ - القوة الاقتصادية الكبيرة التي حشفتها الصين واليابان والعمور الآسيوية.

٢ - القوة الحضارية التي أهدتها الأمم الآسيوية أعضاء مؤتمر القمة الإسلامية الثامنة.

٣ - المسحوة العربية الأصلية في إطار أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمبادرة

عربية معيزة من قبل القيادات السياسية والحضارية لأقطار هذا المجلس، على ما ينتابها من عدوان ومكائد ومؤامرات (في أعقاب عدوان نظام صدام الفاشع على الكويت) لتنتابها عن لوحدها الحق من جهة، وانشغالها ليمتكن العدو الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة من الانطلاق في تنفيذ برنامج إسرائيل الكبرى من جهة أخرى.

وبمساعدة ما من قبل أجهزة النظام العالمي الجديد، لم إحصال التطرف الديني - العربي في الهند إلى سدة الحكم ليبدأ بتنفيذ التوجه المشار إليه أعلاه. وقد أراد التطرف الديني - العربي الصهيوني قلب الطاولة في وجه الراغبين بتحقيق ما يعرف اليوم بالسلام العادل والشامل (٤) في منطقة المشرق العربي، ونظمتها للحكومة الإسرائيلية المتطرفة من الانزاعات الدولية ومن

على ضوء مثيلاتها في اقطار العالم المتقدم، سعت الجميع في كل من الإدارة الأمريكية وإدارة صناعات الحديد والصلب الأمريكية بما يجري خارج الولايات المتحدة الأمريكية: فقد تبينت لهم الحقائق المرة التالية:

(١) إن جميع الشركات الأمريكية الصناعية بالانحسار الاقتصادي (ECONOMIC DEPRESSION) التي شهدها في مياومين التناقص الدولية، كانت مقصورة في إنشاء برامج البحث والتطوير لديها.

(٢) تركز ما لا يقل عن (٦٠٪) من الإنفاق على البحث والتطوير على المسائل العسكرية.

(٣) انضمت بحوث الشركات الأمريكية على تحسين منتجاتها المتاحة في الأسواق، وذلك بدلا من تعزيز الجهود البحثية الرامية إلى ابتكار سلع متقدمة جديدة.

(٤) أولى الجميع اهتماما بالبحث والتطوير الهادفين إلى النجاح في ميدان الأسواق الداخلية وليس العالمية.

وبناء على هذه الحقائق، تبين للحكومة الأمريكية ضرورة القيام بالخطوات الثلاث التالية:

(١) المبادرة إلى تثقيف الشركات بأبرز توجيهات التقنية العلمية.

(٢) باعتبار أن الحكومة تقوم ببناء وصيانة البنى التحتية للبحث العلمي المتقدم، لا بد لها من أن تباشر ببناء أنفاق رياح (wind tunnels) وبوسائل اختبار متقدمة لا يمكن للشركات القيام بإنشائها منفردة.

(٣) دعم البحث والتطوير في أبرز التقنيات الكاسحة للأسواق كالأتمتة والروبوتيات والمواد الصناعية الجديدة... إلخ.

وتحقيقا لهذه الضرورة، انضمت الحكومة الأمريكية:

- (٨٠ مليون دولار) على تطوير الحواسيب الإلكترونية وشبكات المعلومات رفيدة الأداء.
- لتحقيق ربط الجامعات بمطابخ البحث لدى الحكومة والشركات الأمريكية.
- (٤٠٠ ملايين دولار) على مشاريع التقنية الحيوية.
- (٨٠٠ مليون دولار) في بحوث المواد.
- (٣٠٠ مليون دولار) على التصنيع المتقدم.

وتدبرا لهذه الخطوات، صرح وقتئذ مدير شركة موتورولا الإلكترونية قائلا: «لقد ارتفعت الإدارة الأمريكية والكongرس مستوى المسؤولية الآن... ذلك لأن مثل هذا التوجه قادر مستقبلا على تحريك الأمة الأمريكية هزات الانحسار الاقتصادي التي طالت هزات بين حين وآخر وجود هذه الأمة.

وحول منظور البحث والتطوير في القرن الحادي والعشرين، وفي كتابه الشهير بعنوان «كونك هينريشيا شمبرز» - أصبح الأستاذ الدكتور فيكتور وايسكوف لزمكة الأستاذ الدكتور هريمان دابسون (وهما كما تعلم من عظماء مجتمع العلم المالي الحديث) فرصة التعبير عن حقيقة أن البحث

والتي طورها يوجسدان محوّر ثماء مستقبلي مشرق. ليقول في مستهل الفصل الرابع عشر ما يلي: «التقنية هي الله: فبعد عية الحياة، ربما تكون التقنية أعظم هبات الله. وهي أم الحضارات والجنون والظلم... ونعطي التقنية في متابة نفاقها ونحريرها الإنسانية من قيود الماضي... وتوجد تحررية (mobility) التقنية أكثر مظاهرها الثورية، ويمكن لأي إنسان تعلمها، ولتقذف فوق حواجز الشرق والغرب بكل سهولة. ولم نزل تحريرها في ازدياد. فقد جرى تعلم تقنية الشرايح الإلكترونية الجديدة ولغة الحواسيب الإلكترونية على نحو أسرع من تقنية الفحم الحجري والحديد الثلاثة أجيال من البشر في مثاق الأقطار الصناعية. هي حين أن الأقطار الصناعية الجديدة بشرفي آسيا وجنوبي كوزيا وسنغافورة وتايوان تمكنت من التقنية الجديدة وحقت من خلالها قدرتها من الغفر إلى القس خلال جيل واحد فقط. وذلك هو سبب تسميها التقنية الجديدة بـ «تقنية الأمل». فهي تمنح قراء الأرض طريقا مستنيرة نحو الغنى وأسلوبا لقراء دون أداء العمل القاسم للظهور... وإن رأينا العالم بمنظار شامل، نتبين أن التقنية هي الله يمكن أن نيسر لنا العيش بسلام مع جيراننا على كوننا المكنت...» (عبد السلام، 1997).

تقيا الحقني قبل الأخنية : طبيعة البحث العلمي

٢ - ١ : خلا

عندما خلق الله السموات والأرض جعل الإنسان سميها بصورا،
فداء البهيول إما تشكرا وإما كقورا. إلهية بأشرف صفاته وهي العلم:

فقد قال عز وجل هي أول نزول القرآن الكريم:

«اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم» (القرآن الكريم، العلق، ١ - ٥).

فلوله جل وعلا: «علم الإنسان ما لم يعلم» يفيد بأن الإنسان لم يكن له علم، فعليه تعلمه، ووجب له صفة عاقلية لتلا برى ذاته موصوفة بصفة الكمال هيطنى بظهور الأناية، ولهذا رده عن مقام الطفيلان بقوله: «كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى». والإنسان الذي أوقفه الله (الوقفه هي الحبس بين مقامين، وذلك لعدم استيفاء حقوق المقام الذي خرج منه، وعدم دخوله في المقام الأعلى، فكانه في انقلاب بينهما) بين مشاهدة ما سبق له من الخير ومعرفة أن ما سبق له من الضمعة لا يتقدم ولا يتأخر، يوضع عند عتبة التحرير، ليخطو إدراك التمثل، ليلج مقام التمكن، فيصبح عالما قائما مدركا بنفسه، فلا يضطرب عند المخرجات ولا عند الحاجة، وذلك هو وصف البدء لشرف الإنسان بسمة العالم النعمة لكسب المعرفة هي مدرسة العلم العربية - الإسلامية المجيدة (مصطفى، 1998، 1). وإن نسينا لهذا المبتدئ الانخراط من موقف الإدراك، فإنه، كما يقول الشيخ محمد بن عبد الجبار القفري (منتصف القرن الرابع الهجري):

«لوضع في الإدراك وقال لي (أي الله عز وجل): فف بين يدي تزي العلم، وتزي طريق العلم. وقال لي: العمل طرقاته تنفذ إلى حقائق العلم، وحقائق العلم عزائمه، ووسائل العلم مبلغة، ومبلغ العلم حده. وحد العلم موقفه. وقال لي: إن تعبد بصفة كلية من شيء، فذلك لي والإعاطي. وقال لي: كل ما عطلت بعلم أسفر لك عن صفة من صفاته... وقال لي: العلم كله طرقاته، طريق عمل فطنة، طريق فكر، طريق تدبر، طريق تعلم، طريق تفهم، طريق إدراك، طريق تبصر. طريقة تفقد، طريق توفد، طريق مؤلفة وطريق مختلفة...» (الشرقي: ١٩٦١).

والمعالم الذي ملك هذا الإدراك قلبه بعد عقله في مدرسة العلم العربية - الإسلامية عند أوتي الحكمة، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خبيرا كثيرا. وفي مدرسة الحكمة العربية، أم الحرم الجامعي الحديث، جرى تدريب مريدي العلم انطلاقا من حقيقة أن الحكمة، كما يقول الشيخ عبدالله الأنصاري الهروي (القرن الخامس الهجري):

«الحكمة اسم لأحكام وضع الشيء في موضعه وهي على ثلاث درجات:

الدرجة الأولى: أن تعطي كل شيء حقه ولا تعديه حده ولا تجعله وقته.

الدرجة الثانية: أن تشهد نطق الله في عبده، وتعرف عدله في حكمه، وتلاحظ بده في ملحه.

الدرجة الثالثة: أن تبلغ في استدلالاتك البصيرة، وفي إرشاداتك الحفيضة، وفي إشاراتك العلية (الأنصاري الهروي: ١٨٩ هجري).

والنظاما بمصطلح فكر هذه **فكر إسلامي** (civilized) أي (ideas, customs, or practices) (people ethos = the spirit that motivates the) الإسلامي. انطلق البحث العلمي العربي - الإسلامي منذ ألف ونيف ظلت من الأعوام، لمعطي البشرية جمعا - أبرز وأعمق وأثنى سمات الحضارة والمطاء العربي (مصطفى: ١٩٩١ - ب). فالبحث العلمي العربي - الإسلامي كان معمورا عن تجلده الصفوة (elite's education) قليل معرفة الحقيقة. لهذا قال الشيخ أبو بكر محمد الوراق الترمذي (القرن الثالث الهجري):

«المعرفة معرفة الأشياء بصورها وسماتها. والعلم علم الأشياء بحقائقها».

(الكلاباذي: ٢٨٠ هجري)

أما نهج بلوغ المعرفة فهيدا. وفقا لأصول هذا التجاهد - برقع الجهل غير علم جلي، بنح برهان أو استبانة صحيحة أو صفة تجربة قديمة، أما معرفة الحق فلا سجل إليها لا مشاع الصندية وتحقق الربوبية عن الإعانة. فلفظ قاله الله تعالى:

﴿ولا يحيطون به علما﴾ (القرآن الكريم، طه: ١١٠).

ومن جهة أخرى، يثبت العلم بالعرفه - والعقل يثبت بالعلم، وأما المعرفة فثبتها تثبت بذاتها. والتجديد فكمه. أنه منذ فجر عصر التنوير في أوروبا ونشوء أول بوادر الأنماط الجامعية (مصطفى: ١٩٩١ - ب) وحتى اليوم، لم يجر بعد رسم صورة كاملة الأوصاف لتضاهير ومضامين

العلم والبحث العلمي والمعرفة، تتفق الصور شبه القديسة الأنثى ذكرهما - وأعل خبير شاهد على حقيقة الأمر قول أحد أبرز المعاصرين، من صانعي فلسفة العلم وعلماني إستراتيجيات البحث العلمي في عالم الشمال، وهو الأستاذ الدكتور جون زايهان (Zyhan) الجمعية العلمية الملكية البريطانية وأستاذ الفيزياء النظرية بجامعة برينستون البريطانية). إلا قال في كتابه الشهير بعنوان: قوة المعرفة، The Force of Knowledge، ما يلي:

«صورة عامة، اتخذ تعبير العلم للدلالة على فن المعرفة (The Art of Knowledge) وهو مثل البحث (research)، الذي يقصد به إضمار المعرفة عبر التلاحقة المنهجية (systematic observation) والنظرية الثانية، المثالية (deliberate) والتطوير المنطقي. لكن هذا النشاط متصل بشكل وثيق بالفنون العملية (practical arts) أو التقنيات (techniques) من جهة، وبالجمال الروحي أو المعتقد الديني (religion) من جهة أخرى. ولترابط هذه جميعها مع بعضها ضمن الحضارة المادية للمجتمع (material culture) لنقوم بتوفير حاجات الإنسان للطعام والصحة والرضا النفسي. وليس ثمة حدود مميزة بين مختلف جوانب الطرف البشري، فكل نشاط يشترك ويختلط مع جواربه ولا تخفي علينا جميعا الصعوبة العملية في رسم خط فاصل بين العلم والتقنية (Science & Technology)، حيث يضي بالآخر: فن المعرفة الكيف (art of knowing how) لدى تطبيق العلم فعلا في الهندسة الميكانيكية أو في الزراعة مثلا» (زايهان، ١٩٧٩).

لذا فأي مضاهاة - مهما تفاوتت صحتها - بين كلا الميادين الحضاريين، ولأمر البحث العلمي خاصة، سيخونونا دون نزاهة إلى القول بأن الأول هو رأي الحق، ناهيك من وعي. على أي حال، عند متابعة تحقيق هذا البحث الصعب سنلتاحل مع أفكار معاصرة وأمثلة تعالينا نطعن بأمر البحث العلمي، مستعينين بمد الله بوعيد العربي، الإسلامي في تقويم سماته ومبتداء ومبتداء، مع إبراز ظروفه وحدود صنوفه، فلعنا من خلال ذلك، نستحدث رأيا متواضعا في مسطرة الحوار الداخلي العربي الهادف إلى لغتها حلوقية (revolutive) لإشكالية (preliminaire) وجود مدرسة العلم العربي المعاصرة، ومن ثم الأمل بإخراج البحث العلمي العربي من ترويه الرامن (مصطفى، ١٩٩١، ب و ١٩٩٢).

٢-٢: البحث العلمي: هيكله متخالف

إن شكل البحث العلمي عتبة وادي طلب شهود الحقيقة في الوجود، فإن تبين الأشياء على الظاهر علم، وتبينها على استكشاف بواطنها معرفة. وهي الحالين لابد للباحث ذي المهمة من أن يعي واقع وادي الطلب هذا: فهو واد علمي، بالتعبير، يتطلب التثقف فيه نظيرا ولا عبالة بمخاوف الطريق مع مرارعة صدقة لإشارات هذا الطريق. إضافة إلى التحلي بالعسير وعدم التواني لحظة عن الطلب، وإلا وقع الباحث في غلبة اليأس والارتداد. ووفقا لتبيان سلوك الباحث وتبديل منظوره للأشياء التي يسعى إلى تبين معالمها، إضافة إلى اتصالاته مع مؤثرات

الحيطة، بتحريها وشرحها، التقارير عيشت البحث العلمي وتتابين توجهاته حتى تعد أصوله بين أعلى الطير وأدنى الشر. وشبهه لا إنراكه أبرز انماط هذه الهيئات، يمكن تصور المعرفة عموما والعلم خصوصا على شكل دائرة تنظم في محيطها التوجهات الرئيسية الخمسة التالية:

٢- ١- ١: التوجه التربوي لحياة المعرفة

The Vocational Aspect of Knowledge Acquisition:

وهو سعي لتحقيق غرضه على أيدي علماء تتحلل فهمهم في النزول إلى العمل والثقة بالأمل، واستغرقوا في لوائح المشاهدة واستقارة ضياء الطريق واستجماع قوى الاستقامة. في حال أن طالب العلم، أي المتدرب، كي يفيد من مدرسه يجب أن يتقن صبره فبما من نور استلاء وفيضة من الكره. ولن يتم له هذا ما لم يكن في حضرة مدرسه كمن هو فاعد على ساحل بحر يلتفت وزفا يسلق إليه، فتعلمه إلى الاستماع وما يروق من طريق الملاحظة. يمكن أن يحفل إرادته واستزادته من فضل الله. ولتذكر في هذا الصدد، ما حدثني به أخي في التبرياء والإسلام، الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام (رحمة الله عليه)، عن اتباعه الآداب الفقه الفكر في حضور استلاء الكبير الدكتور بول دبرالك. وعزا نصر الله له في حياته جائرة بول عام ١٩٦٩ لإدراكه أسرار الشاغل في الفكر الإسلامي الجيد، وإلى اتباعه سلوك الصوفي المريد مع شيخه. وكان هذا الشيخ بالنسبة للمريد محمد عبد السلام (صاحب النظرية الموحدة العظمى في الضمير) هو الأستاذ دبرالك (أو ميكائيل الكم النشم)، ومما سبق، تبيين أنه لتفهم تقدم التوجه التربوي هذا، لابد من تسليط الضوء على واقع مسؤولية المتدرب والمتدرب على حد سواء. وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور فهد السعيد:

في الوقت الراهن، يمكن تبيين ثلاثة تقاليد فكرية رئيسة تُناقش من خلالها مسؤوليات العلماء هي: التقاليد الأول، وهو واسع الانتشار بين العلماء، على رغم أنه لم يصغ بشكل منهجي بعد. وقد تم استقاؤه من التحرص على سمو حيادية العلم.

التقاليد الثاني، وهو لم يصغ أيضا بشكل منهجي، ومع ذلك فهو شديد الاعتقاد الواسع. وهو الإدراك العلمي لتبعات المعرفة العلمية الاجتماعية أو الأخلاقية.

التقاليد الثالث، وهو تقليد حديث ذو تكوين معتد، أطلق عليه تعبير (وجهة النظر الحدية، Critical - Interactive View لمسؤوليات العلماء ... (فيروج، ١٩٨١).

ووفق التقاليد الأول، ساد اعتقاد يقول بأن ثمة هدفا واحدا للمجتمع العلمي يتركز في حياة المعرفة الخالصة. وعلى رغم أن العلم يملك قيمة ذاتية، فهو غير مطلق، وثمة عوالم أخرى من الحياة الحضارية (cultural life) ثمة أيضا. ونتيجة لهذه، يرفض العلم محايدا بالنسبة للقيم الدينية والمطائفية والسياسية والفنية. وبناء على ذلك، يصل هذا الاعتقاد الشائع إلى أن المعرفة العلمية لا تتطوي على أي تعليمات أخلاقية (وتتصد بالعلم ها، العلم وفق المفهوم الغربي في حالة انتشار مفهوم جديد للتعليم يشمل جميع أنواع المعرفة الإنسانية) (مصطفى، ١٩٩١ - ١) من جهة.

كما أن العالم (scientist) ملزم بالتقيد بمعايير العلم (scientific norms) المنهجية، وخاضع للمؤسسات التي يخلق فيها بحثه العلمي. أما التزامه أمام المجتمع العلمي فيتركز في التمسك بمعايير العمل والفراسل العلمية. وأهل فضل نعير عن التقليد الثاني ما جاء في بيان حلقة فيينا (Vienna Circle) المسافر عام ١٩٢٩ بعنوان: «Wissenschaftliche Weltanschauung» التي أكدت فيه ضاعتها بوجود رابطة لا يمكن إعمالها البتة تصل بين وجهة النظر العلمية الثالثة. الذكر، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتوحيد البشرية وإصلاح التعليم من جهة أخرى. أما التقليد الثالث، أي التقليد الخامس بمسؤولية العلماء الاجتماعية (social responsibility) فيؤكد على أن للنطق الأخلاقي يخصي بشكل صارم أن يعكس البحث العلمي عطاء على النظام الاجتماعي الذي يمد هذا البحث بمقومات حياته وتطوره. وهذا للمثل الأرسططالية، التي قام عليها فكر هذا التقليد. ومن ثم عملية إصلاح الجامعات في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر، فإن توحيد (rationality) استخدام المعرفة العلمية بالنمضي المادية إلى إزالة معاناة الإنسان وفقاً لحل المجتمع الديمقراطي، ولا تشكل هذه العقلانية قلب النشاط العلمي في هذا التقليد. فإنه من الضرورة بمكان تطبيق البحث العلمي وطرائقه من خلال معايير وقائبة أخلاقية، على الإنسان والمجتمع والبيئة التي تحيط بهما. وبذلك يكون القول التالي:

- (١) إن المعرفة العلمية لم تعد **أداة للتطواهر الطبيعية** ولا تملأت أطلاطونية مجردة فيها، لكنها تشكل نشاطاً إنسانياً حراً مرتبطاً بمسؤولية اجتماعية.
- (٢) إن العالم، أي الباحث، سواء كان مسلماً أو غيراً، مسؤول عن نتائج عمله، ليس فقط بمعنى أنه مسؤول عن موقوفه ومسئق عطاء بحثه، بل عن قيمة عطاء بحثه الاجتماعي (كانتور، ١٩٧٧). وذلك على النحو التالي الذي سبق أن رسمته مدرسة العلم العربية - الإسلامية قبل ألف عام، وذلك على النحو المبين في مستهل هذا الجزء من البحث.
- ٢-٢-٢: **التوجه الطرائقي للبحث العلمي**

The Methodological Aspect of Scientific Research

ينبثق هذا التوجه من حقيقة أن الفيزيقي العلمي لا يمكن بلوغه إلا من خلال ارتضاع الشك. ولا تتجلى الحقيقة إلا مع إزالة الحجب عنها بالكشف التجريبي. فيما يخص حقائق الوجود الطبيعية وبالتكالفة للمعاني الغيبية. وفي هذا الصدد يقول الفيزيقي بن إبراهيم المصري:

كل ما رآه العيون نسب إلى العلم. وما علمته القلوب نسب إلى الفيزيقي.

(الكلاماني، القرن الرابع الهجري)

فالعيون هنا تعبير عن وسائل الملاحظة الحسية سواء كانت مباشرة أو عن طريق الأجهزة التحريمية المتقدمة. ومن ثم فتتويع الكشف التجريبي، موضع اهتمامنا هنا، سبيل إلى توحيد رؤية العلم للوجود الذي يعثرونا. ومن خلال التوجه الطرائقي لحيلولة المعرفة، يملك البحث العلمي

أسلوبين: ففي الأسلوب الأول يخاطر الباحث للوصول إلى المعرفة، بينما يسعى في الأسلوب الثاني إلى حماية المعرفة بشكل مسؤول ومثان، متمسكا بمعايير دقيقة لحيلة معرفة جديدة، ولقد بات من السليم به أن كلا الأسلوبين مفيد لاستقاء المعرفة، لذا فإن الأفكار الفاعلة الجديدة والمعايير الصارمة الناطقة للتوجه الطراقي مطلوبة حقا. ومن جهة أخرى نجد أنه في الوقت الذي يتطلب فيه الأسلوب الأول معاطرة، ومن ثم قبول حقيقة أن القتل سمة وإنسية من سمات البحث العلمي، يعتبر الأسلوب الثاني الخطورة معاقبة للمسؤولية. والعالم الخطير - الذي لا يكون عبقريا بالضرورة - يسعى على رغم التحديات والصعاب إلى تحقيق ابتكارات، فهو يعارض معاطرة فكرية تبدو فيها تحميته غير فاعلة على حل المسائل التي يسعى إلى حلها، وهذا أمر قد لا يتفهمه المجتمع عامة، وربما يتوهم هذا الأمر إلى مواقع صراع لا يحسد عليها من التسلطات الإدارية العلمية أو السياسية، ويذكر سير البحث العلمي لدى جميع الأمم المتقدمة حضارية، نجد أن الأسلوب الأول كان ولم يزل (ككون، 1997) يحسد سمة معظم أبطال العلم مثل جاليليو في بدء عصر النهضة، فالعلماء العظيمون مثلهم. وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور جون ويهرستن: «يهرسطن العلماء المخاطرون المعايير الملائمة ضالها، الأسر الذي ضل أساندة كثيرا مثل الأستاذ الدكتور كوين (professor Thomas Kuhn) إلى بيان أن التغيرات الثورية تكمن وراء المعايير، فهي أسلوب جدير بأهمية العالم، وبفلسفة هذه الفكرة فإنه نأزما ما يجري تفسير قبول أو رفض للنظر الجديد على أنه عقلانية» (ويهرستن، 1998).

٢-٢-٢: توجيه المعرفة العلمية

Communication of Scientific Knowledge

ويحسد تعبيرا عن إدراك المجتمع العلمي لحقيقة كون العلم معرفة منظمة مرساة على التوثيق، «هذا تركيز الجهد في فهم العمل العلمي العربي (مثلا) على نقل إبداع مدرسة العقل اليونانية، وبدء مسيرة الكتابة العلمية العربية وتوثيقها ونشرها لمصلحة البحث العلمي، عبر إنشاء المكتبات ودور الحكمة، وعلى هذا العمود قام جهد البحث العلمي والثقافي حتى عصور الانعطاف العربية» (مصطفى، 1991 - أ)، وفي الزمن الراهن، أخذ هذا التواصل نهجا متقدما يمكن رؤية إيماده في الملاحق التالية:

• أوجهات الفكر العلمي، وتمثل تحقيقا لمبدأ يقول: «إن عطاء البحث العلمي، والأكاديمي منه خاصة، يجب نشره ليتم التواصل جهد الفضل العربي مع المجتمع العلمي المحلي والعالمي بشكل خاص من جهة، ولإطلاع الجمهور (public) بشكل مبسط معمق على جدوى ما قمعه هذا الجمهور من دعم مادي ومعنوي للباحث وبمحة، فالجمهور وسيلة فعالة من وسائل تعزيز بناء البحث العلمي من جهة أخرى. ولا جدال في أن لغة من يعمل في الجانب النظم من البحث فلا يتوقع منهم نشر ما يتوصلون إليه، وإن تحرك ضمير البعض منهم يوما من الأيام، وسعى إلى الولوج

بما توصل إليه، فإن الجهات المستفيدة من هذا الإنتاج الشرير لن تدعه يفعل ذلك بأي شكل من أشكال. وبالتسمية للأمر الأخير نجد هي تجربة الأستاذ الدكتور روبرت أوبنهايمر في مشاورته متابعة الولايات المتحدة الأمريكية للقطعة الهيدروجينية عبر عقد الخمسينيات من القرن الماضي، غير مثال على ذلك. فقد اتهم أوبنهايمر - مدير معهد لوس الألاموس أثناء إنشاء القنبلة الذرية الأمريكية - بعدم ولاءه لوطئه لوقفه للعارض الثانية إنشاء القنبلة الذرية. وقباضه وبعض زملائه العلماء بنشر رأيهم وإطلاع الناس على الشر الذي يعمقه البحث التجاري لتطوير القنبلة الذرية (لبي، 1979). وبناء على ذلك أُلْغِيَ أوبنهايمر لمحاكمة فاسية في النصف الأول من عام 1951، لم يثن عنه فيها سوى القلة من زملائه العلماء، بل شهد العديد التافق من بقية زملائه ضده مؤكدين عدم ولاء أوبنهايمر لوطئه. وهي كتابها الشهير بعنوان «The Uranium People»، ذكرت الدكتور ليونا مارشال لبي ما يلي: «إن قواطع لشهادة دافيد جريشكر تظهر عدم تقديم أي معلومات حول إخلاص أوبنهايمر للولايات المتحدة، بل أبدى شعورا عميقا بأن استمرار مجلس أوبنهايمر (أي مجموعة العلماء المؤيدين لأوبنهايمر في توظيف مشروع لوس الألاموس الشرير) وتركه أعضائه على هواهم سيحصل من مجلسهم هذا مصدر خطر على دفاع وأمن الولايات المتحدة الأمريكية. وغير من أن تكراره نشر نصيحة أوبنهايمر، هو ضد المصلحة العامة...» (لبي، 1979)، والجدير ذكره أن أوبنهايمر قد آثر على رغم وضوح موقفه القائل: «إذا بنينا القنبلة الهيدروجينية، فسيقوم الروس بنسخها» أي حال لو لم تكن هذه القنبلة، فإن الروس سيحذون حيلنا...» (لبي، 1979). وبذلك اعتبر روبرت أوبنهايمر - جاليليو جاليلي هذا العصر الذي قدم رأيه العلمي مقابل إقصائه عن حقبة الشر للسطور الكاس في السلاح النووي - على أي حال لتنظيم أدبيات العلم والمعرفة عموما في إطار نظم توثيقية (archival systems) يمكن للباحث من خلالها معرفة ما تم التوصل إليه في الإدراك المعرفي. ويجري احتواء أدبيات العلم الأولية (المعطيات البحثية الخام primary literature) وتناير بحثية (research papers) ووثائق ذات أشكال تقليدية (conventional) مختلفة تعود إلى مصادر العلم الحديث منذ بدايته في القرن السابع عشر. والاتصال العلمي الأولي (primary communications) هو مساهمة أصيلة في المعرفة تحمل اسم مؤلف أو أكثر يجري نشره في صورة ورقة أو مقالة ذات قدر محدود (أي حتى 50 صفحة) في دورية (periodical) أو مجلة (journal) منتبة بموضوع علمي معين. وتشكل هذه الوثائق جميعا مجلدا توثيقيا (archive) يمكن من خلاله استقاء (retrieve) أنماط متقدمة من المعرفة العلمية المستعانة الطقصة بأبرز مسائل وتحديات العلم، وتشكل ملادا لكل عالم يبحث عن لوائح المعرفة. وبدا من القرن التاسع عشر. جرى تنظيم هذه المعرفة المنظمة في إطار مصادر (bibliographies) ومجلات الخلاصات (abstract journals) ومجموعات المعطيات (data compilations) والمقالات الاستعراضية (review articles) وأشكال متنوعة من النصوص

العلمية المتقدمة التي تكشف (cataloging) وتيسر (surveying) معظم الأدب المعرفي الضخم. وبحر الربع الأخير من القرن العشرين، أدخل الحاسب الإلكتروني في كيان التوثيق المعرفي الذي يمكن من تسريع التواصل الأدبي للمعرفي من جهة، ولإجراء تصنيف أكثر تقدماً للمطاء المعرفي. بات يشكل اليوم أقتاً مشرقاً لتقدم الإنسان باتجاه شمس الحقيقة (مصطفى ومصطفى، ١٩٩٢). وثمة قواعد وأصول يجري الاقتداء بها أثناء تأليف أي مقالة أو ورقة علمية، القصد منها هو: (١) ضبط جودة ما تتحدث عنه الأدبية، (٢) التكلد من أصالة البحث الذي تتحدث عنه من جهة أخرى، وتشكل هذه الأعمال جميعها تمييزاً عن عطاء البحث العلمي، الذي هو في واقع الحال تجسيد معبر لأبرز محاور التقدم والتطور في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأدبيات جميعاً تخضع قبل نشرها إلى تحكم تخصصي صارم يرفع المستوى وإلى تحرير (علمي وفكري وفلاحي) وهي و... إلخ) يعطي الأدبية سمة حيالتها وأصالتها.

• **التواصل المباشر بين العلماء:** ويتم عادة دون أي نظام لا يخضع لأي قيد رسمي. ويجري عادة، على سبيل المثال لا الحصر - صبر: (١) الاقتداء المباشر بين العلماء، (٢) عن طريق الاتصال الهاتفي أو عبر شبكات المعلومات، (٣) الزيارات الخاصة في الجامعات ومطابخ الأبحاث، (٤) المحاضرات الأكاديمية، (٥) تبادل أدبيات الأعمال العلمية، عند قبولها للنشر وبعد... إلخ. والجدير ذكره أن ثمة مؤسسات علمية متميزة مثل أكاديمية العالم الثالث للعلوم (TWAS) تقوم حالياً بتعزيز مثل هذا التواصل وتشجيعه على الدعم المادي المقصود لتزاور علماء الجنوب وتعزيز قواعدهم العلمي (حسن، ١٩٩٠).

• **التواصل الإقليمي والمواقي بين العلماء:** وهو يعاين شبه رسمي يتم أحياناً عبر مكاتبات العمل (workshops) وضمن الندوات (seminars) والمؤتمرات (conferences)، وبشكل يجعل أنماطه هذه أو غيرها وسيلة فعالة لدى أبناء المجتمعات العلمية المحلية والإقليمية والدولية. نشر أبرز عطاءاتهم البحثية والإعلام عن الملامح الرئيسة لجدوى أعمالهم مع الترويج أو التصريح بشكل ما إلى ضرورة دعم برامجهم المستقبلية أو الجهر بأرائهم العلمية الخاصة حول أبرز إشكاليات الإنسانية والبيئة المحيطة. ولقد بدأ معظم مجتمعات العلم الجنوبية والعربية منها أخيراً شمة حاجة لإبداء آرائهم الشجاعة حول أبرز إزهاصات العولمة على بلدانهم وذلك بصورة إعلانات جريئة معبرة. لعل أبرزها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي، (١) إعلان ترينيتي حول العلم والتقنية كإداة بناء لقطار الجنوب (محمد عبد السلام، ١٩٩٢)، الذي صدر في ٦ أكتوبر ١٩٨٨، لدى طتام أعمال الاجتماع التأسيسي لشبكة منظمات العالم الثالث (TWNTO) وحضره ١٥ وزيراً للعلم والتقنية و١٢ رئيس أكاديمية علوم و١٢ رئيس مجلس بحث وطني، مثلاً جميعاً ٣٦ بلداً من بلدان الجنوب للمنظمة. (٢) إعلان طرابلس حول توحيد الجهود العلمية والتقنية العربية كمقوم للحفاظ التنموي والتغير الاجتماعي والاقتصادي والتقدم الحضاري العربي، الذي

حضوره نخبة من العلماء العرب وأعضاءهم من علماء الشمال والجنوب. وقد صدر هذا الإعلان في ختام المؤتمر العربي الأول للعلوم الأساسية (سبتمبر ١٩٨٩) وتكلل بإشهار «الأكاديمية العربية للعلوم» كوسيلة عملية لتوثيق عرى التواصل العلمي العربي وتوحيد المجتمع العلمي العربي المحيط. (٣) نداء دمشق البيئي الداعي إلى مبادرة عربية لزيل إرهاب التلوث الحيوي من الوطن العربي، وتعمل على تعزيز بقاء الإنسان العربي، الذي صدر عن المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث عام ١٩٩٢ (مصطفى، ١٩٩٤ - ب). (٤) نداء بشار الطافوي الذي صدر في ختام للملتقى الدولي للفيزياء الطاقوية، الذي عُقد بالوكز الجامعي بشار (ولاية بشار الجزائرية) عام ١٩٩٥، ودعا إلى توحيد الجهد البحثي العربي في مجال الطاقة.

٢-٢-١: التوجه الواسطي للبحث العلمي

The Instrumental Aspect of Scientific Research:

بالعودة إلى تعبير الشيخ محمد بن عبد الجبار التنفري، الذي أوردناه في مستهل هذا الجزء من البحث الذي عبر بشكل واضح القلب من إدراك سمات العلم في مفردة العلم العربية - الإسلامية، نجد قوله: «العلم كله طرقان: العلم «طريق تدبير» لتقليص الإنسان والبيئة الأرضية من إشكالاتهما». ومن هذا المطلق ينبثق التوجه الواسطي للبحث العلمي. وهي الاتجاه نفسه نجد مثلاً الأستاذ بيون زاهمان يقول:

«... إذا عرفنا العلم كوسيلة لحل المشاكل، فقد اكتفى على الجانب الواسطي (instrumental aspect)».

لذا عندما ينظر العلم من كونه يبدو اتصاله الوثيق بالتقنية (technology)، ومن

ثم فهو موضوع مناسب لبحث الاقتصادي والسياسي. (زاهمان، ١٩٨٤).

وتشهر استطلاعات الرأي العام المجراء في عالم الشمال خلال العقود القليلة الماضية إلى أن الجمهور يرى في التوجه الواسطي للبحث العلمي بلحاظ يفتني إلى إزالة معاناة الإنسان والمجتمع من عدد المعضلات الاقتصادية والصحية والبيئية والاجتماعية وربما السياسية. ومن بين أبرز هذه الاستطلاعات ذلك الذي أجرته مجلة (New Scientist) البريطانية عام ١٩٨٥، ونشرت نتائجه تحت عنوان: «ماذا يفكر الناس بشأن العلماء؟». ونعتقد أنه لو أعيد هذا الاستطلاع اليوم لأكد مجدداً الآراء نفسها. ومن بين أبرز الأسئلة التي تناولتها الاستطلاع سؤال يقول: «باعتراض أنك الشخص الذي يقرر توزيع المال المتاح لدعم البحث العلمي، فأي الوسائل البحثية يملك الأولوية لديك في هذا التوزيع؟». فكان أن بدأ إجماع على إعطاء الأولوية في التمويل للبحوث الطبية. ومن ثم أشكال الطاقة الجديدة، وبعث التطوير الدولي والبحوث الصيدلانية (العالم الجديد، ١٩٨٥). وذلك على النحو المبين في الجدول التالي. ويجدر التذكير بأن رأي الجمهور يتغير حقا بتأثير أفراد الفئات النشطة في المجتمع كالمهندسين ومدراء الشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية. كالمشركات الخاصة والعامية. وذلك لصلة رأي الأقوى الرا.

وبذلك تتغير أولويات تمويل البحث دون ريب . على أي حال يبقى التوجه الواسطي للبحث العلمي وحقل الكفاءة القبطي لدى الجمهور باعتباره أداة (instrument) لتحقيق أنواع من الأهداف غير حيالة المعرفة التي تشمل بالأكاديميين.

وهي تقريره الشهير بعنوان : «الطباعات حول العلم والتقنية وتعليم العلوم في تنمية الخطر الجنوب» (الذي أهد لاجتماع معوضية الجنوب الخامس ١٩٨٩ ، واجتماع رؤساء دول عدم الانحياز ١٩٨٩) قال الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام (رحمه الله) :

«واخيرا تملك هذه التقنية (أي التقنية الرفيعة المرسل على العلم) خمسة مجالات تطوي وفق ظروف العصر الراعنة على التالي:

- (١) المواد الجديدة، ومن بينها المواد المركبة، والنواقل مفرطة الناقية لدى الدرجات المرتفعة.
- (٢) علوم الاتصال التي تتألف من صنفين من الأنظمة الفرعية والعلمية:
- الإلكترونيات الدقيقة ومن ضمنها تطوير البرامج الإلكترونية، الحواسيب الإلكترونية دقيقة التصميم باستخدام الحاسب الإلكتروني وربما تصبح الوحدات الإلكترونية الدقيقة.
- الضوئيات الإلكترونية ومن ضمنها الليزر والألياف الضوئية.
- (٣) علوم الفضاء.
- (٤) العلوم الصيدلانية والكيميائية المتقدمة الدقيقة.

الجدول الثاني

الأولوية لمطالعة	رأي الرجال	رأي النساء	الإجمالي
البحوث الطبية	٧٠	٧٥	٧٢
البحوث الصيدلانية	٦١	٦٩	٦٥
التحكم في التلوث وحفضه	٣٦	٣٧	٣٧
علوم النبات والزراعة	٣٠	٢٤	٢٧
تقنية المعلومات والحواسيب الإلكترونية	٢٢	١٧	١٩
التقنية الحيوية والهندسة الوراثية	٢٤	١٠	١٢
الطاقة النووية	١٤	٨	١١
الديناميكا الهوائية والفضاء	١٢	١١	١١
استكشاف الفضاء	٨	٣	٥
ابتكارات الإنسان الآلي	٧	٢	٤
لا نعلم	١	٤	٣
علم التنجيم	٢	١	١

نقد العلم الحديث

(٥) وأخيراً، علم القرن ٢١، ألا وهو التقنية الحيوية وتطويع الوراثة، وهو علم حافل بأهل صناع ثورة حقة في الطرق الزراعية والطبية والطاقة (عبد السلام، ١٩٩٢)،
وغني عن البيان القول إن توجه البحث العلمي الواسطي قد اكتسب ألقاً تقدمه اليوم وانتابت فكريته المموم منذ أن صممت مدافع الحرب الباردة، وخمدت عواطف السياسات الطبية، وشحت أصول دعم البحث العلمي عامة، ومع اندلاع «الحرب العقلية الدافئة» The Warm War، انقضاء مؤثر قوة الأرض في ريو دي جانيرو (يونيو، ١٩٩٢)، اتسع نطاق التحول عن دعم البحث العلمي الأساسي عامة، وعن التقنية ذات الأساس العلمي (Science-based Technology)، كما حركت عناصر إعلامية معينة في الشمال ابتداء هجوماً على العلم ككل، باعتباره مبعداً للعال العام والوقت دون تقديم نتائج حاسمة للعديد من المسائل العلمية والحياتية والسياسية الراهنة، - إلح (مصطفى، ١٩٩٢)، الأمر الذي حفز فكري العلم في الشمال والجنوب - على حد سواء - للتشعر للأمر والبادرة لردع هذه المجموعة المعادية قبل فوات الأوان، وإضرام الجمهور أولاً والسياسيين ثانياً أن البحث العلمي الحربي، وفي ظل الحرب الباردة القارطة، هو الذي حظي بحصة الأسد من التمويل العام وليس البحث الأكاديمي - التنموي - عقب عائل النمط الأخير من البحث على حدود الكفاف، وفي عالم الجنوب خاصة (المركز الدولي للتبوية النظرية - ١٩٩٠).

٢-٥: المنهج العلمي في العلم

The Human Aspect of Scientific Research:

كان الحرم الجامعي في شمالي الأرض وجنوبيها، مؤثلاً صاعداً لكل بحث علمي يهدف إلى:
(١) تعزيز مقام المعرفة الإنسانية .
(٢) حل إشكاليات بقاء ونماء البشرية .
فالجامعة هي النظام الراسي لشمس الخير في سماء البحث العلمي، ومن يتلقى عطاء البحث العلمي الأكاديمي، يبحر حقا تقهده بما جاء في وصف العلم الذي رسمته مدرسة العلم العربية - الإسلامية، وجثا على بيانه على لسان الشيخ محمد بن عبد الجبار التنري في مستهل هذا الجزء من البحث، وعلى رغم تقارير هيئات الحرم الجامعي العالمية، لقدما أو تقهرا، صحة أو اعتدالا، عموماً أو إشراقاً في العطاء المعرفي وفي إطار التوجه التنريي لحيارة للمعرفة خاصة، فإنها تبش في أقطار الشمال فوق البعد الحرج، بينما يمكن أن تحدر في أقطار الجنوب إلى ما دون هذا البعد، حتى تكاد تصل الجامعات إلى حال الشبور الحبة، على النحو الذي جثنا على وصفه في عند مجلة عالم الفكر الخاص بالتعليم العالي في الوطن العربي - ١٩٩٥ (مصطفى، ١٩٩٥). هذا وقد شهد عقد الثمانينيات القارطة، ومع انحصار شبح الحرب الباردة، وجود بعض السياسيين في السلطة - مثل السيدة ملارجيت نانشو في بريطانيا - بداية لتزيم لدعم الكادي الواجب لتقديمه للبحث العلمي في الجامعات، وفي الوقت ذاته، تطلع الكثير من مستعمعات العلم

العالمية، التي ساهمت في إعداد بحوث وتنظيم مؤتمرات قمة الأرض الثانية (١٩٩٢) إلى اعتماد البرنامج - ٢١ المقدم للقمة هذه والانطلاق منه ببحوث علمية تعيد البحث العلمي العالمي إلى توحده الإنساني الحيوي. على أي حال، ربما تتمكن مجتمعات العلم الشمالية من الاستفادة من المناخ الديمقراطي السائد لديها وفي جامعاتها بشكل خاص، للحصول على التطوير المناسب في توجيهها البحثي في هذا الجانب المميز لتحيازة المعرفة، مما يساعدها على متابعة تميزها الأكاديمي. أما في الجنوب، حيث لا تملك مثل هذا البحث المناخ لدى علماء الشمال، فلا تتوقع - إلا بقدرة الله - خروجها من قيودها الأكاديمية لتتابع رسالة مدرسة أجدادنا العظيم، رسالة مدرسة العلم العربية المعيدة «ومن يلق الله يجعل له مخرجاً».

ثالثاً: نحن إلهام النتيجة عربية للبحث والنظر

٢ - ١ : ١٥٠ هـ

ليس معنى العلم نفي الجهل فقط، ولا معنى القدرة نفي الضعف، ولكن إلهام العلم والقدرة: تلك هي إلهام النتيجة البحث والتطوير في العالم

التقدم اليوم، وكانت في الأصل مفعلاً بارزاً من معالم تميز مدرسة العلم العربية، الإسلامية قبل ما يوفى من ألف عام حلت (مصطفى) ١٩٩١، إن القلة هي ومدرسة العلم العربية اليوم، لفكرة حقا لهدم العقيدة لا لامتلاك - مع مزيد الأسس - سوى أن تحسب العلم تحدياً من دون أن تقدر على إظهاره بصورة إبداع حضاري - تقني - يفتد إلى لأمة العربية بعد وجودها الضائع في هذا الزمان الصعب، وذلك كما قدر لأبناء مدارس علم الشمال أن يقدموه لشعوبهم منذ نهوض زمن العصر الحديث حتى اليوم، وينطبق على الكثرة من أبناء مدرسة العلم العربية ما قاله بعض كبار المفكرين لأبي التماس الحبيب (رضوان الله عليهما) وهو يتكلم في الناس:

«يا أبا التماس، إن الله لا يرضى عن العالم ما لم يعلم حتى يجدّه في العلم».

«لأن كنت في العلم عالم مكلتك والآفاق» (الكلاياتي، ٢٨٠ هـ).

فمنهم من نزل محملاً شهادة علمه الأكاديمية، ببذل مئذني جهده في قراءة ما يتقى لديه من علم على الشباب، هيبكهم نارة على جهدهم وراء علم باث لا يفتح لدى الحاكمين في رقاب العباد، وعمر عتد مددي أن يروج، ويضجكهم نارة أخرى: على حالهم في مستقبل غائم حافل بداء الكمد النرجع (مصطفى، ١٩٩٨)، ومنهم من رآل بجلاء وهو شاكس على جمره من نار - مدافعاً عن مثله الأكاديمية الحققة من جهة، ومحتفراً من جهة أخرى عزم العلماء الشباب للتمسك بهذه الفل إزاء رياح التغريب عن الأصول الحضارية العربية - الإسلامية، وهي رياح تزداد حدة هبوبها على مدرسة العلم العربية التمهدة في مناخ الفوضى العالمية الجديدة. لهذا عند التفكير في صنع شجرة مدرسة العلم العربية، لابد لنا في البدء من الإجابة عن تساؤل عدل حول السبب الكامن وراء

هذا الإحباط الشامل لإرادة هذه المدرسة، وإن نجد في الأمر هنا صعوبة تذكر؛ فليس ثمة من ينكر اليوم حقيقة كون ومن الأمة العربية الراهن أريد أن تؤمن حياتها عبر التاريخ، مرة ذلك إلى أن هذه الأمة لم تراقب حق الله في وجودها من جهة، ولم تعظم حرمانها عز وجل في بذاتها من جهة أخرى، فانطبق عليها قوله تعالى:

﴿فَمَا رَءَوْهَا حَقَّ رَعَايَتِهَا﴾ (الفرقان الكريم، الحديد، ٢٧).

وإن حان للعرب أن يبحثوا عن الاتجاه من هذا العصر الرمادي ودخولهم العصر القليل على نحو عزيز، فلا بد لهم من أن يخلصوا لأجيالهم القادمة، يخلصوا وإياهم من الغل الذي بات يفتشهم اليوم، ولا ريب في أن الإخلاص لا يستقيم ما لم يعمروا صناديقهم على بناء ذكهم.

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُوا مِنْكَ شَجَرِ بَيْتِهِمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي

أَنْفُسِهِمْ حَرْجًا مِمَّا قُضِيَتْ بِهِمْ﴾ (القوان الكريم، النساء، ٦٥).

والسليم بحقيقة أن قانونهم تمكن في وحدهم، في بداية التمكن من كشف طريق بذاتهم القديم، ويبدو جليا مما عرضناه آنفا، أن أوضح أبعاد التمكن المنشود متجسد في عزيمتهم على تعزيز جهودهم للتحول في مجال البحث والتطوير، أي المبادرة إلى الكشف عن بعد وجودهم الضائع من خلال المبادرة إلى رسم وتطبيق «استراتيجية عربية للبحث والتطوير»، وجالاتها لتحقيق هذه المبادرة، ويبدو أن في الاستراتيجية بدأت بعض أفكار رئيسة حقة يمكن عليها لرساء الاستراتيجية التطوير.

٣ - ٢: أهمية الاستراتيجية الرئيسية

• العمود الأول:

في البدء، لابد من التذكير مجددا بأنه على رغم توجه مركب البحث والتطوير الإنساني نحو حيازة المعرفة بشقيها معرفة الحق والحقيقة، عبر المصور (وتعبر هذا التوجه بتطلعه خلال ستم القرن العشرين الأقل اليوم إلى إمطة الكائن عن حقيقة الوجود الفيزيائي الذي يحتويه وذلك بوجهيه الظهري والجهري)، فقد انحصر سمو هذا التوجه بشكل مفرط في عالم الجنوب، مما أفتت مدارس العلم الحضارية المعيدة، هي أمم الجنوب عامة والأمة العربية خاصة، أبرز مفاهيم إبداعها، وجعل مجتمعات علم الجنوب المتطلعة لا تملك حتى لنفسها نقما، وبذلك انطبق على العالم في هذه المجتمعات المستنظمة قول أبي القاسم الجندري رضوان الله عليه، عندما سئل عن العارف فقال:

«لون الماء لون الإناء» (الكلاياتي، القرن الرابع الهجري).

وباستخدام معيار قياس الجندري أنف الفكر، يمكن رد الأمر انحصار سمو مدرسة العلم العربية الراهن مثلا إلى فقد توجه المجتمع العلمي العربي لكون معرفة الحق يأخذ ماء حياء

سمو العلم العربي لكون إتياء من زمان (مصطفى، ١٩٩٦ - أ). وكفي يتمكن العرب من التحرك في اتجاه نفخ ومارات التعلف والتهانة الذي يتشاهم اليوم يبدو أن خياريهم الوحيد في هذا الشأن هو تمكن مستخدمهم العلمي من ذاته بداية، كي يحقق له ربط معرفة الحل بمعرفة الحقيقة. وذلك في اعتقادنا - هي بداية السمو للشود. والتمكن - كما تعلم - فوق العلمانية، يمكن بطرقه عبر ثلاث درجات (مصطفى، ١٩٩٩ - ب و ١٩٩٦ - ب):

(١) أن المجتمع لا يبناء المجتمع العلمي مسحة قصد تسهره وسعة طريق لروحه عندها تحمله قدما لم شهود بداية الطريق الحق.

(٢) أن المجتمع السالك في سبيل البحث الأسيل مسحة انقطاع وصفاء حال كي يرى الكشف للشود.

(٣) أن يحصل في حضرة الحل على نور الوجود غيراتي حجب المطلب.

ولا ريب في أن إرساء أمر التمكن هذا واقع من دون ريب على كامل ذوي المهمة السالكين في دروب المعرفة. من أبناء المجتمع العلمي العربي القادرين على تصعيد كل من: (١) وهي المجتمع العربي من حولهم (٢) إرثك أصحاب القرار العربي الأعلى ليبدروا جميعا بشد أثر العلماء، القادة السالكين، المكافعين بشكل خالص لتوجيه المجتمع العلمي العربي وصنع سمود. ومن خلال جلاء نظام واقعي للسلوك العلمي، يمكن للمجتمع العلمي العربي توطيد أبعاد عصرية جديدة لمسؤولية العلماء. في تمكن مؤسساته الفكرية والبحث والتطوير العربية من تفعيل دور العلم العربي في إشاعة شأن العربانية الشملس. وهي بحث سابق نشر لنا عام ١٩٩٢ بعنوان: «مسؤولية المجتمع العلمي العربي».

دان المجتمع العلمي قطاع خاص في أي مجتمع بشري، تتجلى خصوصيته في تميزه عن بقية قطاعات هذا المجتمع الإنساني شريكه في نشاطاته على غابات فريدة محددة من نشاط الإنسان. ويوضح قواعد سلوكه. وبالإجماع الذي يمسوده حول نظم البحث عن الحقيقة والتدريب على تقنيات فكرية وتجريبية للكشف عنه. وبالإخلاص ذاتي البحث الذي ينظم أفراده. ومن ثم مهم (السلطة) العضادية الفريدة و (الناتجة) و (الرائدة) لأبرز وأسمى شوجات المجتمع البشري نحو المستقبل. (مصطفى، ١٩٩٢ - ب).

ويأتي في مقدم أبعاد هذه السلطة حقيقة كون:

- المجتمع العلمي نظاما مسوده العلم والثقافة.
- المجتمع العلمي موجهة للرأي العام الحضاري.

● المجتمع العلمي رائد الاعتماد التمرري المتبادل بين الأمم (interdependence).

هذا إذا أدركت قيادة المجتمع السياسية في عمل ذاتها أن هذا الكيان الإنساني - الحضاري المميز. عندما يحقق تمكنه وفق الأبعاد أعلاه، يبقى هو الأقدر بين مختلف بني المجتمع الحضارية - التتمرية على إمداد قراراتها الوطنية جميعا بناصر القوة التي ترفع من شأن القود الوطني.

وهي حال عدم تحقق هذا الإدراك، لتتركز مسؤولية قيادة المجتمع العلمي الرئيسية في إيصال الطاقات، وإتاحة المجتمع عموماً من ورطة الفترة هذه، ومن لم ينهض شأنه، هم الطالبون (مستطفي، ١٩٩٦ - ب)، وانسجاماً مع هذه المسؤولية، جاء في التوصية الأولى لـ ميثاق الجامعة اليوم وإفاق المستقبل، كلية الآداب بجامعة الكويت، ١٩٩٦، ما يلي:

• التأكيد على الدور القيادي والريادي لجامعة الكويت في تطوير المجتمع، فالجامعة هي المؤسسة الاجتماعية التي يخلق من خلالها أداء وميالة متميزة في مجالات الفكر والعرف... وهي تكوين الطلائع القيادية، وتنمية القوارب البشرية، بما يتواءم مع روح الأمة الحضارية، والولاء للوطن، والرغبة في الانفتاح على العالم، التمكن - حاضراً ومستقبلاً - من خدمة المجتمع، والوفاء باحتياجاته العلمية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية والثقافية، بصورة إبداعية، تسهم في إلقاء العضلة الوطنية والعربية والإنسانية، (جامعة الكويت، كلية الآداب، ١٩٩٦).

• العمود الثاني:

ينشأ العامل المؤثر الرئيس في انحسار سمو مفوضة العلم العربية من: حجب العلماء السالكين عن صحبة مرادي المعرفة فيها، ويتم العجب بوسائل شتى لعل أقسامها تلك الناشئة عن:

- (١) المناخ السياسي.
- (٢) تسع البنية الأدبية.
- (٣) انعدام الود في المجتمع العلمي خاصة.
- (٤) انحسار الأخلاق في المجتمع عامة (مستطفي، ١٩٩٥).

وعبر سيادة هذه الوسائل، يسهل على السلطات السياسية أن تضع على رأس المؤسسة العلمية إدوات، من داخل المؤسسة في أحسن الأحوال - تعمل وهي واضعة أصول نواظم السلوك (ethics) الأكاديمية جانباً. بحيث ينطبق عليهم في كثير من الأحوال قول نبينا الكريم (مستطفي (صلى الله عليه وسلم):

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤساء جهلاً، فانفقوا بغير علم فضلوا واضلوا» (صحيح البخاري، الحديث CD-ROM- Hadith 98).

وهي هنا جاء هي كشف المحجوب للهويزي، ما يلي:

«إذا سحب طالب العلم الطيار فهو حير وإن يكن شريفاً، لأن تلك الصعبة تحمله خيراً، وإذا سحب الأستاذ فهو شريو وإن يكن خيراً، لأنه يرضى بما هيهم، فإذا رضي بالشر فإنه يصير شريفاً، وإن يكن خيراً، فقد جاء في الحكايات: أن رجلاً كان يطوف بالكعبة ويقول: اللهم أسلح إخواني، فتقبل له، لم تدع لك في هذا القمام؟ فقال رحمه الله: إن لي إخواناً أرجع إليهم، فإن

صنعوا صلحت معهم، وإن فسدوا فسدت معهم، فلما كان أساس صلاحي هو صنيعة الصالحين فإني أمدح الإخواني ليعتقن مقصودهم إن شاء الله (الجهوري، القرن الخامس الهجري).

والقد خلصنا في بحثنا بعنوان: «مسألة الجامعات العربية - منظور القصور الحية» المنشور عام ١٩٩٥، إلى أن ثودي حال العديد من مؤسسات العلم العربية عائد لاتخاذ قياديين للبحث والتطوير فيها، غير مناسبين البتة لصنع سموها، وذلك على النحو الذي تبنا به ميمننا المصطفى عليه السلام في حديثه ألف الذكر أصلاً، لهذا لابد من البادرة بشكل ما لإزالة مقومات هذه الحجب في مدرسة العلم العربية كي يصبح استواء عمود السمو فيها.

■ العمود الثالث

في الوقت الذي يعزو فيه - الكثير من مفكري الأمة العربية - أمر إشكالية (problématique) سمو مدرسة العلم العربية إلى أطوار خلق الحرية الأكاديمية (choking of academic freedom)، وهو جوهر ما سنحدث عنه لاحقاً في العمود الرابع لهذه الاستراتيجية، تجمع النخبة الحضارية العربية اليوم (the Arab elite) على أن هذه الإشكالية منفرسة صميماً في واقع طبيعة طالب الحرية، وليس الحرية الأكاديمية المطلوبة فحسب، لهذا فإن أي إستراتيجية لابد - إقلاع مسيرة سمو البحث والتطوير العربية لا يمكن أن تسم بالواقعية ما لم تنظر في الإجابة الصادرة عن التساؤلات التالية:

(١) أخذين بعين الاعتبار أن الجامعات في عالم النضال، بتطبيقه التاجي (survival = أي الذي يحوز سموها ممهراً في التدريب المتقدم والعطاء المرضي الأصيل)، و الثاني (siling = أي الذي يعيش على هامش التقدم المرضي وفي أسمى المواقف الأكاديمية) لا تمنح مواطنيتها الأكاديمية (academic citizenship) إلا للمؤهل حقاً - أي للمؤهل المتمرس معرفياً وتخصصياً وسلوكياً وأخلاقياً - لهذا الشرف من مدرسين وباحثين (مصطفى، ١٩٩٥).

- فهل طالب الحرية الأكاديمية من مواطني بعض الجامعات العربية القافية بهذا اليوم مثل هذا التأهيل؟ ولما دبر قوي لإثارة هذا السؤال لا يمكن إغفاله البتة، سرية الوهرة العالية بالشكل شتى من الشهادات العليا المشتراء عن بعد، ولم نزل نصد من قبل العديد من جامعات العالم القافية في الشمال والجنوب، كما تتواظف عملية تصدير مؤجلة - ربما سيهاها وأمنها - تيسر لطالبي الألقاب العلمية الرخيصة من منسقي السلطة في العديد من عالم الجنوب، ويتفق حال العديد من جامعات الوطن العربي القافية، نجد أن العديد من حملة هذه الألقاب باتوا يحملون صدارة الإدارة الأكاديمية، إن لم يملكونو زمام قيادة البحث والتطوير في أكثر من حرم جامعي عربي مستضعفاً

(٢) وهنا نوافح الحرم الجامعي العربي الراهن، وباعتبار أن التدريب (أي التعليم العملي والمطوري) فقط هو المسالك في الجامعات العربية، إضافة إلى أنه من السليم به أن يكون غيروا على أداء واجبه:

نقد العلم العربي

.. هل يراعي للتدرب علماً (scientist) أو سالكا (scholar) التزاماته الأخلاقية في التدريب والبحث؟ علما بأن هذا الأمر مستوعب حقا لدى السالكين وإلا ما حلزوا هذه القربة البتة. كما هو محقق في الجامعات العربية الباطية (نتيجة علو مقام الإدارة الأكاديمية فيها)، وليس في الجامعات الثمانية (نتيجة هبوط سوية الإدارة العليا فيها).

.. هل يقوم التدريب بعمليات التدوير على نحو يتفق والمستوى الذي أرسيت عليه عملية التدريب الأكاديمية؟

.. من المسلم به أن المصرفة حول بعض المواضيع المطروحة على بساط البحث الصرفي الأكاديمي ليست أكيدة دوماً، لهذا هل يقوم التدريب بتقديم هذه القضايا بشكل يميز به بين ما هو مؤكد وغير مؤكد وبين المحتمل واللامحتمل؟

.. هل يقوم التدريب ببثل منتهى إمكاناته ويضمهر في الإذكاء السمو الفكري والعلمي لدى المتدربين (أي الطلاب)؟

.. هل يقوم التدريب بتطوير إمكاناته المصرفية من خلال مراقبة قيادة العلم (أي السالكين) داخل الحرم الجامعي من حوله خصوصاً، وعلى الصعيد العالي عمومًا، وهم يبدعون في محاولات تخصصهم، ثم عبادته بتوظيف هذه الإمكانيات الشظورة في دفع طلابه نحو التفكير العلمي والتفتي للتقدم والعناية بمن يهدي توجهاً مبرزاً للبحث في المعرفة.

.. هل يتصرف الأكاديمي بشكل يليق بالـ (المواضيع التي فورها على طلابه لباس الحدائق، فيضهم بذلك عند حدود المعرفة القديمة بتطبيقها التطري والعلمي)؟

.. هل يملك الأساتذة إيماناً تاماً لمسؤوليتهم إزاء حرية ضميرهم وما يصدرونه من أحكام، أو يقومون بالارتزاق والتسكع الفكري بعيداً عن النظام العلمي الذي يتعين عليهم الإبداع فيه لصناعة المعرفة والأجيال الشابة من حولهم؟

.. ما مدى وعي أساتذة الجامعات العربية للحدود المميزة لحريرتهم الأكاديمية وتلك التي تجسد حريرتهم المدنية (civil freedom)؟

• العمود الرابع:

لدى بداية التفكير في إنشاء هذا البحث، ومتابعة لهيئنا في إنتاج مثل هذا النوع من العمل الفكري المهم، أجرينا بعض حوارات ديناميكية مباشرة .. على المحورين الأفقي والشافولي .. مع العديد من أساتذتنا وزملائنا المثبرين الكرام في أكثر من حرم جامعي عربي، حول القضايا الساخنة في قلب هذا البحث، وبشكل خاص حول التوصلات المتكررة في العمود الثالث أيضاً، فكان أن عب عدد لا يستهان به من العلماء (scientists) والسالكين (scholars) قللاً مثلاً، بمعنى كان أبناء المجتمع الأكاديمي لا يشعرون بالمسؤولية إزاء مهامهم التدريسية ومراعاتهم مواطنيتهم الأكاديمية والالتزام بنواظم السلوك (code of conduct) في ممارسة العلم العربية والعالية، وإن

كان في إنارة مثل هذا البحث من فائدة سيكون مصدرها إنارة التساؤل الرئيس التالي: «هل تملك سلطات الدولة الأعلى وسلطات المجتمع السياسية والدينية والاقتصادية وإدارات الحرم الأكاديمي الرئيسة وضوحاً فكرياً لسبالة الحرية الأكاديمية؟ وهل تملك رؤية برامجية لإسباغ مناخ طيب تتطور من خلاله هذه الحرية كي تعطي ثمارها في كل حين، فتتوسى بذلك أخلاقاً مشرفة لتوسع سيمو مدرسة العلم العربية؟». في حال أن بعض إلهوتنا في البنى الأساسية العليا تصعب من إنارة التساؤلين الأخيرين فالتأمل مثلاً: «هل ثمة حاجة بعد مزيد من الحرية الأكاديمية بعدما جاء من دعم لها في قوانين تنظيم الجامعات أو القوانين الحاكمة للبحث العلمي في معظم أقطار وطننا العربي؟». ومن هذه التساؤلات المتعقبة: «تبين أن حال الحرية الأكاديمية العربية مات إشكالياً، ولابد لأي إستراتيجية عربية متقدمة للبحث والتطوير من أن ترسم بعينها الوضوح هيئة هذه الحرية في التطور العاجل، حيث يمثل علينا القرن الحادي والعشرين تحديات غامضة تستهدف طامعاً العربي من المحيط إلى الخليج، وفي هذا الصدد، يمكن لنا إنارة الأفكار المتواضعة التالية.

(١) قبل ما يتوقف على ذلك، عام خلت، تجلت الحرية الأكاديمية في مدرسة العلم العربية عبر رعاية معاهدي (Mawadd) الحرم الأكاديمي لقوانينهم في المبحث عن المعرفة. «فلقد قال الله عز وجل: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (القرآن الكريم، التعلقين، ١٦)». وأصل التتويج... كما نعلم... يتجسد في معانية التي ومباينة النفس. «فلقد قدرنا بأن إلهوتنا مفرقة العلم العربية - علماء ومالكون - من حقوق أنفسهم في رعايتهم لقوانينهم بالحق والركوب، البذلج... ولعلم أيضاً أن الرعاية صون والعناية تتجلى في ثلاثة درجات: الدرجة الأولى - رعاية الأصول، الدرجة الثانية - رعاية الأحوال، والدرجة الثالثة - رعاية الأوقات. وبحول الحرية الأكاديمية الراضة في مدارس العلم العربية الباقية. يقول الأستاذ الدكتور إلهوت شيلز: «على رغم أن الحرية الأكاديمية ليست كما الحرية المدنية (civil liberty) والحرية السياسية (political liberty). فقد انتفعت كثيراً من اتساع ورسوخ الأخيرتين في المجتمعات الحرة - الديمقراطية - ويُعزى الكثير من التقدم في الحرية الأكاديمية الحققة (genuine) إلى إلهوت الجمهور التعليم المتزايد برهعة المعرفة. وثمة حاجة إلى حرية التعبير في التعليم والبحث والنشر، إن تعين على الجامعات تحقيق ما ترغب وما هو متوقع منها، وهذا ما وهرته التصورية الطارئة المتفاوتة، ولم تكن لها ولادة هيئة، وربما حاسمات هولندا (جامعات لايدن و أوترخت مثلاً) هي التي قامت الجميع. وكان ثمة تفاوت كبير في تطلق معظم البلدان في هذا الصدد. «جامعات فرنسا (ancient regime) كانت في هذا الشأن بين معظم الجامعات المنكوسة في أوروبا، والثورة الفرنسية التي بدأت في كسر ال (ancient regime) لم تتمكن من تحسين الموقف. وكان عصر نابليون محدود تحسين طفيف. كما كانت الأنظمة اللاحقة أفضل بقليل. وأخيراً أظهرت الجامعات الألمانية اقتنواها عملياً أكبر من الحرية الأكاديمية خلال القرن الثامن عشر. وربما كان من الأهمية بمكان، لتوطيد الحرية الأكاديمية، قيام فون هامبولدت

(von Humboldt) وبعض المفكرين الألمان بإشتهار النمط الساسي للحرية الأكاديمية، ومنهائية القرن التاسع عشر، أصبحت حرية البحث والتعليم والنشر معياراً لتفويض الجامعات عبر العالم العربي. ولا يعني هذا أن مراعاة هذه الحرية محقة دوماً (شيلز، ١٩٨٩)، ومن كلمات شيلز، وهو واحد من أبرز قادة السالكين في فلسفة تنظيم وإدارة العمل الأكاديمي والبحث العلمي في الشمال اليوم، يبدو أن الحرية الأكاديمية الرافعة في الحرم الجامعي المتقدم تفتقد عند الدريجتين الأتويين من الرعاية، المشار إليها أعلاه، التي وسعت مدرسة العلم العربية أثناء سموها المشهود في ظهر الأياام (مصطفى، ١٩٩٥).

(ب) عبر مرحلة الانتقال الفاصلة بين طائفا القرن الجاربي، التي تعيشها اليوم، وبداية القرن الواحد والعشرين، ثمة تغيير مطرد بالغض معجراه في إطار المؤسسات الأكاديمية العالمية عامة والعربية خاصة، يتركز حول مفهوم وسيور وجود الحرية الأكاديمية وتشير تجارب الربع الأخير من هذا العصور إلى أن ثمة شوحاً كبيراً بات يرهض مراك وجود الجامعات العربية خصوصاً، ويمكن رؤية معالنه من خلال الانقسام الجلي في طبيعة الجامعات، قسم (١) جامعات نافية (Surviving) تسودها الرؤية الواقعية المستقبلية في البحث عن الحقيقة وفي سعيها للرؤية الحل مع مراعاة الأعمال والأحوال وربما الأوقاف، ورعايتها لقياد الحرية الأكاديمية المتقدمة التي تعمل بدورها على تأكيد قيام الجامعة بخدمية فاشية الكشف العلمي، ونيل الحقيقة العلمية والتطوير التقني المتقدم، كما أشرنا إليه أعلاه، (٢) جامعات متأخرة (Lagging) تدور في سديم من العمل العلمي الخاص بهام التعليم والتدريب الأفقية العادية (كانتركيز على مهام المرحلة الجامعية الثلاثية بشكل رئيس)، وتفتقد كثيراً أماناً متقدمة من الحرية الأكاديمية في التعبير والتعبير.

ومن بين أبرز مؤثرات التغيير وربما التطور في الحرية الأكاديمية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) مؤثرات إدارة الحرم الأكاديمي:

- بعد أن كان المجتمع والمولة ينظران إلى وجود العلماء والسالكين، في إطار الحرم الأكاديمي، كخية سمية لا يمكن لمسها (untouchable elite) من قريب أو بعيد، جاءت القوانين الأخيرة السائدة اليوم والناظمة للعمل الأكاديمي في العالم كله، وليس في الوطن العربي محسب، لتعتبر أستاذ الجامعة موظفاً أجيراً يؤدي وظيفة عادية، منزلة بذلك عن السمة الفريدة لهيمته الحضارية الأخلاقية البديعة ذات المعايير والانتماءات السامية، (أي: profession with its own proper moral and intellectual dignities and obligations). وبذلك تساهل، على الإدارات الجامعية بشئ مستوياتها، أمر التحكم في نخبة المجتمع وهي جميع الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- ولتكديدا لإرهاص وجود العلماء والسالكين في الحرم الأكاديمي بمساهمة ضوابط «عمل الأجير» لحولت اتصالات أساتذة الجامعات (Associations of University Professors)

AUP) إلى تقنيات عمالية (trade unions)، كالتي تضمنها السلطة لتحقيق نفوذها ضمن الطبقات العاملة في المجتمع وتحت مظلة الديمقراطية والتعددية السائدة في عالم الجيوب خصوصاً، لتقوم هذه الاتحادات بشؤون (lobbying) التي تحكم السلطات الإدارية الجامعية العليا في الحرم الجامعي لمصلحة الأنظمة السياسية والاقتصادية الحاكمة.

وباطراد تحكم الإدارة الجامعية، أصبح ممكناً وبشكل متزايدة استغلال نطاق السلوك الأكاديمية (academic code of conduct) وتجميل لوبها (twisting) لمصلحة التبعين غير الأصولي في هيئة التدريس والبحث والتطوير، والإيفاء عن العمل، والظفر من الوظيفة... إلخ. ليشكل هذا البعد السلطوي خلقاً للحرية الأكاديمية، المؤدي في أحسن الأحوال إلى قسوة الأداء الأكاديمي الحق.

وهي إطار هذه الترهصات الداخلية، يصبح من السهل صنع تشابك حدود الحرية الأكاديمية والحرية المدنية في ذهن العلماء والمساكين من جهة، وهي إطار المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية المختلطة من جهة أخرى. وبذلك يكون أمر فهميش قوة النخبة لمصلحة تضخيم نفوذ الطغمة القابلة في المجتمع، ومن ثم دفع العلماء والمساكين إلى زاوية متفარ مقامهم داخل الحرم الأكاديمي وربما خارجه.

لغة ثابتن كبير في نوعية إدراك الطرية الأكاديمية كونه (رؤساء الجامعات ومجالس العهدة (board of trustees) (أو مجلس الجامعة في الحرم الأكاديمي الغربي)، إذ يتراوح بين (١) الإيمان بسيادة هذه الحرية ورعايتها، بالاعتبار ذلك مؤثلاً لسمو كيان هذا الحرم من جهة (٢) الكفر الضمني بالحرية الأكاديمية، لكونها حدود النار التي يمكن أن تهب أي استعمال سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ديني أو عرقي أو حضاري للحرم الأكاديمي. وعبر الحد الأول، تمكنت الجامعات الألمانية جميعاً، والجامعات البريطانية كجامعتي أكسفورد وكامبريدج والجامعات البريطانية المنشأة في مطلع عقد الستينيات مثل جامعتي سلوثيرتون وبرايتون، وجامعات جون هوبكنز وكولورادو وشيكاغو الأمريكية، من رعاية (observance) الحرية الأكاديمية فيها، مما جعلها تتبوأ مكاناً سامياً بين جامعات العالم كلها. وأدى الانحراف من معلومة الحد الثاني، كما هي الحال لدى العديد من جامعات الجنوب عامة والوطن العربي خاصة، تطلبت هذه الممارسة قيام السلطات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية أو العرقية أو الحضارية، خارج الحرم الأكاديمي، بإنشاء توعيات مناسبة من مجالس العهدة أو المجالس الجامعية العليا لتقوم بتفويض خطط قيادتها داخل الحرم الجامعي وخارجه، في توظيف النخبة في المجتمع لمصلحة أغراضها الخاصة. ومن خلال هذه الخلفية يمكن رؤية إيم يقوم بعض رؤساء الجامعات بدور مدراء ثانوية خاصة، والتصرف بشكل غير لائق أكاديمياً (boastfulness) أحياناً وبمسلحة (arrogance) أحياناً أخرى؛ ولغة رؤساء جامعات يجتنبون إهداء السلوك الأظهر مباشرة - كي لا يظهروا العنوزير على

المعهد الأكاديمية من حولهم . وتطبيقه بشكل ما عبر المجالس الأكاديمية الأخرى. حيث تقوم الأخيرة - تعبيرا عن ولائها لن وضعها تجاوزا في السلطة الأكاديمية - بإلباس ما يريد رؤساء الجامعات أو مجالس المعهد من عبادات شبه قانونية تناسب أوضاعهم. وفي المثال، نجد نفس نظر رئيس الجامعة أو مجلس المعهد أو مجلس الجامعة عن انتهاكات المجالس الأخرى للقوانين والحرية الأكاديمية. وبذلك يسود مبدأ تبادل حكم الظهور على حساب كرامة وفلاح وسمو الحرم الأكاديمي عموما والحرية الأكاديمية بشكل خاص.

(ب) مؤثرات مواطني الحرم الأكاديمي

لا ريب في أن المؤثرات، أثناء الذكر أعلاه، قد خلقت مقام جهاد (military) لدى الخعية من السالكين جميعها في الحرم الأكاديمي، تركز مبدئيا على سلوك زملائهم أثناء قيامهم بتطوير إمكاناتهم الذاتية، وتحرير دروسهم على الطلاب، وحرصهم الطرد في البحث عن الحقيقة. وسمو تعاملهم فيما بينهم. فبمراعاة نواظم السلوك الأكاديمية الحقة، لترسيخ أصول الحرية الأكاديمية لتبقى معنية في محور اصطفاء الأنسب والأفضل من البحوث المتقدمة التي تحدم المعرفة مباشرة والمجتمع لاحقا. لهذا بدأ هؤلاء السالكين وهم يقفون بوجه المتهاونين في أداء هذا الواجب من زملائهم ومريديهم وطلابهم ليقولوا مثلا:

«لا حماية لمن يتسربون في التزامهم بالبحث عن الحقيقة واحترامهم لبحوثهم وتربيتهم وفقا لأفكارهم وإمكاناتهم».

«لا بناء لمن يزيّف أو يتعجل نتائج يهتد عبده في الحرم الجامعي».

«لا استمرار لمن لا يحترم واجبه إزاء طلابه، فالأمانة تقتضي منه العرض على تدريب وتعليم وتربية طلابه في قاعة الدرس والمختبر ليس إلا».

«لا حماية للأستاذة الذين يسعون إلى إكراه الطلاب على قبول وجهات نظرهم في المجالات السياسية والدينية والعرقية التي لا تنتمي البتة لصلب مقولاتهم».

«لا تعاون مع من يستخدم الحرم الأكاديمي منطلقا للتدخل في الحكم أو اتهام الناس ضمن المجتمع عامة أو الخلط بين الحرية الأكاديمية والحرية المدنية».

«لا استمرار لوجود من يوزق في الحرم الجامعي بأي شكل من الأشكال».

فتهاون العلماء والسالكين من أبناء الحرم الأكاديمي في مثل هذه الزايا سيؤدي حتما إلى:

(١) هبوط مواطنية الحرم الأكاديمي.

(٢) انحسار السمو في البحث عن الحقيقة.

(٣) خيانة الأجيال الشابة المترجعة لعبارة المعرفة.

(٤) وضع المجتمع العلمي في موقف سفلر.

(٥) تمكين أعداء الحرية الأكاديمية من خسفها في الداخل والخارج ... إلخ.

حيث تعمل هذه المؤثرات في تشويه طبيعة الحرم الأكاديمي، وإخضاعه لصراعات مثقباته (McCarthyism) أو الكسبوفيلية (Xenophobia) أو بوهيمية (Bohemian) أو عاشية (Fascism) - إلخ. تعمل مطردة ومستمرة على تغيير وجود الجامعة لتتدرج في صنف الثغرات والعقائد بالية والجدير ذكره هنا أن تجاهد العلماء والمساكين لتعزيز التحول الأساندة (AUP) كان ولم يزل إحدى أبرز قوى الحرم الجامعي القادرة على وقف أي أثر من الآثار الفقة الفكر أعلاه وموتلا عليها العلماء والمساكين في تجاهدهم لإعلاء راية الحرية الأكاديمية والدفاع عن مسيرة السمو في البحث والتطوير.

ومع تعدد وسائل الاتصالات - بات الحرم الجامعي في مجتمع ما جزوا معيزا من مجتمع المعرفة العالمي- لهذا لم تعد الحرية الأكاديمية حبيسة الأوطان ولا الأزمان ولا الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويحب أن تتفاعل بشكل مستقيم مع تجارب الأمم الأكاديمية لتواكب مسيرة الحضارات.

ولقد أطلق الحرم الأكاديمي في الجامعات الباقية في حماية حرمة الأكاديمية من خلال تفعيل حوار الحرم الجامعي الداخلي. وبذلك ضمن مواطنو هذا الكيان الحضاري لغاتهم قوة الرأي في صنع تقدمهم نحو أهدافهم السامية. وحصلوا - برؤيتهم التناسعية الوحيدة المتجددة - مجتمعهم العلمي عامة من أي انتهاك. فالحوار بين علماء وساكين قادة لأبد من وجودهم الطرد على صعيد حرية تقدم المعرفة وصعيد تقدم المجتمع بشكل عام.

المرحلة - استنهاض القوة : خطوة إلى الأمام

2 + 1 = 3

مع أطوار ولوج مركب الوجود العربي الحضاري (cultural) - المدني (civilized) القراهن في أعماق المجهول النظم. يبرز مشهد

لنصار الأمة العربية (وكانت أمة مزينة. فادرد وميدعة حضاريا) كل الأصوات العربية الحرة الأصيلة. لتتصع جهارا، وبأشكال شتى، عن الخطر المحيط بالشعب العربي كانه نتيجة الانطفاء المنتسار في ذات الإنسان العربي (مصطفى ١٩٩٧)، ويثير عقد التسعينيات الحازي من هذا الزمان، بأنه على رغم مضني الكثير مما نالت به تلك الأصوات الضعاعة في عمق البنياء (wilderness) ووقع بعض ما قالته على أذان أصعاب القوار التمزوي العربي الصماء. فقد دخل العديد من هذه الأصوات قلوب الأجيال العربية الشابة عامة، إضافة إلى عقول الشباب الذين تمكنوا من حيازة مواقع متقدمة في مختلف مناحي صناعة القوار العربي للمسؤول خاصة. وتجمع مذاهب (liberals) هذه الأصوات على ضرورة قيام الشعب العربي من المحيط إلى الخليج عامة، والمجتمع العلمي العربي خاصة، بوقفه لله لتقذره من الفتنة الذي يقش وجوده من جهة، ووقفه العلم تطلعه من الصغار الذي يثاقب مقامه تحت شمس الحضارة من

جهة أخرى، والوقفة الأخيرة للتشود هنا، التي أطلقنا عليه اسم إستراتيجية استنهاض قوة العلم العربي في القسم الثالث من هذا العمل، لا يمكن القيام بها ما لم:

(أ) يهزم أبناء المجتمع العلمي العربي على ثم شتاتهم، وحشد قواهم صغياً (إقامة جمعيات علمية مستقلة، كاديميات غير حكومية، مراكز للحوار... إلخ) وإعلاء رأيهم بشتى الأشكال الممكنة فوق الآراء، الرسمية منها خصوصاً، باعتقاد أن الأخيرة كانت كثيراً بشأن نهوض العلم العربي وما فعلت سوى إزال أعل العلم، وقت قلوبهم. خلال العقود الأخيرة من هذا الزمان، علما بأن رأي العلماء والباحثين العرب، كان ولم يزال يقول: «لنخلص العرب» في تميز مقام مدرسة علمهم الكبير اليوم، فيخلصوا من قديم وجودهم السياسي، والتموي، والفني، والحضاري، على النحو الذي أوضحناه من قبل، ولا يحتاج هذا الإخلاص في البدء سوى استغلال دعاوى السلطة العربية الطائفة دوماً «برعايتها للعلم والعلماء، ودعمها للجامعات الوطنية العربية، وشد أزر الأيدي العاملة في البحث والتطوير الهادفين... إلخ، وربطها بثلاثة واجبات:

(1) منح الحرم الجامعي حرمة التشريعية التي خلقتها له عقيدة مدرسة العلم العربية المجيدة قبل أن يتوقف على عشرة قرون من الزمان (مصطفى، 1996: 1).
(2) إصدار تشريع وطني عام يحدد نسبة معبودة من الدخل الوطني العام لتطوير الحرم الجامعي العربي.

(3) التحلي، بشكل مستمر، من آنية تصنيع قرار البحث والتطوير الوطني الراهنة، القوة الديمقراطية الأكاديمية القائمة، رغم تدهورها بشكل ما، في جامعات الوطن العربي الناجية. أما الجامعات العربية القائمة، فتحتاج أصلاً إلى قوة تنهض متطورة لتحل محلها من قدرها الكاسح أولاً، ثم دفعها باتجاه بنائها وفق أصول مدرسة العلم العربية البينة في القسم الأول من هذا العمل، فإن لم تساهل منحنى هذه الجهود النجبة خلال فترة محددة من الزمان، يصبح من الأفضل إلّاقتها من طية العلم العربية النعلية كي لا أضاعف إلى بؤر التلوث الدنية الأخرى التي تهدد الوجود الحضاري اليوم (مصطفى، 1997).

(ب) يبادر أبناء المجتمع العلمي العربي إلى إثبات مسؤوليتهم الوطنية إزاء تعزيز نظم ورشة وسمو مدرسة العلم العربية (مصطفى، 1996: 1).

(ج) يعتهد أبناء المجتمع العلمي العربي في استقطاب محاور بحث وتطوير جديدة ومتجددة الأفاق، لقود مركب تطور الأمة العربية إلى حيازة مصادر جديدة معطاة للثروة العلمية التقنية على النحو الذي بيناه في القسم الأول من هذا البحث.

(د) يفلح المجتمع العلمي العربي في إصدار تشريع عربي (قرار قمة عربية مثلاً) يلضي بإقامة وتعميل مراكز عربية مستقلة متخصصة للبحث والتطوير، تكون مثابة لكل الباحثين العرب والشباب منهم خاصة، الراغبين في دخول سمار البحث عما يخلص الوطن العربي من تخلفه

ويحقق نجاحه. وذلك كما تحقق فعلا على الصعيد الأوروبي مثلا، وتحتد الإشارة هنا إلى أننا وعلى مدى عقد الثمانينات انقسم عملنا مع القروم الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام على الاتصال بكل الجهات المسؤولة عربيا وإسلاميا ودوليا لإقامة مثل هذه المراكز في الدول الإسلامية عامة والوطن العربي خاصة. لكن التفكير على رغم اشتياق الكثير من أصحاب القرار التنموي الدولي بها، لم يتمكن - مع مزيد الأسف - من دخول مكاتب أصحاب القرار الأعلى. وتحتل بالحلاحلهم عليها في العديد من الأنظار العربية والإسلامية. ونظرا لعدم وجود قرار سياسي عربي أو إسلامي رفيع يدعم هذه الفكرة، لم نفلح بعد في دفع المسؤولين الدوليين أو الإقليميين (البنك الدولي، البنك الإسلامي، الصندوق العربي... إلخ) كي يقوموا بتثبيت قضاياهم الطويلة نوحها.

2 - ٢ : خطة المجتمع العلمي العربي : تحقيق رسالة

ورشة من يلخص في ما ذكرناه انشا: أن استنهاض قوة العلم العربي مرتبط بكل من: عزم، ومبادرة، واجتهاد، وفلاح مجتمع العلم العربي في عملية الاستنهاض هذه. ليقول: «والى دور بقية مؤسسات المجتمع العربي المدنية الأخرى في تحقيق هذا الواجب». وإذا فطحت الإجابة عن هذا السؤال الكبير عملا محققا كبيرا بذاته (مستطس ١٩٩٥)، فإنه يمكن إثارة مثل هذا البحث وبده الإجابة بكلمة واحدة تقول: «منذ تشكلت مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث العربية وحتى اليوم، أمسكت الدولة بزمام إدارتها وبرمى سياساتها وتقرير مصورها وأنشأت عليها من دم قلب دافع الضريبة العربي. ولا مناس من انتبهت بعناية إلى هذا التهم في أجابها الأسطر الحافطة التي فشت معظم بني مدرسة العلم العربية، فهذا لم ننهد إلا التكل من الأهرار للنتيجة هنا وهناك على مدى الصعيد الحضاري العربي الطويل». وقد ضللت علاتكم زمن التغيير العربي الشامل بالتطوير (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩). يبدو أن لا مناس من لم يفلح في قيادة مركب البحث والتطوير العربي. خلال العقود الخمسة الفارطة من هذا العصر - سوى أن ينزل - مضجعا في الطريق لقنار أصلا على صنع النجاح للنشود. وهو المجتمع العلمي العربي ذاته (انظر الأشكال ١، ٢، ٣، ٤). وإن تسنى لمرشح القيادة الجديد تولي مسؤولياته، فهو لابد من أن يكون حقا - عازما، ومبدعا، ومجتهدا، وتامحا في معرفة محيطه فربما لينطلق نحو مستقبل واحد بالتغير بإذن الله. كما يتعين عليه، أي المجتمع العلمي العربي، في التمه وفي كل أن- أن يفي ذاكرا عبر فشل الآخرين في قيادة القرار العزم الجامعي العربي ومؤسسات البحث والتطوير العربية. وأن يكون حاضرا بكل ما لديه من وهي لشئ إرهاسات أعداء مدرسة العلم العربية داخل الوطن العربي وخارجه (مستطس، ١٩٩٩). وأن يكون شاكرا الله في كل حال من أحوال نصره (عالم الفكر، ١٩٩٥). - علي أي حال، إنه من الأمانة يمكن أن نرين شكل مركز ما سخطه المجتمع العلمي العربي من منجزات علمية شعوية - علمية منذ منتصف هذا العصر، وحتى قبل أوله اليوم. فليد تمكن من:

(١) إرساء وجود الجامعات العربية، بشكليها الباطني والظاهري على رغم أن ثلثة في هذا الإنشاء الحضاري تركزت في البدء على النوع الأول، لكن خضوع هذه الأمانة لتقلبات السلطة العربية.

وعرضت إدارات الحرم الجامعي لأعضاء مناح هذه التطلعات . كما بينا أننا - قد أوصل الكثير من جامعات الوطن العربي إلى بقاء لا صلة لها بالبيئة بالبحث والتطوير .

(٢) تكوين أجيال عربية علمية شجاعة، حملت - عبر سني التحرر من رغبة الاستعمار، ومن ثم خلال العقود الأولى من بسط السيطرة الوطنية على البلاد - مهمة إعداد الأطر البشرية العلمية والتقنية لإدارة دفة التنمية الوطنية . ولم تنوغل هذه المهمة لاحقاً وحتى اليوم لتتأخر تكوين أجيال شجاعة أخرى متقدمة المعرفة، لتستك برمام البحوث العلمية، والنوعي الجسر المنطوق على طريق ربط هذه البحوث ببرامج تطوير متقدمة.

وبعداً لا يعني إنكاراً لوجود الطائفة الكافية واعطاء العلماء والساكنين الشجعان الذين جتأ على وضعهم في مستهل هذا الكلام.

(٣) البدء بفتح آفاق شهاب العلم على شتى وعاء سفر العرب عبر أزمان التخلف واللبادة إلى استرجاع ملامح مدرسة العلم العربية المجددة (مصطفى ١٩٩٨) وضع وقفة العصر الحضارية العربية المنشودة، وعلى رغم عموه رواد العلم والتقنية العرب في هذا العصر، ومع لزومهم بإمكانات الإزالة الذاتية للأعباء، ونجاحها في شعضهم كعنا طينها الأحداث السياسية، على المجتمع العلمي مشقة، ولم يطلع في وضع رأي عام علمي مصري عربي في موضوع القوة بعد.

(٤) نقل المجتمع العربي لأزمة العصر الحديث، وتمكينه من إرماء ثعبان (civilization) معظم أقطار الوطن العربي.

(٥) تفعيل وتأثر التفاعل العلمي التقني بين أبناء المجتمع العلمي العربي مع أمثالهم في مجتمعات العلم الإقليمية والدولية.

على أي حال، ثمة من يقرأ من أصحاب القرار التنموي العلمي هذا البحث وتستشيره الحقائق أنفة الذكر فيقول: «وهل بطلت الدولة العربية مديها في أي مكان من الوطن العربي على المجتمع العلمي العربي كي يقال في حقها ما قيل؟» ولا صدقنا الكثير من تعابير غيظ وسمية كهذه، فإطفاء الغيظ الأخير هذا يتم بكل يسر من خلال بيان الحقيقة المرة التالية:

«لو اتحدنا جدلاً الأرقام المنشورة حول تفعيل العلم والتقنية في الوطن العربي، واقتربنا جدلاً أيضاً أن (٧٨) منها يرصد لتمويل البحث العلمي (والتطوير إن وجد)، تبين أنه عند منتصف عقد التسعينيات لم يرق هذا التمويل نظورياً إلى حدود (٢.٦٨ بليون دولار أمريكي)، وبمضاهة هذا الإنفاق كله مع ما أنفقته شركة نوبيل اليابانية عام ١٩٩٥ على الهدف نفسه نجدد بـ (٢٩١)».

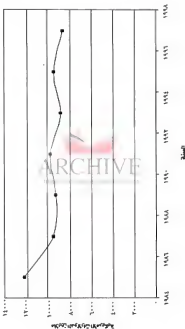
١ - ٢ : استنهاض القوة : هذا كل فيضا

والآن يبقى ثمة سؤال يثار هو : «إذا كان العرب يريدون العزة لأجيالهم المقبلة، باعتبار أن هذا الأمر واجب، فالعزة لله والرسول والمؤمنين، فهذه العزة كما أوضحتها في محفل سباق البحث، لن تكون من دون استنهاض قوة العلم العربي، فهل إلى خروج من سبيل؟ وتسهيلاً

الشكل الرابع: بيان الانفاق الحكومي على العلوم والتربية في القطاعين الحكومي والخاص من الوطن العربي خلال النصف الأول من مائة التسعينيات الهجرية (أما الثلاثة من ذلك على الوطني العام)



الشكل الخامس: دوران الاقتصاد على محور الثقافة وتطويرها في عايم السبعين (1970 - 1990)



القطاع السادس: القطاعون العشرون الأول في العالم على البحث والتطوير (1991 - 1996)



الشيخ الساري، الخليلون العشرة الأبطال في العالم على البحث والتطوير (1994)



الإجابة عن هذا التساؤل الكبير، يبدو أنه من المفيد تكوين الهيئة الوطنية العربية الصادقة اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الجنية أيضا، ويمكن أن يلجأ هذا التكوين عبر مرحلتين، عاجلة، وثمة من اليوم وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين،
أجلة، ربما تتطلب زمنا لا يقل عن عقد كامل من الزمان المقبل.

وتتعلق الرحلة الآجلة، يمكن العرب دخول مستقبل عزتهم الحقبة من باب البحث والتطوير الواسع (كما بينا في القسم الأول من هذا العدد) الذي يوفر للأجيال العربية القادمة مصادر الثروة والعطاء لتحل محل النفط المتناضب مثلا. ونعتقد أنه بإمكان العرب عامة، ومجتمع العلم العربي خاصة، اجتياز حبات أمل الزمن العاقل، والاتطلاق نحو المنشود من خلال المحاور التالية:

• المحور الأول:

تعزيز البنى الأساسية الوطنية للبحث والتطوير

على رغم التفاير الكبير في منظور أنظمة الحكم العربية الراغبة لأمر البحث والتطوير لديها، فتمة تطابق دائم في الإفادة من العلم والعلماء واستخدام آليات رعايتهم الرسمية (1) في تفعيل مظهر تلك الأنظمة داخلها وخارجها. علما بأن هذا التفاير قد يتراوح بين الاعتقاد بأننا لسنا أمة بحث علمي، ومن الأنسب إعطاء الخبراء والباحثين التقنيّة لمصلحة توجهات خطط التنمية الرسمية، وقد يصل هذا المنظور إلى حد الجهر بأن الوضع الدولي الجديد لا يسمح البيئة بإجراء البحوث (ربما يحظر على بلّاد العالم النظام العالمي الجديد، ومجلس الأمن الدولي، وكثير من أنظمة الحكم المركزية بصعد كثيرا في إضاعتها، أن بحثا وطنيا ما (ولكن في مجال الليزر مثلا) قد بلغ في إطار الأعمال الحربية والإرهابية (كإكتشاء مدافع ليزرية، صهابة الصواريخ المتقدمة والأفكار الصناعية كما في برنامج حرب النجوم التي نفذت في الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الإستراتيجية (إسرائيل) ويمكن أن يهدد مسيرة كذا وكذا... إلخ، لهذا ترى مثل هذه الأنظمة العربية أن لا حاجة لتبذير الدخل الوطني العام في أمر يوجع القلب ويعسر الدرب أمام عناصر الدولة وخططها، وهي ما بين هذين الحصرين، أمة أنظمة عربية مختصة حقا في إنشاء مقدرة البحث الوطنية، ونعتقد أن أبناء المجتمع العلمي العربي، في نظام وطني كهذا، محظوظون كي يتأثروا في:

(1) تطوير وجودهم الأكاديمي.

(2) تفعيل تجمعاتهم الجماعية (جمعيات علمية، منكرات، ... إلخ).

(3) تضاعف حركاتهم مع الشباب ومنظمتهم الطلابية، يفرض دعم القرار السياسي الهادف إلى تعزيز مقام العلماء والسالكين شرار جماهيري يدعم سعيهم لتوطيد مسيرة البحث والتطوير الوطنية (مصطفى، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ب، ١٩٩٧).

ويبقى على أبناء المجتمع العلمي واجب آخر يتركز في

قوة العلم العربي

(١) تعزيز سمو الشّرب العلمي وتحديث ألياته الأكاديمية باستمرار، والعمل على تمويل موارد البحوث الأكاديمية، بحيث يجري تركيز التمويل في ما لا يقل عن بحث كبير واحد في كل قسم من كليات الجامعة، وبذلك يتم تصعيد قوة كل جامعة من خلال البحوث المصطنعة والمختلفة فيها.

(٢) متابعة تخصصاتهم واهتماماتهم العلمية بما يتصل بالوسائل الراضية للمجتمع والبيئة والدفاع عن سيادة البلاد.

(٣) الاهتمام بمر المستطاع عن العلم الذي لا ينفع الوطن والإنسان والبيئة، علماً بأن إمكانيات الأقطار العربية منفردة لا تسمح بإجراء بحوث لعائل العديد من التي تخصص فيها الأكاديميون في الخارج. ويمكن أن يكون لنا في مركز البحوث التنوية الأوروبية (CERN) خبر مثال على حشد الإمكانيات الإقليمية لتحليل البحوث الشاملة.

(٤) ابتكار أليات حوار في ما بين الحرم الجامعي ومؤسسات التنمية الوطنية للتعرف على المسائل التي تواجه هذه المؤسسات، والاجتهاد في ابتداء حلول متقدمة لهذه المسائل وبأقل ما يكون من مثال. ومن دون أي مبالغة ضمن الأطر التنوية. ومن جهة أخرى، تكوين جسور للتفاعل والتبادل بين الجامعة والتنمية الوطنية عموماً.

(٥) الإفادة من وسائل الإعلام الرسمية وغيرها في توعية الجمهور العربي بقوة العلم الصهيونية، وتصفيد إجماع الرأي الوطني العام على دعم حدود البحث والتطوير بما يتفق وودع هذه القوة الفاشية (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٦) تجسير القوة التي قد تكون بين أيداء المجتمع العلمي في هذا النطر وذلك بما يقدم تكوين رأي علمي عربي عام.

(٧) المبادرة بشكل ديموقراطي ما للمساعدة في صنع خطط التنمية الوطنية.

• المحور الثاني

التجاهد في دعم أطر العلم العربية المشتركة

لا جدال في أن العمل العربي المشترك يمثل أحد أبرز السبل الرئيسية المؤدية إلى صنع وحدة عربية حقيقية، والإنسان المؤمن بهذه الحقيقة، الذي تسنى له ملقا العمل في قيادة إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للترول - جامعة الدول العربية، - [نيج] لابد من أنه عانى كثيراً من لعب (SABOTAGE) التنافس السياسي الشرطي ضمن هذه المؤسسات الوجودية الجديدة، حيث تبين أنه مدى فعل هذه الأمور في حرم هذه المؤسسات عن برامجها ومصداقيتها العربية في تحقيق برامجها الكبيرة، الكثيرة للتقدير والإعجاب. ومن نافذة هذا الواقع، يمكن رؤية تعثرات هذه المؤسسات الحضارية الوجودية وتحققها عن أوقات المطلوب منها نظرياً، والتأثير لأكثر الأسس في هذا الصدد، هو ما انعكس على البرامج المتقدمة التي هدفت منذ المؤتمر الشافاني العربي الأول في القاهرة منذ أطول عقد الستينيات النصور وحتى اليوم إلى بناء أرتحية عربية صلبة لتعزيز سمو

العمل العلمي العربي والانطلاق نحو افق طيبة للبحث والتطوير . ولا يمكننا البتة هنا التحدث عن منجزات العمل العربي المشترك في هذا المجال . فهي تحتاج إلى مؤتمر عربي شامع يستفيد من حقائق هذه المنجزات في رسم صورة واقعية للبحث والتطوير العربي . بشقيه التطويري والعربي المشترك . وبغض النظر عن حال بعض مؤسسات العمل العربي . نعتقد أن تعميم الدعم المالي والسياسي والعلمي لأكثرها التزاما بمسؤولية الإسهام في تنفيذ إستراتيجية البحث والتطوير البتة أمثا . يمكن أن يعصب الأمة العربية خيبة أمل كاسحة في هذا الصدد . ويمكن أن يرد عن المجتمع العلمي العربي هجمة جديدة ضد تشاؤها عليه . بعض قوى الظلام المعادية داخل الوطن العربي وخارجيه . خصوصا أن أمة أنظمة سياسية عربية تؤمن حتى بأن الأمة العربية ليست أمة بحث علمي . ولا تجد وأحدا ممن يتقن معنا في هذا الاعتقاد بخلافه اختياراتا لكل من جامعة الدول العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية لتزويدهما بالإمكانات المشار إليها أعلاه . وثبتت مسألة القرار السياسي العربي المتنازلة المعكّن تنفيذ بشكل ما عبر أدوات جامعة الدول العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية . يمكن مثلا :

(١) رسم توجه عربي مشترك لتوحيد جهد المجتمع العلمي العربي باتجاه تنفيذ استراتيجيات شجاعة للبحث والتطوير .

(٢) إرساء رأي سياسي - علمي عربي بكونه بمنزلة ناظم لتطبيق وتطوير الاستراتيجيات المشار إليها أعلاه .

(٣) دعم التوجهات الرئيسية لمجتمع العلم العربي في الإقدام على المنظمات والمؤسسات والمصارف والصناديق الإقليمية والدولية في دعم موكب البحث والتطوير العربي .

(٤) تشجيع مؤسسات المجتمع العلمي العربي المستقلة . كالأكاديمية العربية للعلوم . لمناخمة فكرة إنشاء مراكز عربية حرة للبحث والتطوير . كالتي صنفتنا من أجل قيامها مع المرحوم العلامة الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام . هذا وتجدر الإشارة إلى أننا طعننا بطرح هذه الفكرة على مؤتمر القمة الإسلامية الذي عُقد في طهران . وذلك على النحو الذي سبق أن طرحته به على مؤتمرات القمة العربية الأخيرة . ونعتقد أنه من واجب المؤسسات الفكرية والتنمية الحضارية العربية المتقدمة . أن تدعم بقوة تيشيرية . كنهشنا هذا من جهة . وأن تتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم على إصدار إعلان عربي - دولي تدعو فيه الأمتين العربية والإسلامية لإقامة مراكز دولية عربية - إسلامية مستقلة للبحث والتطوير في عالم الجنوب عامة . والوطن العربي خاصة من جهة أخرى .

● المحور الثالث:

تعزيز وحدة المجتمع العلمي العربي وصنع الواجهة العلمية العربية

وقد قلنا الشوط الأخير من حوارنا إشكالية قوة العلم العربي الراجعة . ولا نجد من بين أسباب ترويح وجودنا العربي اليوم سببا يضاهي غيب وجود مدرسة العلم العربي الجديدة . ونعتقد أن مفضل هذا الغياب حشد لمبادرات تليق سافرة لهمة العلماء والمثاليين في المجتمع العلمي العربي . خصوصا

في ميدان صنع قرارات التنمية العربية وفي شتى مجالات تنفيذها. وإن أرجع هذا التضييق لضعف في الإدراك الحضاري - الذي لأهمية قوة العلم في صنع تقدم الأمم ونهوضها، أو نسب إلى توجه سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي غير مفسود، فهو في أكثر من بلد عربي عائد إلى رغبة النظام السياسي فيه لاستبعاد رأي المجتمع العلمي المتمم عادة بالتوضوعية والصراحة والوطنية (الاستقبال العربي 1997 و 1998). وقد سبق أن أشرنا إلى مثل هذه الحقيقة في سياق هذا العمل، فليس لمة ما يحول اليوم دون مبادئ الدعوة لدعم وجود المجتمع العلمي العربي وتعزيز التوجهات الشعبية الحرة العادلة في هذا الاتجاه. وإذا يقول قائل: مما الذي يمكن تعظيمه على يد المجتمع العلمي العربي المستضعف بعد أن فشلت كل التكوينات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العربية - بشقيها العام والخاص - في تحريك محرك البحث والتطوير العربي عبر زمن القرن العشرين؟ ولا نحتاج هنا إلى كثير كلام، بعد الذي يتراءى في هذا الصدد. لقد على هذا التساؤل، فحديثنا مثال وقتنا المجتمع العلمي البريطاني في وجه سياسة السيدة مارجريت ثاتشر. ومن ثم فلاح هذه الوظيفة في إجراء التغيير السياسي اللاحق في السياسة البريطانية، فلولاً وحدة المجتمع العلمي البريطاني وقوة تأثيرها في الرأي العام البريطاني، ما كان ممكناً وجود مدرسة تعلم البريطانية في الصف العلمي العالمي الأول. وما كان ممكناً للمشكلة المتحدة أن تصب فوراً رئيساً في لعب الأمم الإستراتيجية. وبناء على هذه الحقيقة، نجد من الواجب إعادة طرح التعديلات التالية أمام أبناء المجتمع العلمي العربي:

- تسخير الجهود الرامية إلى استكمال بيان الأكاديمية العربية للعلوم، وذلك بعد الإعلان عن قيامها في التعديلات والتصورات العربية والمالية متزامناً لا يقل عن عقد من الزمان (مصطفى 1996).

- توسيع وجود شبكة الجامعات العربية لتتابع تواصل أبناء المجتمع العلمي العربي، خصوصاً بعد أن انحصر دور الشبكات والاتحادات الجامعية العربية الرسمية في هذا الشأن.

- تشييد الاتصالات مع رئاسات مؤتمرات القمة العربية ومؤتمر القمة الإسلامية، وحثها على دعم فكرة إقامة مركز دولي إسلامي - عربي مستقل للبحث والتطوير في المنطقة العربية، وبشكل خاص في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية العتيد.

وإذا نرجو الله جلت قدرته أن يجعلنا نرى تحقيق بعض ما نوصيكم إليه من اقتراحات في هذا البحث، لا نجد في الختام سوى أن نذكر أنفسنا - نحن أبناء المجتمع العلمي المستضعف - بالوظيفة لله والعلم الذي أكرمنا الله به. وليس في التفكير من معنى سوى الدعوة للاعتصام بعهد الله: أي المحافظة على طاعته، ومراقبة أمره، والترقي عن كل موهوم، والتخلص من كل تردد. ويختلف اعتصام العلماء والساكنين عن اعتصام العامة بالميزر بالانتطاع: صونا للإرادة فيها، وإسهال التحلل على المثل بسطاً، ورفض الملاقاة عزيمة، وهو التمسك بالعروة الوثقى الذي كان عماد شدة بأس قوة العلم العربي ومنطق سمو مدرسة العلم العربي المجيدة قبل ألف عام. والله ولي التوفيق.

- غير منشورة، ١٩٩٠
- Vol. II, (80-81), Columbia: Thornhill, L., 1990, "A History of Magic and Experimental Sciences" University Press, New York & London
- جامعة الكويت، ١٩٩٦، «الدور الحضاري لأعمال شوكا الحامسة وأعمال المسائل» (٧٨ - ٧٩ نوفمبر ١٩٩٦)، كلية الآداب، الكويت.
- حسن، محمد جوي، ١٩٩٠، «تأثير العالم الثالث على الحضارة العلمية: تطبيقات حول العلوم والتقنية ونظام العلوم والمعرفة أفكار الجنوب»، تحرير الدكتور عدنان مصطفى، منشورات أكاديمية العالم الثالث العلوم (تريستي - إيطاليا).
- زيمان، جون، ١٩٧٩
- Ziman, John, 1978, "The Force of Knowledge: The scientific dimension of society", Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- زيمان، جون، ١٩٨٤
- Ziman, John, 1984, "An introduction to science studies. The philosophical and social aspect of science and technology", Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- شيلز، إدوارد، ١٩٨٩
- Shils, E., 1989, "The Modern University and Liberal Democracy", Minerva, Vol. 27(4), No. 4, 1989 L.
- العالم الجديد، ١٩٨٥
- (١٦ - ١٧) The new Scientist, 21 February 1983, "What do people think of science?"
- عالم الفكر، ١٩٩٥، عدد خاص حول «التعليم العالي في الوطن العربي»، تحرير الدكتور عدنان مصطفى، المجلد ١٦، العددان ١ و ٢، يوليو / أيلول / سبتمبر ١٩٩٥، جامعة المنصورة.
- عبد السلام، محمد، ١٩٩٢، «التحديات حول العلم واستراتيجية التعليم العالي في تنمية أفكار الجنوب»، الصيغة العربية، تحرير الدكتور عدنان مصطفى، منشورات أكاديمية العالم الثالث العلوم (تريستي - إيطاليا).
- فيروزج، غيثك، ١٩٨٥
- Verbeeg, Henk, 1981, "The responsibility of scientists", 19, 282
- كاستور، بي، ١٩٧٧
- Castor, E., 1977, "Scientific man. The humanistic significance of science", Institute of Humanism, New York, USA.
- الكلاسيكي، محمد بن إسحاق، «التاريخ الرابع الهجري»، «التعريف لمذهب أهل التصوف»، (٧٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- كوبي، توماس، ١٩٦٢
- Kuhn, T.S., 1963, "The structure of scientific revolutions: Foundations of the Unity of sciences", Vol. 1 + 2, The University of Chicago Press, USA.
- لوبي، ليونارد مارشال، ١٩٧٩
- Lohy, L.M., 1979, "The Universal People", Crane Russak, New York, USA
- مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، «موقف المؤتمر القومي العربي التاسع: مجلة للمستقبل العربي العدد ٧١٢» (١٩٩٦)، بيروت، لبنان.
- المركز الدولي للبيئة النظرة، ١٩٩٠
- KTF, 1990, "The General Report: Conference on co-operation in science, high technology and environment between North and South Mediterranean Countries - 1990", 12-13 Nov. 1990, Trieste, Italy.

- ١- الاستقلال العربي، ١٩٩٢ و ١٩٩٨، مخطوط كتابخانه اراء النخبة العربية في الأعداد ٢٢٥ و ٢٢٦، بيروت: لبنان، مصطفى: عدنان.
- ٢- ١٩٩٢، أ.، العلم والثقافة العربيين بين عظام الترافيق وحال الطالب: شلوان عربية العدد ٦٦، يونيو ١٩٩٨، (٩٥ - ٩٦).
- ٣- ١٩٩١، ب.، أرميا البحث العلمي العربي: حل إلى خروج من حيل، شلوان عربية العدد ٦٨، أبريل ١٩٩١، (٩٦، ٩٧).
- ٤- ١٩٩٢، م.، وجودات الوجود العربي في عمار حبيب: قصة الأرض، شلوان عربية العدد ٦٧، ديسمبر ١٩٩٢، (٢٠ - ٢١).
- ٥- ١٩٩٢، أ.، العرب وقصة الأرض: التمسك بالهوية، الاستقلال العربي، العدد ٦٧، يناير ١٩٩٢، (١٠٢ - ١١٢).
- ٦- ١٩٩٢، ب.، مسؤولية المجتمع العلمي العربي: المطالبات حول البحث عن رؤية جديدة، الاستقلال العربي، السنة ٦٦، العدد ١٧٩، أغسطس ١٩٩٢، (٦٦، ٦٧).
- ٧- ١٩٩٢، ج.، البحث والتطوير العلماني العربي: حوارات جديدة في زمن أرقام، الاستقلال العربي، العدد ٦٦، ديسمبر ١٩٩٢، (١٢١، ١٢٢).
- ٨- ١٩٩٢، د.، بحثي الزمان: الكونولوجيا، مجلة العربي، العدد ١٥٥، ١٩٩١، (٦١، ٦٢).
- ٩- ١٩٩١، هـ.، تدوير حول أعمال المؤتمر الدولي للبحث العلمي، ودوره في حماية البيئة من التلوث، الاستقلال العربي، العدد ١٥٤، مارس ١٩٩١، (١٥٥ - ١٦٢).
- ١٠- ١٩٩١، و.، مساهمة الجامعات العربية: منظور التغير الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٦، العددان ٢ و ٣، (٩٥ - ٩٦).
- ١١- ١٩٩١، ز.، محاضرات ورسائل المؤتمر العلمي للثقافة، الاستقلال العربي، العدد ٦٢، أكتوبر ١٩٩١، (٨٦ - ٩٨).
- ١٢- ١٩٩١، ح.، مقدمة البحث العلمي، وثائق ندوة الجامعة اليوم وغدا، الاستقلال العربي، ٢٥ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩١، كلية الآداب، جامعة الكويت، (٢٠٢ - ٢٢٥).
- ١٣- ١٩٩٢، ط.، الأوضاع العربية في ضوء رؤى الباحثين العرب، أرميا العدد ٦٨، ١٩٩١، (١١٢ - ١١٣).
- ١٤- ١٩٩٨، ق.، المطالبات الجديدة، حول أبعاد البحث والتطوير في الوطن العربي، ندوة هيئات البحث والتطوير ونورها في تنمية المطالبات المتنامية، يناير ١٩٩٨، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.
- ١٥- ١٩٩٩، ك.، مذهب المنهج: عدنان مصطفى على بحث: الإمكانيات البشرية والثقافية - تحقيق الدكتور فخر فرجاني، مدير مركز دراسات البحث، القاهرة، ندوة: العرب ومواجهة إسرائيل، اجتماعات الاستقلال، ١٠ - ١٢ مارس ١٩٩٩، بيروت، لبنان.
- ١٦- مصطفى: عدنان ومصطفى: عدنان، «التيك العربية المتعددة: تصور جديد»، شلوان عربية، العدد ٦٢، مارس ١٩٩٢، (٩٦ - ٩٧).
- ١٧- «نادي روما»، ١٩٩٢، «الفرقة العلمية الأولى: من أجل مجتمع عالمي جديد - للوزير نادي روما، جورجيو ألكسندر كيج وروبرتو شلوان، المنطقة العربية من منظور مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (١) = صفحة ١٥٨ و ٢ = صفحة ١٢٧ و ج ١٢١».
- ١٨- الفربي، محمد بن عبد الجبار، القرن الرابع الهجري، كتاب الوائق والمطالعات، تحقيق اثر يوحنا لوزي، ١٩٩١، دار الكتب المصرية والقاهرة، (٦١٢).
- ١٩- الفخوري، أبو الحسن علي بن عثمان، ١٢١ هجري، كشف المعجزة: دراسة وأرجحة وشلوان الدكتور إسعاد قنديل، ١٩٨٠، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ٢٠- الفوري، عبدالله الأنباري، القرن الخامس الهجري، كتاب مناقب الشافعية، ١٩٨٠، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢١- ونور، ١٩٨٨.
- ٢٢- «Mitsuru, Sh. and, Watanabe, J. 1983. "On conversation and invention. Style of scientific research"

الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية

عبد الرحمن السليمان*

يستمد الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية معطياته وأجزأته من مصادر مختلفة، أول من أهمها التراث والفنون الشعبية للمملكة، والتراث الفني الإسلامي والمظاهر الاجتماعية، والتغيرات في المجتمع السعودي المعاصر، كما استلهم عدد من الفنانين من الاتجاهات الفنية العالمية.

يعتبر الفنان عبد الحليم رشوي ١٩٥٥م صاحب أول معرض فني أقامه بعد عودته من دراسته الفن في إيطاليا عام ١٩٦٥م في جدة. وأقام الفنان محمد السليم ١٩٦٩ - ١٩٩٧م معرضه الأول عام ١٩٦٧ في الرياض، وأقامت صمية بن زفر معرضها الأول عام ١٩٦٨م في جدة. وبعد عام يقم ضياء عزيز معرضه الأول قبل أن يبتعث لدراسة الفن في إيطاليا، وتشهد العاصمة الرياض أول معرض جماعي تنظمه الرئاسة العامة لرعاية الشباب عام ١٩٦٩م. ومع منتصف السبعينيات تبدأ حركة معارض نشطة انطلقت في معظم المدن السعودية، ومع هذا الاهتمام الذي أعطى للساحة نشاطها كانت جمعية الثقافة والفنون يفرعها في بعض المدن، بجانب مركزها الرئيسي في الرياض، وأسهمت بشكل كبير في إغناء الساحة التشكيلية في المملكة بالمعارض الفردية والمشاركة بعنايت المعارض الجماعية.

ومع هذه البدايات كان البعض قد اهتمت لدراسة الفن أو الديكور خارج المملكة، وخارج معهد التربية الفنية أولى دعاماته عام ١٩٦٨م، واقتشحت أقسام للتربية الفنية في بعض الكليات السعودية.

(*) كاتب وباحث سعودي

كان أبحاث رضوي لدراسة الفن في إيطاليا الانطلاقة لإرسال بعثات أخرى لاحقة، ففي العام 1٩٤٩م يقول عبدالحليم رضوي «أنهم أول معرض جماعي للمدارس الثانوية بالمملكة، وفازت إحدى لوحاتي بالمركز الأول، هذا الفوز -ضيف رضوي- دفعني لدراسة الفنون الجميلة بدل الطب^(١٠)، واختارت وزارة المعارف عام 1٩٦٠م رضوي مع اثنين من زملائه لدراسة الفنون بعد حصولهم على شهادة الثانوية العامة، وأثبت فيما بعد محمد الصقعي ومحمد السليم وشيخا عزيز ويكر شيعيون وخالد الميدان وكمال النعم إلى إيطاليا، وفواز مغريل ومحمد الرميض إلى مصر، وعبد الحميد اليقشي وعبدالله المزروعى وآخرون إلى الولايات المتحدة وفيصل سمرة إلى فرنسا، وواصلت تبيلة السلام دراستها الفنية على حسابها الخاص، كما هي منيرة موسى وصافية بن زاهر وعبدالمستار الوسي وغيرهم، وأثبتت فيما بعد أعداد أخرى لواصلت دراساتها العليا في التربية الفنية على وجه الخصوص.

وعاد عبدالحليم رضوي مشغولا بمتغيرات على مستوى المعطى التكنولوجي: فخرج بوعي (النموجات الفكرية والشخصيات الاتقالية)، وقدم مؤلفا في هذا الصدد، وكانت أعماله تستند تعبيراتها من خلق (فان جوغ) الهولندي (1٨٥٣-1٨٩٠م)، لكن رضوي ما لبث أن تحول عن قناعته وهو يحاول توليف الظاهر الحيانية في دينامية تحركها عناصره المحتشدة في فضاء لوحته، منار تقليدية وشخصيات **وطهور وكتابات** وخراف وبنون وآه، خرج وضوء، وإشراق صُبرت من حيوية الغنائ وتوابعه لاجبة لفضية بطن الإنسان وآثره، وكانت عودة محمد السليم ليدانا بمنافسة مع رضوي الذين مثلاً فطحي الساحة التشكيلية في المملكة وقتها، وعاد مهموماً بالأسالة وترسيخ بعض المفاهيم التي تؤكد تتقاء العمل الفني لأرض ومجتمع ووطن، عبق ريشه الطبيعة والزرع والجمال والإنسان، عالج أعماله بغطاية متأخرة، ضريات أو لمسات تباين ألوانها وتجناب، لكن تلك التثبيطات بدأت تخضع لأفكار ومستجدات حيث استدلوات صحرائه بأعداد جرة مكين الرسم، فزهد عنده اللون، وبدت لوحته لاقدمات لونية يتحرك فيها شكل مجرد الحرف عربي أو منزل طيني أو خيمة.

ويعتبر عبدالجبار البهيا 1٩٢1م من الرعيل الأول وإن بدأ نشاطه متأخرا، فقد أسهم بالكتابة في الصحافة منذ المبتنيات، وأقام أول معارضه الفردية عام 1٩٧٢م في الرياض، وتطرح أعماله تعاطفه مع الإنسان في قضايا الحيانية والصيرية، كما تشكل المرأة عنده عابسا، ويتناول البهيا عناصره بكثير من التيسيط والانتقال.

وكانت صافية بن زاهر مشغولة بمحيطها الاجتماعي: توثق وترصد العادات والتقاليد، وقلقها على الظاهر الاجتماعية خشية الانتثار، وسعت بكثير من العفوية عن الأعراس والشخصيات والنار والحيازة والأفراج **والناظر الصحرارية**.

(١٠) الفن التشكيلي في السعودية بقلم عبدالمطير رضوي - مجلة الآداب - لبنان - بيروت.

وبالمثل اهتم سعد العبيد ١٩٩٤م بتسجيل مظاهر المحيط الاجتماعي والصحراء والريف ووجود الشخصيات كبار السن والأواني المستطعمة. وبمعالج أعماله بطريقة وعذوبة يستفيد فيها من بعض أعمال الانطباعيين التقطيين.

أما محمد الصندل ١٩٤٤م فيلتقي مع العبيد في تسجيل مظاهر البيئة والحياة الزراعية ويشترج الصندل بعض لقطاته من مخزون بصري ثري بالقول والتواضع من بلاد الأحساء كما يلتقي معهما عبدالرحمن الحافظ ١٩٥٢م وأحمد الغلوث ١٩٥٠م اللذان اهتمتا كثيرا بتسجيل عادات ومظاهر اجتماعية قديمة في الأحساء. وانطبعت أعمال علي الصفاير ١٩٥٢م بتسجيل وتوثيق مظاهر تقليدية في بلدة القطيف؛ مستفيدا من أعمال التأثيريين.

اتجه عدد آخر من التشكيليين السعوديين نحو الظاهر الاجتماعية والطبيعة في الأرض العربية السعودية. فكانت أعمال فوزية عبد الطيف التي رسمت من وحي القصص العربي والحكايات والرصد لعادات وتقاليد وحارات حدة... وبمفوية، كذلك سليمان القليل وخالد المبدان وإبراهيم الصاوس وإحسان مرهان- الذي اهتم بدراسة المنظور والضوء واللون- ويستفيد إحسان من أكاديمية صباء عزيز وتجاوزوه التسجيل إلى التعبير. والتدخل عبدالرحمن الحواس بالمكان التجدي ماهتم بتفاصيله ظاهرا من أي كان حي. وغير إبراهيم الزاكان عن طرقات في رصد مشهد باورامي في الصحراء الحياة الزراعية. ومثله منير العجي الذي راع بين أعمال تسجيلية في الانشائية وأخرى أدري في الكاميرا. ويؤكد فارع الألفي على معطيات اللون وشراء المشهد به بلفظة الانطباعية. ومثله سمود السحطاني وحسن عسيري. وتعميز أعمال عبد الله الشلبي شراء لوسي وقطرة على تحريك مشهده وفن رؤية انطباعية يتراكم فيها اللون. مشيرا في المشاهد البحث عن شكل يقنصه أو موضوع يسهل مسك تفاصيله.

وتنوع محمد المنيف على موضوعات محلية، مؤكدا على معطيات اللون وتأثيرات فرشاة الرسم. وتطرح أعمال ضياء عزيز تعاطفا إنسانيا حتى وهو يرسم موضوعا محليا. ويتجاوز ضياء انطباعية المشهد إلى التعبير عن الموضوع بكثير من الاستفادة من خبراته الأكاديمية. رسم من فلسطين ولأمن قضايا إنسانية. كما رسم التواجد ورصد المظاهر الاجتماعية المختلفة. رسم الأمير خالد الفيصل مواضيع إنسانية وطرح بعض أعماله علاقة بالشعر. وهو يتصور وينقل من بيت شعر أو قصيدة جاهلية. كما طرح في أعمال أخرى تعاطفا مع قضايا إسلامية.

استلهمت مجموعة من الفنانين التشكيليين في المملكة العربية السعودية من الإنجازات الفنية الحديثة، ففي الاتجاه التكعبي اتضح اهتمام علي حسن هويدي وفؤاد مغريل ومحمد سيام ومحمد الرصيص؛ فؤاد مغريل ورسم ورصد موقعا المدينة المنورة، حيث

اليانتي القديمة والحارات والجوامع وبعض مظاهر الحياة التقليدية فيها، ويحول مغربل مساحات لوعته إلى تقطيعات هندسية أقرب إلى التكعيبية تحليلية، مذكرا على الصورة ومعطيات اللون الواحد في بعض الأعمال. وتذكر معظم أعماله بالأعمال السبيلانية الإسلامية في تراس قطعها، أما محمد سيام فالتوضيح لديه يتحول من شكله الجاهز إلى سبر أصل له من خلال تأثيرات اللون، وحدة الخط وعلاقات المساحات. وهذه الاهتمامات لاحظت به إلى ما توصل إليه المستقبليون في أعمال من ترددات الخط وتثاقبه ليوحي بحركة ودينامية في الشكل.

أما علي حسن هويدي فكانت المساحة الهندسية حلا لتجاوز الصورة المعاكفة، ومن خلال غلالة شفافة على العناصر يخرج من سكوتها، ولونه الجاهز إلى إمكان ونتيجة جديدة تمنح العمل ثراء ودينامية خاصة عندما يتعامل مع مجموعات متقاربة من الألوان.

أما محمد الرصيص ففي أعماله بساطة هندسية يستفيد منها من إنجازات التكعيبيين مع موضوع أقرب إليه، كما يتجاوز أحيانا الموضوع إلى دراسة علاقات مساحية ولونية يتأكد فيها تأثير اللون وتعبيرته أو دلالاته، كما توجه واستفاد من التكعيبية مبرزا المصالح، الذي قرب الصورة إلى الفنمية الإسلامية، ويخوضها التلامعية من الشكيلات مختزلة لأشكال آدمية أو نباتية أو حيوانية أو معمارية تمزج بجزئياته وزخرفته.

والمصريانية وتأثيراتها مذاق خاص في بعض أعمال قليل من التشكيليين السودانيين: فـعبد الحميد البقشي ويروي سبكر وفترات ومهارة كبيرة رسم مواضيع ذاتية واجتماعية وإنسانية وفق صياغات أقرب إلى أعمال السوريين وزخاوة وتجميع عناصرهم، ويستلهم البقشي المكان المحلي حيث المنزل أو العناصر الأخرى التي يحثوها، كذا الجبل أو الزرع أو غيرها. وبشكل وصياغة مختلفة كانت أعمال خليل حسن خليل الذي طرح مواضيع مختلفة من التاريخ العربي والاجتماعي والذاتي، وما بين البقشي وخليل... مثلبا بين سلطانور دالي وماغريت.

عبثت أعمال عدد من الفنانين التشكيليين السودانيين عن الاهتمامات نفسها: خالد الأسير يطرح يعبر عن ذات قلقة. وبعض أعمال محمد سيام عن بحث في مجهول، وعبد العظيم شلي عن أعمال أقرب إلى التعبير عن ذات قلقة أيضا، وحيدة سنان تعبيرا عن اجتماعي وتاريخي... ذاتي أيضا. كذلك سامي الحسين للتعبير عن مهارات وتصورات تشدد للحياة شكلا أجمل. وعند عبد الحميد يوحمد الذي طرح موضوعا سودانيا، وصالح خطاب الذي هو الشبه ما يكون بالذي يعبر عن أحلامه وخيالاته وخوفه، في أعمال العهد الرقيق محاولة لإيجاد علاقة عمالية بين عدة عناصر: امرأة وحضان وكاشفات أخرى. كأنه يبحث عن مكان أجمل للحب.

التميز في أعمال التشكيليين السعوديين

شكل التوجه نحو الموروث العربي والشعبي المحلي في المملكة العربية السعودية تياراً قوياً امتدّ من إقامة المروحة الجماعية الأولى. ولعلّ للمشروع الذي يجسده التشكيليون من أهم الجهات

الضامنة على الفن التشكيلي في المملكة وهي «الترابسة العامة لرعاية الشباب» التي في ظهور تجارب متنوعة ومثالية في الوقت ذاته. كما أن هذا الاتجاه وجد صدى عند الفنانين، فمشاريع كمشاريع الطائرات الثلاثة الكبرى^(١)، هي الملكة شكل التراث النسبية الأكبر في تلك الأعمال الجدارية... وحضور التشكيل في المهرجان الوطني للتراث والثقافة والجنادرية وغيرها

الحروفية العربية: انتقل التشكيلي السعودي الحرف العربي للتعبير عن جمالية من خلال توظيف مباشر أو غير مباشر، ظهر الحرف العربي في أعمال محمد الصقعي مقروبا، عبارة أو أية كريمة أو حديث شريف، وتلخص هذا إلى حضور هوداني للحرف فيما بعد. وبالمثل عند محمد السليم، الذي حاول أن يدمجه في استمالات مساحاته وأفاقيتها، فكتب العبارة أو الآية أو الحديث... كما أن هوداني لم يتوان في الكتابة العربية في نكتيف وإيصال فكرة لوحته.

عند ناصر الموسى بتشكيل الحرف لتعبر عن جمالية يكون الحرف فيها مطروحة قارة، وموزعا بشكل هوداني مكررا قارة أخرى. واتجه الموسى إلى الكتابة الحروفية منذ ١٩٨٢م. أما بكر شيبون فالحرف هو تلك الجمالية التي يعنها تراسمه في زخرف ما وبكل مهارة وحرفية يتجاوز فيها الحرف شكله الاعتيادي ليظهر بصورة جديدة وتضمن عناصر أخرى كوجود نسائية أو حيوان أو متناول.

عند علي الزيزاء كان الحرف متجاوزا ومعمارة فيكتب عبارة دينية كما يكتب على الططيس في محاولاته النحتية الأولى. وأهتم سيد العزيز عاشور بالحرف العربي فاستغل معطى الحرف الواحد من خلال التاكيد على انحنائه أو تسويده لتناول الحرف العربي أحمد الصبوت ويوسف جابا وسليمان الحلوة وفهد الربيع وأحمد منشي وأحمد عبد ربه القبيعي وعلي عيسى الدوسري وتركبي الدوسري ومهدي شريف وأسماء أخرى^(٢).

(١) الطائرات الكبرى هي التي أقيمت في جدة على يد عبد العزيز هوداني - وهي التي سطر تلك حالة الدولي. وهي لحظة الشرقية مطار الملك فهد.

(٢) أعلام الجمعية العربية السعودية للفنون والتراث والمقام أول معرض للحرف العربي للفنانين التشكيليين السعوديين ١٤٠٠-١٤٠١هـ، ١٤٠١-١٤٠٢هـ، وشارك فيه (١٦) فنانا تشكيليا.

الفن التشكيل مع العمارة

يبرز الاهتمام بالعمارة الشيعية في أعمال عدد من التشكيليين، اختلفت صيغاته بين فنان وآخر، عند عبد الحليم رضوي، بيوت مكة المكرمة يارتدعها وشكلها المعماري التقليدي ضمن توليفة من العناصر للتعبير عن منظر اجتماعي شعبي، عند عبدالله الشيخ من خلال تركيب يتألف فيه عنصر حي باخر جامد وتبرز النواهد والأبواب والنقوش الزخرفية، عند علي الرزياء في أعماله الأخيرة حيث البيت النجدي الطيني المزخرف بذهبيات برافة مع كثير من الزخرفة، وهو كذلك في أعمال سلیمان باجبع ضمن عناصر حية أخرى فيها الطيور والخيول... وغيرها، تقول للعمارة إبراهيم بوقس باشغالات مثالية استلهمت من التكسية، ويحسن خيالي تبدو معماريات أحمد الأعرح وبإضافة كتابات عربية، وهي أعمال عبدالله المزروع ذراعات مساحة للعمارة التقليدي، تلخيص شديد للعناصر «الأبواب» النواهد على وجه الخصوص وفق تجريد هندسي.

وقد تناول عدد من الفنانين التشكيليين السعوديين العمارة وفق رؤية مختلفة ضمن الحرف والزخرفة، أو شكل مجرد أو شكل يحاكي وينقل، ويشير إلى أعمال سمير الدعام، علي الطخيس، إبراهيم النفيس، سعد السعري، عبدالله مهدي أحمد، صالح خطاب مهدي راجح، علي الصفار، عبدالله نواوي، عبدالعزيز عاشور، إبراهيم عبد وأخرون^(٥).

وتطرح في التجربة التشكيلية في المملكة المصرية المصرية السعودية محاولات سعت إلى تحديث والاستفادة من الإنجاز التراثي وفق رؤية أكثر ابتكارية على التوجهات الحديثة: فكانت أعمال عبدالله حماس الذي يستلهم من محيط طيني بالمعطيات المصرية هو بلدة (أها)، جنوب المملكة، حيث اللون والشكل بمنهرهما، ويترك حماس نفسه مساحة كبيرة من الحرية وهو يدعو من انفعالاته وشحناته العاطفية باللون والمساحة، وتطرح أعمال فيصل سمرة توظيفا محدثا للمعطى التراثي، تأكد من خلال توظيفات حروفية أو استخدامات الخامة لمنع الإحساس بالجلد أو بالثرأومي، كما ينتقل البدوي من مكان إلى آخر في صحراء متراصة، وتوظف منبرة موسلي خامات محلية: أبوابا قديمة أو قطعاً خشبية أو غيرها للتدريج ضمن فكرة لزواج بين «الحديث - الآتي» والنجز التراثي القديم، مؤكدة على مكانتها، متضامنة مع إنسانه، وطرح سعد الخفوي تعاملًا حديثًا مع الخامة المستهلكة من الشعبي والبسيط مع كثير من التبسيط والإيحاء، والاعس طه صبان مشاعر وأحاسيس محيطه وهو يعانق بمبانيه وعناصره عنان فضائيات لوحته، ويوظف نائل ملا عناصر من زخارف وحروف في فضائيات ساكنة، كما كانت إنسانيات شادية عالم وصياغاتها الحديثة.

(٥) ألفت الرائدة الفنية رابعة الديان عام ١٩٧٠ معرضها الخاص للفن السعودي - العناصر متروكة (عام التراث الإسلامي) وقد تبنت في هذا المعرض في معات التشكيليين السعوديين وصيغاتهم للمعطيات التراثية المتروكة.

في الفن التشكيلي بالمملكة العربية السعودية لتتوزع الاهتمامات والتوجهات مثلما هي الفنون على الانتاج على ما هو احدث... أو التعلق بما هو اقدم ضمن توجهات أو تيارات فنية محددة. ولعل أعمال أحمد هلمان تؤكد اهتماماته البيئية وفق رؤية شديدة، وصياغة تستلهم من التجزئ التائيري. وعند كمال العلم لميم عن مفردة الحصان الذي يكون بمثابة من الإتيان. وعند زمان محمد جاسم حلول لعلاقات مصاحبة يشغلها بتأثيرات الشكل والزخرف النسيجي التقليدي. أما عبدالعزيز القاجد فيعبر بكل صدق وعفوية ومن دون قيود في أثناء ذلك. أحمد السبيت تشق المساحات والأشكال ليعبر عن شفافية ورهافة. عثمان الخزيين يرسم القصيدة كما الوجود. محمد الحمد يلون تعبيرية تجرد الأشكال وتكتفي باللون. ياسر الزهر يتناول موضوعه بصياغة هندسية تجسد العناصر. هاشم سلطان يتناول موضوعه بتأثير تعبير لوني. مثلما تتلخص معالجات وتكوينات محمد الصفصفي ومشاهد البيئية. تستلهم رضية برقاي من إنجازات وأفكار سوزيالية، كما ترسم تعبيرية وشحن ذاتي نوال مصلي، ويكتسب من الرهافة والحدة عاشور وحميدة مع المحيط والتاريخ يرسم توفيق الحميدي، ويطلق أصوات لونية يرسم خالد العويس وتتوزع على الخلفية عند عبد العظيم الضامن، ومحاولات لتجاوز المباشر عند عبد الله إبراهيم وتعبيرية إنسانية «الراحل علي الناميدي» وأسماء أخرى كسفر محبيري وحسن محبيري، وهام يامرن ونهيل نجدي وصالح التقيان وشرف السديري وندى الناصر. وتلج ساحة الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية بالأسماء التي ارتحت لها المشاركة في المعارض المركزية ومعارض المناطق أو المدن التي تنظمها مكاتب الرئاسة العامة لرعاية الشباب أو فروع جمعية الثقافة والفنون أو الصالات الخاصة.

وقد أسهمت الصحافة السعودية في دعم التشكيل السعودي بتخصيص صفحات للفنون التشكيلية، خصصتها جريدة اليوم التي تصدر في الدمام وجريدة الجزيرة التي تصدر في الرياض، كما خصصت صحيف أخرى الصفحات نفسها في أوقات سابقة، وما زال بعضها يخصص مثل هذه الصفحات كصحف المدينة ومكة، والبلاد والرياض، ويصدر عن جمعية الثقافة والفنون عدد واحد من مجلة سميت بـ «الفن التشكيلي»، كما صدرت عن مؤسسة رومان للتقنية مجلة (فن).

وعملت الرئاسة العامة لرعاية الشباب بمشاركات محلية ودولية للفنان التشكيلي السعودي، كما نظمت مهرجانات وأسابيع ثقافية (ضمنها عروض تشكيلية) في الخارج. وتبدو التجمعات الفردية/التشكيلية محدودة، وقد قامت في الولايات المتحدة الأمريكية الجمعية العربية السعودية للتربية الفنية أنشأها مجموعة من دارسي التربية وأصدروا نشرات ومجلة تحت عنوان «التربية الفنية»، وقد توقف نشاط هذه الجمعية بعد عودة

التعليم في المملكة

معظم القائمين عليها وانخرطهم في سلك التعليم الجامعي. وحاول عدد من التشكيليين إنشاء جماعات فنية في بعض المدن السعودية. وبرزت (جماعة هنائي المدينة المنورة)، الذين عرضوا في معظم المدن السعودية والقاهرة منذ خمسة عشر عاماً تقريباً. وقامت الخطوط الحوية العربية السعودية بتنظيم مسابقة تحت مسمى (ملون السعودية) تمنح فيها جوائز مالية وتذكر سعر لأربعين من المختارة أعمالهم. وتتاح المشاركة فيها لجميع التشكيليين السعوديين والمقيمين في المملكة العربية السعودية. ولقيت هذه المسابقة نجاحاً من خلال تنظيمها والحرس على استضافة هنائين وتقاد عرب يقومون بعملية تحكيمها وإقامة ندوات على هامشها.

ولعل أبرز الأشكال التي تواجه التشكيل في المملكة العربية السعودية هو عدم وجود جمعية أو اتحاد للفنانين التشكيليين السعوديين على قرار الجمعيات القطرية أو الاتحادات الرياضية في السعودية. وكذلك عدم وجود إصدار (مؤلف) عن الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية. كما تواجه حركة التشكيل السعودي - مع كل ما تقوم به الرئاسة العامة لرعاية الشباب السعودية - صعوبة انتشار التجربة التشكيلية في الخارج. خاصة على مستوى الوطن علماً بأن عدداً من التشكيليين السعوديين حققوا جوائز دولية وعربية أثناء مشاركتهم في مهرجانات أو بقاءات دولية. ويشهد إلى فكر شهيون وطليل حسن وعلي الطخيس وإلهام بالمعزز وطريفة السديري وعبد الرحمن السليمان وغيرهم.

تبس حركة الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية واحدة من الحركات العربية الناضجة المتطلعة إلى آفاق أرحب ومستقبل أكثر إشراقاً. مواكبة الحركات التشكيلية العربية متميزة بتراثها وإراثها وحماس أبنائها.